



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

# التدخل الإداري في القياس المحاسبي وتأثيره في قيمة الشركة واستمراريتها

أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء  
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في المحاسبة

من الطالب:

ليث علي حمادي التميمي

بإشراف

أ.د. اسعد محمد علي وهاب العواد

١٤٤٥ هـ

٢٠٢٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ  
أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا  
الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ  
سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ }

صدقُ اللهُ العَليِّ العَظيم

سورةُ الجاثية

الآيةُ (٢١)

## اقرار المشرف

أشهد إعداد الأطروحة الموسومة بـ . (التدخل الإداري في القياس المحاسبي وتأثيره في قيمة الشركة واستمراريتها) والتي أعدها الطالب ( ليث علي حمادي) قد جرى اعدادها تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة.



المشرف : أ. د أسعد محمد علي وهاب العواد

2024/1/27

## توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الاستاذ المشرف أشرح الأطروحة للمناقشة)




أ. م. د. جاسم عيدان براك

رئيس قسم المحاسبة

2024/ /

## إقرار المقوم اللغوي

أشهد أنّ أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ ( التدخل الإداري في القياس المحاسبي وتأثيره في قيمة الشركة واستمراريتها ) للطالب ( ليث علي حمادي ) من قسم المحاسبة قد تمّ تفويمها لغويا من قبلي فأصبحت خالية من الاغلاط اللغوية والاملائية والتعبيرية بقدر تعلق الأمر بذلك. وعليه وقّعت بالتاريخ أدناه.

  
الدكتور علاوي كاظم كشيّش


2024/1/20

## اقرار لجنة المناقشة

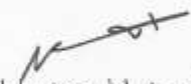
نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ **(التدخل الإداري في القياس الحاسبي وتأثيره في قيمة الشركة واستمراريتها)** والمقدمة من الطالب ( ليث علي حمادي ) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا إنها جديرة بالقبول لتبيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ويتقدير ( ) .

  
أ. م. د. اسعد منشد محمد  
عضواً

  
أ. د. علي احمد فارس  
عضواً

  
أ. د. ايمان محمد عبد الله  
رئيساً

  
أ. د. اسعد محمد علي العواد  
عضواً ومشرفاً

  
أ. م. د. امل محمد سلمان  
عضواً

  
أ. م. د. جاسم عيدان بركات  
عضواً

## اقرار من رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على اطروحة الدكتوراه / قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد /  
جامعة كربلاء للطالب (ليث علي حمادي ) الموسومة بـ (التدخل الإداري في القياس المحاسبي وتأثيره في  
قيمة الشركة واستمراريتها) أُرشد هذه الأطروحة للمناقشة.

أ.د. علي احمد فارس الكعبي  
رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2024 / /

## مصادقة مجلس الكلية

صانع مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

أ.م.د. هاشم جبار الحسيني

رئيس مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

2024 / /

## الإهداء...

الى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الأمة... الى معلم البشرية ومنبع العلم

**نبينا محمد (ص)**

الى من كلفه الله بالهيبة والوقار... الى من علمني العطاء بدون انتظار... الى من أحمل اسمه بكل افتخار... ارجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول الانتظار...

الى القلب الكبير والدي العزيز حفظه الله..

الى من ارضعتني الحب والحنان... الى رمز الحب وبلسم الشفاء... الى بسمه الحياة وسر الوجود... الى القلب الناصع بالبياض... الى التي كان دعاؤها سر نجاحي...

الى والدتي الحبيبة حفظها الله..

الى من تحلو الحياة بوجودهم... الى من تشرق الدنيا برضاهم... الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة... الى رياحين حياتي...

زوجتي واولادي ..

الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة..

اساتذتي الافاضل..

الى أسمى معاني المحبة... الى اخوتي واخواتي...

الى كل من أزرني وثبت خطاي وزرع دربي ثقة واملا...

اهدي للجميع جهدي المتواضع هذا

الباحث

## الشكر والامتنان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين ومن والاه، وبعد: يطيب لي وانا انتهي من هذا الجهد المتواضع أن اتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان الى الأستاذ الدكتور(أسعد محمد علي وهاب العواد ) لتفضله بقبول الاشراف على هذه الأطروحة ولما قدمه من ارشادات وتوجيهات علمية وملاحظات قيمة أثرت الأطروحة من خلال دعمه وتشجيعه المتواصل خلال مرحلة الكتابة ، وما أبداه من توجيهات كان لها الأثر الكبير لإنجاز هذه الاطروحة ، داعيا الله له بدوام الصحة والعافية ووفقه لخدمة المسيرة العلمية. وأتقدم بشكري وعرفاني للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم وتفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة، واعبر عن تقديري لما يبذونه من ملاحظات قيمة من شأنها زيادة القيمة العلمية للأطروحة.

ومن دواعي العرفان أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى أساتذة قسم المحاسبة كافة في برنامج الدكتوراه والذين كان لي الشرف بأن أتعلم على أيديهم خلال المرحلة التحضيرية ومنهم الأستاذ الدكتور صلاح مهدي جواد الكواز، الأستاذ المساعد الدكتور جاسم عيدان براك المعموري ، الأستاذ الدكتور علي عبد الحسن عباس الفتلاوي , الأستاذ الدكتور محمد حسين كاظم الجبوري ، الأستاذ الدكتور علي احمد فارس ،الأستاذ المساعد الدكتور سرمد عبد الجبار هدا ب خير الله.

كما أقدم شكري وتقديري الى كل من قدم لي عوناً او مساهمة او توجيهها وكان لها اثر في انجاز هذه الاطروحة ، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى .

الباحثُ



**المستخلص:**

يهدف البحث الى التأطير العلمي والفكري لمفهوم التدخل الإداري وبيان الاليات التي تتبعها الإدارة في تحقيق ذلك ومعرفة ماهي اشكاله والأسباب ونقاط الضعف التي تؤدي الى ذلك ،وماهي النتائج التي تترتب على ذلك التدخل المدفوع بالمصالح الشخصية ،وبيان أثر ذلك التدخل على كل من القيمة والاستمرارية ،من خلال تطبيقه على عشرة مصارف بواقع ٦٩ مشاهدة للفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٢ على المصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

وقد تم قياس متغيرات البحث المتمثلة بالتدخل الإداري من خلال قياس اليات هذا التدخل وهما (التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح) ، وقد تم قياس القيمة من خلال استعمال معادلة (Tobin's Q)، أما الاستمرارية تم قياسها من خلال استعمال نموذج التمان (Z-Score) اذ تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS ٢٣ والانحدار المتعدد و(برنامج Eviews-v10) للتأكد من صحة وسلامة البيانات للتحليل الاحصائي واجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات .

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث :

يظهر إن بعض المصارف عينة البحث لم تتبنّ استراتيجيات تعظيم القيمة من حيث العمل على تخفيض التكاليف ،وتبني استراتيجية تلبية متطلبات الزبائن ، وتحسين التدفقات النقدية من خلال تبني استراتيجية واضحة بعيدة المدى .ويلاحظ ضعف رؤية الإدارة لبعض المصارف عينة البحث في الحد من التدخلات والتقاطعات التنظيمية ما بين المالكين والمديرين التنفيذيين والحد من قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المهمة ،خاصة التدخلات من قبل كبار المساهمين الذي يقلل من فرص الاستثمار الأمثل للموارد وخطط التوسع المستقبلية.

وفي ضوء تلك النتائج يوصي الباحث :

ضرورة تبنى استراتيجيات واضحة من قبل الإدارة لتعظيم القيمة من حيث العمل على تخفيض التكاليف، وتلبية متطلبات الزبائن، والعمل على تحسين التدفقات النقدية. والعمل على تحسين رؤية الإدارة في الحد من التدخلات والتقاطعات التنظيمية والقانونية ما بين المالكين والمديرين التنفيذيين بشكل ينعكس على تحسين البيانات المالية للمصارف والحد التدخلات من قبل كبار المساهمين ووضع خطط التوسع المستقبلية بشكل ينعكس على تقليل المخاطر وتعظيم القيمة .

اذ ينبغي على الإدارة الإفصاح عن المخاطر والمشاكل المرتبطة بطبيعة عملها ووضع الحلول الناجحة لتلك المشاكل من خلال الإبلاغ عنها بتقرير منفصل يرفق مع القوائم المالية .

## ثبت المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
أ	الإهداء
ب	الشكر والامتنان
ج-د	المستخلص
هـ-ح	ثبت المحتويات
طل	ثبت الجداول
م-ن	ثبت الأشكال
س	قائمة الملاحق
٢-١	المقدمة
١٤ - ٣	<b>الفصل الأول: أبحاث سابقة ومنهجية البحث</b>
١٠-٣	المبحث الأول: أبحاث سابقة وإسهام البحث الحالي
١٤-١١	المبحث الثاني: منهجية البحث
٦٤-١٥	<b>الفصل الثاني: التدخل الإداري في القياس المحاسبي، التحفظ المحاسبي</b>
٣٠-١٥	المبحث الأول: التدخل الإداري، التحسين الإداري
١٦-١٥	الاحتيايل الإداري، المفهوم، الانواع
١٧-١٦	مفهوم التدخل الإداري
١٨-١٧	أسباب التدخل الإداري
٢٠-١٨	النظريات التي تفسر دوافع التدخل الإداري

رقم الصفحة	الموضوع
٢١	دوافع الإدارة وتدخلها بعملية القياس
٢٢	مفهوم التحسين الإداري
٢٦-٢٣	اليات التحسين الإداري
٢٧	مكافأة مجلس الإدارة
٣٠-٢٨	اليات التدخل الاداري في القياس المحاسبي
٤٦-٣١	<b>المبحث الثاني : القياس المحاسبي وضغوطات الادارة</b>
٣١	مفهوم القياس الحاسبي
٣٢	اهداف القياس المحاسبي
٣٤-٣٣	اركان القياس المحاسبي
٣٥	أهمية القياس المحاسبي
٤٠-٣٥	أسس القياس المحاسبي
٤١	أساليب القياس المحاسبي
٤٢	معايير القياس المحاسبي
٤٤-٤٣	التحيز المحاسبي
٤٥	محددات القياس المحاسبي
٤٦	ضغوطات الإدارة والقياس المحاسبي
٦٤-٤٧	<b>المبحث الثالث : التحفظ المحاسبي والتدخل الإداري لتحيز البيانات المالية</b>
٤٩-٤٧	مفهوم التحفظ المحاسبي
٥١-٥٠	التطور التاريخي للتحفظ المحاسبي

رقم الصفحة	الموضوع
٥٢	أهمية التحفظ المحاسبي
٥٤-٥٣	أنواع التحفظ المحاسبي
٥٥	دوافع التحفظ المحاسبي
٥٧-٥٦	التحفظ المحاسبي في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية
٥٨	مزايا ومساوئ التحفظ المحاسبي
٦١-٥٩	العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي
٦٢	مقاييس التحفظ المحاسبي
٦٤-٦٣	إثر التدخل الإداري باستخدام التحفظ المحاسبي وتحيز البيانات المالية
١١٨-٦٥	الفصل الثالث: إدارة الأرباح، قيمة واستمرارية الشركة، تأثير التدخل الإداري فيهما
٨٥-٦٥	المبحث الأول: التدخل الإداري في إدارة الأرباح
٦٥	مفهوم إدارة الأرباح
٧١-٦٧	العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح
٧٣-٧٢	جودة الأرباح
٧٧-٧٤	أساليب إدارة الأرباح
٨١-٧٨	دوافع إدارة الأرباح
٨٣-٨٢	اثر التدخل الإداري في إدارة الأرباح
٨٥-٨٤	نماذج قياس إدارة الأرباح
١٠٢-٨٦	المبحث الثاني: تأثير التدخل الإداري في قيمة الشركة
٨٩-٨٦	مفهوم قيمة الشركة

رقم الصفحة	الموضوع
٩٢-٩٠	العوامل المؤثرة في قيمة الشركة
٩٧-٩٣	الليات تعظيم او انشاء القيمة
٩٩-٩٨	قياس القيمة
-١٠٠ ١٠٢	التدخل الإداري وتأثيره في قيمة الشركة
-١٠٣ ١١٨	<b>المبحث الثالث : تأثير التدخل الإداري في استمرارية الشركة</b>
١٠٣	مفهوم الاستمرارية
١٠٤	اهمية فرض الاستمرارية في العمل المحاسبي
-١٠٥ ١٠٩	التنظيم المهني للاستمرارية بموجب معايير المحاسبة ومعايير التدقيق
-١١٠ ١١٣	مؤشرات تقييم الاستمرارية
-١١٤ ١١٨	تأثير التدخل الإداري في استمرارية الشركة
-١١٩ ١٦٧	<b>الفصل الرابع : قياس المتغيرات واختبار الفرضيات للبحث</b>
-١١٩ ١٤٦	<b>المبحث الأول: نبذة عن عينة البحث وقياس متغيرات البحث</b>
-١١٩ ١٢٩	قياس التدخل الإداري (التحفظ المحاسبي ، إدارة الأرباح )
-١٣٠ ١٣٦	قياس القيمة
-١٣٧ ١٤٦	قياس الاستمرارية
-١٤٧ ١٦٧	<b>المبحث الثاني: نتائج اختبار فرضيات البحث</b>
-١٤٧ ١٥١	ترميز المتغيرات ، والإحصاء الوصفي ، واختبار سلامة البيانات
-١٥٢ ١٦٧	نتائج اختبار الفرضيات
-١٦٨ ١٧١	<b>الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات</b>

رقم الصفحة	الموضوع
١٦٨- ١٦٩	المبحث الأول: الاستنتاجات
١٧٠- ١٧١	المبحث الثاني: التوصيات
١٧٢- ٢٠٦	المصادر
II-I	الملاحق
A	المستخلص باللغة الانكليزية

### ثبَتَ الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٢٠	نبذه تعريفية عن المصارف عينة البحث	١ - ٤
١٢١	نتائج قياس التحفظ المحاسبي لمصرف اشور	٢ - ٤
١٢٢	نتائج قياس التحفظ المحاسبي لمصرف (التجاري العراقي ، عبر العراق، الاقتصاد ، بغداد )	٣ - ٤
١٢٣	نتائج قياس التحفظ المحاسبي لمصرف (الإقليم ، الاستثمار ، الشرق الأوسط ، المتحد )	٤-٤
١٢٤	نتائج قياس التحفظ المحاسبي لمصرف الموصل	٥-٤
١٢٥	نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف بغداد	٦-٤
١٢٥	نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف التجاري العراقي	٧-٤
١٢٦	نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف الشرق الأوسط	٨-٤
١٢٦	نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف اشور	٩-٤
١٢٧	نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف المتحد	١٠-٤
١٢٧	نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف الإقليم	١١-٤

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٢٨	نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف عبر العراق	١٢-٤
١٢٨	نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف الاستثمار	١٣-٤
١٢٩	نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف الموصل	١٤-٤
١٢٩	نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف الاقتصاد	١٥-٤
١٣٠	مؤشرات قياس القيمة لمصرف الاستثمار	١٦-٤
١٣١	مؤشرات قياس القيمة لمصرف التجاري العراقي	١٧-٤
١٣١	مؤشرات قياس القيمة لمصرف الشرق الأوسط	١٨-٤
١٣٢	مؤشرات قياس القيمة لمصرف بغداد	١٩-٤
١٣٢	مؤشرات قياس القيمة لمصرف اشور	٢٠-٤
١٣٣	مؤشرات قياس القيمة لمصرف عبر العراق	٢١-٤
١٣٣	مؤشرات قياس القيمة لمصرف الاقتصاد	٢٢-٤
١٣٤	مؤشرات قياس القيمة لمصرف الإقليم	٢٣-٤
١٣٤	مؤشرات قياس القيمة لمصرف المتحد	٢٤-٤
١٣٥	مؤشرات قياس القيمة لمصرف الموصل	٢٥-٤
١٣٧	تقييم الاستمرارية للمصرف التجاري العراقي	٢٦-٤
١٣٨	تقييم الاستمرارية لمصرف الشرق الأوسط	٢٧-٤
١٣٩	تقييم الاستمرارية لمصرف بغداد	٢٨-٤
١٤٠	تقييم الاستمرارية لمصرف الاستثمار	٢٩-٤
١٤١	تقييم الاستمرارية لمصرف اشور	٣٠-٤
١٤٢	تقييم الاستمرارية لمصرف المتحد	٣١-٤
١٤٣	تقييم الاستمرارية لمصرف عبر العراق	٣٢-٤



رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٤٤	تقييم الاستمرارية لمصرف الموصل	٣٣-٤
١٤٥	تقييم الاستمرارية لمصرف الاقتصاد	٣٤-٤
١٤٦	تقييم الاستمرارية لمصرف الإقليم	٣٥-٤
١٤٧	ترميز متغيرات البحث	٣٦-٤
١٤٨	الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث	٣٧-٤
١٤٨	مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث	٣٨-٤
١٤٩	اختبار التداخل الخطي للمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة	٣٩-٤
١٥٠	اختبار استقلالية السلاسل (جذر الوحدة) لمتغيرات البحث	٤٠-٤
١٥١	اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات البحث	٤١-٤
١٥١	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث	٤٢-٤
١٥٢	ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	٤٣-٤
١٥٢	تباين اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	٤٤-٤
١٥٣	معاملات دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الأولى	٤٥-٤
١٥٥	ملخص نموذج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	٤٦-٤
١٥٥	تباين اختبار الفرضية الفرعية الأولى	٤٧-٤
١٥٦	معاملات دالة الانحدار للفرضية الفرعية الأولى	٤٨-٤
١٥٨	ملخص نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	٤٩-٤
١٥٨	تباين اختبار الفرضية الفرعية الثانية	٥٠-٤
١٥٨	معاملات دالة الانحدار للفرضية الفرعية الثانية	٥١-٤
١٦٠	ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	٥٢-٤
١٦١	تباين اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	٥٣-٤

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٦١	معاملات دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية	٥٤-٤
١٦٣	ملخص نموذج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	٥٥-٤
١٦٣	تباين اختبار الفرضية الفرعية الأولى	٥٦-٤
١٦٣	معاملات دالة الانحدار للفرضية الفرعية الأولى	٥٧-٤
١٦٥	ملخص نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	٥٨-٤
١٦٦	تباين اختبار الفرضية الفرعية الثانية	٥٩-٤
١٦٦	معاملات دالة الانحدار للفرضية الفرعية الثانية	٦٠-٤

### ثبَت الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
١٤	انموذج البحث	١ - ١
١٨	أسباب التدخل الإداري	١-٢
٢٦	اليات التحصين الإداري	٢-٢
٢٨	اليات التدخل الإداري	٣ - ٢
٣٤	اركان عملية القياس المحاسبي	٤ - ٢
٣٩	أسس القياس المحاسبي	٥ - ٢
٤٠	عملية القياس المحاسبي	٦-٢
٤٣	معايير القياس المحاسبي	٧-٢
٤٩	تأثير التحفظ المحاسبي	٨-٢
٥٤	أنواع التحفظ المحاسبي	٩-٢
٦٩	سياق عملية التدقيق وتدخلات الإدارة	١-٣

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
٧٢	العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح	٢-٣
٨١	دوافع إدارة الأرباح	٣-٣
٩٣	العوامل المؤثرة في قيمة الشركة	٤-٣
٩٨	اليات تعظيم القيمة	٥-٣
١٠٩	رأي المدقق في فرض لاستمرارية	٦-٣
١١٨	مخطط تقييم الاستمرارية والاستجابة لمخاطر الاعمال	٧-٣
١٥٤	اتجاه العلاقة بين التدخل الإداري وقيمة الشركة	١-٤
١٥٤	المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرئيسية الأولى	٢-٤
١٥٧	اتجاه العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة	٣-٤
١٥٧	المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الفرعية الأولى	٤-٤
١٥٩	اتجاه العلاقة بين إدارة الأرباح وقيمة الشركة	٥-٤
١٦٠	المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الفرعية الثانية	٦-٤
١٦٢	اتجاه العلاقة بين التدخل الإداري واستمرارية الشركة	٦-٤
١٦٢	المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرئيسية الثانية	٧-٤
١٦٤	اتجاه العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية الشركة	٨-٤
١٦٥	المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الفرعية الأولى	٩-٤
١٦٧	اتجاه العلاقة بين إدارة الأرباح واستمرارية الشركة	١٠-٤
١٦٧	المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الفرعية الثانية	١١-٤

ثبّت المختصرات

مختصر المصطلح	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح باللغة العربية
IASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
GAAP	General Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IAS	International Accounting Standards	معيّار المحاسبة الدولي
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية
SEC	Security Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
ISA	International standard auditing	معيّار التدقيق الدولي
APB	Accounting Principles Board	مجلس مبادئ المحاسبة
PCAOB	Public Company Accounting Oversight Board	مجلس مراقبة حسابات الشركات العام
FVA	Fair value accounting	محاسبة القيمة العادلة
CEOs	Chief Executive Officers	الرؤساء التنفيذيون
PER	Price- to- earnings ratio	نسبة السعر الى العوائد
MPS	Market price of the stock	سعر السوق للسهم
EPS	Earnings per share	ربحية السهم
ROA	Return on assets	العائد على الاصول

ثبَتَ الملاحقَ

رقم الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
I-II	المتغيرات الضابطة للبحث	١

## المقدمة:

تهتم إدارة بعض الشركات بتعظيم المنفعة الشخصية من خلال إدارة الأرباح والتلاعب بطرائق القياس بغية الحفاظ على المنصب والمكتسبات المالية التي تحصل عليها الإدارة من خلال استخدام أساليب وطرائق القياس المحاسبي التي تعزز الوضع المالي للشركة، وأن عمل إدارة الشركات بتأخير الاعتراف بالإيراد والاعتراف بالخسائر المتوقعة ينعكس بشكل وبأخر على أرباح الشركات المعلنة، ويلجأ المديرون الى ذلك لحماية أنفسهم من حالات عدم التأكد الذي ينعكس على قيمة الشركة واستمراريتها.

إن زيادة الفصل بين الملكية والإدارة نتيجة زيادة (توسع الشركات و حجمها) أدى الى زيادة المشاكل بين المديرين والمالكين، من خلال اعتماد المديرين أساليب التحصين الإداري وزيادة الهيمنة على قرارات الشركة بما يتفق مع مصالحهم الشخصية، إذ ان التحصين الإداري يمثل مشكلة من مشاكل التعارض بين الإدارة والمالكين، وان المرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية الدولية لإدارة الشركات في استخدام طرق القياس المحاسبية في معالجة قضايا معينة (كالاندثار او المخزون)، وتجعل من الصعوبة الوصول الى نتائج متشابهة تنعكس بدورها على طبيعة التقارير المالية للشركات، وان لجوء إدارة بعض الشركات في الاعتراف بالأحداث السلبية المحتملة (الاعتراف بالخسائر والمصاريف المحتملة) وتأخير الاعتراف بالمكاسب المحتملة انطلاقاً من التحفظ المحاسبي ينعكس على اظهار تقارير مالية متحفظة، لا تعبر عن الواقع الحقيقي للشركات، لما لها من تأثير سلبي في جودة المعلومات وقرارات المستثمرين، إذ ان اغلب إدارة الشركات تلجأ الى مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي لتجنب العواقب المحتملة، فالتحفظ المحاسبي يجعل المعلومات غير ممثلة بصدق وهذا يتطابق مع ما أقره مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB 2008) ان مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى التحيز في التقارير المالية للشركات مما ينعكس على أداء تلك الشركات، في حين يرى بعض باحثي الفكر المحاسبي ان اتباع أدرة الشركات التحفظ المحاسبي يجعلها أكثر كفاءة في اختيار مشاريع استثمارية كفوة وتتجنب الاستثمار في المشاريع الاستثمارية غير الكفوة.

ويعد فرض الاستمرارية أحد اهم الفروض الأساسية في اعداد التقارير المالية، فهو يعني انها مستمرة في مزاوله النشاط ولاتوجد نية لتصفيتها، وهذا ينعكس بدوره على قيمة الشركة والقدرة على سداد التزاماتها، وقد اهتمت النظرية الإيجابية بتحديد الدوافع التي تدفع الإدارة الى التدخل في القياس المحاسبي وشرح ما تقوم به الإدارة وماهي المبررات والأسباب التي تدفع الإدارة الى التدخل في القياس المحاسبي؟، وانعكاس ذلك على استمرارية الشركة وقيمتها.

وبالتالي فان هذا البحث يهدف الى التعرف على مفهوم التدخل الإداري وأشكاله والياتة التي تتبعها الإدارة في تحقيق مصالحها الشخصية والتأطير النظري لها فضلا عن قياس التدخل الإداري من خلال قياس (التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح ) و قياس القيمة والاستمرارية وبيان مدى تحقيق النتائج المرجوة من عدمها ومدى تطابقها مع الأهداف الموضوعة او المخططة لتلك الإدارة.

ولتحقيق الأهداف أعلاه فقد قسم البحث على خمسة فصول تناول الفصل الأول مبحثين ، المبحث الأول أشار الى الابحاث السابقة واسهامات البحث الحالي ، والمبحث الثاني أشار الى منهجية البحث ، اما الفصل الثاني فقد تضمن ثلاثة مباحث ، اذ تضمن المبحث الأول التدخل الإداري ، والمبحث الثاني القياس المحاسبي وضغوطات الإدارة ، والمبحث الثالث التحفظ المحاسبي ومعايير الإبلاغ المالي . اما الفصل الثالث فتضمن أيضا ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الى التدخل الإداري في إدارة الأرباح ، اما المبحث الثاني فأشار الى تأثير التدخل الإداري في قيمة الشركة ، والمبحث الثالث أشار الى تأثير التدخل الإداري في استمرارية الشركة . اما الفصل الرابع الجانب العملي فقد تضمن مبحثين تناول الأول نبذه عن المصارف عينة البحث وقياس متغيرات البحث المتمثلة بمؤشرات القيمة والاستمرارية فضلا عن قياس التدخل الإداري ، اما المبحث الثاني فقد تضمن اختبار الفرضيات والوصول الى نتائج البحث ، وتضمن الفصل الخامس مبحثين ، المبحث الأول تضمن الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث اما المبحث الثاني فقد تضمن التوصيات التي أوصى بها الباحث.

# الفصل الأول

## أبحاث سابقة ومنهجية البحث

### تمهيد

يشتمل هذا الفصل ويناقدش كل من منهجية البحث وأبحاث سابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث وإسهام البحث الحالي في مجال المعرفة المحاسبية، وقد حاول الباحث أن يعرض أهم ما جمع من أبحاث ودوريات أجنبية وعربية ترتبط بمتغيرات البحث المتمثلة بالتدخل الإداري في القياس المحاسبي كمتغير مستقل، وقيمة الشركة واستمراريتها كمتغير تابع، وعليه فإن هذا الفصل سيتضمن مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: أبحاث سابقة وإسهام البحث الحالي.  
المبحث الثاني: منهجية البحث.



## المبحث الأول

### أبحاث سابقة وإسهام البحث الحالي

يتضمن هذا المبحث عرضاً موجزاً لأهم الأبحاث الأجنبية والعربية المنشورة في مجلاتٍ علميةٍ رصينةٍ والتي تناولت أحد متغيرات البحث أو أكثر وكما يلي:

**القسم الأول:** في هذا القسم سناقش الأدبيات الأجنبية والعربية التي تناولت متغيرات الاطروحة للتدخل الإداري والقياس المحاسبي وقيمة الشركة واستمراريتها لغرض الوقوف عليها والاستفادة منها فضلاً عن التعرف على النتائج التي تم التوصل إليها وإسهام البحث الحالي .

#### ١-١-١ مناقشة الأبحاث السابقة:

**1-1-1-1 الدراسات التي بحثت تأثير التدخل الإداري (تحسين أو تحفظ أو إدارة الأرباح) في قيمة الشركة.**

#### أولاً: الدراسات العربية:

١- دراسة (أبو سالم وآخرون, ٢٠١٨) "تأثير آليات التحسين الإداري على قيمة الشركة : نظرية الوكالة مقابل نظرية الإشراف - دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير آليات التحسين الإداري على قيمة الشركات المساهمة المصرية وأسهمت الدراسة في بيان التأثير المحتمل لآليات التحسين الإداري على قيمة الشركة والتي تضمنت ازدواجية المدير التنفيذي وفترة البقاء في المنصب واستقلال مجلس الإدارة والملكية الإدارية والرافعة المالية وتم اجراء الدراسة على ١٠١ شركة مدرجة في البورصة المصرية للفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٥ واستخدمت هذه الدراسة نسبة (Tobin) لقياس قيمة الشركة، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود علاقة سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وقيمة الشركة ووجود علاقة موجبة بين الرافعة المالية والملكية الإدارية على قيمة الشركة. ولا يوجد أي تأثير معنوي بين فترة بقاء المدير التنفيذي وقيمة الشركة .

نلاحظ ان الباحث حاول استعمال آليات التحسين الإداري (الأربعة) وتأثيرها في قيمة الشركة وأشار الى وجود علاقة سالبة بين ازدواجية الدور التنفيذي وقيمة الشركة ويمكن الاتفاق مع الباحث كون ان ازدواجية دور المدير التنفيذي قد تعيق عملية المراقبة وبالتالي صعوبة تحديد الخطر .

٢- دراسة (مداور وبوشالي, ٢٠٢٣) " قياس مستوى تأثير التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على قيمة الشركة" دراسة قياسية لمجمع صيدال (٢٠١٤-٢٠١٩)

هدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة الشركة في مجمع صيدال خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٤)، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير المالية للمجمع فضلاً عن استخدام المنهج الاحصائي القياسي

، واهم ما توصلت اليه هذه الدراسة وجود تباين في ممارسات التحفظ المحاسبي في مجمع صيدال استنادا لمقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ومقياس المستحقات الاجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادية، وقد أشارت النتائج إلى وجود ممارسات للتحفظ المحاسبي في بعض السنوات في الوقت الذي لم يكن للبعض الآخر منها ممارسات لسياسات تحفظية بدرجة كافية ، أما الدراسة القياسية فقد أثبتت أن التحفظ المحاسبي له دلالة معنوية احصائية في تفسير قيمة الشركة وبالتالي يؤثر على قيمة الشركة.

نلاحظ ان الباحث قد أشار الى ان هنالك تبايناً في مستوى التحفظ المحاسبي وهذا يرجع الى أساس القياس المستخدم وأشار الى ان هنالك تأثيراً للتحفظ المحاسبي على قيمة الشركة .

٣- دراسة (العتيبي وعمر النور, ٢٠٢٣) " أثر إدارة الأرباح على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة "دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"

هدفت هذه الدراسة الى اختبار اثر إدارة الأرباح على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة للشركات المدرجة في السوق السعودية للفترة من (٢٠١٤-٢٠١٩) بالتطبيق على عينة مكونه من ١١٤ شركة بمشاهدات بلغت ٥٧٠ مشاهدة واستخدمت الدراسة لقياس الإفصاح من خلال بناء مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بينما تم قياس المتغير التابع قيمة الشركة باستخدام مقياس (Tobin) في حين تم قياس المتغير المعدل إدارة الأرباح من خلال ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج (Kothari) فضلا عن الرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول وحجم الشركة وعمر الشركة كمتغيرات رقابية، واهم ما توصلت اليه الدراسة إلى وجود ضعف في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات عينة الدراسة كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة، بينما لا يوجد أي تأثير الادارة الأرباح على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولا على قيمة الشركة.

نلاحظ ان الباحث أشار الى انه لا يوجد أي تأثير الادارة الأرباح على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولا على قيمة الشركة. ويمكن تأييد هذا الاتجاه كون إدارة الأرباح تؤثر بالأجل القصير وهي محاولة للتغطية على فشل الإدارة .

٤-دراسة ( Al-Ubaidy, 2020 ) " تأثير إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم بموجب تطبيق معايير التقارير المالية الدولية" (دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

(The effect of earnings management on the market value of stocks under application of International Financial Reporting Standards Applied Study in listed companies Iraq Stock Exchange).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات إدارة الأرباح. في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في القيمة السوقية للأسهم. منذ عام ٢٠١٦، حيث تطبق البنوك المعايير لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وجعلها ذات صلة بعملية صنع القرار. تمت مقارنة النتائج مع قياس إدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد (قبل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) وبعد تطبيق (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية). ولم يجد البحث أثراً على ممارسات إدارة الربح في القيمة السوقية للأسهم. واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة إدارة الأرباح في السنوات التي طبقت فيها البنوك النظام المحاسبي الموحد قريبة جداً من نسبتها في حالة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما يدل على أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لم يغير نسبة الأرباح.

يلاحظ ان الباحث قد أشار الى انه لا يوجد إثرممارسة إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم على المدى الطويل ويمكن تأييد وجه النظر تلك اذ ان لممارسات إدارة الأرباح اثر في القيمة السوقية للاسهم في المدى القصير الاجل .

#### ثانياً: دراسات جنبيه:

١- دراسة ( Al-Sakini & Al-Awawdeh,2015 ) "أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

"The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة للشركات الصناعية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٣، وذلك على عينة مكونة من ٣٠ شركة صناعية أردنية. ويتضمن المتغير التابع للدراسة القيمة العادلة للشركة، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة التحفظ المحاسبي، فضلاً عن خمسة متغيرات رقابية وهي حجم الشركة، معدل تحقيق الأصول، نسبة الدين إلى الملكية، نسبة توزيعات الأرباح، ونسبة الأصول الثابتة. وأظهرت النتائج وجود تباين بين مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية للتحفظ المحاسبي وانخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بشكل عام. كما أشارت النتائج إلى وجود تنوع واضح في حجم الشركات الصناعية الأردنية وتباين في نسبة المسؤولية واختلاف كبير في أرباحها ونسب الأرباح الموزعة. ومع ذلك، بشكل عام، فإن نسبة أصولهم الثابتة أقرب. واهم ما توصلت إليه الدراسة من خلال استخدام الانحدار المشترك إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة؛ حيث يلعب انخفاض التحفظ المحاسبي دوراً كبيراً في القيمة السوقية العادلة للشركات الصناعية الأردنية. وهذا يؤكد العلاقة السلبية بين مفهوم التحفظ المحاسبي

والقيمة العادلة، وهو ما يعكس ضمنا العلاقة بين مفهوم التحفظ المحاسبي ومنهج القيمة التاريخية. كما أظهرت النتائج أن حجم أصول الشركة وربحيتها يعتبران من أهم العوامل التي لها تأثير إيجابي في القيمة العادلة للشركات. تؤثر نسبة الديون سلباً على القيمة العادلة للشركة. في حين أن نسبة توزيع الأرباح والأصول الثابتة ليس لها أي تأثير على القيمة العادلة. كما أظهرت النتائج أن حجم أصول الشركة وربحيتها يعد من أهم العوامل التي لها تأثير إيجابي على القيمة العادلة للشركات، في حين أن نسبة الدين تؤثر سلباً على القيمة العادلة وأشارت الدراسة إلى أنه من الضروري ألا تؤدي المبادئ والقواعد المطبقة في محاسبة القيمة العادلة إلى تجاهل مبدأ الحذر الذي يعتبر صمام الأمان ضد أي انعكاسات غير متوقعة على قيم الأصول والإيرادات. إن الاعتماد المفرط على القيمة العادلة قد يؤدي إلى زيادة تعرض الشركات لمخاطر السوق والتحركات المفاجئة للأسعار.

لوحظ ان الباحث أشار الى إن الاعتماد المفرط على القيمة العادلة قد يؤدي إلى زيادة تعرض الشركات لمخاطر السوق والتحركات المفاجئة للأسعار وهنا يمكن تأييد وجهة النظر تلك والاعتراض على فكرة العلاقة السلبية بين مفهوم التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة من حيث ان التحفظ المحاسبي يعمل على حماية الأصول من التصرفات الانتهازية للإدارة وبالتالي الحفاظ على القيمة .

١-١-١-٢ الدراسات التي بحثت تأثير التدخل الإداري (تحصين او تحفظ او إدارة الأرباح ) في استمرارية الشركة .

اولاً: الدراسات العربية:

١- دراسة (حرب، ٢٠١٧) "إثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية "

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين من خلال تحديد اثر إدارة الدخل على استمرارية الشركات وتحديد تأثير إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين ،ولغرض الوصول الى نتائج البحث تم توزيع ٤٠ استمارة استبيان ل(١٠) شركات اردنية . واهم ما توصلت اليه الدراسة بوجود تأثير الإدارة الدخل في استمرارية شركات التأمين الأردنية ويوجد تأثير الإدارة الدخل في التلاعب بالدخل.

لوحظ ان الباحث قد أشار الى وجود تأثير لإدارة الدخل في استمرارية شركات التأمين الأردنية ويوجد تأثير الإدارة الدخل على التلاعب بالدخل وهنا يمكن معارضة هذا الاتجاه كون ان هذه الممارسات لها تأثير قصير الاجل إذا لا يمكن لإدارة الشركات ان تستمر بتلك الممارسات لفترات طويلة.

٢-(دراسة العادلي، ٢٠١٧) "منهج محاسبي مقترح لقياس أثر التحفظ المحاسبي في تبنى معايير التقرير المالي الدولية ( IFRS ) على خطر المعلومات المحاسبية وانعكاسه على قرار الاستثمار "

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية IFRS والقرار الاستثماري من وجهة نظر المساهمين فقط لأنهم أصحاب رأس المال المخاطر به ، والمؤثرين على قرارات

الوحدة الاقتصادية من خلال حق التصويت في الجمعية العمومية، وقياس أثر التحفظ المحاسبي من خلال مقاييس خطر المعلومات المحاسبية بشقيها عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات، قياس مستوى التحفظ المحاسبي من خلال علاقته بجودة التقارير ودوره تجاه ظاهرة إدارة الأرباح ، وأثر استخدام معيار القيمة العادلة على التحفظ المحاسبي وكيفية قياسه، وان اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو استنباط منهج محاسبي يسهم في ترشيد قرار المستثمر الحالي والمرتقب تجاه الشركات المقيدة والمتداولة في البورصة المصرية، وتم تطبيق هذا المنهج على قطاع (خدمات ومنتجات صناعية وسيارات) قبل وبعد تبني معايير التقرير الدولي IFRS من أجل بيان دور التحفظ المحاسبي وأهميته قبل وبعد تطبيق هذه المعايير في تلك الشركات..

لوحظ ان الباحث عمل على قياس إثر التحفظ المحاسبي وأثره في المعلومات المحاسبية و ان التحفظ باعتباره أداة من أدوات التدخل الإداري وله إثر في كون التقارير المالية المتحفظة غير محايدة .

٣-دراسة (الحسناوي واخرون، ٢٠٢١) "العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية وتقلب الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "

هدفت هذه الدراسة الى بيان مفهوم واهمية التحفظ المحاسبي واستمرارية وتقلب الأرباح للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد تم اختيار 35 شركة للفترة بين العام 2013 الى 2017 واستخدم مقياس القيمة الدفترية الى القيمة السوقية لقياس التحفظ فيما استخدم نموذج انحدار الأرباح الحالية على الأرباح المستقبلية لقياس المتغير المعتمد ولاختبار الفرضيات استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد وقد استخدم برنامج التحليل الاحصائي 9 Eviews لغرض اجراء الاختبارات للفرضيتين وتوصلت نتائج الدراسة الى انه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي واستمرارية الأرباح وهذه العلاقة عكسية فيما اثبت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ و تقلب الأرباح.

٤- دراسة (احمد ، ٢٠٢٣) "إثر خصائص مجلس الإدارة على تقلبات عوائد لاسهم وانعكاس ذلك على استمرارية الشركات في ضوء الازمة الروسية لأوكرانية "

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر خصائص مجلس الإدارة المتمثلة (لاستقلالية ، التمثيل النسائي بمجلس الإدارة ، الخبرة المالية ، فترة بقاء المدير التنفيذي ) على تقلبات عوائد الأسهم وانعكاس ذلك على استمرارية الشركات لعينة من الشركات المدرجة في السوق المصرية للفترة من (٢٠١٨ الى ٢٠٢١) واهم ما توصلت اليها الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين خصائص مجلس الإدارة وتقلبات عوائد لاسهم مع وجود علاقة ارتباط عكسية بين تقلبات عوائد لاسهم واستمرارية الشركات وان تفعيل خصائص مجلس الإدارة يؤدي الى خفض حدة تقلبات عوائد لاسهم وتدعيم استمرارية الشركات .

وقد أشار الباحث الى ان تفعيل خصائص مجلس الإدارة يؤدي الى خفض حدة تقلبات عوائد الأسهم وتدعيم استمرارية الشركات ويمكن تأييد وجهة النظر تلك خاصة اذ كانت هنالك استقلالية لمجلس الإدارة ورقابة على المديرين التنفيذيين .

ثانيا: دراسات اجنبية:

١- دراسة (Al-Amin et al 2014) " دور التحليل المالي في قياس استمرارية المشاريع من وجهة نظر المدقق "

**(The Role of Financial Analysis in Measuring the Continuity of Enterprises from the Viewpoint of the Auditor).**

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم إطار عمل لتوجيه المدققين عند تقييم فرض الاستمرارية كأحد الفروض المحاسبية التي يبني المدقق عليها الراي، وان اهم النتائج التي تم التوصل اليها ان المشاريع التي تعاني من مشاكل في سداد التزاماتها على المدى القصير تعني عدم القدرة على الاستمرارية في هذا المدى ، ولكن لا تعني بالضرورة عدم قدرتها على الاستمرارية على المدى الطويل حيث من الممكن الاستمرار في الانخراط في الأعمال التجارية على المدى الطويل، وإن الشركات التي تعاني من مشاكل في سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل يعني أنها تفشل في الاستمرار في تسيير أنشطتها على المديين ، مما يعني الإفلاس .

لوحظ ان الباحث قد أشار الى ان الشركات التي تعاني من مشاكل في سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل يعني أنها تفشل في الاستمرار في تسيير أنشطتها على المديين، مما يعني الإفلاس وهذا شي بديهي اذ يدل على فشل الشركة في إدارة أنشطتها .

٢- دراسة (Utomo et al 2018) " الآثار المعتدلة للملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح "

**(The Moderating Effects of Managerial Ownership on Accounting Conservatism and Quality of Earnings)**

هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح ودراسة الآثار المعتدلة للملكية الإدارية والمفوضين المستقلين ولجان التدقيق على العلاقة بين التحفظ المحاسبي ونوعية الأرباح. يتضمن هذا البحث بحثاً ارتباطياً وكمياً وكانت عينة البحث على الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا وعددها ٣٩ شركة وقد تم إجراء اختبار الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وان اهم النتائج التي توصل اليها الباحثين تظهر النتائج أن التحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي على جودة الأرباح وان الملكية الإدارية كمتغير معتدل لها تأثير كبير على علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح. إن اللجان المستقلة ولجان التدقيق باعتبارها متغيرات وسيطة ليس لها تأثير كبير على علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح.

ويلاحظ ان الباحث قد أشار في النتائج الى أن التحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي في جودة الأرباح وان الملكية الإدارية كمتغير معتدل لها تأثير كبير على علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح وهذا ناتج من حيث ان التحفظ المحاسبي يؤخر الاعتراف بالأرباح والمكاسب المحتملة ويسرع الاعتراف بالمصروفات والالتزامات وبالتالي ينعكس على جودة الأرباح ولكن ذلك ليس محايداً.

### القسم الثاني: اسهامة البحث الحالي:

يسهم البحث الحالي مع الأبحاث السابقة في بيان أثر ممارسات إدارة الأرباح غير المبررة من قبل بعض المدراء في قيمة واستمرارية الشركة لأنه يتميز عن الأبحاث السابقة: كونه تناول التدخل الإداري بشكل أوسع وبيان أثره على قيمة واستمرارية الشركة مجتمعين كون الأبحاث السابقة تناولت متغيراً واحداً اما القيمة او الاستمرارية .

ومن الجوانب المهمة التي أسهم بها البحث الحالي :

- 1- التأطير النظري للتدخل الإداري لمساعدة مستخدمي البيانات المالية لمعرفة اليات واشكال التدخل الإداري ،وكذلك مساعدة الباحثين للاحقين بتوفير مصدر علمي كأول مصدر يتناول التدخل الإداري .
- 2- يعد أول بحث تناول التدخل الإداري في القياس المحاسبي حسب علم الباحث بعد البحث في موسوعات البحث العلمي المختلفة اذ لا يوجد باحث تناول ذلك مسبقاً وهذا ما واجه الباحث من صعوبات جمة بالحصول على مصادر للتدخل الإداري والذي ربط التدخل الإداري بمؤشرات القيمة والاستمرارية .

## المبحث الثاني

### منهجية البحث

## Research Methodology

يتم الاعتماد على منهج البحث الذي يبنى على المسار الميداني والطريقة العلمية المنظمة لتحديد مشكلة البحث وسبل معالجتها في المحاسبة بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضيات البحث وتحقيق أهدافه ومحاولة الوصول إلى فكر يخدم المجتمع ، بالشكل الذي يؤدي إلى نتيجة يسعى البحث إلى إثباتها.

### ١-٢-١ أهمية البحث Research Importance

تكمن أهمية البحث في إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها اغلب إدارة المصارف، وبالأخص المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث، والتي تتمثل بإدارة الأرباح حسب اهواء الإدارة ورغباتها بما ينعكس بشكل او باخر على قيمة الشركة واستمراريتها بشكل سلبي وإظهار تقارير مالية لا تعبر أحيانا عن الواقع الحقيقي للمصرف بشكل يجعل المعلومات المقدمة غير مجدية لمتخذي القرارات الاستثمارية .

### ٢-٢-١ هدف البحث Research objective

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

- ١- التعرف على مفهوم التدخل الإداري وأشكاله وأسبابه في المصارف عينة البحث.
- ٢- الوقوف على حجم التدخل الإداري في القياس المحاسبي لعينة البحث وإيجاد سبل تقليصها.
- ٣- إمكانية تقليل او الحد من التدخل الإداري وتأثيره على قيمة المصارف عينة البحث واستمراريتها بعد تشخيص أسبابه.
- ٤- بيان اثر اتباع مبدأ التحفظ المحاسبي على قيمة المصارف عينة البحث واستمراريتها.

### ٣-٢-١ مشكلة البحث Research problem

ان عدم وجود افصاح رسمي عن إدارة أرباح الشركات في ظل التدخل الإداري قد يكون دافعا لادارة الشركة في تحقيق أرباح معينة للشركة واستغلال طرق القياس التي تناسبها بتعزيز القيمة من خلال التلاعب بطرق الاندثار والمخزون ومحاولة تفسيرها بما يعزز مصالحها في ظل حالة عدم التأكد التي تعاني منها اغلب الشركات نتيجة التقلبات في الأسواق العالمية والاضطرابات المالية في تلك الاسواق محاولة بذلك تحسين محتوى البيانات المالية والذي قد ينعكس بشكل او باخر على قيمة الشركة إذ ان الانخفاض المستمر في قيمة الشركة قد يؤدي الى ضياع ثروة المساهمين و عدم استمرارية الشركات في ممارسة اعمالها .  
من خلال استخدام إدارة الأرباح كوسيلة لتحقيق ذلك وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات البحثية الاتية:



- ١- هل للتدخل الإداري في القياس المحاسبي تأثير في قيمة المصارف عينة البحث واستمراريتها؟
- ٢- ما تأثير إدارة الأرباح في قيمة المصارف عينة البحث؟
- ٣- ما تأثير إدارة الأرباح في استمرارية المصارف عينة البحث؟
- ٤- ما هو انعكاس التحفظ المحاسبي على قيمة المصارف عينة البحث واستمراريتها؟

### ٤-٢-١ فرضيات البحث Hypotheses Research

عَنْ طريق التساؤلات التي تمّ التطرّقُ إليها في مشكلاتِ البحثِ فإنَّ البحثَ الحاليَّ يستندُ إلى مجموعةٍ منْ

الفرضياتِ وهي:

١- الفرضية الرئيسية الأولى:- "ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتدخل الإداري في قيمة الشركة" وتتفرع

منها الفرضيات الفرعية الآتية :

١-١ "ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في قيمة الشركة"

١-٢ "ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح في قيمة الشركة"

٢- الفرضية الرئيسية الثانية:- "ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتدخل الإداري في استمرارية الشركة"

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية :

١-٢ "ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في استمرارية الشركة"

٢-٢ "ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح في استمرارية الشركة"

### ٥-٢-١ مجتمع البحث وعينته Community and Sample Research

يتكوّن مجتمعُ البحثِ منْ عينةٍ من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إذ تم اختيار سلسلة زمنية لبيانات (١٠) مصارف تجارية للفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٢) وهي فترت بداية تطبيق المصارف للمعايير المحاسبية الدولية وبذلك تشكل نسبة المصارف عينة البحث من المصارف التجارية المتداولة (٦٢,٥%).

### متغيرات البحث وطرائق قياسها Research variables and measure

يمكن تحديد متغيرات البحث (المستقلة والتابعة) وطرائق قياسها كالآتي:

#### المتغير المُستقل: التدخل الإداري في القياس المحاسبي

١- مقياس التحفظ المحاسبي لقياس التحفظ المحاسبي سوف يتم اعتماد نموذج المستحقات لبيان أثر التحفظ

المحاسبي وما ينتج عنه من مستحقات تؤدي الى النتائج المرجوة والذي تم تطويره لاحقا حيث تم استخدام هذا

النموذج كون البيانات متوفرة للمصارف عينة البحث بإمكانية تطبيقه بل اضافة الى كونه من النماذج الحديثة

التي استخدمته العديد من الدراسات ويتمثل النموذج بالآتي:

$$CONACC_{i,t} = (NIO_{i,t} + DEPI_{i,t} - CFOI_{i,t}) \times (-1) / TA$$

## ٢-مقياس إدارة الأرباح

سوف يتم استخدام نموذج (MILLER)

الذي يشير الى كون النسبة تساوي صفراً فلا توجد إدارة للأرباح اما اذا كانت النسبة لا تساوي صفراً فهذا يعني وجود إدارة للأرباح سواء كان بالموجب أم بالسالب وهو كالاتي:

$$EM = (\Delta WC / CFO) t - (\Delta WC / CFO) t-1$$

### المتغير التابع: قيمة الشركة واستمراريتها

#### ١- مقياس القيمة تتمثل :

بمقياس: Tobin's Q تعني نسبة Q المنخفضة عندما تكون بين (٠ و ١) أن تكلفة استبدال أصول الشركة أكبر من قيمة مخزونها. هذا يعني أن السهم مقوم بأقل من قيمته الحقيقية. على العكس من ذلك ، فإن Q المرتفع (أكبر من ١) يعني أن سهم الشركة أعلى من تكلفة استبدال أصولها ، مما يعني أن السهم مبالغ فيه وتستخرج القيمة كالاتي :

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{Equity Market Value}}{\text{Equity Book Value}}$$

#### ٢-مقاييس الاستمرارية:

##### Altman study / Model •

$$Z = 0.012X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.999X5$$

ان نموذج ألتمان هو ، أكثر المقاييس شيوعا واكثرها استخداما بسبب سهولة استخدامه، ويعتبر نموذج ألتمان من اهم نماذج التنبؤ بتعثر وعدم القدرة على الاستمرارية .

x1 = رأس المال العامل / اجمالي الأصول.

X2 = الأرباح المحتجزة / اجمالي الأصول.

X3 = الارباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الأصول.

X4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات.

X5 = المبيعات / اجمالي الأصول.

Z = دليل المؤشر او الاستمرارية.

### ١-٢-٦ الحدود المكانية والزمانية Spatial and Temporal Boundaries

**الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للبحث بمجتمع البحث المتكون من عشرة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فهي منشوره بياناتها المالية على الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية وقد تم اختيار المصارف كعينة للبحث كونها أكثر انسجاما مع طبيعته.

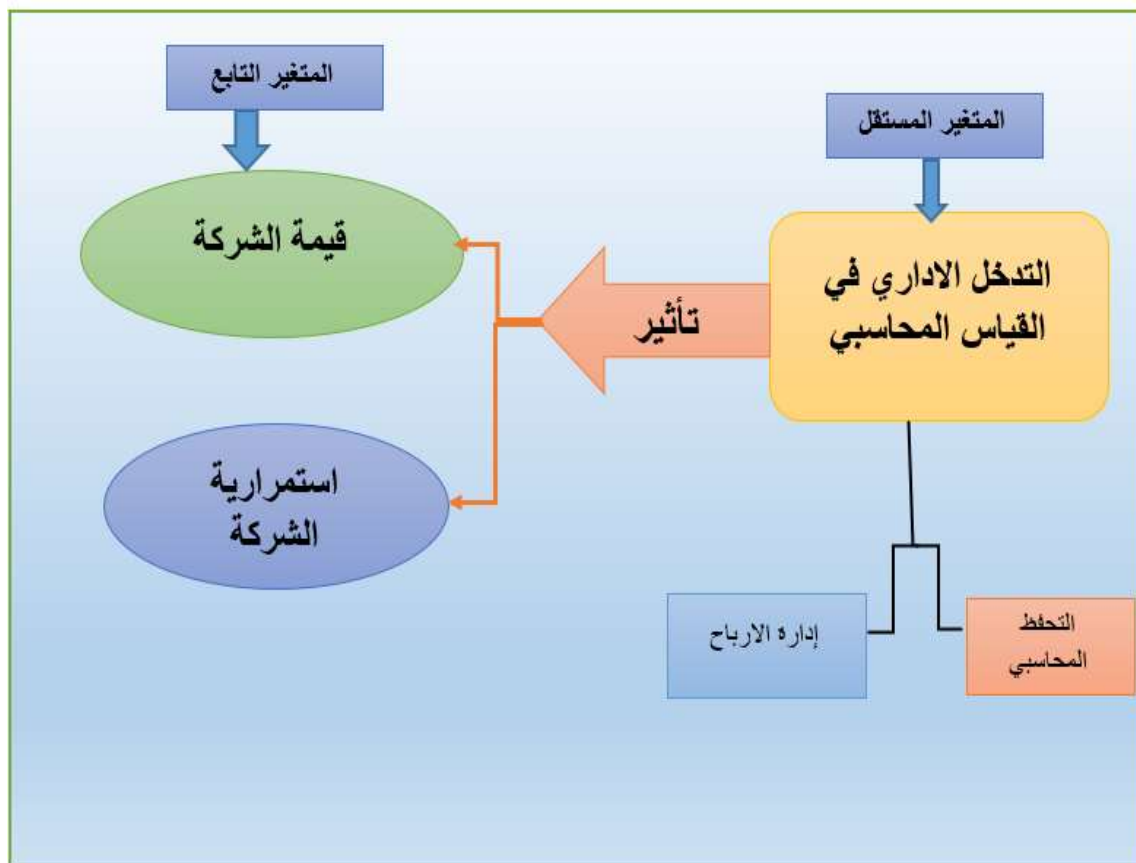
**الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للبحث للفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٢ للمصارف عينة البحث .

### ٧-٢-١ الأساليب والبرامج الإحصائية Statistical Methods and Programs

لتحقيق أهداف البحث والوصول إلى النتائج الخاصة بعينة البحث فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية منها برنامج SPSS23 ولانحدار المتعدد و(برنامج Eviews-v10).

### ٨-٢-١ نموذج البحث

يبين الشكل (١-١) نموذج البحث والذي يوضح معالمه الأساسية عن طريق بيان علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث، كما مبين في أدناه:



شكل (١-١) نموذج البحث

# الفصل الثاني

## التدخل الإداري في القياس المحاسبي ، التحفظ المحاسبي

### تمهيد

ان تدخل الإدارة في القياس المحاسبي يعد أسلوب من أساليب الاحتيال التي تمارسها الإدارة بغية تحقيق المكاسب التي تسعى اليها والمتمثلة بالمكافأة والحوافز فضلا عن البقاء في المنصب ولتحقيق ذلك تسعى الى العديد من الممارسات منها إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي والتلاعب بطرق تقييم المخزون والمبيعات الوهمية والمغالاة بالخصم الممنوح وكثير من الأساليب التي تمارسها الإدارة، وان التدخل الإداري الذي ينطوي بشكل عام في الإدارة العليا على تداول السجلات المحاسبية، أو تزوير المعاملات ، أو إساءة تطبيق المبادئ المحاسبية وان الاحتيال من قبل كبار المديرين له تأثير كبير على مساهمي الشركة وموظفيها، ويمكن أن يؤدي بسمعة الشركة ومصداقيتها الى الهاوية، ويتم القيام بالتدخل الإداري من قبل الإدارة العليا للشركة التي لديها نية تضليل المستثمرين والشكل الأكثر شيوعاً هو من خلال التلاعب المحاسبي، والذي يحرف البيانات المالية للشركة بشكل خاطئ. عادة ما يكون الدافع وراءه هو الاحتيال والحفاظ على سعر سهم مرتفع وبالتالي خفض تكلفة رأس مال الشركة.

وسيستعرض هذا الفصل ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التدخل الإداري ، التحصين الإداري

المبحث الثاني: القياس المحاسبي

المبحث الثالث: التحفظ المحاسبي

## المبحث الأول

### التدخل الإداري والتحسين الإداري

#### Administrative Intervention and Administrative Immunization

ان لإدارة الشركات القدرة على استعمال السلطة الممنوحة لها عن طريق القيام بالتدخل بطرق القياس المحاسبي من خلال استخدام اليات التدخل الإداري (تحفظ، إدارة الأرباح) وبالتالي التلاعب بالقوائم المالية وما ينتج عنه من بيانات مالية محرقة بالشكل الذي يؤدي الى عدم الوثوق بمحتوى تلك القوائم المالية ستنعكس بشكل مباشر على قيمة الشركة واستمراريتها بالشكل الذي يؤدي الى انخفاض القيمة.

#### ١-١-٢ مفهوم الاحتيال الإداري The concept of administrative fraud

يشير مفهوم الاحتيال الإداري الى القيام باحتيال متعمد ترتكبه ادارة الشركة والتي تضر بالمستثمرين والدائنين من خلال بيانات مالية مضللة مادياً، من خلال السلوك الفاضح سواء بفعل أو إغفال يؤدي إلى تحريف في البيانات المالية" (Kurt, et al :1998:15)، ويتفق Louwers et al مع Kurt, et al حول مفهوم الاحتيال الإداري حيث أشار بانه الاحتيال المتعمد الذي ترتكبه الإدارة والذي يضر بالمستثمرين ومن خلال معلومات مضللة مادياً (Louwers et al, 2018 :153)، اما (العواد) فينتفق معهم حول هذا المفهوم بانه احتيال متعمد ترتكبه الإدارة ويضر بالمستثمرين والدائنين من خلال توفير معلومات ذات أهمية مادية بصورة مضللة ويسمى أحيانا باحتيال القوائم المالية وهو التضليل المتعمد من خلال حذف أو الإفصاح عن مبالغ في القوائم المالية مخالفة للحقيقة(العواد : ٢٠٢٢، ٢٠٠٨)

اما (جمعية فاحصي الاحتيال المعتمدين) فقد وضحته (بالتصرفات المغلوطة او الحذف للحقائق المحاسبية والتي قد تسبب تغييراً في رأي القارئ وحكمه". (sandhu: 2013: 9) ويلاحظ أن هذا المفهوم لا يختلف عن سابقه من حيث المعنى والمضمون، ويمكن أن يحدث الاحتيال الإداري كجزء من الجرائم المهنية أو جرائم الشركات التي يرتكبها أولئك الموجودون في أعلى أو أسفل التسلسل الهرمي الإداري ، ويمكن أن ينتج عن المشاركة أو الإذعان السلبي، وعلى سبيل المثال، قد يقوم الرؤساء التنفيذيون (CEOs) بتحويل أموال الشركة لاستخدامهم الخاص، أو قد يتنحون عن قصد بينما يقوم الآخرون في شركاتهم بتسويق منتجات غير آمنة.(ZAHRA et al ,2007:123)

كما يلاحظ ان المفاهيم السابقة تشير الى ان الاحتيال الاداري يؤدي الى الضرر بالمستثمرين والدائنين ولم تشر أيضا الى الاضرار التي يمكن ان يسببها في المجتمع إذ ان افلاس الشركات نتيجة عمليات الاحتيال له من الآثار الكبيرة على المجتمع الذي تعمل فيه، مما سبق يمكن تعريف الاحتيال الإداري بأنه" مجموعة الأخطاء المتعمدة أو إغفال للمبالغ أو الإفصاحات في البيانات المالية لخداع المستثمرين أو أصحاب المصلحة الرئيسيين والذي يضر بكافة أصحاب المصلحة و بالمجتمع ككل.

## ٢-١-٢ أنواع الاحتيال الإداري Types of management frauds

يمكن تقسيم انواع الاحتيال الإداري الى الاتي:

### ١- التلاعب المتعمد بالبيانات المالية:

تشير التحريفات الناشئة عن التقارير المالية الاحتيالية إلى تحريفات متعمدة أو إغفال للمبالغ أو الإفصاحات في البيانات المالية، بهدف خداع مستخدمي البيانات المالية، حيث يتسبب التأثير في عدم عرض البيانات المالية، من جميع النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP)، وغالبًا ما تتضمن التحريفات الجوهرية للبيانات المالية الناتجة عن الاحتيال التلاعب في عملية إعداد التقارير المالية من خلال: (Less ambo, 2014: 328).

أ- تسجيل قيود يومية غير مناسبة أو غير مصرح بها طوال العام أو في نهاية الفترة.

ب- إجراء تعديلات على المبالغ الواردة في البيانات المالية التي لا تنعكس في إدخلات دفتر اليومية الرسمية.

### ٢- اختلاس الأصول الملموسة أو غير الملموسة

اختلاس الأصول هو الاحتيال الذي ينطوي على سرقة أصول الكيان. في كثير من الحالات ، ولكن ليس كلها قد لا تكون المبالغ المعنية جوهرية في البيانات المالية. ومع ذلك ، فإن سرقة أصول الشركة غالبًا ما تكون مصدر قلق إداري وبغض النظر عن الأهمية النسبية لأن السرقات الصغيرة يمكن أن تزداد بسهولة في الحجم بمرور الوقت، ويستخدم مصطلح اختلاس الأصول عادة للإشارة إلى السرقة التي يشارك فيها الموظفون وغيرهم داخل المنظمة ، ووفقًا لتقديرات جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين ، تخسر الشركة المتوسطة خمسة بالمائة من مواردها. (ARENS et al , 2012: 336).

ويلاحظ ان من اهم المشاكل التي تواجه الشركات فيما يتعلق بعمليات الاحتيال هو اختلاس الأصول والتي اهمها التلاعب بالمخزون من خلال تقديم تبريرات غير منطقيه كالتلف اثناء فترة الخزن .

### ٢-٢-٣- الفساد

وتشمل عمليات الاحتيال الأخرى الفساد ، مثل التلاعب في العطاءات والرشاوى، ويعتمد نجاح مثل هذه المخططات على التواطؤ بين الموظف والبائع ، وهو أمر يصعب اكتشافه وسيحتاج المدقق إلى النظر في تأثير هذا الفعل غير القانوني على قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. (ARENS et al, 2019: 451).  
ومما سبق يتضح ان التدخل الإداري شكل من اشكال احتيال الإدارة ومحاولات التلاعب بالقوائم المالية من خلال التلاعب بطرق القياس المحاسبي وذلك يؤدي الى انعكاسات سلبية على قيمة واستمرارية الشركة والناتجة عن تفضيل المديرين اساليب القياس كونهم الأكثر قدرة ومعرفة بالبيانات المالية للشركة.

## ٢-١-٣ مفهوم التدخل الإداري The concept of administrative intervention

التدخل لغويًا : مشتق من الكلمة اللاتينية (Intervenire) "وهو التوضع بين شيئين ، ويستعمل التدخل بمعنيين ، السلبي وهو الاعتداء والتعرض إلى الغير والإيجابي وهو التوسط في الخصومات". (علاء الدين:

٢٠١٣: ١٠)، اما التدخل في اللغة الإنجليزية ( Intervention ) بمعنى " تسوية نزاع أو التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدول أخرى ".(الصالح :٢٠٠٩: ٣ )، اما من الناحية الدولية فيعرف بأنه " قيام دولة بالتدخل بالشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى بشكل استبدادي " (ضبيش : ٢٠٢٢ : ١٢)، اما من الناحية الاقتصادية فإنه " إجراء تقوم به الدولة أو مؤسسة دولية في اقتصاد السوق للتأثير على الاقتصاد متجاوزةً النظم الأساسية للاحتيال وتنفيذ العقود وتوفير السلع العامة، وهي تهدف بذلك الى العديد من الغايات السياسيّة أو الاقتصاديّة، متمثلة بتعزيز النمو الاقتصاديّ، وتوفير فرص العمل، وزيادة الاجر، والتدخل بأسعار السوق، والمساواة في الدخل وتنظيم الموارد الماليّة، وأسعار الفائدة، وزيادة الأرباح، أو مواجهة إخفاقات السوق" (Ludwig:1998:12).

اما من وجهة نظر ادبيات التدقيق فهو يمثل الضغوط من عملاء مثل الضغوط الشخصية أو العاطفية أو المالية ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض استقلال المدقق ويمكن أن يؤثر على جودة التدقيق " Jamarang et al (2022,74). وعليه فان التدخل الإداري هو تفاعل بين المدير والموظف يمكن أن يبدأ التفاعل من قبل أي طرف وسيشمل بشكل عام شكلاً من أشكال الاتصال المحدد في اتجاه واحد أو كلاهما، وتبدأ هذه التفاعلات بالتعيين الأولي وعملية التأهيل، ولكن يمكن أن تشمل أيضاً تحديد الأهداف، والاجتماعات غير الرسمية أو الرسمية، وتقديم التعليقات، والتقدير، أو الانضباط." ( Read, et al , 2015: 7 )، ويرى Meyer أيضاً ان التدخل الاداري هو " الضغوط التي تمارسها الإدارة العليا لإظهار نتائج مالية مطابقة مع الأهداف الموضوعية او المحددة مسبقاً لتحقيق مصالحهم الشخصية والناجمة عن التفاعل بين الإدارة والموظف لتحقيق مصالح خاصة". ( Meyer, 2006: 400 )

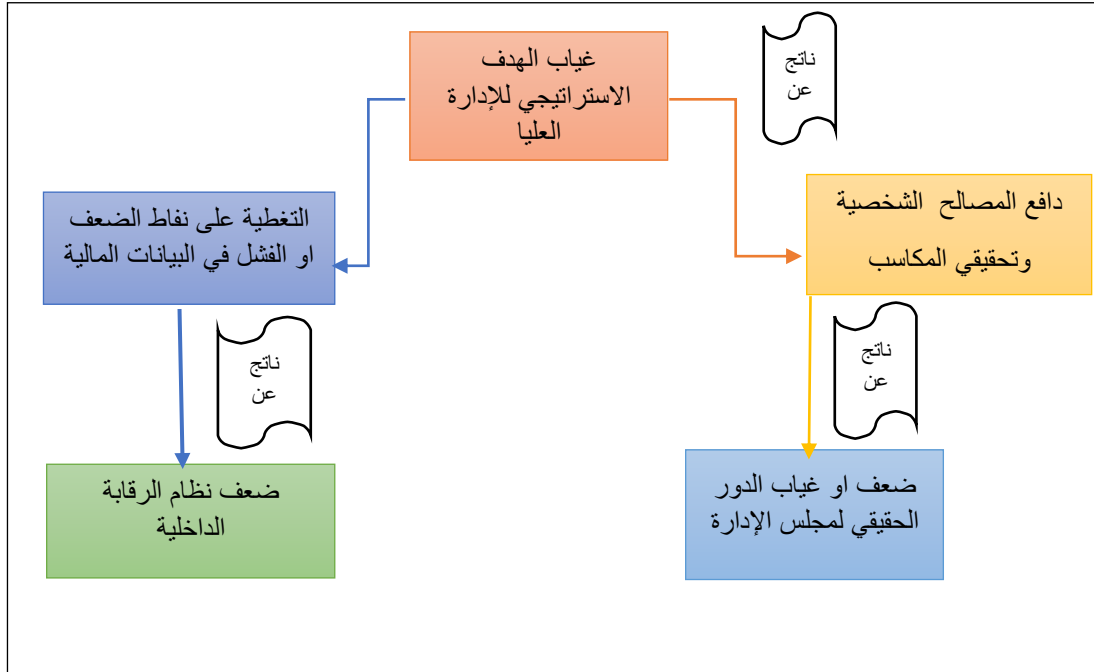
ويظهر للباحث انه من الطبيعي تماماً ومن المتوقع ، أن لا تنجح بعض المهام والأنشطة الواردة في الخطة التشغيلية لإدارة الشركة . وبالتالي تحتاج الإدارة إلى مراقبة التقدم المحرز في الخطة الموضوعية وعندما يكون هناك دليل على عدم نجاح أحد عناصر الخطة الموضوعية من قبل الإدارة، فقد تكون دافعاً لتدخل الإدارة بالتلاعب بالبيانات المالية.

ونلاحظ ايضاً ان الباحثين لم يشيروا الى تدخل الإدارة الوسطى والعليا والناجمة عن تضارب المصالح والصراع على المنصب ورؤيا تنفيذ الهدف الاستراتيجي. وقد يكون تدخل الإدارة الوسطى (الأقسام والفروع ) أكثر تعقيداً من حيث تنفيذ الهدف الاستراتيجي حيث تحركها أحيانا المصالح الشخصية. ونرى ان مفهوم التدخل الاداري يتمثل بكونه " نشاط مقصود لإحداث تغيير في البيانات المالية للشركة والذي يمكن أن يحدث على مستوى المهام والعمليات أو على أي مستوى هرمي في الشركة"، واما اهم أسبابه فيمكن ايجازها بالآتي:

١- عدم تحديد الهدف الاستراتيجي بشكل واضح من حيث التنفيذ واحتوائه على تناقضات نتيجة المصالح الشخصية التي تكون دافعاً للإدارة لتلاعب في البيانات المالية وطرق القياس المحاسبية.

٢- غياب الإدارة العليا عن ممارسة دورها الحقيقي إلى حد كبير في عملية التنفيذ وعدم التدخل وان كانت قيم الشركة في حالة انخفاض مستمر .

ويمكن توضيح أسباب التدخل الإداري بشكل مفصل من خلال الشكل التالي:



شكل (٢-١) أسباب التدخل الإداري

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة  
٢-١-٤ النظريات التي تفسر دوافع التدخل الإداري

## Theories explaining the motives for administrative intervention

٢-١-٤-١ نظرية الوكالة:

ان تصرفات الإدارة في الشركات تكون بدافع الانانية والدافع لذلك هو محاولة الإدارة تحقيق المصالح الشخصية على حساب مصالح المالكين بالشكل الذي يؤدي الى الضرر بثرواتهم . ( Jang, et all:2003 )  
إذ ان العلاقة بين الموكل والوكيل هي علاقة تعاقدية اعتمدت عليها نظرية الوكالة، وتبنى هذه النظرية على التزام الوكيل بتمثيل ورعاية المصالح للموكل، حيث ينظر إلى الشركة على أنها عبارة عن عدد من العلاقات بين الإدارة والمالكين، والعاملين، والمساهمين (الشيرازي، ١٩٩٠ : ١٠٤ )، وان مشكلة الوكالة هي واحدة من المشاكل القديمة التي استمرت منذ تطور الشركات المساهمة ولا يمكن تجاهل ذلك لأن كل شركة ربما عانت من هذه المشكلة بأشكال مختلفة. مع التغيير في الوقت ، اتخذت مشكلة الوكالة أشكالاً مختلفة والأدبيات لديها أدلة على ذلك.( Panda et al,2017:75 )، اما جوهر مشكلة الوكالة يكمن في الاهتمام بالمصلحة الشخصية والتي قد تكون الدافع في التصرف لصالح المدير خاصة عندما يدرك المدير أنه قد يتحمل المزيد من



المخاطر. (Bendickson et al, 2016:4) **«نتيجة لذلك ان مشكلة الوكالة انتجت نوعين من العلاقات لهذا يرى البعض ان هناك نوعين من علاقات الوكالة الأساسية في مجال الأعمال، وهي العلاقة بين المساهمين والمديرين والعلاقة بين حملة الأسهم وحاملي الديون. وفقاً لذلك ، فإن عقود العمل بين المديرين والشركة وعقود الديون بين الشركة وأصحاب الديون هما النوعان الرئيسيان من العقود في الشركة. وتهتم نظرية الوكالة بتضارب المصالح بين المديرين والوكلاء. وبسبب عدم تناسق المعلومات وعدم اليقين ، يمكن للمديرين الذين يديرون شركة نيابة عن المساهمين تشغيل الشركة لمصلحتهم الشخصية بدلاً من مصلحة المساهمين. من أجل التخفيف من حدة الصراع بين المديرين والمساهمين ، فإن المراقبة والتعويضات هما طريقتان رئيسيتان لتشجيع المديرين على التصرف لصالح المساهمين. (Wang, 2015:22) ، اذ ان المساهمين حريصون دائماً على النتيجة التي يولدها الوكلاء (الإدارة) ، وتركز نظرية الوكالة على التأثير الأساسي للمحاسبة في تقديم المعلومات ما بعد اتخاذ القرار. (Almashhadani & Almashhadani,2022:9)**

اذ ان نظرية الوكالة تنظر إلى الشركة كحلقة وصل للعقود وتركز على تضارب المصالح المحتمل والناشئ عن عدم تناسق المعلومات بين طرفين متعاقدين ، أي (المدير والوكيل) وتخلق العلاقة بين الوكيل والمدير نوعين من مشاكل الوكالة اذ يشار إلى تضارب المصالح بين المالكين والمديرين (مشكلة الوكالة من النوع الأول) الذي يخلق آلية لمواءمة المصالح بين المالكين والمديرين. (Bangmek,2020,86) ، وان تضارب المصالح بين المديرين ومساهمي الشركة مصدر محتمل لتغير هيكل رأس المال، وان الفصل بين الملكية وإدارة الشركة يؤدي إلى التباين في المصالح بين الإدارة والمستثمرين، وبشكل أكثر تحديداً ، يتم تحفيز المديرين على إهدار الموارد على المنافع الشخصية على حساب المستثمرين الخارجيين لأنهم عموماً لا يشاركون بالتساوي في أرباح الشركة. (Smulders,2014: 9) ، اذ قدمت نظرية الوكالة تفسيراً ضرورياً لسبب وأهمية اختيار طرق محاسبية معينة من قبل الإدارة وركزت نظرية الوكالة على العلاقات بين المديرين والوكلاء (على سبيل المثال ، العلاقة بين المساهمين ومديري الشركات) ، وهي علاقة خلقت الكثير من عدم اليقين بسبب اختلاف المعلومات. (DEEGAN,2014:280) ، وان نظرية الوكالة تحاول وصف العلاقة بين الوكيل والاصيل باستخدام عبارة "العقد" ، مما يشير إلى أن النظرية لها نطاق أوسع وأن العقد ليس سوى وكلاء عن الأصيل وان كبح سلوك المصلحة الشخصية ليس بالسهل.

(Kauppi et al ,2022:303)

اذ يرى (LEHMAN, 2001: 719-722) ان من الأسباب النموذجية لتضارب المصالح بين الوكيل

والاصيل تتمثل بالآتي :

- ١- نفور الجهد من جانب الوكيل.
- ٢- يمكن للوكيل تحويل الموارد الى استهلاكه الخاص أو استخدامها .

٣- الفترة الزمنية على سبيل المثال ، يكون الوكيل أقل اهتمامًا بآثار الفترة المستقبلية لأفعاله في الفترة الحالية لأنه لا يتوقع أن يكون مع الشركة أو أن الوكيل قلق بشأن كيفية تأثير أفعاله في تقييمات الآخرين له.

٤- الابتعاد عن المخاطر من جانب الوكيل.

تتميز عقود الوكالة بخصائص هي كونهم غير متعاونين اي أن كلا الطرفين يختار أفعاله غير المتعاونة. ولا يتفق الطرفان على وجه التحديد على اتخاذ إجراءات معينة ؛ بدلا من ذلك ، الإجراءات مدفوعة بالعقد نفسه. ومع ذلك ، يجب أن يكون كل طرف قادراً على الالتزام بالعقد . (Scott,2015:376)، إذ ان المالكين يتوقعون أن يتم خلق قيمة من علاقة الوكالة، الا أن هذه القيمة لا يمكن التنبؤ بها بسبب المنافسة والعوامل الخارجية الأخرى والتي تؤثر على جهود الوكيل، ومع ذلك فان المالك يتوقع الحصول على قيمة في المستقبل تكون سبباً من أسباب مشاكل الوكالة .( مصطفى , ٢٠٢٠ :٤١٣ )

ومما سبق يلاحظ ان انفصال الملكية عن الإدارة والصراع الناشئ بين الإدارة والمالكين من حيث تصرف الوكيل حسب مصالحه الشخصية وسينتج عن ذلك تكاليف والمشكلة تنشأ خاصة عندما يتعرض المالكون الى خسارة نتيجة التصرفات الخاطئة للإدارة إذ تكون دافعاً لها لتدخلها بعملية القياس المحاسبي .

#### ٢-٤-١-٢- النظرية الإيجابية

تفترض نظرية المحاسبة الإيجابية من حيث المبدأ أن الغرض من نظرية المحاسبة هو شرح الممارسات المحاسبية والتنبؤ بها، وتسعى نظرية المحاسبة الإيجابية إلى شرح العملية التي تستخدم القدرة والفهم والمعرفة المحاسبية واستخدام السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة للتعامل مع ظروف معينة في المستقبل، ولا يمكن فصل تطور النظرية الإيجابية عن عدم الرضا عن النظرية المعيارية علاوة على ذلك ، ذكر أن سبب تحليل نظرية المحاسبة في نهج معياري بسيط للغاية ولم يوفر أساساً نظرياً قوياً. وهناك ثلاثة أسباب أساسية للتحويل من المقاربة المعيارية إلى الإيجابية (Watts & Zimmerman, 1986:13) ، وتحاول النظرية الإيجابية إيضاح التساؤلات التي تظهر من الممارسة المحاسبية العملية التي تتعلق بالاسباب التي تدعو الي أن يكون للإدارة في الشركات الحرية في اختيار السياسات والممارسات المحاسبية وحول مدي الثقة بتلك البيانات المالية. (عبد الله , ٢٠١٧ :٣٦)، إذ ان نظرية محاسبية إيجابية تفسر سبب ضغط الشركات من اجل اختيار مبادئ المحاسبة الخاصة ويمكن أن تكون مفيدة للغاية. وان هذه النظرية تحدد الدوافع الاقتصادية التي تؤثر على المديرين لاتخاذ خيارات معينة ، وبالتالي تشير إلى كيفية تغيير هذه الحوافز. ويمكن أيضاً استخدام هذه النظرية من قبل الهيئات التنظيمية للمحاسبة وصانعي السياسات المحاسبية الآخرين للتنبؤ بكيفية تفاعل الشركات وربما الأطراف الأخرى ذات الصلة ، أي المدققين ، مع التغييرات المقترحة في القواعد المحاسبية ، وبالتالي توقع التأثير الاقتصادي لهذه التغييرات. يمكن أن تساعد مثل هذه التوقعات صانعي السياسات في توقع الشركات التي من المرجح أن تضغط لصالح أو ضد اقتراح معين ( ZMIJEWSKI & HAGERMAN, 1981:132 )، لفهم خيارات السياسة المحاسبية للشركة والتنبؤ بها. بشكل عام ، يهدف تقييم السياسات المحاسبية التي سيتم اختيارها

إلى تقليل تكلفة رأس المال وتكاليف العقود الأخرى. ويتم تحديد السياسات المحاسبية بشكل عام من خلال الهيكل التنظيمي للشركة، والذي يتأثر بالبيئة التي تقع فيها الشركة.

وبالتالي فإن اختيار طريقة المحاسبة التي سيتم استخدامها هو جزء من العملية الكاملة لحوكمة الشركات. لا تحدد نظرية المحاسبة الإيجابية بشكل مباشر اختيار السياسات المحاسبية المناسبة للشركة. في هذه الحالة، سيكون اختيار السياسات المحاسبية أسهل إذا نظر إليها من جانب الإدارة. نظرًا لأن الإدارة تتمتع بالمرونة في اختيار السياسات المحاسبية لشركاتها، فإن هذا يشير أيضًا إلى مرونة الإدارة للاستجابة للتغيرات التي تحدث في بيئة الشركة، مثل وجود معايير محاسبية جديدة. (Nasution et al, 2018:1130)، وان للنظرية المحاسبية منظورين، الأول يوضح كيف يعمل العالم، والثاني، يمكن استخدامه لقياس عواقب التنبؤ على رفاهية المستخدمين، أن النظرية لديها القدرة على القضاء على الارتباك، وأن تطبيقها سيجعل اختيار السياسات المحاسبية أكثر قابلية للفهم عندما يكون الهدف من هذا الاختيار واضحًا. (Kejriwal, 2022:4503)، وان الأفراد يعملون على تعظيم المنافع الخاصة بهم ومجموعات الضغط الإدارية على معايير المحاسبة بناءً على اهتماماتهم الذاتية، على سبيل المثال، لدى المديرين حوافز لاختيار معايير المحاسبة التي تبلغ عن أرباح أقل بسبب الضرائب، والأنظمة السياسية والتنظيمية. وأظهرت النتائج أن حجم الشركة هو العامل الأهم في تفسير السلوك الإداري تجاه معايير المحاسبة المالية، ويفسر ذلك بمعنى أن الشركات الأكبر حجمًا تكون أكثر عرضة لتكاليف التدخل الحكومي (التكاليف السياسية) من الشركات الأصغر. (Augustine&Florence,2018:4)

ان النظرية الإيجابية تعتبر أن الدور الأساسي للمحاسبة هو تقييم أداء الشركة والذي يشير إلى أن النظرية الإيجابية تفضل منظور الكفاءة الذي يؤكد على كيفية اختيار المديرين المختلفين لطرق المحاسبة التي تظهر تمثيلًا حقيقيًا لأداء الشركة، إذ أن المنظور الذي يرى أن المديرين، الذين هم وكلاء للمالكين (المساهمين، يمثلهم مجلس الإدارة)، يعملون لمصالحهم الذاتية. إنهم يعتمدون فقط السياسات والطرق المحاسبية التي تسمح لهم بالاستفادة ويعتقدون أن ما هو جيد بالنسبة ومفيد لهم هو أيضًا مفيد للشركات (Basu, 2009)

يلاحظ مما سبق أن النظرية الإيجابية تصف السلوك المحاسبي وتتنبأ به وان مصطلح التنبؤ في النظرية الإيجابية هو للتنبؤ بالظواهر المحاسبية التي لم تتم ملاحظتها بعد. وهي توضح التساؤلات التي يتم تداولها بخصوص الممارسات المحاسبية العملية والاسباب التي تدعو الى أن يكون للإدارة الحرية في اختيار السياسات والممارسات المحاسبية. الا أن هذه الممارسات قد لا تصب في مصلحة المالكين انما لصالح المديرين التنفيذيين قد تنعكس على قيمة واستمرارية الشركة.

## ٢-١-٥ دوافع الإدارة وتدخلها بعملية القياس

### Management's motives and intervention in the measurement process

ان دافع الإدارة وتدخلها بعملية القياس المحاسبي ناتج عن : (Fields et al ,2001,261-262)

١- الخيار المحاسبي : والتعاقد وتسعير الأصول والتأثير على الأطراف الخارجية والنتائج عن عيوب السوق ووجود تكاليف الوكالة وغياب الأسواق الكاملة ويتم تحديد خيار المحاسبة للتأثير على واحد أو أكثر من الترتيبات التعاقدية للشركة.

٢- عدم تناسق المعلومات ، كمحاولات التأثير على أسعار الأصول ، وينصب التركيز الأساسي في هذه الفقرة التغلب على المشاكل التي تنشأ عندما لا تقوم الأسواق بتجميع المعلومات التي يحتفظ بها الأفراد بشكل كامل (على سبيل المثال بسبب قيود التداول الناتجة عن قوانين التداول من الداخل أو قيود البيع على المكشوف أو النفور من المخاطرة أو القيود التعاقدية على التداول).

٣- التأثير في الأطراف الخارجية بخلاف المالكين الفعليين والمحتملين للشركة ، ومن الأمثلة على الأطراف الثالثة الجهات التنظيمية الحكومية (على سبيل المثال ، لجان المرافق العامة ، ولجنة التجارة الفيدرالية) والموردين والمنافسين ومفاوضي النقابات.

في حين يرى Healy & James ان دوافع الإدارة لتدخلها بعملية القياس تتمثل بحوافز السوق وخاصة عندما تكون هنالك فجوة بين الأداء المتحقق والتوقعات، والتعويضات الإدارية وما يرتبط بها من مكافأة ، فضلا عن تضليل أصحاب المصلحة (أو بعض فئات أصحاب المصلحة) حول الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة واستخدام الحكم المحاسبي لجعل التقارير المالية أكثر إفادة للمستخدمين، يمكن أن يحدث هذا إذا كان يُنظر إلى بعض الخيارات أو التقديرات المحاسبية على أنها إشارات موثوقة للأداء المالي للشركة. (Healy & James, 1999: 369-371)

مما سبق يلاحظ ان دوافع الإدارة لتدخلها بعملية القياس بشكل عام يمكن تلخيصها بالآتي:

- ١- دوافع التعاقد من حيث القدرة على إدارة الأصول .
- ٢- دوافع التمويل ومحاولة الحصول على الأموال الكافية كالقروض مثلا .
- ٣- دوافع تخفيض الأرباح الأغراض التهرب الضريبي.
- ٤- دوافع الحفاظ على القيمة والظهور بموقف قوي امام المنافسين.
- ٥- الضغوطات التي تمارسها الحكومة او النقابات او المنظمات البيئية الاجتماعية أيضا تكون دافعا للإدارة للتدخل بعملية القياس .
- ٦- دافع الحصول على المكافأة والبقاء بالمنصب .

## ٢-١-٦ التحصين الإداري Administrative entrenchment

ان التحصين الإداري يمثل مشكلة من مشاكل نظرية الوكالة او أحد مظاهرها من حيث اعتماد المديرين استراتيجيات التحصين الإداري وتوسيع مساحة سيطرتهم وإعاقة جهود الرقابة إذ من الصعب على حملة الأسهم متابعة الإدارة بشكل مستمر وبالتالي يتم تقييم أداء الإدارة من خلال القوائم المالية.

### ٢-١-٦-١ مفهوم التحصين الإداري The concept of administrative entrenchment

ان مفهوم التحصين الإداري هو مجموعة من السياسات التي يمارسها المديرون لزيادة القوة الذاتية لهم أمام المساهمين والاستفادة من نقاط الضعف في البيئة الرقابية للشركة للاحتفاظ بالمنصب وتحسين الأداء المالي للشركة والحكم على قراراتهم الناتجة من الفصل بين الملكية والإدارة ( Maali & Kachouri, 2020: 199 )، فضلا عن كونه عملية يسعى المديرين من خلالها لتحقيق مصالحهم وأحيانا مصالح المساهمين او مصالح مجلس الإدارة من حيث وجود علاقة سليمة مع المستفيدين بالشكل الذي يمكّن الشركات من التحلي بالمرونة في مواجهة العقبات المحتملة ". (Salehi et al , 2020:3)، او انه السياسات التي يستخدمها المديرون التنفيذيين لتغيير البيئة التي يعملون بها من حيث نظام الرقابة ، المنافسة في سوق التوظيف ، والعلاقات مع الشركاء بالشكل الذي يمكنهم من العمل ضد المساهمين والشركاء المختلفين للشركة". ( Moussa et al , 2013:35 )، ويرى اخرون بانه الخلل في حوكمة الشركات تستغله الإدارة للتحكم في حقوق التصويت التي من خلالها يؤثر المديرون على سلوك مقدمي العطاءات المحتملين في محاولة للسيطرة على الشركة ". (MACC, 2020:12)، اذ يرى كل من ( Xia XU et al ) ان التحصين الإداري ربما يشر الى السلوك الذي يختاره المديرين للحفاظ على مناصبهم ومتابعة تعظيم المنفعة الخاصة بهم في ظل آلية الرقابة الداخلية والخارجية للشركة، وان اختيار طريقة التمويل ونسبة الدين إلى حقوق الملكية جوهر قرار هيكل رأس المال. وخاصة في حال كانت المعلومات غير متماثلة والعقود غير مكتملة والتي قد تؤدي الى تضارب في المصالح بين المديرين والمساهمين. ( Xia XU et al , 2018:15 )، ويكمن التحصين لكبار المديرين في سلوكهم الانتهازي ويُنظر إلى التحصين على أنه يتعارض مع مصالح المساهمين وفعالية المنظمات، ومع ذلك ، فإن التحصين ليس بالضرورة غير فعال يمكن أن يكون مفيداً ، إذا كان قادراً على خلق قيمة المنظمة أو تجنب خسائر القيمة الكبيرة على المدى القصير والمتوسط ( RordIgues & Antonio, 2011, 42 )، وإن انتهازية كبار المديرين موجودة لأنهم يتمتعون بسلطة تقديرية. وهذه القوة مبنية على النقص في آليات الرقابة الحالية. وبالتالي ، فإن التحصين يأتي من إرادة الوكيل (المدير الأعلى) ، من أجل منحه المزيد من المنافع الشخصية في شكل مكافآت نقدية . ( Pigé, 1998, 141 )

مما سبق يلاحظ ان التحصين الإداري يؤدي الى انخفاض حماية حقوق المساهمين فضلا عن صعوبة استبدال المديرين الحاليين. في حين يرى اخرون ان التحصين الإداري ليس دائما هو بالضد من المالكين بل يعمل أحيانا على تمكين المديرون على اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الشركة .

ويمكن تعريف التحصين الإداري بأنه " مجموعة من الاستراتيجيات التي يتبناها المديرين لغرض اكتساب القدرة في إدارة الشركة بالشكل الذي يمكنهم من تعزيز مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين " .

## ٢-١-٦-٢- اليات التحصين الإداري Managerial Entrenchment Mechanisms

١- ازدواجية الدور التنفيذي : عندما يكون المدير التنفيذي هو أيضًا رئيس مجلس الإدارة ، يُشار إلى ذلك باسم ازدواجية الدور التنفيذي. وهناك اراء مختلفة منها تدعم نظرية الوكالة الفصل بين الأدوار ونظرية الإشراف

التي تدعم ازدواجية الدور التنفيذي. (Nasr&Ntim,2018:12)، ووفقاً لنظرية الوكالة ، فإن ازدواجية الرئيس التنفيذي غير مرغوب فيها لأنها تضعف عملية المراقبة وتزيد من تضارب الوكالة وعدم تناسق المعلومات ، وبالتالي تعتبر آليات الحوكمة ضعيفة إذ ان مسؤولية رئيس مجلس الإدارة تعيين وإقالة ومراقبة وتقييم أداء الرئيس التنفيذي إذا كان الرئيس التنفيذي هو أيضاً رئيس مجلس الإدارة ، فلا يمكن تقييم أداءه . ( Dey et al 2011:1603)، بينما تشير نظرية الاشراف الى ان الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يجعل المديرين أكثر قدرة على اتخاذ القرارات ويعطي المديرين حافزاً أكبر على انجاز المهام.(عبد الرحيم ، ٢٠١٩ : ٣٤٩ )، إذ ان ازدواجية دور المدير التنفيذي تمكنه من الهيمنة الهيكلية والمعلوماتية على مجلس الإدارة وتحرير نفسه من إشراف المديرين ، ويمنح منصب الرئيس للمدير امتيازات مهمة في ما يتعلق بكل من جدول الأعمال والمناقشة في اجتماعات مجلس الإدارة ، ويمنح المدير القدرة للتحدث نيابة عن مجلس الإدارة. (Dalton et al ,2011:407)

مما سبق يلاحظ ان عدم الفصل بين الأدوار يجعل من الصعب تقييم أداء المدير التنفيذي ومراقبة أدائه وبالتالي إمكانية تضارب المصالح واردة الاحتمال وبالتالي يصعب عملية اقالة او محاسبة المدير التنفيذي . ، وان المدير التنفيذي غالباً ما يعتمد إلى زيادة رواتبه ومزاياه الشخصية ويصبح المدير التنفيذي أكثر تحصيلنا مما يقلل من مراقبة مجلس الإدارة ويؤدي إلى انخفاض أداء الشركة.

٢- فترة بقاء المدير التنفيذي في منصب i : يزداد تحصيل المديرين التنفيذيين بمرور الوقت في بداية فترة عملهم ، يحتاج المديرين التنفيذيين إلى تطوير مهاراتهم القيادية لتلبية متطلبات وظائفهم الجديدة. في وقت لاحق ، يزداد احتمال الانتهازية الإدارية (Meoa, et al,2017:7)، ويرى كل من FREDRICKSON et al ان الضعف المبكر يحدث عندما تكون فترة عمل المدير التنفيذي أقل أو تساوي ثلاث سنوات. بعد ثلاث سنوات ، يبدأ الرؤساء التنفيذيون باكتساب القوة ويصبحون أكثر تحصيلنا.( FREDRICKSON et al ,1998:265)، اما CESP&CESTONE أشاروا الى أن محاولات استبدال المدير التنفيذي من قبل مجلس الإدارة أو تحالف المساهمين تجعل المدير يدرك أن بإمكانه زيادة قيمة الشركة، إذ ان تحديد العوامل القانونية والتعاقدية التي تحدد استبدال المدير التنفيذي من حيث تحديد المدير البديل من قبل المساهمين (على سبيل المثال ، استقلالية مجلس الإدارة ، والقواعد التي تقلل تكلفة نشاط المساهمين ومشاكل الوكيل )

(CESPA&CESTONE,2007:749)، إذ ان وجود أحكام موضوعية لمكافحة التحصيل ، فإن أي انخفاض في الأرباح المحاسبية ناتج عن مشاركة الشركة في مشاريع تعزيز القيمة لن يحفز محاولات الاستحواذ وإقالة المدير التنفيذي. لذلك ، من المرجح أن يحتفظ المديرون التنفيذيون المحصنون بوظائفهم دون الحاجة إلى تقديم إشارات إلى أصحاب المصلحة حول قدرتهم على إدارة الشركة. في الوقت نفسه ، ستمنع أحكام منع التحصيل مشكلة الأفق الوظيفي للمدير التنفيذي ، التي بموجبها يميل المديرون التنفيذيون الذين لديهم توقعات منخفضة

للبقاء في الشركة إلى التركيز على الآثار قصيرة الأجل لاستثماراتهم الاستراتيجية بدلاً من الاعتبارات طويلة الأجل لنمو الشركة. (Meo et al ,2022:11)

يلاحظ مما سبق إن المديرين المحصنين من التأثيرات الخارجية يمكن أن يكونوا أقل شفافية في تزويد المساهمين بمعلومات مفيدة ، إذ كلما زادت مدة بقاء المديرين بالمنصب، زادت الانتهازية التي يمارسونها فلا بد من استبدال المديرين ذوي الأداء الضعيف.

٣- الملكية الإدارية : هي عبارة عن نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة الى اجمالي عدد أسهم الشركة وإمكانية تولى العمل بالشركة بالشكل الذي ينعكس كحافز لهم وادارة الشركة بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق مصالح المساهمين والأطراف ذات العلاقة، وان الملكية الإدارية تتعلق بامتلاك المديرين حقوق ملكية عالية بالشكل الذي ينعكس على قوة التصويت وإمكانية توجيه مجلس الإدارة نحو قرارات معينة لتعظيم أرباح الشركة، وان الملكية الإدارية تقلل من مشاكل الوكالة .(الحناوي،٢٠١٩ : ٧٥)، إذ أن تكاليف الوكالة تزداد عندما يكون للمديرين حصة صغيرة من أسهم الشركة لأنهم سيستخدمون أصول الشركة لتحسين رفاهيتهم بدلاً من تعظيم مصلحة المالكين، وكلما زادت حصة رأس المال المحتفظ بها ، زادت خيارات المديرين لصالح المساهمين المتصورين لفوائدهم. ومع ذلك ، فإن انخفاض المساهمة من شأنه أن يؤدي بالوكيل إلى تفضيل المصالح الشخصية.(Mohamed,2021:46) وان الملكية الإدارية لها تأثير إيجابي على جودة الأرباح وسيكون وجود المالكين في الشركة تأثير كبير. ويرجع ذلك إلى أن المؤسسة سوف تشرف وتسيطر على الشركة مع الأخذ في الاعتبار ضخامة الأموال المستثمرة في الشركة بحيث تشجع الإدارة على العمل بشكل أكثر إنتاجية وشفافية وفي نهاية المطاف ستعمل على تحسين جودة الأرباح التي تبلغ عنها الشركة. (Solikhah et al ,2022:207)، ويرى Hunjrae et al ان الملكية الادارية لها تأثير إيجابي كبير على سيولة سوق الأسهم ، بالشكل الذي يمكنهم مراقبة المديرين في الشركة والعمل على تقليل السلوك السلبي لهم من خلال الإشراف المكثف. (Hunjrae et al ,2020,83)

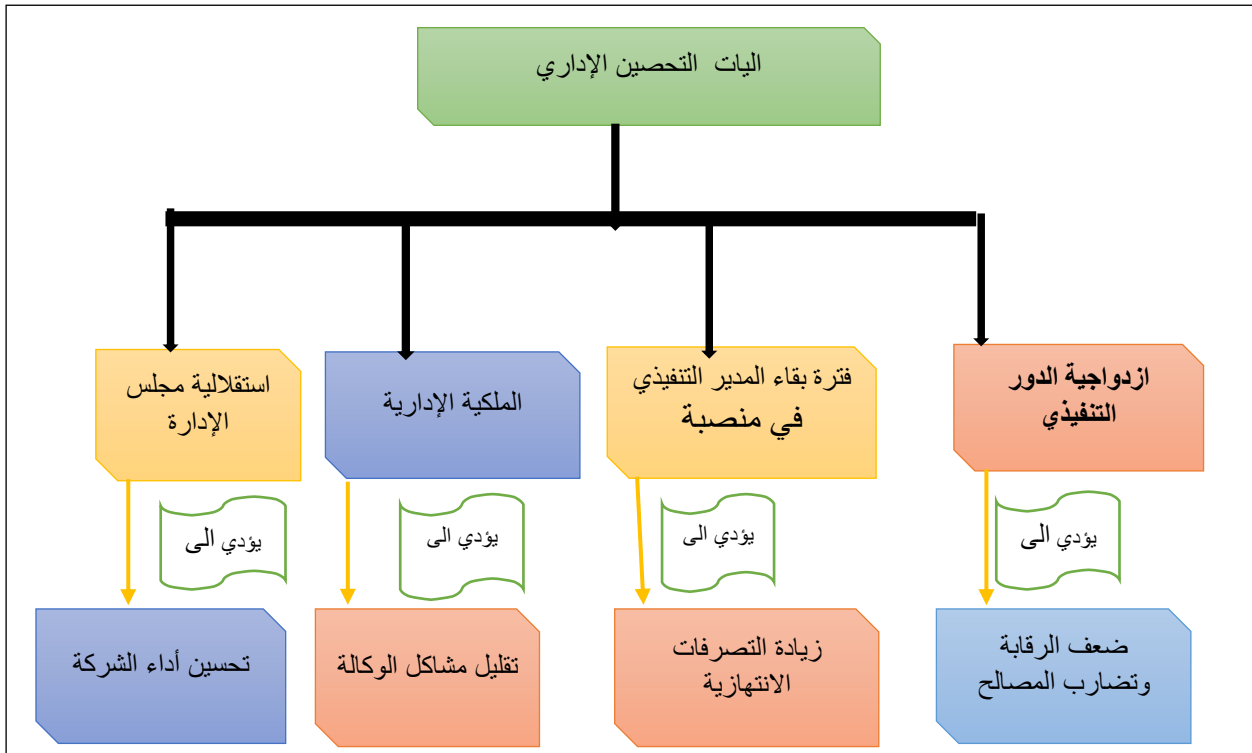
يلاحظ مما سبق ان المديرين الذين لا يحتفظون بأسهم يميلون الى تعظيم منافعهم الشخصية على حساب المساهمين في حين امتلاك المديرين أسهماً في الشركة سوف يكون دافعاً لهم لتعظيم قيمة الشركة.

٤-استقلالية مجلس الإدارة : ان استقلالية مجلس الإدارة تؤدي من المرجح أن تراقب تصرفات الشركة بشكل أفضل من أعضاء المجلس التنفيذي. حيث يمكن أن تؤدي هذه الرقابة إلى تحسين أداء الشركة ، وتقليل التحصين الإداري ، وتقليل الانتهازية التجارية ، وتحسين جودة الأرباح ومن المرجح أن يحمي أعضاء مجلس الإدارة المستقلون حقوق الأقلية من المساهمين، فضلاً عن ذلك ، فمن المرجح أن يكونوا موضوعيين أكثر من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين فيما يتعلق بالمسائل المالية مثل مكافآت مجلس الإدارة.

(Hassanein&Kokel,2019:6)، وللحفاظ على سمعة طيبة في سوق العمل ، وبسبب الروابط القوية مع البيئة الخارجية ، يعمل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون لصالح المساهمين بدلاً من المصلحة الذاتية بالشكل

الذي يعزز أداء أداء الشركة. (Ullah & Kamal, 2019:3)، إذا يعزز مجلس الإدارة المستقل للغاية تكوين حوكمة الشركات ويساعد على اكتشاف طريقة للخروج من تحديات الوكالة فضلا عن الدفاع عن اهتمامات أصحاب المصلحة وضمان عمليات مجلس الإدارة الفعالة. (Oyekale et al, 2022:123)، ويرى Nagalingam et al انه يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية وضع أهداف إستراتيجية للشركة وقيادتها والإشراف على إدارة الأعمال وتقديم تقرير عن ثقتها للمساهمين بالشكل الذي يضمن استقلالها. (Nagalingam et al, 2022: 12)، ونظرًا للنشاط المكلف للإدارة ونقص المعرفة الجيدة يقوم المساهمون بتعيين مجلس الإدارة للعمل نيابة عنهم من أجل مراقبة نشاط اتخاذ القرار للمديرين والتحكم فيه للتأكد من أنهم يعملون في أفضل ما في مصلحتهم إذ يجب على المديرين تقديم تقارير متكررة إلى مجلس الإدارة، ويجب على الأخير تقييمها والموافقة عليها وبما يضمن استقلالها. (Haidar, 2019: 24)، إذ ان فترة عمل المدير، واستقلاليته له دور مهم في تنسيق أنشطة المديرين يجب تحديد حجم المجلس من أجل متابعة كفاءة صنع القرار وتجنب المخرجات المعقدة، وان مجلس الإدارة ينسق بين تضارب المصالح بين المدير والمساهم الناشئ عن تقسيم السلطات من خلال إجراء إشراف صارم على سلوك المديرين ومعاقبة السلوكيات التي تدمر قيمة المساهمين. (Tamburini, 2016: 70-71)

مما سبق يُلاحظ ان عدم استقلالية مجلس الإدارة يمكن ان يؤدي الى نتائج غير مرضية للمساهمين إذ ان تركيزهم سوف ينصب على تعظيم المنافع الشخصية مثل الحصول على المكافأة والبقاء في المنصب مما يدفعهم الى ممارسات قد تكون مدمرة للشركة. ويمكن توضيح اليات التحصين الإداري وأثرها في عملية اتخاذ القرارات من خلال الشكل التالي :





شكل (٢-٢) اليات التحصين الإداري

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات السابقة

٢-١-٧ مكافأة مجلس الإدارة: Board compensation

طبقاً لمدخل التعاقدات تعتبر المكافأة الممنوحة لمجلس الإدارة شكل من أشكال حل مشكلة الوكالة من حيث أنها تكون كدافع للمديرين للعمل لصالح الشركة إذ أنه كلما زاد جهد الإدارة اتجاه المالكين من حيث تحسين القيمة زادت المكافأة التي تحصل عليها الإدارة. ( عثمان، ٢٠٢٢: ١٦٣)، و يمكن أن تحفز المكافأة المالية المديرين التنفيذيين على الإدارة الفعالة والرقابة على الشركات ذات المسؤولية، لذلك يحصل المديرين على مكافآت مدفوعة أو أشكال أخرى من المكافآت إلى جانب ذلك راتبهم الأساسي من أجل تحفيزهم، ويحصل المديرين على نوعين من المكافأة هما المكافأة طويلة الأجل وهو تعويض قائم على حقوق الملكية، مثل الأسهم المقيدة وخيارات الأسهم، والثاني قصير الأجل ويقوم على التعويضات القائمة على الأرباح، على سبيل المثال المكافآت القائمة على صافي الأرباح أو التدفق النقدي. (Wang,2017:10)، ويرى Syliuk ان مستوى التعويض يعتمد على الأداء المحاسبي. "يرتبط مستوى إجمالي التعويضات التنفيذية بتحسين الأداء نسبياً ويزداد راتب المدير التنفيذي مع زيادة الأداء المالي، بينما تعتمد المكافأة على مستوى الأداء المحاسبي(المبيعات)، إذ ان الوزن المرتفع لمؤشرات الأداء الرئيسية المحاسبية يشير إلى ضعف حوكمة الشركات المرتبط بعقود التعويض التي تضع وزناً أكبر على مقاييس الأداء القائمة على المحاسبة أكثر من مقاييس الأداء القائمة على الأسهم. ( Syliuk,2020: 5)، كما يعتمد المساهمون على المديرين التنفيذيين لتبني سياسات تزيد من قيمة أسهمهم. ومع ذلك، يفضل المديرين التنفيذيين الأنشطة التي تزيد من رفايتهم. من أهم أدوار مجلس الإدارة تحفيز المدير التنفيذي الذي يجعله يفعل ما هو في مصلحة المساهمين. هناك عدد قليل من السياسات التي تخلق الدافع الصحيح للمدير التنفيذي لتعظيم قيمة أسهم المساهمين. أحدها أن الرواتب والمكافآت وخيارات الأسهم مصممة لتوفير مكافآت للمدير التنفيذي، من ناحية أخرى، هناك عقوبات إذا كان أداء الشركة ضعيفاً. ( Hampsink , 5)، ويمكن ان تعد حزمة التعويضات والمزايا التنافسية مفتاحاً لقدرة الشركة على جذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها. نظرًا لأنها قد تظهر علامات متزايدة على التحسن، فمن المرجح أن يكون لدى الموظفين على جميع المستويات المزيد من الخيارات المهنية. ومع ذلك، لا ينبغي للمديرين أن يتوقعوا عائدًا بالجملة للمكافآت والامتيازات والشركات بحاجة إلى إنشاء أنظمة مكافأة تأخذ في الاعتبار اتجاهات السوق الجديدة والتركيبية السكانية للعمال وأولويات الموظفين. من خلال إنشاء استراتيجيات مدروسة ( Mahapatro,2010:326)، وتعد المكافأة أداة فعالة لتنسيق مصالح المديرين التنفيذيين والمؤسسات فضلاً عن ذلك، تأثير تعويض الإدارة العليا في هيكل رأس وعائد المساهمين، واحتمالية بقاء المنظمات وان حزمة تعويضات الإدارة العليا تؤثر بشكل كبير على مخاطر إفلاس المؤسسات وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء الشركة، حيث يُعترف به كأحد الدوافع الرئيسية للمنظمات للحفاظ على ميزتها التنافسية. (Phung et al ,2022:3)،

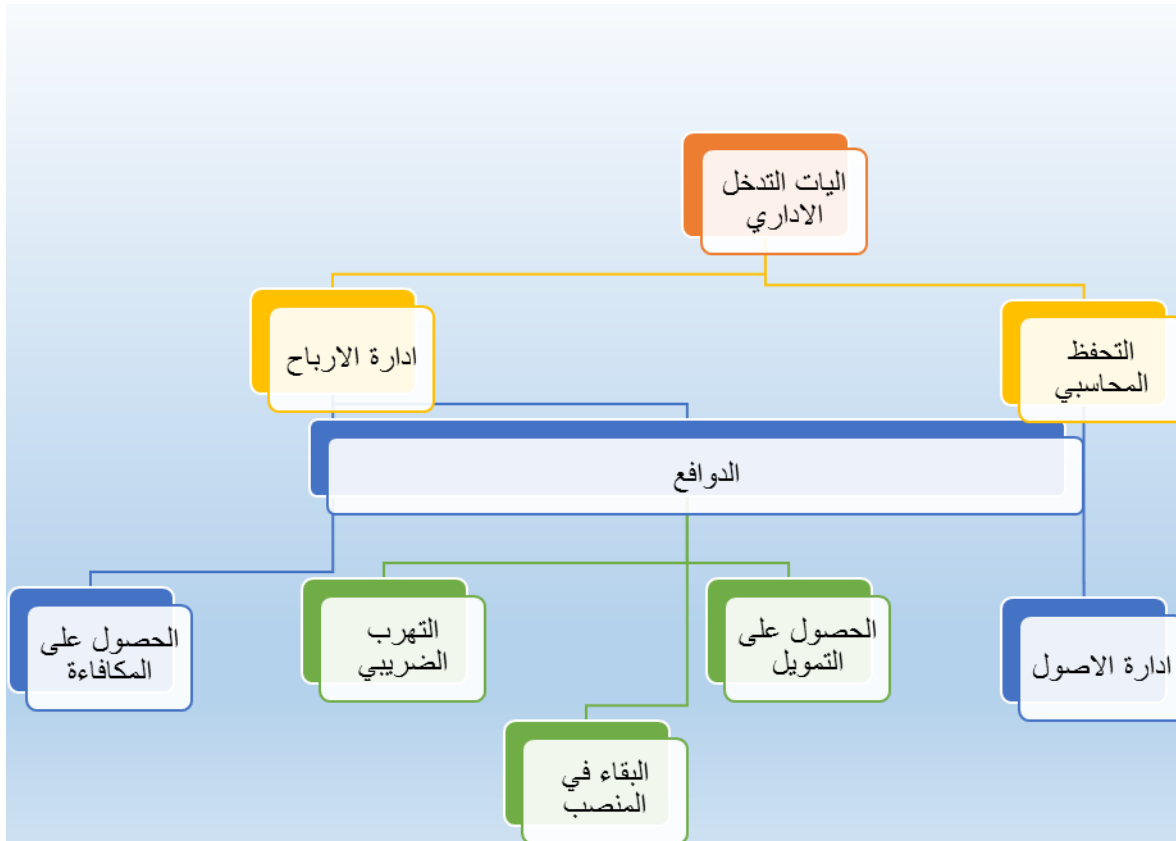
اما المكافأة هي عقد مرتبط بأداء، وأن اتفاقيات المكافآت يمكن أن تعالج بفعالية مشكلة المنظمة بين المستثمرين والمديرين. وفقاً لنظرية التعاقد المثلى ، يجب أن تؤدي اتفاقيات مكافآت المدير الفعال إلى أعلى درجات الأداء المذهلة. (Aslam et al ,2019:187)

يُلاحظ مما سبق نتيجة لمشكلة الوكالة من حيث سعي كل من الوكيل والاصيل الى تحقيق مصلحته الخاصة وزيادة فصل الملكية عن الإدارة وما رافقها من تصرفات انتهازية للمديرين الذي ينتج عنه معلومات غير متماثلة ونتيجة لذلك نشأت الحاجة الى عقود المكافأة كشكل من اشكال حل مشاكل الوكالة ودعم الإدارة وجعل عملها يصب في مصلحة الشركة والمساهمين .

## ٢-١-٨ اليات التدخل الاداري في القياس المحاسبي

### Mechanisms of administrative intervention in accounting measurement

نرى ان اليات تدخل الإدارة في عملية القياس المحاسبي يمكن تحديدها باليتين هما التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح وهما يمثلان من أكثر الأساليب والدوافع لتدخل الإدارة بعملية القياس لتحقيق المصالح الشخصية او التغطية على إخفاقات مالية نتيجة الإدارة السيئة لأنشطة الشركة .ويمكن توضيحها من خلال الشكل الاتي :



شكل (٢-٣) اليات التدخل الإداري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة

## ٢-١-٨-١ التحفظ المحاسبي:

ان التحفظ المحاسبي من السياسات القديمة المتبعة في المحاسبة، وهو خاصة مهمة التقارير المالية، اذ ان إدارة الشركة يمكنه من خلال استغلال التحفظ المحاسبي بشكل انتهازي لمواجهة توقعات المحللين وأن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى زيادة التلاعب في الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية للشركة. ( Lara et al, 2019: 9)، وان السلوك غير المتكافئ للتكاليف والذي يرتبط بالتحفظ المحاسبي يؤثر من خلال عاملين: نظرية الوكالة وأسلوب إدارة الربح. وفقاً لنظرية الوكالة، فإن قرارات المديرين بالاحتفاظ بالمواد غير المستخدمة قد تكون بسبب دوافعهم الشخصية، والتي تؤدي إلى شكل من أشكال تكاليف الوكالة (وهي التكاليف التي تتكبدها الشركة بسبب مصلحة المديرين وقراراتهم التي تؤدي إلى تعظيم المنفعة والتي لن تكون مثالية من منظور المساهمين) وبالتالي قد يختار المديرون الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة عندما ينخفض حجم النشاط مما قد يؤدي إلى سلوك تكلفة غير متماثل (Jaafar et al, 2022: 210). ويؤثر التحفظ المحاسبي على المخاطرة الإدارية، فضلاً عن تقليل الحوافز الإدارية والاستثمارات غير الفعالة ويخفف من مشاكل الوكيل الرئيسي، اذ يمكن التحفظ المحاسبي المستثمرين الخارجيين من مراقبة الأنشطة الاستثمارية للشركة بشكل أفضل، ويقلل من علاوة المخاطرة لتمويل الشركات، ويضبط قرارات المصلحة الذاتية من قبل المديرين التنفيذيين. (Shen & Ruan, 2022: 2)، وان التحفظ المحاسبي يدور حول عدم التناسق بين التحقق من تدفقات الدخل الإيجابية والسلبية ويتم الإبلاغ عن الأرباح بشكل أكثر حكمة بينما يتم المبالغة في تقدير الخسائر. اذ تؤدي هذه المعالجة غير المتكافئة للأرباح والخسائر إلى تقليل قيمة صافي الأصول مما قد يؤدي إلى المبالغة في الأرباح في المستقبل بسبب المبالغة في تقدير النفقات المستقبلية. (Hille, 2011: 8)

يُلاحظ مما سبق ان التحفظ المحاسبي يمثل الية من اليات التدخل الإداري من حيث اسلوب إدارة الأرباح والاستغلال الانتهازي لإدارة الشركات للمعالجات غير المتكافئة للأرباح والخسائر والتي تنعكس على انخفاض الأرباح الحالية والمبالغة في الأرباح المستقبلية بسبب المبالغة في تقدير المصاريف. اذ ان الدافع لتبني التحفظ هو أن المساهمين وحاملي الديون المتعثره يطلبون تقارير مالية متحفظة من المديرين لتقليل تكاليف الوكالة ومواعمة الحوافز الإدارية.

## ٢-١-٨-٢ إدارة الأرباح :

ان استخدام الإدارة لحالة عدم التناسق لتعظيم مصالحها الشخصية عن طريق إخفاء المعلومات التي لا يعرفها المساهمون وهذا لا ينفصل عما يشار إليه بالجهود المبذولة للحصول على منافع أو مزايا شخصية

(الحصول على مكاسب خاصة)والذي يمكن ان يحث الإدارة للتأثير في الأرقام المحاسبية في التقارير المالية من خلال إدارة الأرباح. (Minanari&Rahayu,2019:258)

وتحدث إساءة الاستخدام لإدارة الأرباح عندما يستفيد الناس من المرونة الكامنة في تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً بهدف حجب التقلبات المالية الفعلية ، وبالتالي يخفي العواقب الحقيقية لقرارات الإدارة ويسبب المديرون استخدام المرونة التي توفرها مبادئ المحاسبة ويغيرون عن عمد محتويات المعلومات في البيانات المالية لتحقيق مكاسب شخصية وبالنتيجة تؤدي إلى تضليل مستخدمي التقرير المالية (Widarti et al, 2018:47)، اذ يتم التلاعب بإدارة الأرباح اما من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية او من خلال أساس الاستحقاق والفرق بين إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية ، ومن خلال التلاعب على أساس الاستحقاق. الأول يشمل المديرين الذين يتلاعبون بأصحاب المصلحة من خلال الابتعاد عما هو دورة تشغيلية نموذجية للشركة. يمكن القيام بذلك على سبيل المثال من خلال زيادة الإنتاج أو إدارة النفقات التقديرية مثل تكاليف البحث والتطوير عن طريق خفضها عن قصد، اما النوع الثاني من خلال ممارسات تضلل أصحاب المصلحة من خلال تقديم عرض تقديمي للوضع المالي الذي لا يتماشى مع الظروف الاقتصادية الحقيقية للشركة. ( Jakobsson &Ljubisavljević , 2022:10 )

مما سبق يُلاحظ ان ممارسة إدارة الأرباح قبل إدارة الشركات قد يؤدي الى نتائج وخيمة على الشركات من خلال إظهار الموقف المالي بشكل مغاير مما هو عليه حيث ينعكس على تضليل مستخدمي التقارير المالية فضلا عن الحاق الضرر الكبير بحق حملة الأسهم وان ارتباط إدارة الأرباح بمحاولات التلاعب بالبيانات أو المعلومات المحاسبية ، ولكن يمكن أن ترتبط أيضاً باختيار طرق المحاسبة لتنظيم الفوائد التي يمكن تحقيقها لأنها مسموح بها وفقاً للوائح المحاسبية.

## المبحث الثاني

### القياس المحاسبي وضغوطات الإدارة

#### Accounting Measurement and Management Pressures

##### تمهيد

ان وظيفة المحاسبة تتمثل بعملية القياس والافصاح وان الإفصاح يعتمد على القياس، والقياس يخضع لمجموعه من القيود، لذا فإن القوائم المالية التي يفترض أنها تعكس بصدق وعدالة نتيجة نشاط الشركة ، الا ان هذا الاعتقاد بعيد عن الواقع بسبب قيود القياس المحاسبي التي تتمثل في (عدم التأكد ، الموضوعية وقابلية التحقق، حدود الوحدة النقدية ، والتحفظ) الا إنه نتائج عملية القياس، والتي سوف يتم الاعتماد عليها من قبل المستخدمين، الا ان عملية القياس لا تخلو من بعض المشاكل والعقبات التي تتمثل بعدم تناسق المعلومات نتيجة تدخلات الإدارة والتي تكون بدافع تعظيم المنافع الشخصية والبقاء في المنصب، وبالتالي تقديم بيانات مضللة قد لا تعبر عن الواقع الحقيقي للشركة، والدافع لذلك هو مصالح أصحاب الشركات ومديريها الشخصية، وان الاختلاف بين مصالح المديرين و مصالح مالكي الشركات لم تنجح إدارة الشركات بشكل فعال من وجهة نظر المالك، ويلعب القياس دوراً مهماً في تقديم معلومات ذات جودة وكلما كانت عملية القياس موضوعية وغير متحيزه، كانت المعلومات المقدمة أكثر دقة ومعبرة عن واقع الشركة.

#### ٢-٢-١ مفهوم القياس The concept of measurement

لقد بينت لجنة المعايير المحاسبية الدولية ISAC بينت مفهوم القياس بشكل عام بانه " عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية" ، اما مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فقد اشار الى ان القياس المحاسبي " بأنه عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد محددة، كما انه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار".(شرويدر واخرون، ٢٠٠٦: ١٨٥) ، فضلا عن أنه "عملية مقابلة يتم من خلالها ربط الاعداد بالأحداث والمعاملات التي تحدث في الشركة وفق أدوات قياس محددة بقصد توفير معلومات تفيد مستخدميها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية"(عبد المجيد وامين، ٢٠١٨: ٥٨). ويرى (Smith) مفهوم القياس بانه " عملية تخصيص أرقام لوحداث التحليل لتمثيل الفئات المتغيرة وتتمثل وظيفته في توفير إطار للمساعدة في تفسير تلك الفئات " (Smith,2016:79)، في حين أشار(Perron & Gillespie) الى القياس بأنه " تعيين الأرقام لخصائص او سمات الوحدات قيد الدراسة ". ( Perron & Gillespie,2015:9 ) ، اما بلقاوي فقد بين مفهوم القياس بأنه " تحديد، تعيين ارقام الأشياء او احداث استنادا الى قواعد معينة " ( بلقاوي، ٢٠٠٩: ٩٠)، من ناحية أخرى يعتبر القياس " عملية تحديد السمات المختارة لمجموعة من الأحداث وتخصيص الأرقام (للأشياء او الكيانات ) بحيث تكون خصائص السمات ممثلة ". (Musvoto,2008: 46)

ومن التعاريف أعلاه يُلاحظ ان الخطوة الأولى في القياس هي تحديد وتعيين الأشياء التي يتم قياسها كالأصول مثلا والتي يفترض ان تكون نتيجة هذه العملية ملائمة لاحتياجات المستخدمين الا انها لا تخلو من محددات مثل الموضوعية وتحيز عملية القياس، وهو يعتبر أحد اهم الوظائف الأساسية للمحاسبة حيث يحدد قيم لعناصر القوائم المالية التي غالبا ما يعبر عنها بشكل نقدي .

فالقياس المحاسبي ليس هو الهدف الأساس بحد ذاته وانما هو أداة لتحقيق غاية تتمثل بتوفير معلومات معبرة بشكل صحيح عن الاحداث محل القياس .

ومما سبق يمكن تعريف القياس بأنه " عملية قرن او ربط الأرقام بالأشياء والاحداث في فترة زمنية معينة بالاستناد الى معلومات تاريخية ومستقبلية وفق قواعد معينة " .

ويرى ( Salih et al,2020: 7 ) ان نهج القياس وأطر المحاسبة هي مفاهيم مهمة في المحاسبة وإعداد التقارير المالية. على الرغم من أن كل من هذين المفهومين مستقل من وجهة النظر ، وكل منهما يلعب دورًا في نظام المحاسبة ، إلا أنهما مرتبطان معًا ويتفاعلان مع بعضهما البعض. وقد أدى هذا الانقسام في مفهوم المهام وتكاملها ، في معظم الحالات ، إلى العلماء وأفراد مهنة المحاسبة .فإن أساس المحاسبة هو مفهوم مستقل في التقارير المحاسبية والمالية التي تركز على عنصر الوقت ، وتتمثل وظيفتها الرئيسية في تحديد توقيت وتسجيل وتقديم التقارير عن المعاملات والاحداث المالية الأخرى. وفي الوقت نفسه ، فإن نهج القياس هو مفهوم مستقل تتمثل وظيفته الرئيسية في تلخيص نوع الحدث المالي وعرض نوع العناصر في البيانات المالية بعبارات بسيطة ، يركز نهج القياس على أهمية ما يجب قياسه وما يجب أن تنعكس البنود في البيانات المالية.

## ٢-٢-٢ اهداف القياس المحاسبي Objectives of accounting measurement

يفترض مفهوم القياس تحقيق الهدف المحدد، ما لم يكن هدف القياس معروفًا، فلن يكون القياس ممكنًا اذ ان القياس يفترض مسبقًا شيئًا ما يجب قياسه، وما لم نعرف ما هو هذا الشيء ، فلا يمكن أن يكون للقياس أي أهمية، هذا يعني أن القياس يفترض مسبقًا فهم الحالة الرئيسية، لذلك يستتبع ذلك أنه لا يمكن للمرء أن يمثل بالأرقام ظاهرة لا يعرفها المرء، نظرًا لأن المحاسبة تهتم باحتياجات المستخدم ، فإن مجموعة من الأهداف المتعلقة باحتياجات المستخدم تقف في قمة البيانات الوصفية، وإذا كان يجب أن يتوافق القياس المحاسبي مع أهداف البيانات المالية، فيمكن الاستدلال على أن فهم أهداف البيانات المالية يعني فهم الحالة الرئيسية لظواهر المحاسبة. ( Musvoto,2011:5-6 )، ويعد القياس أحد وظائف المحاسبة الأساسية، ونتيجة لذلك ، تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي، ويعتبر القياس أحد الافتراضات العلمية الأساسية للمحاسبة، وتقليديًا فإن القياس المحاسبي يهدف إلى تحديد القيم العددية للأشياء أو الاحداث للمنشأة ، وقد تم تحديد هذه القيم العددية بطريقة تجعلها مناسبة للجميع (مثل مجموع قيم الأصول) أو التجزئة عندما يتطلب أي منهما ظروفًا معينة ، ومع ذلك يشمل القياس أيضًا عملية الجدولة والتعيين.( hazrati et al,2022:75) وللقياس المحاسبي مجموعه من الأهداف يسعى الى تحقيقها منها: (صالح، ٢٠١٢، ١٢٨ )

١- التعبير عن الأحداث والظواهر والعمليات في الوحدات الاقتصادية بوحدة قياس النقد.

٢- قياس الأصول المملوكة من قبل الوحدة الاقتصادية والالتزامات المترتبة عليها .

٣- بيان التغيرات التي تحصل على أصول والتزامات وحقوق ملكية الوحدة الاقتصادية .

ومما تقدم فإن اهداف القياس المحاسبي يمكن تلخيصها بالآتي :

١- استخدام وحدة النقد كوحدة قياس أساسية للعمليات الاقتصادية بالشكل الذي يسهل عملية قرن الأرقام بالأحداث .

٢- تقديم تقرير يلخص الاحداث الاقتصادية داخل الشركة إذ تتمثل بالقوائم المالية .

٣- بيان التغيرات التي تحدث في القوائم المالية (التغيرات التي تحدث لأصول والتزامات الوحدة الاقتصادية) .

اذ ان القياس المحاسبي هو تمثيل البيانات ، مثل العملة أو الساعات أو الوحدات. يمكن قياس نفس البيانات بعدة طرق. اذ ان القياس المحاسبي المتسق يمكن الشركات والمحليلين من مقارنة متغيرات معينة خلال فترة زمنية، وبالشكل الذي يسمح للشركة بفهم كيفية عملها بشكل أفضل .

## ٢-٢-٣ اركان عملية القياس المحاسبي Elements of accounting measurement

تتمثل اركان القياس المحاسبي بالآتي :

٢-٢-٣-١ الخاصية محل القياس : حيث تنصب على خاصية معينة لشي معين وقد يكون التعدد النقدي هو حدثاً اقتصادياً كعمليات البيع او الشراء .(بوخميس وبولحية, ٢٠١٧: ١٢).

ونرى ان الخاصية محل القياس اهم أساس في عملية القياس فبدونها تصعب بل لا يمكن ان تتم عملية

القياس وهي لا تشترط فقط على التعدد النقدي بل يمكن ان تشتمل على قياس الطاقة الإنتاجية الخ ..

٢-٢-٣-٢ المقياس المناسب للخاصية : المقياس المستخدم في عملية القياس يتوقف على خاصية القياس، فاذا كانت الخاصية كمية فالمقياس المناسب لها هو وحدة النقد، اما اذا كانت تتعلق بالإنتاج فالمقياس المستخدم هو مقياس الطاقة الإنتاجية والذي يكون على عدد الوحدات المنتجة او ساعات العمل .( خالد, ٢٠١٦: ٤١).

وعليه فإن القياس المحاسبي يعتمد على تحديد القيم المتعلقة بكل عنصر من العناصر الأساسية

للقوائم المالية التي غالباً ما يتم تمثيلها بوحدة النقد باعتبارها أفضل مقياس للخاصية محل القياس. ويتوقف نوع المقياس بشكل عام على الخاصية محل القياس .

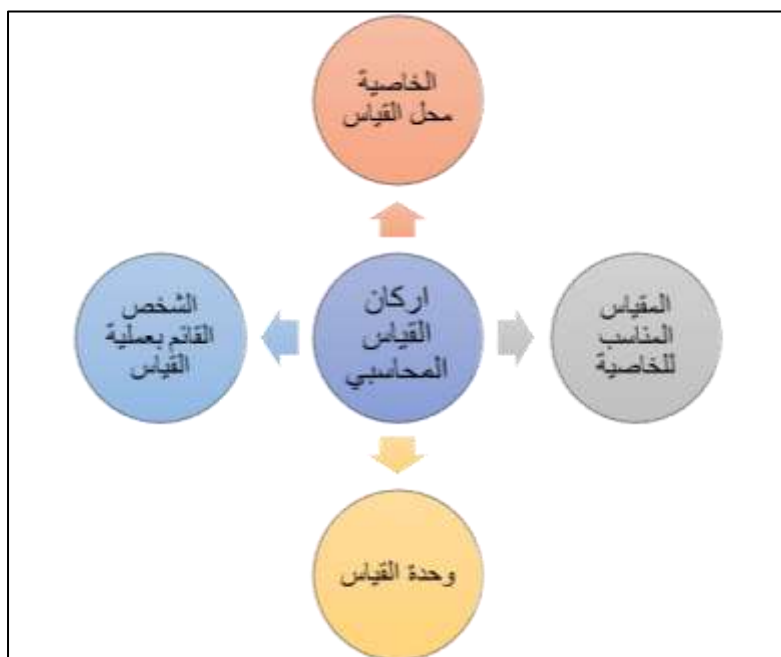
٢-٢-٣-٣ وحدة القياس للخاصية محل القياس : اذا كان الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لشيء معين، فهذا لا يكفي لتحديد نوع المقياس الملائم لعملية القياس، بل يتطلب أيضاً تحديد نوع وحدة القياس، فمثلاً لو كانت قيمة الربح الخاص بالشركة هي محلاً للقياس في هذه الحالة ففضلاً عن ضرورة تحديد نوع

المقياس المستخدم وهو مقياس مالي (وحدة النقد)، يتطلب أيضاً تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة .  
(أسامة، ٢٠١٩: ١٢)

يُلاحظ مما سبق ان الغاية من عملية القياس هي معرفة نتيجة النشاط والتغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية فإذا كانت الغاية معرفة الربح تستخدم وحدة النقد كالدولار مثلاً .

٢-٢-٣-٤ الشخص القائم بعملية القياس : يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصراً أساساً في عملية القياس المحاسبي ونتائج عملية القياس تتباين بين شركة وأخرى باختلاف الشخص القائم بعملية القياس خاصة عندما تكون عملية القياس غير موضوعية فالشخص الذي يقوم بعملية القياس له دور مهم واساس في نتائج عملية القياس. (عبلة، ٢٠١٨: ٤)

ويظهر للباحث ان عملية القياس لا يمكن ان تتم بدون الشخص القائم بعملية القياس فهو عنصر أساس في العملية الا ان النتائج التي يقدمها غالباً ما تختلف من شركة الى أخرى نتيجة الاختلاف في طريقة القياس وهذا ناتج من تحيز الشخص القائم بعملية القياس . إذا ان تطبيق القياس المحاسبي لبعض بنود القوائم المالية يتم من خلال السياسات المحاسبية التي قد تختلف من شركة الى أخرى . والواقع أن استخدام سياسات محاسبية متعددة يؤدي إلى صعوبة تفسير النتائج المالية .  
ويمكن توضيح أركان عملية القياس من خلال المخطط الآتي :



شكل (٢-٤)

أركان عملية القياس المحاسبي

المصدر (عبلة، ٢٠١٨: ٥) بتصريف



## ٢-٢-٤ أهمية القياس المحاسبي The importance of accounting measurement

تأتي أهمية القياس من كونه يمثل جوهر المحاسبة وعدم فهم ما يقاس والية القياس لا يوفر الفهم الكامل والصحيح للمحاسبة، وتزداد أهمية القياس عن طريق اعتماد عمليتي التحقيق والتقرير على درجة الكفاءة التي تمت به عمليات القياس، ويؤدي القياس إلى تحديد محتوى وأساليب عرض واعداد البيانات المالية والمعلومات الخاصة بأنشطة تلك الشركات. (حمد والنجيب، ٢٠١٥: ١٣٩).

ويظهر للباحث ان أهمية القياس المحاسبي تنبع من دورة في اعداد البيانات المالية وماله من اثار على قرارات المستثمرين، وتظهر أهمية القياس المحاسبي في تأثيره المباشر في نتائج المعلومات المحاسبية التي تستخدم في اتخاذ القرارات الاستثمارية، إذ ان ملائمة طرق القياس المحاسبي للواقع تعد من أكثر المسائل المهمة والتي هي محل نقاش بين المهنيين والأكاديميين ومستخدمي المعلومات المحاسبية. إذ يساعد القياس المحاسبي على مقارنة وتقييم المعلومات المحاسبية، ومقارنة متغيرات معينة خلال مدة زمنية معينة ، وبالتالي تمكن الشركة من فهم كيفية عملها بشكل أفضل.

## ٢-٢-٥ - أسس القياس المحاسبي Basics of accounting measurement

تتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أربع من قواعد القياس الخمس المستخدمة بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة. قواعد قياس IFRS الأربعة هي:

١. التكلفة التاريخية

٢. التكلفة الحالية

٣. صافي القيمة الممكن تحقيقها

٤. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية

ولا تتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القيمة السوقية الحالية كأساس قياس منفصل. بدلاً من ذلك ، فإن وجهة النظر بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي أن التكلفة الحالية وصافي القيمة الممكن تحقيقها والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية هي جميع مقاييس القيمة السوقية الحالية (Gordon et al,2019:41).

ان أسس القياس في التقارير المالية تختلف ووجهات نظر الأشخاص ايضا تختلف حول كيفية عمل كل أساس ، وتتطور المعاني كتغييرات في الممارسة. لذلك قد يجد بعض القراء أن الطريقة التي يتم بها وصف أساس معين لا تتطابق مع كيفية فهمهم له. وهذا لا يعني أن فهمهم خاطئ أو أن الوصف الوارد في التقرير خاطئ ؛ بل تختلف الآراء حول هذه الأشياء ببساطة، وعلى الرغم من أنه من المعتاد النظر في مسائل الاعتراف (أي ، ما هي البنود التي ينبغي الاعتراف بها في الحسابات) والقياس (أي كيف ينبغي قياس البنود المعترف بها) على أنها منفصلة تمامًا ، إلا أن قواعد القياس المختلفة في الممارسة تؤدي إلى الاعتراف بموجودات ومطلوبات مختلفة (ICAEW,2018:18) ، اذ يرى Kin& George ان أسس القياس المحاسبي تتمثل بالتكلفة التاريخية

– وهو أساس يستخدم لقياس التكلفة الأولية للشراء أو الإنشاء ويحسب الاستهلاك على مدى العمر الإنتاجي للأصل، وأساس القيمة الحالية - قيمة الإدخال أو القيمة المستخدمة أو قيمة الخروج من الأصل في تاريخ القياس ، مثل نهاية كل سنة. ، وتكلفة الاستبدال (قيمة الدخول) - قيمة الأصل من حيث المبلغ بالدولار المطلوب لاستبدال القدرة الإنتاجية للأصل، والقيمة المستخدمة - تقيس قيمة المعدات وفقاً لمقدار التدفق النقدي، و صافي القيمة الممكن تحقيقها المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل بعد خصم أي تكاليف استبعاد. ( Kin& George:2020:360، ويمكن توضيح أسس القياس كالآتي :

٢-٢-٥-١- التكلفة التاريخية : **Historical cost**: غالباً ما تقاس الأصول والخصوم بناءً على قيمة معاملاتها الأصلية ، أي تكلفتها التاريخية. ويشير بعض المحاسبين إلى هذه الممارسة على أنها تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية. بالنسبة للأصل ، وتساوي التكلفة التاريخية قيمة ما يتم تقديمه في المقابل (عادةً نقدًا) للأصل عند الاستحواذ الأولي. اما بالنسبة للمطلوبات ، هو المعادل النقدي الحالي المستلم مقابل تحمل الالتزام. عادةً ما يتم تعديل التكلفة التاريخية للأصول طويلة العمر المنتجة للإيرادات مثل المعدات بعد قياسها الأولي من خلال الاعتراف بالاستهلاك أو الإطفاء. ( SPICELAND et al,2020:28 ) ، وأن الكلفة التاريخية تعني تسجيل الممتلكات الاصول (بكلفتها التاريخية، التي تمثل مبلغ النقد أو ما يعادل لشراء هذه الأصول ويعدل بالاندثار ، وتسجيل المطلوبات التي تنطوي على توفير سلع أو خدمات للزبائن على وفق العمليات التاريخية، أي المبلغ النقدي المستلم أو ما يعادله المستلم في فترة الالتزام التي تحملتها وجرى تسويتها . (Whittington,2016:47)، ونتج عن نهج التكلفة التاريخية السياسة العامة التي تقوم الشركات بتسجيل الأصول (والخصوم) في البداية بالتكلفة والاحتفاظ بها بالتكلفة حتى بيعها أو استهلاكها أو التخلص منها بأي طريقة، وعليه فإن التكلفة التاريخية هي سعر الاستحواذ المتفق عليه الذي يتم التوصل إليه بشكل موضوعي من خلال صفقة تجارية، وتتضمن الصفقة التجارية بين البائع والمشتري وهما طرفان مستقلان وغير مرتبطين ، كل منهما يتفاوض من أجل تعظيم ثروته الخاصة. على الرغم من أن التكاليف التاريخية غير مرتبطة بقيم السوق الحالية ، تواصل الشركات استخدام معلومات التكلفة التاريخية لمعظم الأصول وفي معظم الصناعات، إذ ان استخدام التكلفة التاريخية له ما يبرره لأنه موضوعي وخاضع للتحقق ويعكس حقائق اقتصادية. ( Gordon et al,2019:39

ومما سبق يُلاحظ ان الكلفة التاريخية تمثل مقدار النقد (أو ما يعادله) الذي ضحت به الشركة للحصول على الأصل في حالة الالتزام ، فان الكلفة التاريخية تمثل مبلغ النقد (أو ما يعادله) الذي حصلت عليه الشركة عندما تكبدت الالتزام. ويمكن تعديل الكلفة التاريخية للأصول من خلال الاستهلاك أو الإطفاء. والتساؤل هنا لماذا يستند القياس على التكاليف التاريخية لأن التكلفة التاريخية توفر معلومات مهمة عن التدفق النقدي. ثانيًا ، لأن تقييم التكلفة التاريخية هو موضوعية الكلفة التاريخية ويمكن التحقق منها بدرجة كبيرة. ومع ذلك فإن الكلفة التاريخية تعرضت للعديد من الانتقادات واهما ان القوائم المالية للشركة المعدة على أساس الكلفة

التاريخية لأتعب عن الواقع الحقيقي للشركة كونها لا تظهر القيم الحقيقية للأصول من حيث قيمتها الحالية في السوق .

٢-٥-٢-٢- التكلفة الحالية **current cost**: تقوم الشركات أحياناً بالإبلاغ على أساس التكاليف الحالية ، خاصة إذا كانت تعمل في الاقتصادات التضخمية. والتكلفة الحالية للأصل هي التكلفة التي سيتم تكبدها لشراء الأصل أو إعادة إنتاجه.(SPICELAND et al,2023:27)

وان الكلفة الحالية يمكن تمثيلها بمقدار النقد (أو ما يعادله) الذي سيكون مطلوباً إذا حصلت الشركة على الأصل في الفترة الحالية.

٢-٥-٢-٣- القيمة الحالية **Present value**: تشير القيمة الحالية إلى القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقع استلامها من استخدام الأصل أو صافي التدفقات الخارجة المتوقع صرفها لاسترداد الالتزام. ويتطلب مفهوم التقييم هذا معرفة أو تقدير ثلاثة عوامل أساسية هي المبلغ أو المبالغ التي سيتم استلامها وعامل الخصم والفترات الزمنية المعينه. عندما تتطلب المبالغ النقدية المتوقعة فترة انتظار ، تكون القيمة الحالية لهذه المبالغ أقل من المبلغ الفعلي المتوقع استلامه. وكلما طالت فترة الانتظار ، قلت القيمة الحالية ، ومن الناحية النظرية ، يتم تحديد القيمة الحالية من خلال عملية الخصم. لكن الخصم لا يتضمن فقط تقديراً لتكلفة الفرصة البديلة للمال ، ولكن أيضاً تقديراً لاحتمال تلقي المبلغ المتوقع. وكلما طالت فترة الانتظار، زاد عدم التأكد من استلام المبلغ. علاوة على ذلك ، قد يتم استلام مبلغ واحد بعد فترة زمنية أو يتم استلام مبالغ مختلفة في فترات زمنية مختلفة. في حالة لاحقة ، يجب خصم كل مبلغ بسعر الخصم المناسب لفترة الانتظار المحددة.(LAL,2017:107)

وفي ظل الظروف المثالية ، تتم المحاسبة على أساس القيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ، وهي طريقة أساسية ومثالية للمحاسبة في ظل توفر الظروف المثالية . ومع ذلك ، فإنه يوفر معياراً مقابل ما هي الممارسات المحاسبية الفعلية التي يمكن تقييمها، وفي ظل الظروف المثالية ، تكون القيمة الحالية والقيمة السوقية متساوية، وهي بشكل عام تمثل مقدار النقد (أو ما يعادله) الذي ستحصل عليه الشركة ببيع الأصل.

٢-٥-٢-٤- صافي القيمة القابلة للتحقق **net realizable value**: بموجب صافي القيمة القابلة للتحقق يتم تسجيل الأصول على أساس النقد في الفترة الحالية ويم تسجيل الالتزامات بقيمتها المتوقع سدادة عن الالتزامات وعرفها ( FASB ) بانها سعر البيع المقدر للنشاط الاعتيادي مخفضاً مطروحة منه التكاليف المتوقعة وهي توفر معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية. (Spiceland et al,2018:29) .

وعليه فان صافي القيمة القابلة للتحقق تمثل مبلغ النقد (أو ما يعادله) الذي سوف يتم استلامه مقابل الاصل ،مطروحة منه التكاليف. اما في حالة وجود التزام ، فهي تمثل المبلغ النقدي (أو ما يعادله) الذي يتوقع دفعه لإنهاء الالتزام .

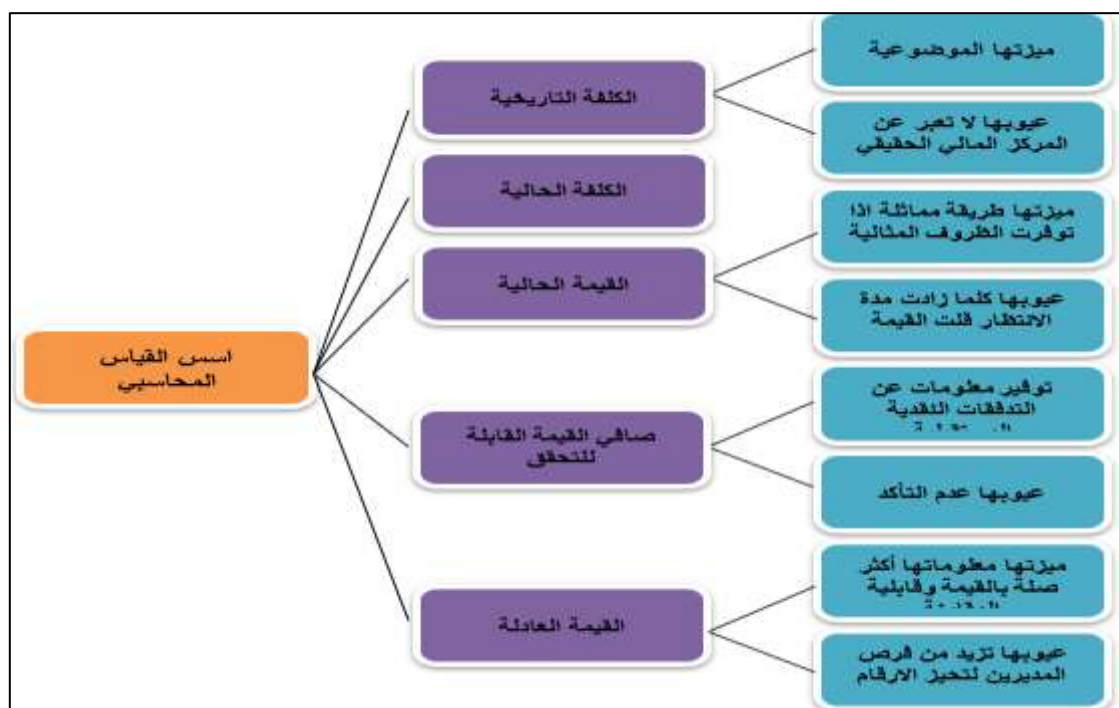
٢-٥-٢-٥- القيمة العادلة **fair value**: لقد بين ( IFRS 13 ) القيمة العادلة بانها "السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" (15):

(Notermans,2017)، و"القيمة العادلة" هو مفهوم تم التأكيد عليه في العديد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إذا يجب على المشتري قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. ( Hellmann et al,2021,3 ) ، إذ ان القيمة العادلة هي مقياس يعتمد على السوق، في الأونة الأخيرة، وقد دعا GAAP بشكل متزايد إلى استخدام قياسات القيمة العادلة في البيانات المالية. غالبًا ما يشار إلى هذا بمبدأ القيمة العادلة. قد تكون معلومات القيمة العادلة أكثر فائدة من التكلفة التاريخية لأنواع معينة من الأصول والالتزامات وفي بعض الصناعات، على سبيل المثال ، تقوم الشركات بالإبلاغ عن العديد من الأدوات المالية ، بما في ذلك المشتقات ، بالقيمة العادلة. تقوم بعض الصناعات ، مثل شركات الوساطة وصناديق الاستثمار المشترك ، بإعداد بياناتها المالية الأساسية على أساس القيمة العادلة. عند الاستحواذ الأولي ، التكلفة التاريخية تساوي القيمة العادلة. في الفترات اللاحقة ، مع تغير ظروف السوق والظروف الاقتصادية ، غالبًا ما تتباعد التكلفة التاريخية والقيمة العادلة(Kieso et al, 2019 :17)، لذلك ، يعتبر اساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية المشكلة المحاسبية الرئيسية. على سبيل المثال ، يمكن أن يشير إلى المستثمرين المهتمين بتحديد الدخل الحقيقي الذي حققته شركة معينة خلال فترة زمنية معينة كأساس لقراراتهم. في المحاسبة ، يمكن تحديد مقدار الدخل المكتسب بناءً على عدة طرق وبالتالي ، فإن القياس في المحاسبة هو الجانب الرئيسي في جودة التقارير المالية(Kieso et al, 2010 :17) ، ويعتمد رجال الاعمال الآن على القيم العادلة ، فإن قياس القيم العادلة يكتسب أهمية إضافية. ويجب على المشتري أن يقيم بالقيمة العادلة المقابل الذي يتبادل ، لكل من الأصول والالتزامات الفردية المحددة التي تم الحصول عليها.( Christensen et al,2023:14 ، إذ ان الصفات الأساسية للمعلومات المحاسبية هي الملاءمة والموثوقية ، وهما معياران لتعزيز فائدة التقرير المالي. وبالتالي ، فإن محاسبة القيمة العادلة (FVA) قد وضعت الوظيفة الأكبر في البيانات المالية لأن هذه المعلومات يُنظر إليها على أنها أكثر صلة بالمستثمرين والدائنين من معلومات التكلفة التاريخية. في السنوات الأخيرة ، بدأ واضعو المعايير الدولية والمنظمون مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بتفضيل استخدام محاسبة القيمة العادلة على محاسبة التكاليف التاريخية في التقارير المالية. أحد الأسباب الرئيسية لهذا التحول في المنهجية هو تحسين ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية. (Ibidunni& Okere,2019:94) ، إذ ان التقديرات بالقيمة العادلة تجلب قدرًا أكبر من المعلومات ذات الصلة بالقيمة مقارنة بتلك المبنية على الكلفة التاريخية. علاوة على ذلك أن القيمة العادلة يمكن أن تعكس الحقائق المرتبطة بأوضاع السوق الحالية.(Alharasis , 2021:39)، وهذا ما أكدته أكثر من باحث إذ أشار (Black et al ,2022:5) أن محاسبة القيمة العادلة تنتج بيانات مالية أكثر قابلية للمقارنة من محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة أو غير المعدلة، وبشكل عام فإن القيم العادلة توفر للمستثمرين معلومات ذات صلة بالقيمة أكثر من القيم التاريخية ، لكن عدم اليقين في القياس يؤثر على مدى هذه المعلومات من الجدير بالاهتمام ملاحظة أن دراسات أهمية القيمة لا تأخذ في الاعتبار التفاعل المحتمل بين التقارير المالية

والإفصاحات الطوعية وتناقش الأدبيات زيادة عدم اليقين في القياس المرتبط بالقيم العادلة يمكن أن تزيد من فرصة المديرين لتحيز الأرقام المبلغ عنها ، مما يؤثر سلبًا على موثوقيتها ( Hong,2021: 16)، أما إذا كان المديرين يستخدمون القيمة العادلة كأداة لضبط الأرباح المبلغ عنها. (التلاعب بالأرباح ليس بلا تكلفة لأن القيم المبالغ فيها في الفترة الحالية تزيد من إمكانية التخفيضات المستقبلية) وبالتالي ، فمن المتوقع أن يتصرف المديرين بشكل انتهازى فقط عندما تتجاوز الفوائد المتوقعة التكاليف. ومن المتوقع أن تكون فيهما حوافز المديرين لتعديل المكاسب المبلغ عنها كونها قوية نسبيًا. ويواجه المديرين ضغوطًا من المساهمين لتحقيق أرباح أعلى ويواجهون صعوبات في جذب رأس مال جديد للشركة. (He et al,2020,5)

وعليه فإن القيمة العادلة هي مفهوم تم التأكيد عليه في العديد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي توفر معلومات أكثر صلة بالقيم من الكلفة التاريخية ولكن عدم اليقين في القياس قد يؤثر في موثوقية تلك المعلومات, إلا أنه قد يستخدم المديرين القيمة العادلة كأداة لضبط الأرباح المبلغ عنها, وقد يصعب السيطرة على ذلك إلا إذا كانت مجالس الإدارة تلعب دورًا في تقييد الاستخدام الانتهازي للسلطة التقديرية الإدارية في التلاعب بالأرباح و من المرجح أن يحدث السلوك الانتهازي عندما يكون لدى المديرين مستويات أعلى من حرية التصرف .

ويمكن توضيح أسس القياس المحاسبي من خلال الشكل (٢-٥):



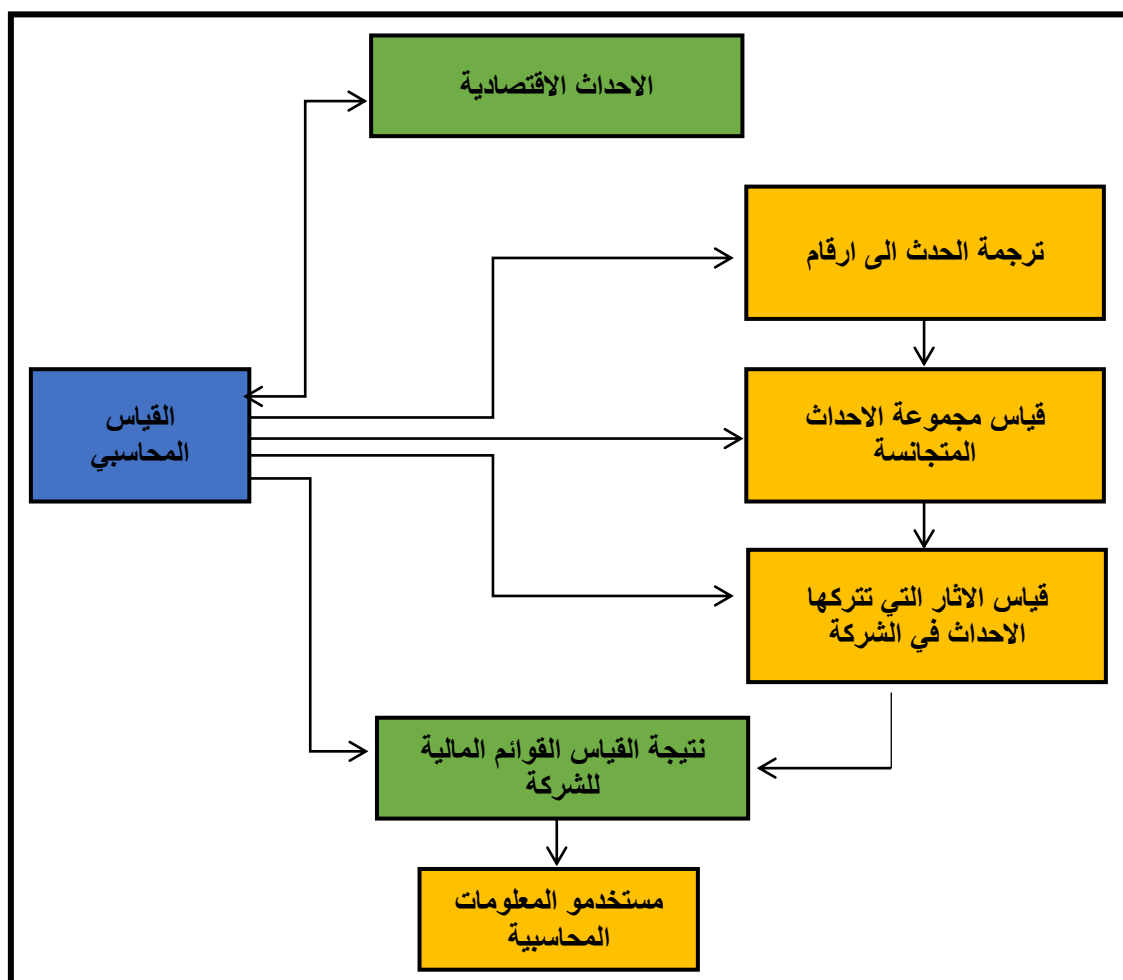
شكل (٢-٥)

أسس القياس المحاسبي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ماورد في الادبيات السابقة .

ان خاصية او أساس القياس في المحاسبة غير محددة اذ ان القياس يركز على خاصية القيمة والتغيرات التي تحدث لها ولا يمكن تحديد أسس القياس دون فرض محدد، وان أساس القياس لحظة الاقتناء هو كلفة الاقتناء اما بعد هذه الفترة فالتساؤل هنا ماهي القيمة التي نرغب بقياسها هل بالكلفة التاريخية ام القيمة الحالية او المستقبلية ام القيمة العادلة، اذ ان المحاسبة تعتمد بطبيعة عملها على القياس ومن ثم إيصال تلك النتائج للمستخدمين. (الحميد، ٢٠٠٩: ٤٨-٤٩)

ونلاحظ مما سبق ان الاختلاف في الممارسات المحاسبية بالنسبة للطرق التي يستخدمها معدو البيانات المالية فضلا عن تباين أسس القياس من حيث ان إعداد القوائم المالية يعتمد على الاجتهاد الشخصي، وذلك من أحد اهم الأسباب التي وجهت للمحاسب بالتقصير او قبول متطلبات الإدارة وبالتالي الوقوع تحت تأثير الإدارة وبالتالي تقديم تقارير مالية غير موضوعية. ويمكن توضيح عملية القياس المحاسبي من خلال الشكل رقم (٦-٢) ادناه:



شكل (٦-٢)

### عملية القياس المحاسبي

المصدر من اعداد الباحث با الاعتماد على الادبيات السابقة

## ٢-٢-٢ أساليب القياس المحاسبي Accounting Measurement Methods

ان أساليب القياس المحاسبي تتمثل بثلاثة أساليب كالآتي:

٢-٢-٢-١- أساليب القياس المباشرة : من خلال أساليب القياس المباشرة يتم تحديد النتائج المحاسبية على شكل قيم منفردة دون الحاجة الى عملية الاحتساب التي تتطلب وجود علاقات رياضية بين الخواص المراد قياسها، ويتبع اسلوب القياس المباشر للأصل من خلال الثمن المثبت في فواتير الشراء . (الججوي والزوبعي، ٢٠١٤: ٣٦-٣٧)

٢-٢-٢-٢- أساليب القياس غير المباشرة : تستخدم هذه الأساليب عندما يتعذر على المحاسبين قياس الأثر الاقتصادي للخاصية محل القياس بطريقة مباشرة، فعلى سبيل المثال إذا تم تسعير اجزاء آلة، وذلك لتحديد التكلفة الاجمالية لها، فحينئذ تقاس تكلفة هذه الآلة باستعمال القياس غير المباشر، للوصول الى تكلفة الآلة كوحدة واحدة من خلال عملية حساب تضم فيها أسعار الاجزاء للوصول بعد ذلك الى تكلفة الآلة كوحدة واحدة.(لواني، ٢٠١٦: ٧٩)

٢-٢-٢-٣- أساليب القياس التحكيمية :تشبه هذه الأساليب أساليب القياس غير المباشرة الا أن الفرق بينها في القواعد التي تحكم أسلوب القياس غير المباشر، فهي تفتقر الى القواعد مما يجعلها عرضة لتحيز النتائج نتيجة الاحكام الشخص القائم بعملية القياس . (مطر ، ٢٠٠٨: ١٤١)

## ٢-٢-٢-٧- معايير القياس المحاسبي Accounting Measurement Standards

إن المؤشر الرئيسي لجودة القياس هو القياس المناسب لموثوقية ومصداقية (موثوقية وصحة) البيانات لاتخاذ القرارات ؛ وإلا فلا يمكن اتخاذ قرار جيد ، ومن الممكن أن يكون القياس موثوقاً لكنه غير صالح ؛ ومع ذلك ، إذا كان القياس لا يمكن الاعتماد عليه ، فلا يمكن أن يكون صحيحاً . (Mohajan ,2017:10)

وان معايير القياس المحاسبي يمكن تفصيلها كما في ادناه:

٢-٢-٢-٧-١- الصلاحية للغرض المستهدف منها : يشير هذا المعيار الى أن المعلومات المحاسبية يجب ان تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من حيث درجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ولما كانت المعلومات المالية الناتجة من المحاسبة المالية تخدم أهدافاً متعددة لمجموعه مختلفة من المستخدمين اذ تختلف احتياجات كل منهم من المعلومات ، فإن الأمر يقتضي افتراض أهداف معينة ومحددة يرغب في تحقيقها مستخدمو المعلومات المحاسبية .(عبد اللطيف، ٢٠١٤: ٨).

٢-٢-٢-٧-٢- الموضوعية : وتعني عدم خضوع القياس لتقديرات الشخص القائم بالقياس ، و يتم التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، وبالتالي يكون القياس الموضوعي قياسا بعيدا عن التصرف الشخصي ذلك لإقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من التعبير الشخصي أو أي تحيز، فالموضوعية بمفهومها العام تعني الابتعاد عن التحيز والأحكام الشخصية والمسبقة والتقديرات الجزافية وهي نقيض الذاتية

(زعباط، ٢٠١٩: ٤٧) ، اذ يوجه القياس في المحاسبة إلى توفير المعلومات المناسبة للمستخدمين ومع ذلك ، فإن عدم الموضوعية تجعل تقييد دقة وموثوقية القياسات صعباً . قد تحدث قيود القياس المحاسبي بسبب طبيعة البيئة أو عدم وجود أدوات قياس محاسبية مناسبة .(Al-Nasser et al ,2019:144) ،وان الموضوعية يقصد بها تبرير الأحداث والممارسات الجارية ، واستخدام التدابير التي هي دليل على الموضوعية الخالية من التحيز وذلك باستخدام المقياس الذي يمكن أن تستند إليه الأحداث الاقتصادية.(Kam, 1986: 712)

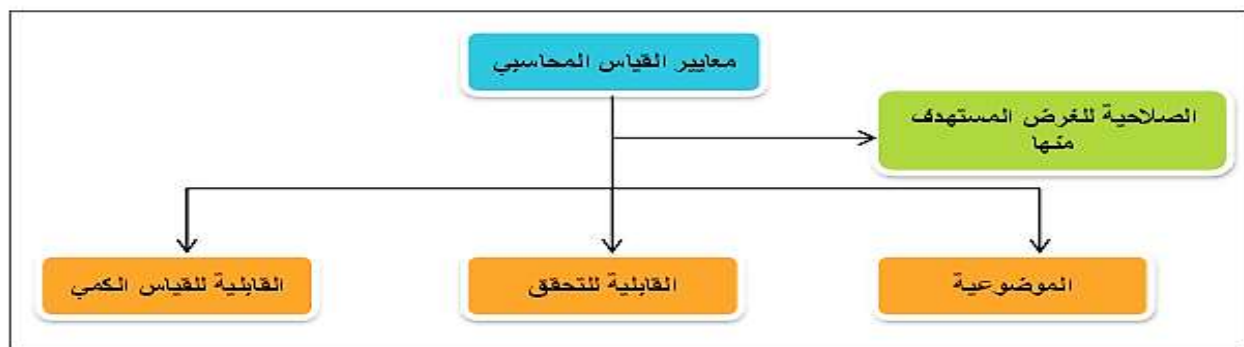
وعليه فإن عدم موضوعية القياس المحاسبي تؤدي إلى تعريض مستخدمي المعلومات المحاسبية للمخاطر اذ ان القياس الذي لا يلبي متطلبات الموضوعية هو قياس لا يمكن قبول النتائج الصادرة عنه باعتباره قياس غير موضوعي خاضع لتحيز الشخص القائم بعملية القياس، فالموضوعية هي استقلال الشخص القائم بعملية القياس لانها في ظل الكلفة التاريخية قد تكون الموضوعية شكلية على الرغم من موثوقية البيانات لأنها تعتمد على بيانات تاريخية وتعاني الموضوعية من مشكلة التحيز خاصة في ظل تعدد بدائل القياس المحاسبي كطرق الاندثار وتقييم المخزون .

٢-٢-٧-٣- القابلية للتحقق : وتشير القابلية للتحقق الى إسناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه، وهي تتمثل في مجموعة من المستندات و الإجراءات يمكن مراجعتها للتحقق من صحة هذه المعلومات و مطابقتها للمصدر عند الحاجة اليها ،وهذا يعني أن تتوافر في المعلومات المحاسبية خصائص تجعل منها أساسا لاتخاذ القرارات، بحيث يمكن اتخاذ نفس القرار استنادا إلى نفس المعلومات على الرغم من اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذها، ويعني ذلك وجود دلالة محددة و لها استقلالها الذاتي بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، بغض النظر عن الشخص القائم بعملية القياس او المستفيد من هذه المعلومات .(مرعي وبدوي، ٢٠٠٣: ٣١).

ويتضح ان لقابلية التحقق دوراً هاماً تلعبه في اختيار قواعد القياس وهي وتعني إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات، ولكن عملية القياس المحاسبي تحكمها فروض وقواعد ومبادئ محاسبية عامة، مما يجعلها عرضة للاجتهادات والتفديرات الشخصية للإدارة .

٢-٢-٧-٤- القابلية للقياس الكمي : يقصد به تعيين أعداد للأشياء المرغوب قياسها بالشكل الذي يمكن معرفة العلاقة بين هذه الاشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين هذه الأعداد، وهذا متأث من عدم إمكانية استخدام مقاييس أخرى لقياس هذه التغيرات بسبب عدم تماثلها، وهذا يساعد على توصيل المعلومات والبيانات الى المستخدمين في الوقت المناسب وبصورة مناسبة.(شلغام وبن زغروفه ,٢٠١٦: ١١٦)، وعليه فإن معيار القابلية على القياس الكمي يشير الى تعيين ارقام للأحداث او المعاملات المراد قياسها وهذه العلاقة معرفة بشكل مسبق بالشكل الذي ينعكس على سرعة توصيل المعلومات الى مستخدمي نتائج عملية القياس . ويمكن توضيح معايير القياس المحاسبي كما في الشكل رقم (٢-٧) ادناه:





شكل (٧-٢)

### معايير القياس المحاسبي

المصدر من إعداد الباحث

## ٢-٢-٨ التحيز في القياس المحاسبي Bias in accounting measurement

قد يسيء المديرون استخدام السلطة التقديرية أو يستخدمونها بقوة لإدارة الأرباح المبلغ عنها لتحقيق مكاسب شخصية أو مؤسسية ، بما يتفق مع فرضية التعاقد الانتهازية بالشكل الذي يمكن أن يؤدي إلى شكوك حول المركز المالي وأداء الشركات المبلغة. وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية بما في ذلك التقديرات والأرباح المبلغ عنها لن توفر بوضوح معلومات مفيدة لاتخاذ القرار بالنسبة للأسواق، ومن المجالات الأساسية التي يُمنح فيها المديرون حرية التصرف هو القياس المحاسبي الذي قد يؤدي الى تحيز القائم بعملية القياس او القواعد المستخدمة ، والذي يتضمن في معظم الحالات قيم تقديرية في الاعتراف وقياس الأصول والخصوم. على سبيل المثال ، يقيم المديرون الأصول والخصوم لغرض القياس اللاحق من فترة مالية إلى أخرى عن طريق تحديد القيم الدفترية لهذه البنود.(Lau,2020:4) ، اذ ان التباين في الإبلاغ عن التحيز ناتج عن عوامل عدة مثل الحوافز الاقتصادية، نزاهة الإدارة، حوكمة الشركات والضوابط الداخلية حتى لو كان لدى المديرين حوافز صريحة نسبياً للتحيز المتعمد ، فإن المرونة التي يوفرها عدم دقة القياس تخلق مع ذلك إمكانية الإبلاغ الخاطئ مدفوعة بأخطاء صادقة أو عوامل مثل التفكير المحفز. (Landuyt,2021:3) ، اذ يتمثل التحيز في القياس المحاسبي في عدم صحة نتائج القياس المحاسبي من طرف المحاسب أي أن المعلومة المقدمة تفتقد الموضوعية والثقة ويقصد بالانحياز هو تحيز المحاسب إلى أحد أطراف المصلحة. (الخضر, ٢٠١٧: ٩٧)، وان التحيز في القياس المحاسبي يؤثر على تصورات المشاركين في السوق من حيث قيمة المعلومات المحاسبية المقدمة من حيث ان المعلومات تفتقد الى المصداقية بسبب السلوك الانتهازي للمديرين التنفيذيين والذي يؤدي الى شكوك حول التقارير المعدة . وبالتالي فهي عرضة لعدم التأكد من القياس وأخطاء التقدير ولكن ذلك لا يمنع

بالضرورة التقديرات من توفير معلومات مفيدة وان التحيز الإداري في عمل التقديرات المحاسبية وانتهازية إدارة الأرباح له اثار كبيرة على موثوقية المعلومات المقدمة.

## ٢-٢-٨-١ مصادر التحيز في القياس المحاسبي

### Sources of bias in accounting measurement

تتمثل مصادر التحيز في القياس المحاسبي بثلاثة اشكال هي، تحيز قواعد القياس المحاسبي، وتحيز الشخص القائم بعملية القياس والتحيز المشترك، كما يلي:

اولاً: تحيز قواعد القياس المحاسبي : يقصد به تحيز المفاهيم والمبادئ والفروض التي تحكم عملية القياس، وأهم مظاهره هو تحيز التقارير والقوائم المالية المعدة في فترات التضخم والانكماش طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، ويكون ذلك حيث لا يتم تعديل آثار التضخم أو الانكماش. (ججيقة، ٢٠١٨ : ٢٨)، (وان التحيز الناتج عن قواعد القياس المحاسبي يظهر بشكل أساسي في حالات التضخم والانكماش المحاسبي عندما تكون القواعد او الفروض المحاسبية لا تلبى الواقع مثلاً في حالة التضخم افتراض ثبات وحدة النقد يكون غير موضوعي).

ثانياً: تحيز الشخص القائم بعملية القياس : هو التحيز المرتبط بالشخص القائم بعملية القياس وليس بالنظام المحاسبي وهذا على أساس افتراض أن نظام القياس المحاسبي يتمتع بدرجة كاملة من الموضوعية ولكن المحاسب سيستخدمه في عملية القياس بطريقة خاطئة تؤدي إلى نشوء تحيز قياس، كالتباين لدى المحاسبين في تحديد مخصص الاندثار للموجودات طويلة الاجل وباستخدام نفس الطرق وهذا التحيز يعود إلى سوء استخدام الشخص القائم بعملية القياس لقاعدة القياس وليس بقاعدة القياس. مثلاً الاختلاف في تقدير العمر الإنتاجي للأصل أو في تقدير القيمة المتبقية . (السيد، ٢٠٠٩ : ١٨٤)، ويظهر ان الشخص القائم بعملية القياس قد يستعمل القياس بشكل خاطئ أو مبالغ فيه نتيجة قلة الخبرة أو الخطأ في اختيار الطرق المحاسبية، فضلاً عن أن النتائج المتحصل عليها تختلف من محاسب إلى آخر، والسبب يعود إلى عناصر أخرى يتحكم فيها المحاسب وتخضع لذاتيته أو تقديره كالأناقض مثلاً.

ثالثاً: التحيز المشترك: يعتبر التحيز المشترك من أكثر مصادر التحيز وجوداً هو ينشأ من تحيز القائم بعملية القياس، ونظام القياس المحاسبي يعني أن المحاسب لا يلتزم بالموضوعية الكاملة وقاعدة القياس المحاسبي لا تتصف هي الأخرى بالموضوعية الكاملة هنا يكون التحيز مشتركاً. (سعداوي والسعيد، ٢٠٢٠ : ٤١)، وعليه فان التحيز المشترك يحدث عندما تكون قاعدة القياس غير موضوعية والشخص القائم بعملية القياس لا يتصف بالموضوعية أيضاً نتيجة اعتماد عملية القياس على حكمه الشخصي .

## ٢-١٠-٢ محددات القياس المحاسبي Accounting Measurement Determinants

ان الهدف من القياس المحاسبي هو تقديم معلومات مفيدة عن نتائج عمليات الشركة للجهات المستفيدة من تلك المعلومات، الا ان البيئة المحاسبية وطبيعة العمليات تفرض قيود ومحددات على عملية القياس بحيث ينعكس على دقة عمليات القياس وموثوقيتها ويمكن توضيحها كالآتي:

**اولاً: عدم التأكد :** ان الشركات قائمة بمزاولة نشاطها على أساس فرض الاستمرارية وهو الاستمرار لفترة غير محددة وان ما يرتبط بهذا الفرض هو قيام الشخص القائم بعملية القياس بتخصيص المصاريف في السنة الحالية بشكل يعكس توقعات أصحاب المصلحة خلال الفترات القادمة لتعكس نتيجة النشاط من ربح او وخسارة الا انه هذه المصاريف غير حقيقية وبالتالي فإن الربح والخسارة الناتجان من هذه العملية غير دقيقين.(حمد وسهر, ٢٠١٦: ٢١١)

**وعليه فان وحدة النقد هي وحدة القياس المستخدمة وبالتالي فان القياس المحاسبي هو قياس مالي وتغطية متطلبات القياس لا بد من الاعتماد على متغيرات بعضها تتعلق بالكميات وأخرى ترتبط بالأسعار وبالتالي فهي عملية تقدير والتقدير لا يخلو من الأخطاء**

**ثانياً: الحيطة والحذر(التحفظ المحاسبي):** وجدت حالة الحيطة والحذر نتيجة لحالة عدم التأكد من المستقبل وماهي الاحداث التي قد تواجهها الوحدات الاقتصادية خلال الفترات المستقبلية فلاحتياط من الخطر المستقبلي يتم تسجيل الأصول والايرادات بأقل قيمة والالتزامات والمصروفات بأعلى القيم وبالتالي هو يفترض حاله من التشاؤم الا أنه قد يعطي المجال للتلاعب بالقياس . (Spiceland et al,2013:23)

**ثالثاً: الموضوعية:** يجب أن تكون المعلومات الظاهرة في الكشوفات المالية دقيقة من اجل ان تكون نتائج عملية القياس موضوعية ودقيقة، وهذا ما يؤيده المنادون با التكلفة التاريخية الذي يمثل الدليل الموضوعي عندهم في المستندات، لكن بمرور الوقت تتلاشى موضوعية هذه المستندات وان القياس المحاسبي هنا تنتفي فيه صفة الموضوعية.(السعدي, ٢٠٠٩: ١٣).

**رابعاً: حدود الوحدة النقدية:** يتطلب افتراض الوحدة النقدية أن تُدرج الشركات في السجلات المحاسبية فقط بيانات المعاملات التي يمكن التعبير عنها من حيث المال. ويمكن الافتراض المحاسبي من تحديد (قياس) الأحداث الاقتصادية. يعتبر افتراض الوحدة النقدية أمرًا حيويًا الا انه يمنع هذا إدراج بعض المعلومات ذات الصلة في السجلات المحاسبية. على سبيل المثال ، لا يتم تضمين جودة الخدمة والروح المعنوية للموظفين والسبب لا يمكن للشركات تحديد هذه المعلومات من حيث المال. على الرغم من أهمية هذه المعلومات ، إلا أن الشركات تسجل الأحداث التي يمكن قياسها بالمال فقط، لكنه يوفر أساسا مناسباً للقياس والتحليل المحاسبي، فوحدة النقد هي الوسيلة الاكفاً للتعبير عن المعاملات من حيث تبادل السلع والخدمات والتغيرات التي تطرأ في راس المال . ( Weygandt et al, 2015 :10).

## ٢-٢-١١ ضغوطات الإدارة والقياس المحاسبي

### Management pressures and accounting measurement

في عالم يتزايد فيه التنافس والوعي بالتكلفة، هناك ضغط على جميع وظائف الموظفين، وعلى كل جانب من جوانب المنظمات لتبرير استخدامهم للموارد، ولم تكن وظيفة المحاسبة محصنة ضد هذه الضغوط (Pfeffer, 1997:157)، إذ إن إدارة الشركات في بعض الأحيان تمارس تغييرات محاسبية تؤثر بشكل أو بآخر على نتائجها المالية، وهذه التغييرات إما تكون من خلال في التلاعب بالسياسات المتبعة، أو التقديرات المحاسبية، ويعتبر تغير السياسات والطرق المحاسبية التي تتبعها إدارة الشركة من أشهر أدوات الإدارة لتحقيق ذلك (التميمي وآخرون، ٢٠٢٠، ٥٣١)، إذ تعد احتمالية التحيز الإداري ووجود عدم دقة القياس من المصادر المهمة للمخاطر المتعلقة بمراجعة التقديرات المحاسبية المعقدة. وعلى وجه التحديد، تتيح التقديرات للإدارة حرية الوصول إلى مواقع إعداد التقارير المفضلة. ومع ذلك، حتى في غياب التحيز المتعمد في إعداد التقارير، فإن عدم دقة القياس يستدعي استجابة تدقيقية دؤوبة. (W&Landuyt 2021,1)

نلاحظ مما سبق أن الإدارة تمارس ضغوطاً في عملية القياس المحاسبي لتحقيق مصالحها الشخصية على المدى قصير الأجل بغية الحصول على المكافأة أو (التلاعب الضريبي، وتحسين التصنيف، والحصول على القروض) من خلال العمل على تحسين القيمة المالية للشركة إلا أنه ذلك لا يخلو بالمقابل من عدم دقة القياس والذي هو متأصل في التقديرات المحاسبية المعقدة ويمكن أن يكون مدفوعاً بعدم اليقين أن الإدارة تستخدم التقديرات في كثير من الأحيان لتحقيق نتائج إعداد التقارير التي تقدم النتائج المفضلة وهنا يلاحظ تبنى إدارة الشركة أساليب المحاسبة الاندفاعية التي من شأنها تحقيق المصالح الشخصية للإدارة على حساب مصالح بقية الأطراف الأخرى في الشركة.

## المبحث الثالث

### التحفظ المحاسبي، والتدخل الإداري لتحيز البيانات المالية

#### Accounting conservatism, and administrative intervention to bias the financial statements

تمهيد:

ان النقاش يدور حول التحفظ المحاسبي من حيث مدى تكلفة أو فائدة التحفظ المحاسبي على مستخدمي البيانات المالية. لا يتضمن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) التحفظ كأحد الخصائص النوعية لإعداد التقارير المالية في إطاره المفاهيمي لأنه يعتقد أن التحفظ يحيز المعلومات المحاسبية ويقوض الحيادية (FASB,2010). بحجة أن النزعة المحافظة تحيز أرقام البيانات المالية المقدمة لتؤدي إلى اتخاذ قرارات غير فعالة من قبل الأطراف المستفيدة من البيانات المالية نتيجة تقديم تقارير مالية أقل دقة من المعلومات التي لديها أكبر احتمال للتأثير على الأطراف المستفيدة .

فالتحفظ المحاسبي يرتبط بالتعقل والحيطة والحذر وما زالت بعض الدراسات تميل إلى التحفظ المحاسبي والذي يُعد من المحددات المحاسبية التي تفاوتت مستويات تطبيقه، ويعد التحفظ المحاسبي من الممارسات التي أخذت حيزا كبيرا، ويعتبر حجر العثرة في الممارسات المحاسبية الحديثة .

#### ٢-٣-١ مفهوم التحفظ المحاسبي The concept of accounting conservatism

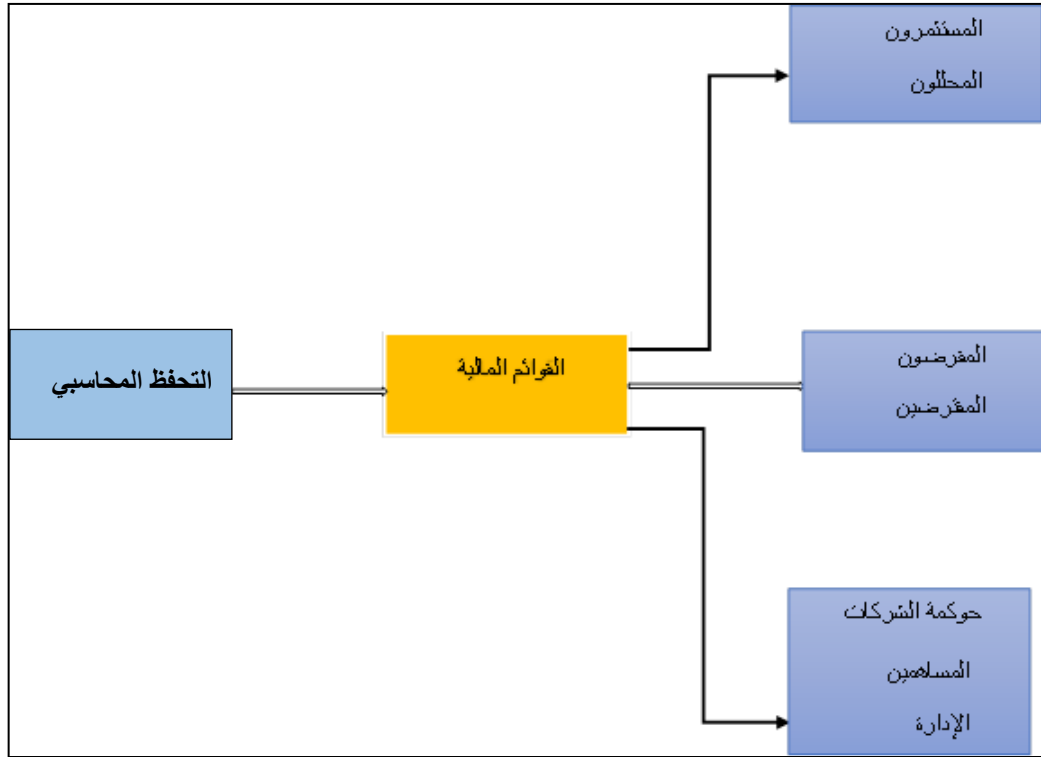
ان مفهوم التحفظ المحاسبي في ادبيات المحاسبة هو " القاعدة التي يسمح للمحاسبين من خلالها التقرير بالقيمة الأقل للأصول وبالقيمة الأكبر للالتزامات وفقاً للأساليب المتاحة وكذلك ينبغي تأخير توقيت الاعتراف بالإيرادات مقارنة بالمصروفات". (Watts & Zimmerman: 1986)، ويرى اخرون بانه " الحيطة والحذر عند تقييم الأصول والالتزامات والمصروفات والاييرادات، ففي حالة عدم التأكد يجب التشاؤم من حيث اخذ اعلى القيم للالتزامات والمصروفات و اقل القيم للأصول والاييرادات"، ( ايمن واخرون ،٢٠٢١ :٢٥٨ )، ويشار اليه أيضا أنه " ميل المحاسبين إلى المطالبة بمستوى أعلى من التحقق عند عكس الأخبار السارة في بياناتهم المالية مقارنةً بنقل الأخبار السيئة" ( Ma & Jeong,2022:2 ) في حين يرى(Basu)وهو من منظري التحفظ المحاسبي بانه " " اتجاه المحاسبين للتمسك بدرجة أعلى من التحقق عند الاعتراف بالأخبار الجيدة والاعتراف بشكل أسرع عند الأخبار السيئة في القوائم المالية". (Basu,1997:8) ،بينما يرى مجلس المبادئ (APB) التحفظ المحاسبي بأنه" الاتجاه العام للاعتراف بالأحداث السلبية المبكرة وتقليل مبالغ صافي الأصول وصافي الدخل". (Fatchan& Widagdo,2021:39)،بينما تشير بعض الدراسات الى التحفظ المحاسبي بأنه " عملية اختياره معيارا او مبدا من بين معايير ومبادئ المحاسبة حيث من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الأرباح التراكمية

المبلغ عنها، من خلال تسريع الاعتراف بالمصروفات والاعتراف بالأرباح بعد تحققها فعلا ( Vardar& ERKOL,2019:280).

يُلاحظ مما سبق ان التحفظ المحاسبي قد يؤدي الى عدم التناسق في المعلومات بين المديرين والمستثمرين فقد ينعكس على زيادة او انخفاض الاستثمار، مما يؤدي إلى عدم كفاءة الاستثمار في الشركات. يرتبط الانخفاض في كفاءة الاستثمار بمشكلة الوكيل الموجودة بين مقدمي ومستخدمي المعلومات، إذ أن التحفظ يمكن أن يساعد في إدارة الأرباح وتحيز الأرقام في البيانات المالية مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير فعالة، ويمكن بيان مفهوم التحفظ المحاسبي بأنه " السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تحيز محاسبي لقيمة الأصول من حيث تأخير الاعتراف بالإيراد وتسريع الاعتراف بالمصروفات " .

ان تنفيذ سياسات محاسبية أكثر تحفظاً يؤدي ، على الأقل جزئياً ، إلى تسوية النزاعات القائمة بين الوكالات وزيادة قيم الشركة وحقوق الملكية ، وان التحفظ المحاسبي هو آلية حوكمة مهمة وخاصة ذات صلة لنظام محاسبة الشركة الذي قد يقلل من عدم تناسق المعلومات وبالتالي يقلل من مشاكل الوكالة بشكل عام. وينبع الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي كآلية للحوكمة من قدرته على التخفيف من مشاكل الوكالة المتعلقة بقرارات استثمار المديرين. (Manoel&Moraes,2021:)، في حين يرى (Kieso et al) ان من المقبول التذرع بالتحفظ كمبرر للمعالجة المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد . والتحفظ يعني عندما تكون في شك ، واختيار الحل الأقل احتمالاً للمبالغة في الأصول أو الدخل أو التقليل من الالتزامات أو النفقات.و يشير الإطار المفاهيمي إلى أن التحفظ بشكل عام يتعارض مع جودة الحياد. وذلك لأن الحذر أو التحفظ من المحتمل أن يؤدي إلى التحيز في المركز المالي المبلغ عنه والأداء المالي. في الواقع ، غالباً ما يؤدي إدخال التقليل المتحيز للأصول (أو المبالغة في الخصوم) في فترة واحدة إلى المبالغة في الأداء المالي في فترات لاحقة - وهي نتيجة لا يمكن وصفها بأنها حكيمة. هذا يتعارض مع الحياد ، الذي يشمل التحرر من التحيز. وبناءً عليه ، فإن الإطار المفاهيمي لا يشمل التحفظ كصفات مرغوبة لمعلومات التقارير المالية. ( Kieso et al,2016:45)، إذ أن التحفظ استمر في التقارير المحاسبية لعدة قرون على الرغم من محاولات واضعي المعايير والمنظمين للحفاظ على معايير محاسبية محايدة وغير منحازة في أي اتجاه (أي كما هو الحال في التحفظ ، التي يفرض تحيزاً هبوطياً على صافي الدخل ) وأن التحفظ المحاسبي استمر لأنه يفيد مستخدمي البيانات المالية وهناك أربعة تفسيرات محددة او مصادر لسبب وجود التحفظ: هي التعاقد والتقاضي والضرائب والتكاليف السياسية، الا أنه في غياب القيود المفروضة على السلوك الإداري الانتهازي ، فإن الإجراءات المحاسبية في التقارير المالية التي تبدو محايدة مسبقاً ستكون منحازة وصاخبة بشكل كبير في الممارسة العملية.(Watts,2003:209-2010 ) ، إذ أن الشركات لديها حوافز للإبلاغ بالتحفظ بسبب الروابط بين الضرائب والمحاسبة ، ويسمح الاعتراف المحاسبي المعجل بالخسائر والتأخر في الاعتراف المحاسبي بالمكاسب للشركات الرابحة بتخفيض القيمة الحالية للضرائب ، وبالتالي زيادة قيمة الشركة، وان من دوافع الإدارة أيضاً لتطبيق التحفظ المحاسبي هي دعاوى المساهمين وهي

أحداث مكلفة للغاية للشركات ومراجعيها. وغالبًا ما تتحمل الشركات المدى الكامل لهذه التكاليف ، حيث يمكن للمدققين تمرير هذه التكاليف عن طريق الحد من عدوانية الخيارات المحاسبية التي يتخذها المديرون ، أو زيادة رسوم التدقيق ، أو إصدار آراء تدقيق غير موثوقة ، أو إنهاء العلاقات مع العملاء المحفوفين بالمخاطر ويمكن للشركات تقليل هذه التكاليف المتوقعة من خلال تطبيق التحفظ المحاسبي بالاعتراف المبكر بالخسائر الاقتصادية يقلل من احتمالية الدعاوى القضائية. (Baloria,2014:9-10).، وفيما يلي شكل (٨-٢) يقدم توضيحًا لتأثيرات التحفظ المحاسبي على البيانات المالية ومستخدمي البيانات المالية:



شكل ( ٨-٢ )

تأثير التحفظ المحاسبي

المصدر ( Ruch & Taylor,2015:19 ) بتصرف

يعد التحفظ قوة مؤثرة في القرارات المتعلقة بالإيرادات والمصروفات. ويظل المفهوم مهمًا في جزء كبير منه بسبب عدم الموضوعية المرتبطة بالعديد من التقديرات المحاسبية (كما هو الحال بالنسبة لخسائر الائتمان المستقبلية المتوقعة على المستحقات ، وعمر الأصول ، والتزامات الضمان للمنتجات المباعة). ويعني التحفظ في تقييم الأصول أنه عند الإشارة إلى قيمتين بديلتين معقولتين (أو أكثر) ، سيختار المحاسب المبلغ الأقل. لتقييم الخصوم ، ويتم اختيار مبلغ أعلى. لذلك ، فعند تطبيقه على كشف الدخل ، ينتج عن مفهوم التحفظ رقم دخل منخفض أو "محافظ". وأن التركيز المفرط على التحفظ في التقارير المالية هو نهج ضيق وقصير النظر لتلبية احتياجات مجتمعنا. ولكي تكون البيانات المالية ذات قيمة أكبر ، فيجب أن تكون محايدة ، وليست أقل من قيمتها

الحقيقية ، عن المركز المالي والنتائج التشغيلية. ورفض مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) التحفظ كخاصية مرغوبة للمحاسبة ، مما يشير إلى أنها غير متوافقة الحياد.

(Whittington& Pany, 2022:697)

وبقدر تعلق الأمر بعقود التعويض الإداري ، يمكن أن يؤدي عدم تناسق أهداف المساهمين وأهداف الإدارة إلى تكاليف كبيرة للوكالة. في ظل نظام تقييم الأجور على أساس الأرباح المحاسبية ، وتمتلك إدارة الشركة حافزاً قوياً للمبالغة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع الاستثمارية وإخفاء خسائر الاستثمار المحتملة بسبب ميزة المعلومات الخاصة بها. بسبب البيانات المالية المتضخمة ، فإن الإدارة قادرة على الحصول على تعويضات أعلى.

## ٢-٣-٢ التطور التاريخي للتحفظ المحاسبي

### The historical development of accounting conservatism

يعد التحفظ المحاسبي من الاعتبارات المهمة التي نشأت عليها النظرية المحاسبية للحد من التفاؤل في التقدير المحاسبي من تخفيض الأرباح بالشكل الذي يؤدي إلى تأجيل الاعتراف بالإيرادات والمكاسب وتسريع الاعتراف بالخسائر والمصروفات ، وتقييم الالتزامات بأعلى القيم والأصول بأقل القيم وهو بذلك يقوض التفاؤل المفرط لدى الإدارة وحالة عدم التأكد وهو يتماشى مع النظريات التي تفسر التحفظ المحاسبي وهو الدافع التعاقدية ونظرية الوكالة. (Muttakin al et,2019:108) ، إذ يشير (Bliss ,1924) إلى أن الحاجة للتحفظ المحاسبي برزت مع ظهور نظرية الوكالة لحل المشكلة التي تنشأ بين المديرين والمساهمين ، من الفترة التي انفصلت فيها الملكية عن الإدارة. حيث نشأت فكرة التحفظ المحاسبي منذ أن أشار إلى مبدأ الحيطة والحذر وضرورة توقع المحاسب لكل الخسائر والأعباء المحتملة، وعدم الاعتراف بأي أرباح أو إيرادات ولو كانت مؤكدة إلا إذا تحققت.(أبو جراد، ٢٠١٥: ٤٢)، لكن مرونة إعداد التقارير المالية المتأصلة في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وعدم وجود أدلة يمكن التحقق منها بشكل مستقل تتيح للمديرين حرية التصرف في توقيت التعرف على الخسارة. وبالتالي ، يخضع التحفظ المحاسبي لتقدير الإدارة ويمكن أن يكون تقليل الوقت المناسب للاعتراف بالخسارة وسيلة مستخدمة لمنع انتهاكات ميثاق الديون مثلاً. (Kim,2010:7) ، وهناك أربع جهات رئيسية تطالب بالتحفظ: هي أصحاب الديون ، والمساهمون ، والمدققون ، والمنظمون. ويلعب المديرون دوراً خاصاً في التحفظ المحاسبي. (Zhong&Li,2016:4) ، إذ يعد التحفظ المحاسبي من أقدم المفاهيم في تاريخ المحاسبة وتم انتقاد مفهوم التحفظ لتخفيضه من الأرباح في الدورات المالية الحالية والمبالغة في تقديرها في الدورات المستقبلية ومع ذلك ، فإن أهمية مفهوم التحفظ في إعداد التقارير المالية تنبع من دوره في التخفيف من الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية (Harakeh,2017:155).

قد أزال مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مفهوم التحفظ من إطاره المفاهيمي في عام ٢٠١٠ لأنه يتعارض مع أهمية البيانات المالية. بعد عدة سنوات ، ونتيجة لمطالبات أصحاب المصلحة ، قرر المجلس



الدولي لمعايير المحاسبة إعادة تقديم مفهوم التحفظ في الإطار المفاهيمي في الفترات المقبلة بطريقة لا تتعارض مع الهدف المتعلق بقيمة الشركة (Harakeh et al,2022:21)by (Cooper,2015) وغالبًا ما تمتثل الشركات المقيمة في نفس البلد لنفس مجموعة معايير المحاسبة وتواجه ممارسات ولوائح محاسبية متشابهة جدًا. ومن المحتمل أن يكون التباين الملحوظ في التحفظ على مستوى الشركة نتيجة لاختيارها ، أي أنه يعكس مقايضة التكلفة والفوائد لشركة فردية لإعداد التقارير المالية المتحفظة. لذلك ، ليس من المستغرب أن يرتبط التحفظ الملحوظ على مستوى الشركة بصافي الفوائد في أسواق رأس المال. ومع ذلك ، فعلى المستوى الكلي ، فإن المحافظة المحاسبية مدفوعة بشكل أساسي بعوامل مؤسسية مختلفة ، بما في ذلك النظام القانوني ، والعبء الضريبي ، والاقتصاد السياسي وقوى السوق.(LI,2015: 555-556) ، اذ يشار الى أن بداية التحفظ المحاسبي تعود الى القرن الرابع عشر الميلادي اذ وجد كتاب بعنوان الاقتصاد والإدارة انه يجب على مسجلي الحسابات في المشروع ان يكونوا حذرين وامناء ووفقا للسجلات المتبقية من القرن الرابع عشر فان المخزون اذ قيم بالكلفة او السوق ايهما اقل اذ ان السجلات التاريخية للعمليات التجارية في القرن الخامس عشر أظهرت في أورها انه تم ممارسة التحفظ المحاسبي .(Basu,2009:10)، وظهر التحفظ المحاسبي بشكل بارز إبان أزمة الكساد عام ١٩٢٩م، حيث كان هنالك مطالبات نحو تخفيض قيم الأرباح والأصول، ومنذ ذلك الوقت أصبح أحد الممارسات المحاسبية الشائعة التي يلجأ إليها المحاسبين في كثير من الحالات .وخلال الفترة الأخيرة حيث كان لتزايد حالات الإفلاس والتقاضى لكثير من الشركات في دفع الإدارة إلى المبالغة في تقدير الاصول، ومحاولة زيادة الأرباح لتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها والاستثمار فيها من ناحية، وتوثيق أوضاعها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من ناحية أخرى، وكان من نتائج ذلك ظهور قوائم مالية مبالغ في قيمتها ولا تتوافق مع الواقع العملي واستمرار مخاطر الإفلاس، ما دفع بالمحاسبين والمراجعين إلى التمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي لتأمين موقفهم.(حوارنه، ٢٠١٨: ١٧)

ويلاحظ مما سبق أن نزعة التحفظ كانت موجودة منذ القرن الخامس عشر ، والتي قد تسبق فكرة باسيولي حول مسك الدفاتر المحاسبية. ومن خلال الجدول السابق يظهر ان التحفظ يحد من المبالغة في تقدير صافي الأصول والدخل ، و قد يقيد الإجراءات التي يمكن أن تضر بسمعة الشركة في عالم متعدد المعاملات التي تقوم على المعاملة بالمثل. ويظهر أيضا أشهر الدراسات وأكثرها شيوعا، والتي تعد كمصدر أساس هي دراسة (Basou) عام ١٩٩٧ اذ اهتمت بموضوع التحفظ المحاسبي واعطت حافزا للمهتمين بهذا الفكر .

### ٣-٣-٢ أهمية التحفظ المحاسبي The importance of accounting conservatism

ويتفق كل من (شهيدي وعيس، ٢٠١٥: ١٣٧)،(النجار، ١٨٣: ٢٠١٤-١٨٤)(Lafond& Watts,2008:452) (صراوي، ٢٠١٩: ٢١) على أهمية التحفظ المحاسبي وفق الاتي:

٢-٣-٣-١ تقدير المرونة في اختيار السياسات المحاسبية: ان زيادة درجة المرونة في اختيار السياسات المحاسبية يولد فرصة أكبر للإدارة للتلاعب بالأرباح ، فالتحفظ المحاسبي يحد من قدرة الإدارة على استخدام السياسات المحاسبية .

٢-٣-٣-٢ تقييم جودة الإفصاح :نتيجة لتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة وبالتالي تعد جودة الإفصاح نتيجة طبيعية لتطبيق تلك السياسات المحاسبية المتحفظة، فهي تظهر السياسات المحاسبية الأساسية والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.

٢-٣-٣-٣ تحديد مواطن الخطر: وتظهر أهمية التحفظ خاصة في أوقات الأزمات التي يواجهها الاقتصاد العالمي بين فترة واخرى حيث أدت بالشركات الى مواجهة الفشل المالي وزيادة أعباء تكاليف الوكالة، مما دفع العديد من مديري تلك الشركات التأثير على الأرباح من خلال الاستفادة من المعلومات الخاصة لديهم عن الشركات ، وبالتالي زيادة مخاطر المعلومات ومخاطر الوكالة، لذلك فإن اتباع سياسة محاسبية متحفظة يخفض من مخاطر المعلومات، ومخاطر الوكالة. اذ أن التحفظ المحاسبي يقلل من تكلفة الدين ويعزز من قيمة الأصول النقدية ويسهم في السيطرة على مخاطر متنوعة داخل المشروع من أهمها مخاطر الإفلاس ويسهم ايضا في تجنب وقوع خسائر في قيمة المشروع.

٢-٣-٣-٤ خدمة الاطراف ذات العلاقة : يعتبر التحفظ المحاسبي مهماً في حماية حملة الأسهم من الإدارة التي قد تعمل على إتباع سياسات انتهازية تؤدي إلى تضخيم الأرباح الموزعة، وحماية مصالح الدائنون من خلال عدم توزيع المكاسب غير المحققة على حملة الأسهم.

٢-٣-٣-٥ مساعدة المستثمرين في أسواق المال : يساعد التحفظ مستخدمي القوائم المالية ذات الطابع المتحفظ في ان تكون أكثر مصداقية وشفافية، كما أن القوائم المالية المتحفظة تجعلهم أكثر إدراكاً بأن انخفاض الأرباح المحاسبية يعكس انخفاض أداء الشركة الاقتصادي.

ويظهر للباحث ان أهمية التحفظ المحاسبي تنبع من خلال تخفيف تكاليف الوكالة المرتبطة بعدم تناسق المعلومات ويمكن ان يخفف حدة توتر المساهمين بخصوص سياسة توزيع الأرباح من خلال تخفيض كلفة الديون الخاصة بالشركة نتيجة عدم المبالغة في تقييم الموجودات والمطلوبات في الشركة ، إن اتباع سياسات محاسبية متحفظة يقلل من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم اليقين في المعلومات المحاسبية وان التحفظ المحاسبي يوفر معلومات تساعد على تقليل إمكانية توزيع الثروة بشكل غير عادل على مجموعة واحدة من أصحاب المصلحة على حساب الآخرين ، ويعمل على زيادة جودة التقارير المالية وان للتحفظ المحاسبي دوراً في ضبط سلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية وزيادة جودة الأرباح المبلغ عنها والوفاء باحتياجات أصحاب المصلحة ورفع كفاءة القوائم المالية وان التحفظ يسهل التعاقد الفعال بين المديرين والمالكين. في ظل الظروف التي تكون فيها الملكية منفصلة عن إدارة الشركة ، من المرجح أن يقوم

المديرون بنقل الثروة لأنفسهم من المساهمين ، مما يؤدي إلى مشاكل الوكالة بين المديرين والمالكين وهذا لا يعني انه لا يخلو من عيوب .

## ٢-٣-٤ أنواع التحفظ المحاسبي Types of accounting conservatism

يميز الباحثون في الأدبيات المحاسبية بين نوعين مختلفين من التحفظ المحاسبي وهذا ما اتفقت عليه كثير من الدراسات وهما مشروط (سابق أو تابع للأخبار) وغير مشروط (مسبق أو إخباري مستقل).

٢-٣-٤-١ **التحفظ المشروط Conditional Conservatism**: يوجد التحفظ المشروط عندما تكون هناك حاجة إلى تحقق أقل للخسائر من المكاسب ، أو إذا تم التعرف على الخسائر بشكل أسرع من المكاسب وفي ظل نظام محايد ، تتطلب الأخبار الجيدة والأخبار السيئة قدرًا كبيرًا من التحقق ليتم التعرف عليها بسرعة. نتيجة لذلك ، لن يكون هناك اختلاف في التوقيت ، ومن أمثلة التحفظ المشروط هو انخفاض قيمة الأصول والمخزون. ومن ثم ، فإن التحفظ المشروط مرتبط بالأرباح.(Piiroinen,2019:17) ، ويُعرف هذا التسجيل الفوري للأخبار السيئة كخسائر وتأخير الأخبار الجيدة كما هو متوقع للربح بالتوقيت غير المتماثل للربح. ومن هنا يتضح ان هذا المعلومات المحاسبية لها تأثير على قيمة الشركة فالتحفظ المشروط "هو ميل المحاسب لطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار السارة على أنها مكاسب .(Yasir,2018:3) وبالتالي فان ظروف السوق والأرباح والأخبار كلها عوامل تؤثر على التحفظ المشروط. الحجة هي أن هذا التحفظ هو ردة فعل أو استجابة من الشركات التي تقوم بأشكال مختلفة من التحقق كوسيلة لاستيعاب المعرفة من محيطه .(Fuad 2022:1)& Rachmawati).

ويظهر ان التحفظ المشروط هو ميل المحاسبين للمطالبة بدرجة أعلى من التحقق للتعرف على الأخبار الجيدة من الأخبار السيئة في الأرباح مما يعني أنه من المتوقع أن تكون الأرباح ، في ظل التحفظ المشروط ، مرتبطة بالعوائد السلبية المتزامنة غير المتوقعة من العوائد الإيجابية المتزامنة غير المتوقعة. وبالتالي فهو مقترن بوقوع أحداث أو أنباء معينة فهو مشروط بإشارة الى الأنباء المستقبلية ويكون من خلال تأخير بالإيرادات مثلا لفترة مالية واحدة من خلال عمل المخصصات لمقابلة الخسائر المحتملة .

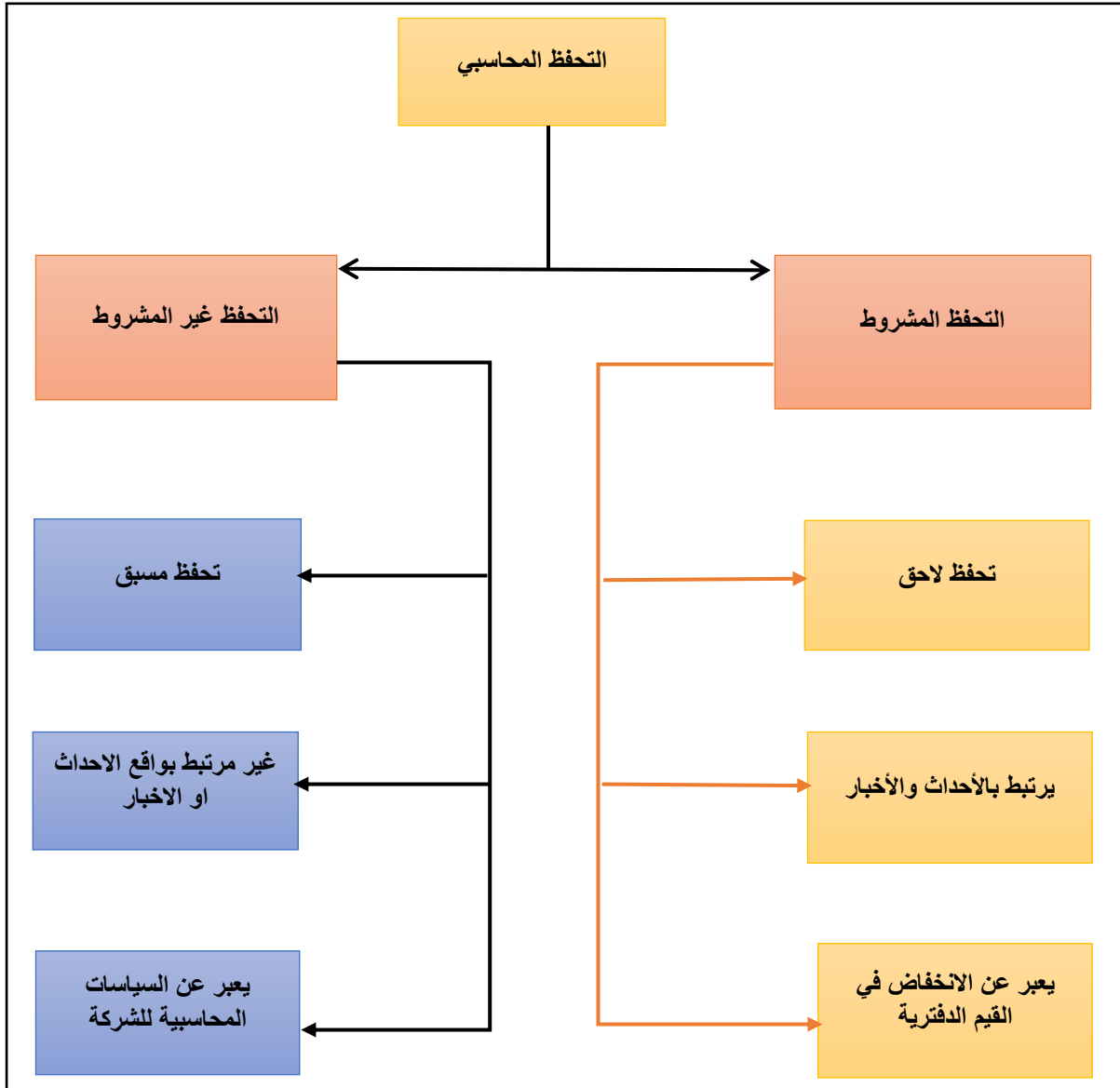
٢-٣-٤-٢ **التحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism**: يعني التقليل من قيمة الأصول والمبالغة في الخصوم وأما غير المشروط فيعني أنه من الأفضل الإبلاغ عن أدنى قيم للأصول والإيرادات وأعلى قيم المطلوبات والمصروفات، وينص على هذا اختيار أساليب محاسبية متحفظة و من الأمثلة الشاملة على التحفظ غير المشروط في الممارسات المحاسبية اعتماد الاستهلاك المتسارع ، وتكاليف البحث والتطوير الفوري ، واستخدامات تقييم المخزون LIFO.و يقدم هذا النوع من التحفظ التقليل من قيم الأصول من خلال تطبيق طرق محاسبية متحفظة.(Wang,2015:27-28).

وعليه فان التحفظ غير المشروط يكون بدافع ورغبة وقدرة الإدارة على الاختيار من بين السياسات المحاسبية واختيار الأساليب والسياسات المتحفظة من أجل تجنب تضخم الأصول والدخل أو تقليل الالتزامات

والمصروفات بالشكل الذي يعزز ويدعم جودة التقارير المالية وينشأ هذا التحفظ من تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً والمعايير المحاسبية الصارمة للاعتراف، وبالتالي فهو غير مقترن بوقوع الأخبار أو الأحداث فهو خاضع لاختيار الإدارة وقد يكون شكلاً من أشكال التدخل الإداري بعملية القياس من حيث تأخير الاعتراف بالأرباح وتسريع الاعتراف بالخسائر والمصروفات.

وفيما يلي مخطط يوضح الاختلاف بين نوعي التحفظ المحاسبي شكل ( ٢-٩ )

ويمكن توضيح الاختلاف ما بين نوعي التحفظ المحاسبي من خلال المخطط الآتي :



شكل ( ٢-٩ )

أنواع التحفظ المحاسبي

المصدر من إعداد الباحث

## ٢-٣-٥ دوافع التحفظ المحاسبي Motives for accounting conservatism

٢-٣-٥-١ دافع التعاقد : أخذ الدافع التعاقدية مساحة تتناسب مع أهميته وعلاقته بالتحفظ المحاسبي، حيث يرد في كثير من الأحيان على انه السبب الأول إن لم يكن الأوحد، حيث يمكن تبرير وتفسير بقية الأسباب من خلاله، فالتعاقدات تفسر ثلاث من خصائص القياس المحاسبي ،هي التوقيت المناسب والقابلية للتحقق والتفاوت او التماثل في التحقق للإيرادات والمصروفات (Watts,2003,2010) ، اذ يعتبر التحفظ أداة فعالة لإتمام عملية التعاقد كونه يحتوي على معايير اكثر صرامة من حيث الاعتراف بالأرباح مقارنة بالخسائر وكنتيجة لذلك يؤجل الاعتراف بالمكاسب ويسرع الاعتراف بالخسائر بشكل ينعكس على انخفاض احتمالية ظهور الأرباح والأصول بأكثر من قيمتها. ( صبرينة، ٢٠١٩ : ٢٩).

ويلاحظ مما سبق ان التحفظ المحاسبي يعد وسيلة للتقليل من منفعة الإدارة عند التقرير عن الأرقام المحاسبية المستخدمة في العمليات التعاقدية بين الأطراف ذات المصالح المختلفة كون التحفظ يحتوي على متطلبات صارمة من حيث الاعتراف بالأرباح مقارنة بالخسائر والمصروفات، لأن المساهمين و الدائنين يرغبون في أن تتسم التقارير المالية بالتحفظ المحاسبي لخفض تكاليف الوكالة والحد من حوافز الإدارة، فكما هو معلوم أن هناك العديد من الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية من مساهمين ومقرضين تسعى إلى ضمان مصالحها من خلال التحفظ المحاسبي.

٢-٣-٥-٢ الدعاوى القضائية: عندما تكون الأرباح وصافي الأصول مبالغ فيها بشكل كبير فان الدعاوى القضائية قد تكون كثيرة أيضا ، لذا فان مواجهة الإدارة لخطر المقاضاة يدفعها للالتزام أكثر بالتحفظ المحاسبي. يرى الباحث ان أحد الأسباب التي تدفع الشركات لتبني التحفظ المحاسبي هو تجنب المشاكل بين الإدارة والمساهمين وما ينشأ عنهما من مشاكل ودعاوى قضائية ناتج عن المبالغة في تقييم الأصول والارباح ، وكلما زاد الاحتيايل الإداري والتصرف الانتهازي ، زادت مشاكل عدم تماثل المعلومات، وينعكس هذا على زيادة مخاطر الدعاوى القضائية، لذلك زادت الحاجة إلى الرجوع الى ممارسات التحفظ المحاسبي لغرض التقليل من مخاطر الدعاوى القضائية.

٢-٣-٥-٣ الدافع الضريبي: تلجأ الشركات إلى تخفيض الأرباح ومن ثم تخفيض ضريبة الدخل المستحقة عليها كون ان ضريبة الدخل تتناسب طرديا مع الأرباح المعلنة، من خلال استخدام التحفظ المحاسبي عند الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول وهذا بدوره يسهم في تأجيل الضريبة.(اقبال والقضاة، ٢٠١٤ : ٩٠٤) ويظهر للباحث ان الشركات تلجأ الى التحفظ المحاسبي لأغراض التهرب الضريبي اذ أن تبني التحفظ يؤخر الاعتراف بالأرباح والمكاسب المتوقعة وتسريع الاعتراف بالمصروفات مما ينعكس على تخفيض الضريبة .

٢-٣-٥-٤ دافع التنظيم : لقد أثر تنظيم الأسواق والمعاملات المالية ، تأثيراً مباشراً في طبيعة الإفصاح المحاسبي، من خلال التعليمات ومتطلبات الإفصاح التي اقرتها هيئات الأوراق المالية، والتي كان لها دور ازاء

توجيه التحفظ المحاسبي . ( حمدان، ٢٠١٢ : ٢٤ )، ويمكن أن تسبب السياسة المالية ودافع التنظيم حوافز لتكون الأساليب المحاسبية متحفظة، كون المغالاة في تقدير الأصول تؤدي إلى مشاكل أكبر من صافي الأصول المقومة بأقل من قيمتها الحقيقية .

## ٢-٣-٦ التحفظ المحاسبي في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية

### Accounting conservatism & International Financial Reporting Standards

إن تأثير التحفظ على معايير المحاسبة الحديثة منتشر ، ويمكن العثور على أمثلة له في العديد من معايير المحاسبة الحديثة. بصرف النظر عن انخفاض التكلفة وقاعدة السوق التي ما تزال قائمة في الولايات المتحدة ومعايير المحاسبة الدولية ، توجد العديد من القواعد والمعايير الأخرى التي تعد أمثلة على التحفظ في المحاسبة. وهي تشمل انخفاض قيمة الأصول الثابتة ، وتحميل غالبية مخصصات تكاليف البحث والتطوير ، والأصول والالتزامات المحتملة ، من بين أشياء أخرى كثيرة. توضح كل هذه القواعد أو المعايير السمة الأساسية للتحفظ ، وهي أن المحاسبين يجب أن يمارسوا درجة من الحكمة في التعرف على المكاسب الاقتصادية غير المؤكدة. (Wang,2009:11-12)، ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يستخدم المجلس الدولي لمعايير المحاسبة مصطلح الحكمة ، بمعنى التحفظ ، في إطاره. لتجنب الالتباس وكان يُنظر إلى التحفظ على أنه سمة من سمات الموثوقية ، لذا يفضل مجلس معايير المحاسبة الدولية طريقة متحفظة للإبلاغ ، ولكن ينبغي تطبيقها بحذر، إذ تم تغيير وجهة النظر هذه في الإطار المفاهيمي للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة منذ عام ٢٠٠٦ ، وعلى النقيض من الإطار المفاهيمي لما قبل عام ٢٠١٠ والذي يصف مفهوم التحفظ ، فإن النسخة المنقحة من الإطار المفاهيمي من عام ٢٠١٠ لم تعد تتضمن أي إشارة إلى التحفظ على الإطلاق. لأن تضمين التحفظ في الإطار المفاهيمي لا يتطابق مع الحياد. (Leune,2014:20-21)، وعلى الرغم من التحفظ ممارسة شائعة ومتعمدة ، إلا أن معايير المحاسبة بشكل عام لا تدعو صراحة إلى التحفظ. علاوة على ذلك ، فإن كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و (مجلس معايير المحاسبة المالية) (FASB) ينصان صراحة على أن الحياد "عنصر أساسي في إعداد التقارير المالية. (Lopez et al ,2020:302).

إن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد ساهم في تحسين جودة المعلومات المقدمة لفئات مختلفة من المستخدمين من خلال توفير معلومات ذات صلة ومفهومة وموثوقة للغاية ، فضلاً عن جعل البيانات المحاسبية للشركات قابلة للمقارنة مع بيانات الشركات الأخرى لفترات مختلفة.

(Alain et al ,2021:250) ، إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقلل من التحفظ المتسق (التقليل المستمر لصافي الأصول) الذي كان سمة سائدة للمعالجات المحاسبية السابقة ؛ ومع ذلك ، في الوقت نفسه ، تترك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المزيد من الفرص للتحفظ المؤقت ، أي التغييرات في التقديرات المحاسبية التي تقلل مؤقتاً من صافي الأصول ، من خلال إنشاء احتياطات مخفية قد يتم عكسها لاحقاً.

من منظور المستخدم ، ويمكن النظر إلى التحفظ المؤقت على أنه متطلب بسبب زيادة تحويل الدخل بين الفترات. (Hellman & Sweden, 2008:73)، وبالرغم من إلغاء خاصية الحيطة كأحد الخصائص النوعية المدعمة للمعلومات المالية من الإطار المفاهيمي معايير المحاسبة الدولية لسنة 2010 فهذا لا يعني خلو الممارسة المحاسبية وفق المعايير من مفهوم التحفظ المحاسبي، وهذا يمكن تبيانها من خلال بعض الأمثلة والمواقع لمفهوم الحيطة والحذر وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) : وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) و حسب الفقرة ٩ يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل؛ وأيضا معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ الممتلكات والمصانع والمعدات: فقد أشارت الفقرة ٣٠ الى أنه بعد الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات على أنه أصل ويتم تسجيل هذا البند بسعر تكلفته مطروحا منه أي استهلاك متراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة، و معيار المحاسبة الدولي ٣٦ انخفاض قيمة الأصول: تنص الفقرة رقم ٩ من المعيار بأنه يتعين على المنشأة في نهاية كل فترة إعداد تقارير تقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصل، وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم المنشأة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل، في حين معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ المخصصات، والالتزامات والأصول المحتملة: وفق الفقرة رقم ١٢ تعتبر كافة المخصصات محتملة غير مؤكدة من ناحية التوقيت والمبلغ. (قرال و زرقون، ٢٠١٨: ١٨) ، ومن المثير للاهتمام حول تأثير تقارب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) هي مشكلة تطبيق التحفظ إذ ان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي دليل في إعداد القوائم المالية لأنها ترفض التحفظ. المبدأ المستخدم في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) هو القيمة العادلة ، كون معلومات التحفظ المحاسبي غير محايدة، ولهذا السبب لا يتماشى مع التحفظ المحاسبي. يؤكد مبدأ القيمة العادلة بشكل أكبر على الملاءمة ، وهذا مخالف للتحفظ الذي يؤكد أكثر على الموثوقية. إلى جانب تقارب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، تم التخلي عن مفهوم التحفظ واستبداله بمفهوم الحيطة أو الحذر. (Ramadhan et al, 2022 :9335)

ويلاحظ مما سبق انه غالباً ما تمتثل الشركات في نفس البلد لنفس مجموعة معايير المحاسبة وتواجه ممارسات ولوائح محاسبية متشابهة جداً. ومن المحتمل أن يكون الاختلاف الملحوظ في التحفظ على مستوى الشركة نتيجة اختيار الشركة ، أي أنه يعكس مقايضة التكلفة والفوائد لشركة فردية من أجل إعداد التقارير المالية المتحفظة. لذلك ، ليس من المستغرب أن يرتبط التحفظ الملحوظ على مستوى الشركة بصافي الفوائد في أسواق رأس المال. ومع ذلك ، فعلى المستوى الكلي ، فإن التحفظ المحاسبي مدفوعاً بشكل أساسي بعوامل مختلفة ، بما في ذلك النظام القانوني ، والعبء الضريبي وقوى السوق والمنافسة وكثير من العوامل الأخرى، وحتى وقت قريب ، كان للأطر المفاهيمية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و FASB مكاناً للتحفظ إذ ان تنامي احتجاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية وحاجتهم الى معلومات مالية محايدة دفعت الى اجراء تعديل على معايير الإبلاغ المالي الدولية إذ ان تبني التحفظ المحاسبي يجعل التقارير المالية غير محايدة من حيث المبالغة في تقدير الخسائر والالتزامات وتخفيض الإيرادات والمكاسب المحتملة وفقاً لـ IASB و

FASB ، فإن التحفظ ليس من الصفات المرغوبة في إعداد التقارير المالية ، على الرغم من التقليل من شأن التحفظ من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، إلا أنه لا يزال يتعين على المحاسبين التعامل مع حالة عدم التأكد التي تواجهها الشركة عند إعداد الحسابات فضلاً عن ذلك ، تستند المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى المبادئ وليس القواعد ، وتحتوي على العديد منها الخيارات ، ويتطلب استخدام الحكم. توفر هذه الميزات للمديرين المرونة عند إعداد البيانات المالية ، مما يسمح بتعديل الممارسات المحاسبية لتقليل التغييرات . إن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو مساهم رئيسي في زيادة تعزيز الثقة بالأرباح المعلنة من خلال تعزيز بيئة المعلومات المالية للشركات وتقليل المعلومات غير المتماثلة ويساعد على الحد من عدم تناسق المعلومات بالشكل الذي ينعكس على ان يصبح المستثمرون أكثر ثقة بشأن استخدام التدابير المحاسبية في تقييم الأداء المالي للشركة.

## ٢-٣-٧ مزايا ومساوئ التحفظ المحاسبي

### Advantages and disadvantages of accounting conservatism

٢-٣-٧-١ مزايا التحفظ المحاسبي: يتمتع التحفظ المحاسبي بحماية مصالح المساهمين ومواجهة عدم التأكد، فضلاً عن مواجهة التفاؤل المفرط للمحاسبين ناهيك عن تحسين جودة المعلومات وجودة الأرباح (بن شيخة، ٢٠٢٠: ١٤)، في حين يرى Lafond & Watts أنه تنظيم العلاقات التعاقدية بين الشركة والأطراف الأخرى وتخفيض الدعاوى القضائية بين الشركة والدائنين من حيث تقليل المبالغة في الأصول، كذلك من ناحية الشركة فهي تعدها وسيلة لتخفيض الضرائب واداة للحد من التكاليف السياسية (Lafond & Watts, 2008:451).

ويتضح أن مزايا التحفظ المحاسبي تؤدي إلى فهم أفضل لمشكلة الخطر الأخلاقي وتقليل المخاوف المرتبطة بتمائل المعلومات، ويسهم في تحقيق تأثيرات اقتصادية مفيدة ، ويحسن جودة التقارير المالية أيضاً، وأن للتحفظ تأثيراً إيجابياً على مقاييس أداء الشركات كونه يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة بشكل ينعكس على جودة المعلومات المقدمة وبالتالي حماية المساهمين من التفاؤل المفرط للإدارة في تضخيم الأرباح ، وغالباً ما يعتقد المستثمرون أن التحفظ المحاسبي يجعل القوائم المالية والمعلومات المقدمة صادقة من حيث عدم المبالغة بالأصول وذلك يجعلهم يدركون أن الانخفاض في الأرباح المحاسبية لن يعكس دائماً انخفاض أداء الشركة الاقتصادي وبالتالي تقليل الدوافع الانتهازية للمديرين عند الكشف عن نتائج متفائلة ، وزيادة مراقبة العقود .

## ٢-٣-٧-٢ عيوب التحفظ المحاسبي :

يتعارض التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، على سبيل المثال. الحياد وقابلية المقارنة والاستقرار والتمثيل الموثوق به والاتساق، وقد يؤدي إلى تشويه المعلومات المحاسبية وإظهارها بقيم تختلف عن القيم الحقيقية، فضلاً عن إن المبالغة في التحفظ قد تضر ببعض مستخدمي



المعلومات المحاسبية (Al-Sakini & Al-Awawdeh, 2015: 232-233)، وينتقد Leune التحفظ المحاسبي من حيث ان اتباع التحفظ المحاسبي سيؤدي الى كون الأرباح المستقبلية في القوائم المالية ستصبح أعلى بسبب عدم التماثل في درجة التحقق بالأنباء الجيدة مقابل الأنباء غير الجيدة. (Leune, ٢٠١٤: ٣٢).

ويتضح ان استخدام التحفظ المحاسبي قد يتعارض مع الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية وبعض المبادئ المحاسبية مثل: الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل الصادق. كون المعلومات المعدة على أساس التحفظ المحاسبي غالباً ما تكون غير محايدة فهي تسرع الاعتراف بالمصروفات والخسائر المحتملة وتؤخر الاعتراف بالإيراد حيث ان تقييم مخزون آخر المدة في حالة تقييمها وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل كنتيجة للتحفظ المحاسبي، وسيكون لدى الكثير من الشركات دائماً وسيلة لمعالجة الموقف وفقاً لمصلحتها وزيادة تكاليف الوكالة وقد يستخدم كوسيلة لحماية المحاسبين. وهناك دائماً إمكانيات تحويل الإيرادات وخاصة في حالات تأخير الاعتراف بالأرباح والمكاسب فان العمليات ليست دقيقة للإبلاغ عنها، وسيتم الإبلاغ عنها في الفترات اللاحقة وبالتالي سوف يتم تقليل الأرباح في فترة وتضخيمها في فترات أخرى وخاصة ان التصرف الانتهازي للإدارة قد يستغل ذلك خاصة في حالة الركود الاقتصادي وانخفاض المبيعات، ان التحفظ المحاسبي يستخدم في بعض الاحيان من قبل الإدارة لحماية أنفسهم من المساءلة التي قد يتعرضون لها، دون النظر فيما اذا كان هذا الإجراء يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة أو يلحق الضرر بهم بشكل يقلل من قيمة الشركة المستقبلية.

## ٢-٣-٨ العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي

### Factors affecting accounting conservatism

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في التحفظ المحاسبي، من أهمها ما يلي:

٢-٣-٨-١ حجم الشركة: يتعين على الشركات الكبيرة تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً مقارنة بالشركات الصغيرة وبالتالي تميل الشركات الكبيرة الى الإبلاغ عن أرباح أقل من خلال تطبيق التحفظ المحاسبي (AI- Fasfus, 2022: 289، ويعتبر حجم الشركة من العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي ويقاس بإجمالي الأصول التي تملكها الشركة. فهناك علاقة تكون طردية بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي، ف كلما كبر حجم الشركة زاد مستوى التحفظ المحاسبي. والسبب في ذلك يعود الى ان الشركات الكبيرة تعاني من تقلبات كبيرة في حجم التكاليف السياسية إذ تزداد هذه التكاليف بسبب زيادة أجور العاملين والقيود المفروضة من قبل الحكومة (حماد، ٢٠٠٨: ٢٢٩)، وعليه يميل أصحاب الشركات إلى استخدام طرق محاسبية تنقل الأرباح من فترة إلى أخرى. وذلك لأنه كلما كبرت الشركة، ارتفع مستوى الأداء والربحية وما يترتب على ذلك من تكاليف، وإن دراسة حجم الشركة مدعومة بنظرية المحاسبة الإيجابية، التي تقول إنه مع نمو الشركة، يحتاج مديروها إلى توخي الحذر بشأن كيفية قياس الأرباح واستخدام أساليب محاسبية متحفظة لخفض التكاليف السياسية.

٢-٣-٨-٢ عقود المديونية: إن عقد الدين هو عقد دين يُقاس بالرافعة المالية. والرافعة المالية نفسها هي النسبة التي تحسب مقدار ما يمكن أن تسدده أصول الشركة من التزامات الشركة. مع عقد الديون ، وسيحصل المديرين الكثير من الأصول التي تأتي من القروض المقدمة من الدائنين. (Pradh et al ,2020:132) ، إذ ان مستوى موثوقية المعلومات التي يحتاجها الدائنون لزيادة صافي الأصول أعلى من مستوى انخفاض صافي الأصول لتجنب مخاطر فقدان بعض استثماراتهم. (El-Bannany,2017:15) وغالبا ما يكون لدى المديرين معلومات حول قيمة عمليات الشركة وقيمة الأصول ، فإذا كان تعويضهم مرتبطاً بمقدار الأرباح المعلن عنها فسيعمد هؤلاء المديرين الى عدم الإفصاح عن الأرباح التي لها تأثير سلبي على التعويض الذي يتوقعون الحصول عليه وخاصة من وجهة نظر الدائنين وغالبا ما يطلب الدائنون معلومات في الوقت المناسب الان خياراتهم أكثر حساسية للتراجع عن زيادة القيمة. (بن زروق والعماري ، ٢٠٢١ : ٩٠) ، وعليه فان الدائنين يرغبون في أن يتم استخدام التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركة المقترضة كونهم يحتاجون إلى ضمان سداد القرض، وضمان خدمة الدين، من حيث دفع فوائد وأقساط الدين في الموعد المحدد، ويحتاج المقرضون الى ان قيمة الموجودات لم تنخفض بعد منح القروض وبالتالي ومن مصلحة المقرض ان يتم تقييم الأصول بأقل قيمة ، وغالبا ما يكون التحفظ في الشركات ذات الدين المنخفض أكثر من الشركات ذات الدين المرتفع من حيث مناورة الإدارة ذات الدين المرتفع بإظهار الأرباح بشكل مضخم .

٢-٣-٨-٣ مكافأة الإدارة: يعتبر التحفظ المحاسبي أحد وسائل مواجهة تطلعات الإدارة غير المنضبطة لتعظيم مصالحها على حساب مصالح الآخرين ، فالشركات التي تكافئ المديرين على أساس الأرباح المصحح عنها سيؤدي الى ان تمارس الإدارة التحفظ المحاسبي بمستوى منخفض لتحقيق مصالحها الشخصية. (كساب، ٢٠١٢ : ٣١٠) ، و ان المكافأة الإدارية يمكن ان تؤثر في عملية التحفظ المحاسبي وتسعى الإدارة الى زيادة مكافئتها من خلال زيادة أرباح الشركة حتى لو كانت على حساب المساهمين ، وأيضا تحسين أسعار الأسهم وأحيانا يسعى المديرين الى تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي لزيادة الأرباح وبالتالي زيادة مكافأة الإدارة، وغالبا ما تأثر المكافآت الإدارية على القرارات التي يتخذها المديرين بشأن السياسات المحاسبية يتم تحفيز المديرين لاتخاذ قرارات محاسبية معينة حول سياسة الشركة والمستحقات لتلقي تعويضات أعلى. و يركز المديرين على الأرباح ضمن المدى القصير. ومن ثم ، فإنهم يتخذون قرارات تزيد الأرباح قصيرة الأجل بناءً على مصالحهم الخاصة أو يهدفون إلى زيادة الأرباح من أجل تحقيق مكافأة أعلى على المدى القصير، وأن المديرين يحاولون التعتميم على المعلومات في الكشف المالي عندما يكون أداء الشركات غير جيد إذ أن ممارسة التعتميم من قبل المديرين مرتبطة بحوافز التعويض الخاصة بهم.

٢-٣-٨-٤ حوكمة الشركات : إن من أهم الأسباب والمبررات الموجبة للتحفظ المحاسبي هو اختيار الإدارة للأساليب المحاسبية ،"محددا الشركة في إطار كونها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين أطراف ذات علاقة بالشركة، وهذه العقود جميعها موجودة نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة ، فإن هذا الاختيار المحاسبي يتأثر

بالعديد الأمور منها الرقابة على إدارة الشركة حيث يؤدي إلى مشكلات الوكالة، ويتأثر بعدد من العوامل والمحددات التي تعد آليات حوكمة الشركات جزء منها، ويقدم التحفظ المحاسبي عدة فوائد من خلال علاقته بآليات الحوكمة، وتستند هذه العلاقة إلى أن كلتاها تسهمان في المحافظة على مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة. (ميلجي، ٢٠١٤: ٢٠)

أن حوكمة الشركات الفعالة قادرة على تقليل مشاكل الوكالة والتكاليف اللاحقة. لذلك، يمكن للحوكمة القوية للشركات أن تخفف من العلاقة السلبية بين تعويضات الرئيس التنفيذي القائمة على الأرباح والتحفظ المحاسبي. فمن المتوقع أن تقلل قوة حوكمة الشركات من تأثير تعويضات المديرين التنفيذيين على التحفظ المحاسبي. لذلك، يمكن القول إن مستوى التحفظ في المحاسبة يعتمد على تقديرات المدير. للتحكم في تقديرات المديرين والحفاظ على التقارير المتحفظة، ويجب مراقبة المديرين من خلال إنشاء عدد من آليات حوكمة الشركات كون أن آليات الحوكمة الفعالة تقيد السلوك الانتهازي للمدير، وبالتالي تحفزهم على أن يكونوا أكثر تحفظاً في تقاريرهم المالية.

٢-٣-٨-٦ كفاءة الأسواق المالية: ان أسواق راس المال هي أحد الجهات المسؤولة عن مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية فكلما كانت أسواق راس المال نشطة وكفؤة كلما زاد التزام تلك الشركات بالتحفظ المحاسبي مقارنة بالأسواق الأقل كفاءة. (عمر وسليمان، ٢٠١٩: ١٤)، أن طلب السوق يلعب دوراً رئيسياً في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي ويصنع الاقتصاد حوافز تؤثر في سلوك الشركات التنفيذية والمستثمرين والمنظمين وغيرهم من المشاركين في السوق، وتؤثر هذه الحوافز في النهاية على التحفظ المحاسبي، أن العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين: أولاً: العوامل على مستوى السوق بما في ذلك الأنظمة القانونية والبيئة المؤسسية، ثانياً: العوامل ذات المستوى الثابت، مثل طلب الشركة لتقارير متحفظة (Xu&Lu,2008:14)

ويتضح للباحث بأن التحفظ المحاسبي جزء من الآلية الفعالة المستخدمة في تنظيم الشركة، ويمكنه تقليل تكلفة التقاضي المتوقعة للشركة والقيمة الحالية للضرائب وزيادة قيمة الشركة في نهاية المطاف. وتشير الدلائل إلى أن التحفظ المحاسبي مهم للشركات وبالتالي تحفيز الاستفسار في محددات التحفظ على التقارير المالية. إذ يمكن التحفظ المحاسبي للمستثمرين الخارجيين من مراقبة الأنشطة الاستثمارية للشركة بشكل أفضل، ويقلل من علاوة المخاطرة لتمويل الشركات، ويضبط قرارات الشخصية المتخذة من قبل المديرين التنفيذيين.

## ٢-٣-٩ مقاييس التحفظ المحاسبي accounting conservatism metrics

اختلفت آراء الباحثين حول مقاييس التحفظ المحاسبي فهي متعددة وسيتم تناولها بشكل مختصر وفق

موضوع الدراسة:

٢-٣-٩-١ مقياس التوقيت غير المتماثل Asymmetric Timeliness (AT) قام (Basu) 1997 بتصميم مقياسه القائم على السوق استنادا إلى الفكرة القائلة بأن أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المتاحة للجمهور، وليس فقط المعلومات الموجودة في البيانات المالية، فالسوق يتسلم أخبار جيدة أو سيئة من مصادر مختلفة ويعكسها على أسعار السوق وعلى ذلك الأساس تنتج عوائد أسهم مختلفة اما موجبة او سالبة ويمكن صياغة المعادلة الرياضية كالآتي: (حمد والمومني، ٢٠١٨: ٨٤)

$$EPS_{it} / Pit-1 = \beta_1 + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 Rit + \beta_4 DR_{it} Rit + \epsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

*SPE*: حصة السهم من أرباح الشركة.

*Pit-1* - سعر السهم السوقي الافتتاحي.

*iRDit*: متغير وهمي يساوي (1) إذا كان العائد السوقي لسهم الشركة في السنة سالب، ويساوي صفر إذا كان غير ذلك.

$\beta_3$ : مقياس الأخبار الجيدة في الوقت المناسب.

$\beta_4$ : مقياس التوقيت التزايدى للأخبار السيئة على الأخبار الجيدة.

*Rit*: العائد السوقي لسهم الشركة.

$\epsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي الذي يتصف بالمتوسط المساوي للصفر والتباين الثابت.

٢-٣-٩-٢ مؤشر **C-Score**: ناقش وأوضح (Khan and Watts) بأن مقياس التوقيت غير المتكافئ لباسو للتحفظ المشروط يفشل في التعرف على توقيت التغييرات في مستوى التحفظ لكل شركة على حدة. ومن ثم اقترحوا النسخة المعدلة من نموذج باسو يقدر هذا النموذج المعدل انحدارات باسو المستعرضة السنوية، مع تحديد معامل توقيت الأرباح غير المتكافئة كدالة خطية للخصائص الخاصة بالشركة - الحجم والسوق إلى السجل والرافعة المالية. ونموذج الانحدار المقطعي السنوي المستخدم لتقدير درجة C، ومقياس السنة الثابتة للتحفظ المشروط و G-Score، والمقياس العام الثابت لتوقيت الأخبار الجيدة (Vishnani&Misra,2016:5).

## ٢-٣-١٠ التحفظ المحاسبي وتحيز البيانات المالية

### Accounting conservatism and bias of financial statements

عندما تكون الإدارة ممثلة بمالك وحيد للشركة، حيث تتوافق منفعة الإدارة مع منافع المساهمين ويكون ذلك بنفس الشكل ومن ثم مشكلة الفائدة. وبالتالي الصراع وعواقب تكاليف الوكالة تخففي. ولكن عندما يتم تقسيم رأس مال الشركة على عدد كبير من المساهمين، سيكون هذا سبباً للخوف على مصالحهم، خاصةً عندما لا يكون للإدارة حقوق في التدفقات النقدية الناشئة عن إدارتها لمراد الشركة باستثناء المدى المتفق عليه إذ يؤدي تباين الحقوق (هيكل الملكية) في التدفقات النقدية إلى انحراف سلوك الإدارة عن وجهة نظر تعظيم ثروة المساهمين من خلال اتخاذ قرارات تزيد من وظيفة مكاسبهم الخاصة من جانب واحد، ويزيد من تعرض المساهمين للمخاطر في الأعمال الناشئة عن الاختلاف بين التدفقات النقدية المتوقعة من الموارد المتاحة للشركة

والتدفقات النقدية الإضافية التي وافقت عليها الإدارة على الجانب الآخر. ويعتبر أحد أبرز السلوكيات التكتيكية للإدارة في قراراتهم الاستثمارية، ومن خلال البيانات المالية غير المضمونة ، يحاول المديرون خلق فجوة في المعلومات ، أو عدم تناسق المعلومات بينهم من جانب واحد ، وبين المساهمين ومقدمي السيولة الأساسيين في سوق رأس المال على الجانب الآخر ، مما يجعل (فجوة المعلومات) بشكل يكون الطرفان في اتجاهين متعاكسين مما يؤدي إلى فشل الشركات في تحقيق مستوى الاستثمار الذي يعكس كفاءة قرارات الاستثمار. (AL Khafaji et al, 2020:4)، ونظرًا لأهمية معلومات الأرباح الواردة في البيانات المالية للشركة ، فإنها تجعل المديرين يحاولون بكل الطرق إعداد بيانات مالية جيدة في نظر الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية. وقد أدى ذلك إلى ظهور عدم تناسق المعلومات بين إدارة الشركة والمدير وبالتالي فإن التحفظ في المحاسبة هو ممارسة تقلل من الأرباح عندما تواجه الشركة أخبارًا سيئة ولا تزيد من الأرباح عندما تواجه الشركة أخبارًا جيدة. وتستخدم الشركات ذات الحوكمة الرشيدة التحفظ المحاسبي لحماية المستثمرين من خلال تقديم معلومات حول الأخبار السيئة في الوقت المناسب. (Utomo et al, 2018:1) ، وإذا كان المديرون سيتخذون خيارات من شأنها أن تمنحهم مساحة أكبر لإدارة الأرباح. من وجهة نظر المديرين ، فإن المديرين لديهم حافز لجعل بياناتهم المالية تبدو ذات مصداقية من خلال اختيار أساليب محاسبية متحفظة (Sagir et al, 2019:2) ، ويتحمل مجلس الإدارة كمسؤولية ائتمانية لضمان تعظيم ثروة المساهمين ، وبالتالي قد يفضل مجلس أقوى تعزيز التحفظ المحاسبي لمواجهة التأثير السلبي للامتثال الإلزامي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على قيمة الشركة من مجالس الإدارة الأضعف (Shaw et al, 2021:2) ، ويدفع التحفظ المديرين الذين يتجنبون المخاطر إلى رفض المشروعات ذات الخطر المرتفع رغم تحقيقها لصادفي قيمة حالية موجبة إلا أن الاعتراف بالخسائر والمصروفات سوف يؤثر سلبا على مكافآتهم وسمعتهم ولذلك لا تصبح تلك المشاريع جذابة للمديرين. (Roychowdhury, 2010: 181)، فاختلقت وجهات النظر فيرى آخرون أن المديرين ، بصفتهم وكلاء للمساهمين لإدارة الأعمال ، لديهم القليل من الحوافز الشخصية أو عدم وجود حوافز شخصية ليكونوا متحفزين في تقاريرهم الإعلانية ، فإن استثماراتهم ليست مشتركة في الشركة والإبلاغ عن أرباح أعلى يعني أنهم قاموا بعمل أفضل لوظيفتهم ، ومن ثم فإن تطبيق التحفظ في تأخير الاعتراف بالأرباح سيكون في غير صالحهم و يعتبر كذلك أن الاختلافات في درجة المحافظة المطبقة في إعداد التقارير داخل نفس المناطق تعني أن مستوى المحافظة المطبق ليس إقليميًا ولكنه يعتمد على الأهداف الداخلية للتقارير المالية التي تعتبر ذات قيمة من قبل كل منظمة على حدة. (Asiriwa et al, 2019:3) ، ولكن بالمقابل ان منح المكافآت عند تحقيق هدف الربح المطلوب الذي حدده مالك الشركة سيكون الدافع للحصول على المكافأة ، سيقوم المديرين بإدارة الأرباح من خلال تعظيمها بحيث يتم تحقيق الربح المستهدف. ومثل هذه الممارسات تجعل الإبلاغ عن الأرباح أقل تحفظًا ومن المحتمل جدًا أن يضلل مستخدمو البيانات المالية. (Sabrina&Elvina, 2020:348)، من أجل تحقيق عدة أهداف تدعم ممارسات إدارة الشركات ، تفضيل الوحدة الاقتصادية من خلال التلاعب والتأثير في

مبادئ ومعايير المحاسبة والأساليب المختلفة للتطبيق العلمي. استغلت إدارة الشركات المبادئ والمعايير المحاسبية لتحقيق دوافعها من خلال رفع أداء الشركة. ويتمثل التحدي في هذه المحاسبة في أنها لا تضع قيوداً صارمة على خيارات الإدارة عند تحديد السياسات والإجراءات المحاسبية. لذلك ، ستكون هذه الخيارات غير الخاضعة للرقابة أكثر تعقيداً ، في حين أن الخيارات البسيطة لتلك الإجراءات والسياسات ستكون أفضل فائدة للمستثمرين. وبالتالي ، فإن خيارات المديرين لتلك السياسات والإجراءات المحاسبية غالباً ما تكون استراتيجية كبيرة تهدف إلى تلبية توقعات الأرباح. علاوة على ذلك ، فإن التحفظ في المحاسبة هو ممارسة تتبعها محاولة لتضمين عدم اليقين والمخاطر الكامنة في ظروف العمل أو سمة أساسية غالباً ما يتم الاستشهاد بها في المعلومات المحاسبية. هناك العديد من القيم التي تمثل بدائل في تقييم العديد من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحديد الدخل. وعادة ما يختار المحاسب الخيار الذي لا يزيد من قيمة الدخل أو لا يزيد من قيمة عناصر الأصول في قائمة المركز المالي. من أجل ممارسة التلاعب في البيانات المالية وتحقيق أهداف إدارة الشركة ، بحيث يكون هناك تحفظ لتبرير عملي لبعض الممارسات المحاسبية. (Al-taie et al ,2017: 711).

ويظهر الباحث ان مجالس الإدارة يجب ان تكون مستقلة كونها تلعب دورا هاما في تقليل تضارب المصالح بين المديرين والمالكين وهي تزيد من قدرة الإدارة على القيام بمهامها الإشرافية والرقابية وتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة للتقليل من السلوكيات الانتهازية للإدارة، وبالتالي تقليل مخاطر الدعاوى القضائية بين الملاك والإدارة التي قد تهدد وجود واستمرارية الشركة ، لأنه بالمقابل لدى المديرين حوافز أكبر لحجب الأخبار السيئة ، ولكن للكشف عن الأخبار الجيدة بسرعة للمستثمرين ، لأن الإفصاح عن الأخبار الجيدة ويساعد المديرين على مواصلة التوظيف وزيادة ثروتهم المرتبطة بقيمة الشركة. وكون ان الإفصاح عن الأخبار السيئة يكون مكلفاً للمديرين حيث يمكن أن يؤدي إلى الإنهاء السريع لتكليفهم وتقليل المكافأة الممنوحة لهم ،ويمكن للتحيز أن يحجب المخاوف التي لدى المديرين التنفيذيين في الشركة بشأن مستقبل شركاتهم. عند صياغة لتقارير المالية ، يميل المحاسبون في الشركة إلى أن يكونوا غامضين بشأن المخاوف التي قد تكون لديهم ويفلقون من أن التقارير السلبية قد تسبب لهم فقدان المستثمرين أو المصادقية في السوق. فمن الآثار المحتملة أحيانا لتحيز البيانات المالية هو قيام الإدارة بالإبلاغ عن الأخطاء حيث تشكل حوافز الشركات للتحيز ، أو حتى الاحتيال. فالانتهازية في استخدام السلطة التقديرية الممنوحة تؤدي الى التحيز في عمل التقديرات المحاسبية، لأن الأخطاء تؤثر على تصورات المشاركين في السوق لقيمة المعلومات المحاسبية ، وكذلك قدرتهم على تمييز الأرقام المحاسبية الصحيحة ، فالتقديرات المحاسبية ذات أهمية متزايدة في البيانات المالية ومن المتوقع أن تعزز فائدة القرارات فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية فالتقديرات من قبل الإدارة موجودة اذ أن التحيز الإداري قد تغلغل في البيانات المالية للشركات و يرتبط استخدامها بقضيتين أساسيتين هما عدم اليقين في القياس وتحيز الإدارة اذ ان عدم اليقين والتحيز الإداري ،قد يؤثران سلباً في فائدة المعلومات المقدمة بالنسبة لمتخذي القرار .

# الفصل الثالث

## إدارة الأرباح ، قيمة واستمرارية الشركة ، تأثير التدخل الإداري فيهما

### تمهيد

ان التدخل الإداري يفترض ان يعمل على تقليل التعقيد التنظيمي وعدم اليقين والحد من الروتين وما يترتب عليه من أعباء غير ضرورية تخلفها البيروقراطية الإدارية بما يصب في مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها من خلال وضع الاستراتيجيات الهادفة وتذليل العقبات المتمثلة بعدد من الحواجز التي تعرقل التطوير الفعال لهذه الاستراتيجيات، لأن حياذ إدارة الشركات نتيجة المصالح الشخصية المرتبطة بالمكافأة والبقاء بالمنصب دفع إدارة الشركات الى ممارسات انتهازية من خلال اتباع أساليب مختلفة كالتحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح محاولة تضليل البيانات المالية بهدف الدافع الشخصي وان زيادة ممارسة إدارة الأرباح قد ينعكس بشكل سلبي على قيمة الشركة وعدم قدرتها على القيام بواجباتها والوفاء بالتزاماتها بشكل ينعكس على عدم قدرتها على الاستمرار، ويتمثل التحدي الذي يواجه إدارة الشركات في الموازنة بين حاجتها واحتياج أصحاب المصالح إلى استخدام الإجراءات الإدارية كمصدر للمعلومات وكأداة لتنفيذ السياسات الإدارية الهادفة ، ومن ناحية أخرى ، تقليل التدخلات التي تنطوي عليها هذه المتطلبات من حيث إدارة الموارد بشكل فعال.

فالغرض من إنشاء أي شركة هو تحقيق أقصى ربح بما ينعكس على ازدهار صاحب الشركة أو المساهمين وبما يؤدي الى تعظيم قيمة الشركة التي تنعكس في سعر أسهمها. فكلما زادت قيمة الشركة ، كان صاحب الشركة أكثر ازدهارا فقيمة الشركة مهمة للغاية ، لأنه إذا كانت قيمة الشركة عالية ، فسيتبعها ازدهار كبير للمساهمين. وكلما ارتفع سعر السهم زادت قيمة الشركة وانعكس على دوام استمرارها و تنعكس قيمة الشركة في سعر سهمها ، مع فرص الاستثمار ، يمكن أن تقدم إشارة إيجابية حول نمو الشركة في المستقبل بحيث تزداد أسعار الأسهم ولذلك تندفع الإدارة بالأساليب الانتهازية لتحقيق أقصى ربح من خلال إدارة الأرباح لارضاء المالكين من حيث إظهار وضع الشركة بشكل أفضل بما هو عليه في الواقع. ويتم إجراء التعديلات بسبب المشاكل المالية التي اجتاحت الشركة بأكملها. إذا أرادت الشركة الاستمرار في العمل ولا تريد أن تفقد سمعتها ، فتلجأ الى تعديل بياناتها المالية. باستخدام نماذج وتكتيكات إدارة الأرباح.

وسيتم في هذا الفصل استعراض ثلاثة مباحث وكما يلي:

المبحث الأول: التدخل الإداري في إدارة الأرباح.

المبحث الثاني: تأثير التدخل الإداري في قيمة الشركة.

المبحث الثالث : تأثير التدخل الإداري في استمرارية الشركة.

## المبحث الأول

### التدخل الإداري في إدارة الأرباح

#### Administrative intervention in earnings management

##### تمهيد :

إن المرونة الكامنة في تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً قد تكون غير مناسبة ، وتحدث إساءة الاستخدام في تلك المرونة مثل إدارة الأرباح عندما يستفيد الناس بهدف حجب التقلبات المالية الفعلية ، وبالتالي تختفي العواقب الحقيقية لقرارات الإدارة كون المديرين ومجالس الإدارة يسيئون استخدام المرونة التي توفرها مبادئ المحاسبة ويغيرون عن عمد محتويات المعلومات في البيانات المالية لتحقيق مكاسب شخصية تضلل مستخدمي التقرير. يمكن أن يحدث سلوك المديرين الانتهازي نتيجة ضعف الرقابة في الشركة. فالتدخل الإداري في إدارة الأرباح سيكون ضاراً جداً لمستخدمي البيانات المالية ، وخاصة المستثمرين بل حتى المالكين ، إذ ان تأثير إدارة الأرباح ينعكس على قيمة الشركة من حيث عمل إدارة الشركة على تحقيق هدف الربح ، وعادةً ما يكون التدخل الإداري من خلال اختيار الإدارة سياسات محاسبية معينة بحيث يمكن ترتيب أرباح الشركة لاحقاً.

#### ٣-١-١ مفهوم إدارة الأرباح Earnings Management Concept

لقد بينت الدراسات أن إدارة الأرباح "هي جهود مديري الشركة للتدخل أو التأثير على المعلومات الواردة في البيانات المالية بهدف خداع أصحاب المصلحة الذين يرغبون في معرفة أداء وظروف الشركة". (Minanar & Rahayu, 2020:258)، بينما أشار (Subiyanto et al) إلى أن إدارة الأرباح بانها "تلاعب بالأرباح يهدف إلى خلق انطباع عن أداء الأعمال ، فعلى سبيل المثال لتحقيق الأهداف التي تحددها الإدارة أو التنبؤات التي وضعها المحللون. لا يشير الانطباع عن أداء العمل المتغير دائماً إلى أن إدارة الأرباح تؤدي إلى قياسات أرباح لا معنى لها"

(Subiyanto et al, 2018:49) ، بينما اتفق كل من (Healy & Wahlen 1999)

(Tjiang & Lin, 2010) (Leuzet & et al.2003) مع (Li) على أن بيان مفهوم إدارة الأرباح "تحدث إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون الحكم في التقارير المالية وفي هيكله المعاملات لتغيير التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها" (Li, 2011:12)، بينما أشار البعض إلى ان إدارة الأرباح " هي التغيير في الأداء الاقتصادي للشركات إما بقصد تضليل بعض أصحاب المصلحة أو للتأثير في النتيجة التعاقدية"



وأشار البعض الى انها "اتخاذ قرارات إدارية معقولة وقانونية وإعداد تقارير تهدف إلى تحقيق نتائج مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها" ( BUI& LE,2021:247 )

( Ghazali et al,2015:192)، ويرى ( Farrell ) أنه يمكن أن يكون الدافع لإدارة الأرباح انتهازيًا وتظهر الدراسات التجريبية السابقة أن المديرين لديهم الحافز لإدارة الأرباح بشكل انتهازي من أجل تلبية توقعات المحللين وتجنب الخسائر والحصول على التعويض الإداري " (Farrell et al ,2014:1)، في حين أشار (Härkönen) الى أن إدارة الأرباح " تدخل متعمد في إعداد التقارير المالية الخارجية لتحقيق مكاسب خاصة" (Härkönen,2017:15). إذ ان كبار المسؤولين الماليين على استعداد لتغيير سياسات تشغيل شركاتهم لتلبية متطلبات التقارير المالية، مما يعني أن إدارة الأرباح تمتد إلى ما هو أبعد من التلاعب في الاستحقاقات وتشمل أنشطة حقيقية. على سبيل المثال، ويمكن للمديرين قطع نفقات البحث والتطوير مؤقتًا لإظهار الربح بدلاً من الخسارة. تسمى الدراسات مثل هذا التلاعب بإدارة الأرباح الحقيقية. (Srivastava,2019:1)، إذ يمكن للمديرين إجراء إدارة الأرباح باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب مثل القرارات التشغيلية والتمويل والاستثمار وتشمل طرق التلاعب بالأرباح تعديل الطريقة وتعديل التقدير؛ والتغييرات في الاستحقاقات والمستحقات التقديرية والتغيرات في تكاليف البحث والتطوير. (Nassirzadeh et al ,2012,22)

ويلاحظ هنا ان الباحثين حصروا إدارة الأرباح بشخص المديرين من دون التطرق الى دور مجالس الإدارة بينما يظهر ان مجالس الإدارة لها الدور الفاعل في إدارة الأرباح إذ ان استقلالية مجلس الإدارة هي شرط مهم للإدارة الفعالة للشركات. وتعتمد فعالية مجلس الإدارة في مراقبة أنشطة الإدارة والا سيكون استقلال مجلس الإدارة موضع شك إذا كان تكوين المجلس ضعيفا في مراقبة أداء الإدارة ويمكن عده جزءاً من تواطؤ مجالس الإدارة مع المديرين التنفيذيين في التدخلات الانتهازية التي أحدها إدارة الأرباح إذا كيف يمكن أن تكون مستقلة إذا كان المجلس التنفيذي كإدارة هو أيضاً مشرف، إذ ان إدارة الأرباح ترتبط ارتباطاً سلبياً بجودة الأرباح. ويلاحظ أن إدارة الأرباح مسؤولة عن عدم تناسق المعلومات ولها تأثير سلبي على جودة التقارير المالية، فعندما يتم استغلال المرونة ضمن معايير المحاسبة تحدث انتهاكات مثل إدارة الأرباح فيتم استخدام التصرفات الانتهازية لإخفاء التقلبات المالية الفعلية، إذ تسمح إدارة الأرباح لخداع المستثمرين أو تضليلهم عن طريق إخفاء الأداء الضعيف.

وبشكل عام نظراً للمزايا التي يتمتع بها المديرين في الإبلاغ عن المعلومات الخاصة بالشركة وجمعها مقارنة بمستخدمي المعلومات المحاسبية، فإن المديرين لديهم الفرصة لعرض أرباح الشركة بالطريقة الأنسب للشركة أو لأنفسهم. بقصد تعظيم التعويض الإداري والتهرب من انتهاكات ميثاق الدين وتلبية توقعات المحللين وأن الإدارة قد يكون لديها حوافز لإدارة أرباح أعلى في حالة وجود ديون أعلى على الشركة. الا انه تقيد السلوك الإداري الانتهازي وتحسن مصداقية البيانات المالية ليس بالأمر السهل، فسلوك إدارة الأرباح

يعد محاولة لخفض تكلفة رأس المال عن طريق تقليل تقييم مخاطر الشركة ، وتشمل إدارة الأرباح اختيار التقديرات المحاسبية التي تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا وهذا يعني أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح ستدير أرباحها في حدود الإجراءات المحاسبية المقبولة. وان التصرف الانتهازي المتبع من قبل المديرين في إدارة الأرباح هي سلوك المديرين في خداع مستخدمي البيانات المالية وفي تعظيم منافع المديرين لأن المديرين لديهم معلومات أكثر عن وضع الشركة . وان مقياس أداء الإدارة من خلال النظر إلى الربح الذي تحققه الشركة. لذا فهو يشجع ظهور السلوك الانتهازي للتلاعب بهدف صافي الدخل المبلغ عنه.

ويمكن تعريف إدارة الأرباح بانها " استخدام تقنيات المحاسبة لتقديم المعلومات المالية التي تعطي نظرة إيجابية عن أنشطة وأعمال الشركة والمركز المالي بقصد تقديم بيانات مالية تضخم أو تزيد الأرباح والتي تنعكس على خداع أصحاب المصلحة"

### ٣-١-٢ العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح Factors affecting earnings management

٣-١-٢-١ عدد أعضاء مجلس الإدارة: إذ يجب أن يتمتع مجلس الإدارة ولجانته بالتوازن المناسب بين المهارات والخبرة والاستقلالية والمعرفة بالشركة لتمكينهم من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم على نحو فعال. ويجب أن تكون هناك لجنة ترشيح تتولى قيادة عملية تعيينات مجلس الإدارة وتقديم التوصيات إلى المجلس. كما يجوز للجنة الترشيح أن توصي مجلس الإدارة بتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة أيضًا تدقيق وحوكمة ولجنة المكافآت والرواتب والمكافآت والحوافز طويلة الأجل. ومن المستحسن أن يكون لمجلس الإدارة لجنة منفصلة لإدارة المخاطر ، إذا لم يتم تنفيذ هذه الوظيفة من قبل لجنة التدقيق. فيجب اختيار أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الشرعية على أساس الجدارة و ضد المعايير الذاتية.(Grassa,2017:5)

ويظهر للباحث بسبب ازدياد حجم الشركات وزيادة الفصل بين الملكية والإدارة فان هنالك من ينوب عن المالكين في إدارة ممتلكاتهم وتلك الإدارة غالبا ما يطغى عليها طابع تقسيم المصالح بين المديرين والمساهمين في الشركات فضلا عن ذلك ، فإن المديرين لديهم معلومات لا يمتلكها المساهمون أو لا يرغبون بها (نتيجة ارتفاع تكلفة الحصول عليها) لذلك فالمديرون، لديهم العديد من الفرص للتلاعب بالأرباح لغرض ما. وأحد الإجراءات المستخدمة هو آلية الإشراف على تلك الإدارات من خلال مجلس الإدارة. ويتم قياس هذا الإشراف من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة . وإن قرارات المديرين ونزاهتهم تلعب دورًا مهمًا في تحديد اتجاه الشركات التي يحكمها هؤلاء المديرين وان مجلس الإدارة يجب ان تركز على تنوع المجلس ، بما في ذلك خلفيات المديرين وخصائصهم وشخصياتهم وكون خلفية أعضاء مجلس الإدارة تؤثر على فعالية المجلس ام لا وتأثير إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة في أداء الشركة من منظور الكفاءة. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد المفرط على المديرين المستقلين يمكن أن يضر من منظور مشاركة المعلومات ، حيث قد يختار المديرون التنفيذيون تجنب مشاركة المعلومات بشكل كامل مع مجلس الإدارة لتقييد مراقبة المجلس.

٣-١-٢-٢ الربحية : تعرّف الربحية بأنها "قدرة الشركة على توليد الدخل الصافي باستخدام الموارد المملوكة مثل الأصول ورأس المال والمبيعات" ويمكن قياس الربحية بعدة طرق ، من بينها قياسات تستند إلى إجمالي الأصول (نسبة العائد على الأصول). حجم صافي الدخل المعلن هو المؤشر الرئيسي للمستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار. فكلما زاد صافي الدخل الذي أبلغت عنه الشركة ، كانت الإشارة التي تقدمها الشركة لمستخدمي البيانات المالية أفضل. والدخل الصافي المرتفع والهدف هو أيضاً معيار أداء الشركة.

(Wirianata,2020:7) ، وتستخدم نسب الربحية لقياس قدرة الشركة على تحصيل الأرباح خلال مدة

معينة. سيتولى المدير إدارة الأرباح لإظهار أفضل أداء للشركة.(Alexander&Hengky,2017:10)

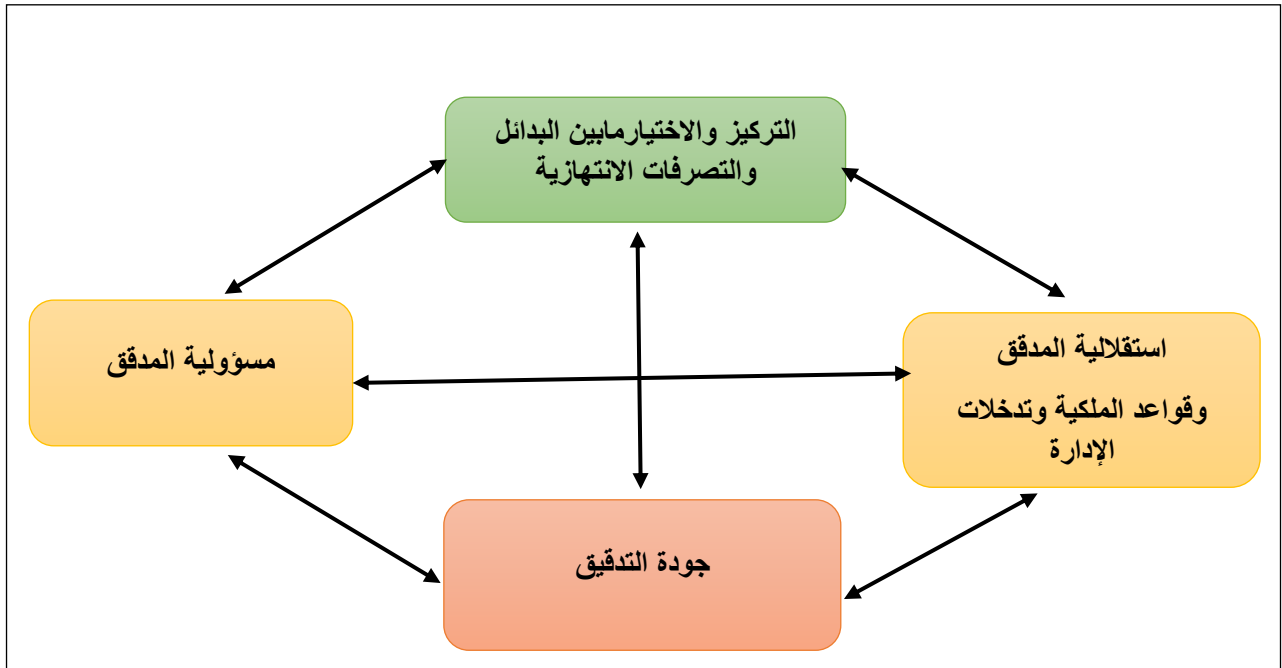
ويتضح للباحث أن نسب الربحية تستخدم لقياس قدرة الشركة على تحقيق الربح خلال فترة معينة ويعمل المدير على زيادة إدارة الأرباح لتحسين أداء الشركة امام الآخرين من خلال اظهار القوائم المالية بشكل أفضل مما هو عليه في الواقع مستغل المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية فضلا عن ان ضعف مجالس الإدارة سيكون للمديرين للتلاعب بالأرباح فتحليل ربحية الشركة هو تقييم لقدرة الشركة على جني الأرباح وقياس فعالية إدارة الشركة إذ يمكن قياس الربحية بمقدار صافي الدخل وهذا المقياس يقدم معلومات حول صحة نتائج عمليات الشركة و يمكن أن يؤثر في عملية صنع القرار لدى المستثمر. وان المستوى المرتفع للربحية سيجذب المستثمرين والمقرضين للاستثمار في الشركة. وهذا سيشجع إدارة الشركة على إدارة الأرباح لرفع مستوى ربحية الشركة وغالبا ما تكون الشركات ذات الأداء الضعيف أكثر تحفيزاً للتلاعب بالأرباح وتساعد معلومات الأرباح أيضاً مستخدمي البيانات المالية في تقدير قوة أرباح الشركة في المستقبل إذ أن الربح هو المقياس العام لأداء الشركة.

٣-١-٢-٣ جودة التدقيق : تختلف مسؤولية جودة التدقيق اعتماداً على طبيعة المنظمة ونموذج المصادر المستخدم للتدقيق وأنواع الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها. ومع ذلك ، فمن خلال رئيس تنفيذي للتدقيق ، بالمسؤولية الشاملة عن الجودة. لا يمكن الاستعانة بمصادر خارجية لهذه المسؤولية ويتحمل كل مدقق داخلي مسؤولية تقديم بيانات عالية الجودة. بغض النظر عما إذا كانت هناك معايير معينة إلزامية أم لا ، فإن المدققين كمحترفين ، ملزمون بتقديم الخدمات وفقاً للممارسات المقبولة عموماً. ويجب على كل مدقق أن يسعى جاهداً لتقديم بيانات عالية الجودة ويجب أن يسعى للعمل بطريقة تزيد من الجودة والقيمة للمؤسسة.( ANNE (PITT,2014:37)، وتتطلب أسواق رأس المال الفعالة تقارير مالية عالية الجودة. ويجب أن تعكس البيانات المالية للمؤسسة نظرة حقيقية وعادلة للنتائج المالية للمؤسسة. ويجب ألا تفضل البيانات مستخدماً على آخر. ومع ذلك ، يمكن أن تتعارض مصالح مختلف المستخدمين. وقد يرغب المساهمون الحاليون في أن تستخدم الإدارة مبادئ محاسبية تؤدي إلى مستويات أعلى من الدخل المبلغ عنه ، بينما تفضل مؤسسات الإقراض عموماً أسلوباً متحفظاً وبالتالي يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى تأكيد مستقل حول المعلومات التي تقدمها الإدارة ويجب أن

تكون المعلومات المقدمة من الإدارة موثوقة.(Johnstone et al ,2014:6)، وتؤثر اجتماعات لجنة التدقيق في عملية إدارة الأرباح وتعد لجنة التدقيق اجتماعات لزيادة الفعالية في الإشراف على الإدارة ومنع التصرفات الانتهازية ومنع محاولة تعظيم مصالحها وتعمل على مراقبة أفضل لإعداد التقارير المالية.(Rucita & Sanjaya,2021:468).

ويظهر للباحث ان التدقيق هو العملية التي تتكون من جمع البيانات والأدلة حول المعلومات التي سيتم استخدامها لتحديد والإبلاغ عن مدى أوجه التشابه بين المعلومات التي تم جمعها ومدى توافقها مع المعايير. ويستخدم التدقيق أيضاً لتقليل عدم تناسق المعلومات بين المالكين مع المدير فإن جودة التدقيق قادرة على منع إدارة الأرباح من قبل المديرين، وتقييم البيانات المالية بحيث تقلل من ممارسات إدارة الأرباح من خلال وضع الإجراءات التي تحد من تلك التصرفات، إذ ان الرقابة الفاعلة وإدارة الأرباح أحد المكونات التي تلعب دوراً مهماً في عملية تطبيق الحوكمة في الشركات ودور لجنة التدقيق في ذلك ضمان جودة التقارير المالية للشركات مع إشراف لجنة التدقيق ، وستشعر الإدارة بأنها تخضع للمراقبة عن كثب ولن تكون حرة في إيجاد طرق للقيام بإدارة الأرباح وذلك لتقليل الاحتيال.

ويمكن توضيح سياق عملية التدقيق وإثر تدخل الإدارة في جودة التدقيق من خلال المخطط التالي :



شكل (٣-١)

سياق عملية التدقيق وتدخلات الإدارة

المصدر(Kesimli,2019:53) بتصرف

٣-١-٣-٤ حجم الشركة : حجم الشركة هو مقياس يمكن من خلاله تصنيف الشركات الى الكبيرة والصغيرة وتنص نظرية المحاسبة الإيجابية على أن حجم الشركة يستخدم كمبادئ توجيهية للتكاليف السياسية وأن التكاليف

السياسية ستزداد مع حجم الشركة ومخاطرها. ويحدث التأثير السلبي لحجم الشركة مع إدارة الأرباح. يحدث هذا لأن الشركات الكبيرة تميل إلى استخدام الإجراءات المحاسبية التي تقلل الأرباح للأغراض الضريبية. (Nurdiniah& Herlina,2015:102)

ويظهر للباحث أن حجم الشركة له تأثير كبير على ممارسات إدارة الأرباح ويمكن قياس حجم الشركة من خلال إجمالي الأصول المملوكة. فكلما زاد عدد الأصول الإجمالية ، زاد حجم الشركة. وتميل الشركات الكبيرة إلى الحصول على مبالغ كبيرة من رأس المال من المستثمرين ، ويكون لها قيمة مبيعات عالية ، وتدفقات نقدية عالية ، وغالبا ما تكون لها قيمة سوقية كبيرة، وقد تلجأ الشركات الى تقليل الدخل ومن المرجح أن تمارس الشركات ذات الأرباح المرتفعة هذه التقنية لتجنب الضغط السياسي وانعكاس ضريبة الدخل لأن هذه التقنية تتطلب من الإدارة زيادة النفقات لتقليل الدخل المبلغ عنه ومن ناحية أخرى بالنسبة للمديرين في حالة انخفاض الأرباح قد يلجؤون الى تعظيم الدخل. فيتم تطبيق هذا الأسلوب في الغالب لصالح المديرين لغرض زيادة المكافأة. فحجم الشركة هو أحد المقاييس التي تستخدم لمعرفة ما إذا كانت الشركة لديها أنشطة تشغيلية أكثر تعقيداً تتيح إدارة الأرباح.

٣-١-٣-٥ الرافعة المالية : تستخدم الرافعة المالية لحساب المبلغ اللازم لتمويل الشركة. وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن الشركات التي تعاني ماليًا غالبًا ما تدير أرباحها نزولًا لاستغلال إعادة هيكلة الديون (Saleh) et al ,2020:202، فالرافعة المالية هي استخدام الأصول ومصادر الأموال من قبل الشركات التي لديها تكاليف ثابتة من أجل زيادة أرباح المساهمين وهي أيضًا نسبة تصف مصدر أموال التشغيل التي تستخدمها الشركة إذ ان عدم اليقين في الحصول على أرباح مستقبلية سيزداد أيضًا وأيضًا للتنبؤ بالربح الذي قد يكون متحيزًا للمستثمرين إذا استثمروا في الشركة، وتوضح حجم نسبة إدارة الدين (الرافعة المالية) مقدار الشركة التي تستخدم الديون لتمويل الاستثمارات لعمليات الشركة. (Rely,2022:112).

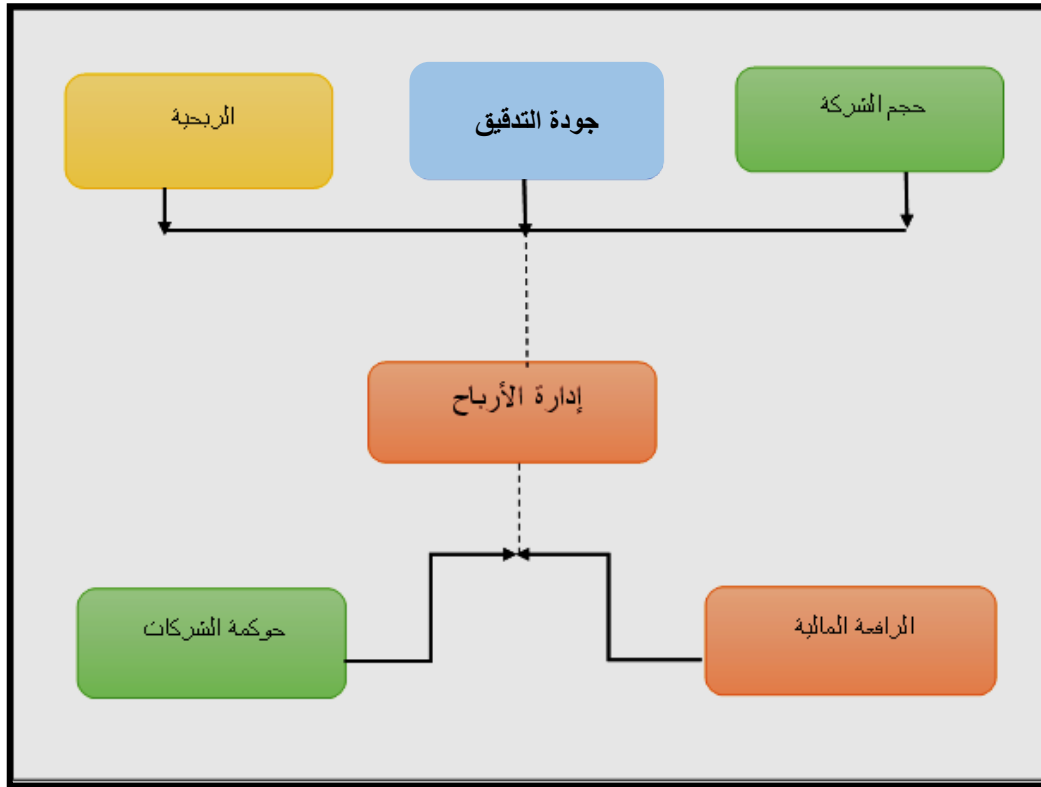
ويتضح للباحث ان الرافعة المالية تشير الى مبلغ الدين المستخدم في تمويل أصول الشركة وعملياتها التجارية غير وحق الملكية حقوق الملكية ويمكن استخدام الرافعة المالية كألية تحكم فعالة لمنع ممارسة إدارة الأرباح المفرطة التي قد تضر بسمعة الشركة في النهاية ، إذ ان الشركات ذات الرافعة المالية العالية ستواجه مخاطر مالية أكبر مثل الضائقة المالية والتعثر عن سداد الالتزامات ومخاطر الإفلاس وعدم الاستمرار ،وهي حالة تشرح فيها النسب المالية العلاقة بين الأعمال التجارية و رأس المال ، حيث يمكن اعتبار نسبة الرافعة المالية مقياسًا لمقدار تمويل الشركة الذي يتم توفيره بواسطة ديون الشركة. فإذا كانت نسبة الرافعة المالية المستخدمة من قبل الشركة تحتوي على قدر أكبر من الديون مقارنة بالأصول ، فمن المرجح أن تقوم الشركة بإدارة الأرباح لأن الشركة معرضة لخطر الإفلاس أو الفشل تمامًا. ويشير الفشل في هذه الحالة إلى أن الشركة لن تكون قادرة على الوفاء بالتزامات سداد الديون في الوقت المحدد في المستقبل. ويمكن أن تساعد الرافعة المالية أيضًا الشركة على تحسين أدائها المالي من خلال زيادة رأس مالها المتاح. وكلما زاد دين الشركة ،

طلبت الشركة تعظيم الأرباح أو زيادة الأرباح بحيث لا تتعرض الشركة للتصفية وذلك يشجع الإدارة على إدارة الأرباح.

٣-١-٢-٦ حوكمة الشركات : تؤثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وتحديد دور التأثيرات السياسية على جودة التقارير المالية للشركات ، حيث يتم قياسها من خلال مؤشر التحصين الإداري ويمكن استنتاج أنه تم وصف علاقة سلبية بشكل كبير بين المديرين المحصنين وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق ومن المحتمل أن يشاركوا أيضاً في ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية. (DURANA et al ,2022:402)، ويتم صياغة العديد من قرارات الشركات من خلال عوامل غير مالية ، مثل حوكمة الشركات. لذلك ، يجب مراعاة العوامل غير المالية عند تقييم أداء الشركة. (Huang et al,2020:3) ، وحوكمة الشركات هي إحدى طرق الحد من السلوك الانتهازي للإدارة من خلال إدارة الإيرادات وتعد حوكمة الشركات أحد العناصر الرئيسية لنمو الكفاءة الاقتصادية ، والتي تتكون من تفاعلات مختلفة بين الإدارة ومجلس المفوضين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. تهدف حوكمة الشركات ، باعتبارها الإطار الذي يحكم ويدير هذه الشركة ، إلى تعظيم الأرباح طويلة الأجل للمساهمين. تُستخدم حوكمة الشركات للإشراف على الشركات التي تعمل فيما يتعلق بحقوقها والتزاماتها للمصالح الداخلية والخارجية الأخرى. هي مجموعة من العمليات التي توازن بين إجراءات وقرارات الإدارة ومصالح المساهمين. (Juita ,2021:908).

ويتضح للباحث ان ضعف الحوكمة في أي شركة يوفر للمدير مزيداً من المرونة للتلاعب بالأرباح. فيجب تقييد مثل هذه الممارسات لأنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى عمليات الاحتيال التي تؤثر بشدة على المجتمع إذ يمكن الحد من ممارسات إدارة الشركات الانتهازية هذه من خلال آليات حوكمة قوية ويقظة للشركات ، وبسبب افتقار اغلب الشركات إلى الهيكل المؤسسي السليم وانتشار الفساد فمن السهل على مديري الشركات ممارسة التصرفات الانتهازية لتحقيق مكاسب خاصة.

ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح من خلال المخطط الآتي :



شكل (٣-٢)

### العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة

### ٣-١-٣ جودة الأرباح Earnings Quality

تُعد الميزانية العمومية، و الدخل ، والتدفق النقدي، المصدر الرئيسي للمعلومات لأصحاب المصلحة. قد يتم تقليل أهمية أو موثوقية هذه البيانات بسبب التلاعب بالأرقام المحاسبية التي تستخدمها الشركات في الظروف الاقتصادية المعاكسة إلى حد كبير. وتميل البيانات المالية غير الدقيقة إلى إساءة تفسير الأداء المالي للشركة وقد تؤدي في النهاية إلى زيادة دورية في نمو الإعسار في المقابل ، وتعكس التقارير المحاسبية عالية الجودة والأرباح عالية الجودة اتجاهًا طويل الأجل ، مما يعكس فهمًا متحفظًا لقواعد المحاسبة ، وتقليل العناصر غير المتكررة ، والتدفقات النقدية التي تغطي الأرباح. ( Michalkova,2021:2)، اذ تستخدم جودة الأرباح لأغراض التعاقد من قبل المستثمرين الحاليين والمستقبليين مما يشير إلى أن الأرباح هي واحدة من أهم التدابير لتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة ، و يمكن اعتبار البيانات المالية عالية الجودة عندما تعكس الأرباح المبلغ عنها بدقة الأحداث والظروف الاقتصادية الأساسية وتمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات أفضل. فضلا عن ذلك ، يمكن تحقيق أرباح عالية الجودة إذا كانت الأرباح تعكس شفافية الشركة وتزود المستخدمين بمعلومات

محاسبية مفيدة لتقييم أداء الشركة. في ضوء فائدة القرار، فيجب أن يوفر الغرض من البيانات المالية معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية. (An,2017:83)، وتؤثر التقارير المالية عالية الجودة بشكل إيجابي في تصور المستثمرين وعندما توضح الأرباح الفعلية، فإنه مرتبط بوجود هذا الاستثمار في منطقة آمنة. تمهد المعلومات المحاسبية عالية الجودة الطريق للتنبؤ بدقة بالعائدات المستقبلية، بما في ذلك تكاليف رأس المال. وجودة المكاسب العالية هي علامة تشير إلى كون أداء الإدارة قيد التشغيل على المسار الصحيح ام لا. (Siladjaja et al , 2022:2)، بينما يتم استخدام جودة الأرباح لاتخاذ القرارات الاقتصادية. ويتميز الكسب عالي الجودة بتوفير مقياس دقيق لعمليات الشركة. إنه مستدام ويتنبأ بالأرباح المستقبلية بشكل موثوق. ويقدم معلومات قيمة للمستخدمين وينشأ انخفاض جودة الأرباح من إدارة الأرباح، والأخطاء في قواعد المحاسبة، وعدم تناسق المعلومات بين أصحاب المصلحة وتزيد جودة الأرباح المنخفضة من مخاطر المعلومات وتؤدي إلى تخصيص موارد غير فعالة. وتعد جودة الأرباح مفهوماً متعدد الأبعاد. (Fonou-Dombeu et al 2022:3)، وأصبحت جودة الأرباح قضية ساخنة بعد سلسلة من حالات فشل الشركات بسبب الإفصاح عن أرباح غير حقيقية ومؤقتة ويصبح المستثمرون قلقين بشكل كبير في تقييم أرباح الشركات التي تم الإفصاح عنها واستخدامها في قراراتهم التمويلية، وتشير جودة الأرباح الضعيفة إلى مشكلات تتعلق بنزاهة ومصداقية الأرباح المبلغ عنها، ويتحمل المستثمرون مخاطر عدم توفر عائد على استثماراتهم. (Islam et al ,2022,2)

وظهر للباحث ان جودة الأرباح قوة دافعة لأداء الشركات؛ ومن ناحية أخرى، فهو أيضاً نتيجة لسمعة الشركة، مما يؤدي بدوره إلى تحسين أداء الشركة. وإن الروابط بين جودة الأرباح وسمعة الشركة وأداء الشركة ليست فقط علاقات سببية، ولكنها علاقة معقدة، فجودة الأرباح يجب أن تتوافق مع الغرض الأساسي من التقارير المالية التي توفر الملاءمة والموثوقية لمستخدمي البيانات المالية، وأن الأرباح مهمة جداً بالنسبة لمجموعة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصلحة بسبب توفير المعلومات عن أداء الشركة. يستخدم المستثمرون والمديرون الأرباح على أنها أحد الأدلة الرئيسية لتحديد وتقييم الفرص الاستثمارية.

وتعد جودة الأرباح مصدر قلق كبير للمستثمرين والأغراض التعاقدية لأصحاب المصلحة في البيانات المالية. الأرباح عالية الجودة هي أرباح تتمتع بقدرة عالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، إذ إن البيانات المالية تعتبر ذات جودة أرباح عالية إذا كانت تقدم معلومات صادقة ومفيدة وذات صلة وترتبط ارتباطاً مباشراً بالتدفق النقدي وتمثل تمثيلاً حقيقياً نسبياً لما حققته الشركة، وقد تؤثر جودة الأرباح على المرونة المالية للشركة. وعندما تولد الشركات أرباحاً منخفضة الجودة وتفصح عنها، فيجب عليها تجميع مستويات نقدية كبيرة لتصبح أقل اعتماداً على التمويل الخارجي. والسبب هو عندما تكون جودة الأرباح رديئة، تجد الشركات صعوبة في جمع الأموال الخارجية وبالتالي الانخراط في تكاليف عالية المستوى في حين كلما زاد تأثير أرباح وعوائد السوق، زادت جودة الأرباح وتتعلق جودة التقارير المالية بجودة المعلومات الواردة في التقارير المالية.



ويمكن ان تشير جودة الأرباح إلى أهمية القرار المتخذ فيما يتعلق بالأرباح المبلغ عنها وتعني ان تقييم جودة الأرباح غير مجدٍ من دون النظر في سياق القرار وماهي تداعياته . فعلى سبيل المثال ، قد يطلب المقرضون معلومات تتعلق بالأرباح تختلف عماقد يطلبه المستثمر في سوق الأسهم ويجب تقييم جودة الأرباح من حيث مدى ارتباط المعلومات المبلغ عنها مع أداء الشركة وينظر الى جودة الأرباح من قدرة الأرباح المبلغ عنها في تسهيل عملية اتخاذ القرار .

### ٣-١-٤ أساليب إدارة الأرباح Earnings management techniques

٣-١-٤-١ اسلوب الحمام الكبير . **Big Bath**: إنها تقنية تستحوذ فيها شركة ما على شركة أخرى. تشبه هذه التقنية رهاناً للمستقبل ، وأحد أغراضه هو زيادة الدخل المبلغ عنه للشركة المشتراة بموجب شروط الاستحواذ المخطط له بشكل صحيح والمسجل بإحدى طرق المحاسبة ، على سبيل المثال عن طريق الشراء. وتحتوي تقنية Big Bet on the Future على طريقتين فرعيتين مثل استهلاك تكاليف البحث والتطوير التي تتكبدها الشركة وعملية دمج أرباح الشركة المكتسبة في الأرباح الموحدة. وتتمثل التقنية الفرعية الأولى في شطب جزء من سعر الشراء مقارنة بالدخل الحالي في سنة الاستحواذ ، مما يؤدي إلى حماية الدخل المستقبلي من الرسوم التي ستزيد قيمتها مقارنة بقيمتها الأصلية. (Strakova,2021: 4). اذ أن تعيين رؤساء تنفيذيين جدد للشركات سيزيد من فرصة استخدام سلوك الحمام الكبير فعندما تقوم الشركات بتغيير مديرها التنفيذي ، لا يتم استخدام ضعف السمعة في محاسبة "الحمام الكبير" في إدارة الأرباح ؛ كما يشار أيضاً إلى أن المديرين التنفيذيين الجدد في الشركات أكثر تحفظاً في المعاملة المحاسبية من الرؤساء التنفيذيين ذوي الفترة الطويلة. (et al ,2014:202) (Abuaddous

ويتضح للباحث ان العديد من الشركات لكي تظل قادرة على المنافسة ، قد تعمد الى إعادة هيكلة أو القضاء على الشركات أو الشركات التابعة لها. وعندما يحدث هذا ، تسمح مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً للإدارة بتسجيل تكلفة مقدرة مقابل الأرباح [او الخسارة] لتكلفة تنفيذ هذا التغيير.

### ٣-١-٤-٢ أسلوب الاحتفاظ بالأرباح لسنوات قادمة **Cook Jar Reserves**:

يتضمن هذا الأسلوب عمل المدير على خلق ركود مالي من خلال الإفراط في تقدير نفقات الاستخدام على أمل أن تكون النفقات المستقبلية الفعلية أقل من المخصصات وبالتالي إنشاء احتياطي يمكنهم الاستفادة منه وتعزيز أداءهم المستقبلي. ويستخدم بشكل شائع في تقدير إيرادات المبيعات ، وتكلفة الضمان ، وشطب الديون المعدومة ، ونفقات المعاشات التقاعدية ، وما إلى ذلك (Omar et al ,2014:90).

ويظهر للباحث إن هذا الاسلوب يعمل إنشاء احتياطياً كبيراً في سنة الربح والتراجع عندما تواجه الشركة سنة مالية غير جيدة ، او قد تلجأ إدارة الشركة الى التقليل من الديون المعدومة في عام لإظهار أن الشركة تحقق ربحاً.

### ٣-٤-١-٣ إدارة الأرباح القائمة على الأنشطة الحقيقية

تحدث إدارة الأرباح الحقيقية عندما يتخذ المديرون عن عمد قرارات تشغيل لها عواقب تدفق نقدي فعلية بهدف تغيير الأرباح المبلغ عنها. فعلى سبيل المثال، قد تقدم الشركة خصومات على الأسعار وتقدم شروطاً ائتمانية أكثر مرونة للعملاء لزيادة إيرادات المبيعات مؤقتاً. فضلاً عن ذلك، قد يقلل المديرون بشكل انتهازي من نفقات البحث والتطوير من أجل تقليل النفقات في بيان الدخل علاوة على ذلك، يمكن للمديرين تأخير نفقات الصيانة لزيادة الأرباح المبلغ عنها. وهذا النوع من سلوك إدارة الأرباح على أنه إجراء هادف تم اتخاذه لتغيير الأرباح المبلغ عنها في اتجاه معين عن طريق تغيير توقيت أو هيكله معاملة استثمار أو عملية تمويل . (Elkalla,2017:28).

٣-٤-١-٣ سوء تطبيق الاساليب المحاسبية: يمكن تعريف تقنية إدارة الأرباح على أنها طريقة لاختيار أو انتهاك معايير المحاسبة من أجل التأثير على الأحداث المالية إذ يمكن التلاعب بالأرباح بطريقتين رئيسيتين: هما الخيارات المحاسبية والاستحقاقات التقديرية وقد يستغل المديرين مرونة المعايير المحاسبية أو يسيؤون استخدامها عن طريق اختيار الأساليب المناسبة مثل طرق التعرف على الإيرادات أو FIFO إلى LIFO في المخزون للتلاعب بالأرباح أو انتهاك معايير المحاسبة. (ALGHAMDI, 2012:39)، بموجب معايير المحاسبة، لدى المديرين خيارات محاسبية بديلة لتقدير ممارسة محاسبية واحدة. وفي هذا الصدد و يمكن ممارسة إدارة الأرباح من خلال تقنيات مختلفة مثل الاعتراف بالإيرادات، وتجميع الأعمال، والأصول غير الملموسة، والأصول الثابتة، والاستثمارات و عقود الإيجار (ALMAHROG, 2014:21).

ويتضح للباحث عندما يتبنى المديرون هذا الأسلوب، وتتأثر الأرباح المبلغ عنها بشكل مصطنع. ويتضمن ذلك استخدام التقديرات أو الأحكام التي تسمح بها اللوائح المحاسبية مستغلين المرونة في المعايير المحاسبية في تصرفاتهم الانتهازية، مثل العمر المتوقع، والالتزامات الخاصة بالمعاشات التقاعدية ومزايا ما بعد التوظيف الأخرى، والضرائب المؤجلة، والخسائر الناتجة عن الديون المعدومة وانخفاض قيمة الأصول. علاوة على ذلك، يمكن تحقيق ذلك أيضاً عن طريق إجراء تغييرات بين طرق المحاسبة المقبولة.

٣-٤-١-٣ إجراءات محاسبة الاستحقاق: من خلال تضمين الحكم في إعداد التقارير المالية، يقوم المديرون عن عمد ببناء معاملات الشركات بطريقة يمكن الحصول منها على النتائج المرجوة ويتم توضيح الطريقة التي يمكن بها ممارسة السلطة التقديرية الإدارية من خلال على سبيل المثال الشركات الملزمة بإجراء تقديرات داخلية للأحداث الاقتصادية المستقبلية وحيث تكون الخيارات المحاسبية كثيرة. من خلال استخدام طرق الاستهلاك المختلفة على سبيل المثال، أو استخدام طرق المحاسبة المفضلة، يمكن تغيير الأرباح بطريقة تهدف إلى تضليل المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين وقد ركزت الكثير من الأبحاث الحالية بشكل خاص على استخدام الاستحقاقات المحددة عند إجراء ممارسات إدارة الأرباح، وتشير الأدلة الجوهرية إلى الاستخدام المتكرر للتلاعب بالمستحقات ومع ذلك، فمن الضروري التمييز بين الاستحقاقات التقديرية وغير التقديرية، نظراً لأن

الاستحقاقات التقديرية تخضع لتقدير الإدارة ، في حين أن الاستحقاقات غير التقديرية ، على العكس من ذلك ، تتأثر بشدة بالعوامل الخارجية ، مثل البيئة من أجل التحقيق وتحديد المستويات المحتملة لإدارة الأرباح . (Jakobsson,2022:11-12)، وتوضح الأدبيات الحالية أن إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق تكون أكثر تكلفة على المدى القصير لأن احتمال أن يتم فحصها واكتشافها من قبل الجهات الخارجية أعلى مقارنة بإدارة الأرباح الحقيقية. ومع ذلك ، فإن عملية تطبيق إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق أقل تكلفة لكل من المالكين والمديرين نظرًا لعدم التضحية بالقيمة الاقتصادية طويلة الأجل. علاوة على ذلك ، قد تخلق الخطط حوافز للمديرين لتطبيق أساليب المحاسبة على أساس الاستحقاق لأن العملية لا تؤثر على التدفق النقدي ، ولا على الأداء التشغيلي المستقبلي. فضلًا عن ذلك ، فإن المديرين لديهم القدرة على التأثير على المكافآت المستحقة الدفع من خلال إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق حيث يمكن أن تتأثر الاستحقاقات التقديرية بعد السنة المالية ولكن قبل إعلان الأرباح. وبالتالي ، فإن إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق هي خيار للمديرين للتلاعب بالأرباح دون عواقب تشغيلية طويلة الأجل. (Morgan& Roth,2020:9)

ومن المحتمل أن تفرض إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق تكاليف كبيرة على المجتمع فالمستحقات تكون مستمدة من أنشطة الشركات العادية أو المعاملات المحاسبية السابقة التي يتم تسجيلها في السجلات ولكن لم تتحقق بعد. وتندرج بعض النفقات أو الأصول الإلزامية ضمن هذه الفئة أيضًا. ومن الأمثلة على المستحقات ضرائب الرواتب المستحقة الدفع ، وأي فواتير قادمة ونفقات إلزامية لم تتحقق بعد ولكن تم تسجيلها بالفعل في السجلات المحاسبية للشركات. وان إدارة أرباح على أساس المستحقات هي إجراء تقديري. ويتم استخدام أساسيات المحاسبة لفصل المستحقات إلى مستحقات غير تقديرية (عادية) وتقديرية (غير طبيعية).

وبشكل عام فإن إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق هي شكل من أشكال الإجراءات المحاسبية ، إذ يتم التلاعب بجزء من المستحقات دون تأثير مباشر على التدفق النقدي. وسيشمل ذلك عدم تراكم النفقات مثل الديون المعدومة ، أو تأخير شطب الأصول . إذ ان استخدام المستحقات الادارة الأرباح يعد عاملاً يقلل من موثوقية الأرباح. إذا استخدمت الإدارة المستحقات لتعديل التدفقات النقدية لتقديم إشارة موثوقة إلى السوق ، والتي قد تنعكس على قيمة الشركة . ومع ذلك ، إذا تم استخدام المستحقات بشكل انتهازي من قبل الإدارة ، يتم تقويض موثوقية الأرباح والتي تكون أقل صلة بالقيمة. ولكن بالمقابل عند زيادة المستحقات في فترة واحدة ، يجب تعويضها بخفضها في فترة لاحقة. لذلك ، لا يمكن للشركات ذات الأداء الضعيف الاستمرار في المبالغة في تقدير الأرباح دون الكشف عنها في النهاية. ومع ذلك ، فمن المرجح أن تحقق الشركات التي تعمل بشكل جيد نموًا في الأرباح وزيادة في التدفقات النقدية التي يمكن أن تعوض الانتكاسات من إجراءات إدارة الأرباح السابقة. و أن المديرين يفضلون إدارة الأرباح الحقيقية على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق لأن التلاعب على أساس الاستحقاق كان أكثر عرضة للتدقيق من قبل مراقبي الحسابات .

٣-١-٤-٦ تمهيد الدخل : إدارة الأرباح موجودة في أشكال مختلفة. الشكل الأكثر منطقية الذي يتبادر إلى الذهن هو تعظيم الدخل. يمكن للمديرين الانخراط في نمط تعظيم صافي الدخل المبلغ عنه لأغراض المكافأة ، بشرط ألا يضعهم هذا فوق الحد الأقصى وان المديرين يسعون جاهدين للحصول على أعلى مكافأة ممكنة. ومع ذلك ، قد تختار الشركة المرئية سياسياً تقليل دخلها خلال فترات الربحية العالية لمنعها من لفت الانتباه السياسي. إن أكثر أنماط إدارة الأرباح إثارة للاهتمام هو تجانس الدخل ، ويتضح في هذه الفقرة أن الشركات تسعى جاهدة لتحقيق سلاسة تدفقات الدخل لأسباب معينة. يمكن أن يوجد تدفق سلس للدخل لأنه سلس بطبيعته أو لأنه يتم تبسيطه عن قصد من قبل الإدارة. (Blom,2009:13).

ويظهر للباحث ان مستخدمي البيانات المالية لديهم دائما مخاوف بشأن مستوى التقلب في الأرباح لأنه يشير إلى درجة استمرار أرباح الشركة وأحياناً يشير إلى مخاطر الإفلاس وهذه المخاطر متأتية من ان الإدارة تستخدم الاستحقاقات التقديرية لتمهيد الدخل لتقليل تقلب الأرباح المنشورة بمرور الوقت. علاوة على ذلك ، ينقسم تمهيد الدخل إلى مصطنع وحقيقي. يرتبط تمهيد الدخل الحقيقي بالأنشطة التي تؤثر على التدفقات النقدية مثل التغيير في توقيت الاستثمارات أو زيادة المبيعات عن طريق منح خصومات ترويجية بشكل عشوائي. بينما لا يؤثر تمهيد الدخل الاصطناعي على التدفقات النقدية ولكنه ينطوي على تقدير إداري متاح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتختلف الأغراض من تمهيد الدخل قد تكون بدافع المصلحة الشخصية أو إخفاء الإخفاقات الإدارية. وأن أحد أسباب إدارة الأرباح هو تفسير الإدارة للمعايير المحاسبية بقصد جعل المعايير الحالية تنطبق على الأحداث والمعاملات المحاسبية الحالية ، وقد يكون بدافع تحويل الأرباح جزئياً بين الفترات. فيما يتعلق بإدارة الأرباح الحقيقية . فان إدارة الأرباح الحقيقية تعتبر خروج عن الممارسات التشغيلية العادية بهدف أساسي هو تحقيق أهداف الأرباح قصيرة الأجل. والدافع وراء ذلك هو رغبة المديرين في تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية على الأقل للاعتقاد بأن بعض أهداف إعداد التقارير المالية قصيرة الأجل قد تحققت في المسار الطبيعي لأنشطة الشركة وأن الدافع الأساسي لإدارة الأرباح هو التأثير على النتائج التعاقدية من خلال تضليل مستخدمي البيانات المالية إذ أن حوافز المديرين عادة ما تستند إلى الأداء المالي لشركاتهم. وبالتالي يندفعون باتجاه تمهيد الدخل طمعا بالمزيد من المكاسب.

### ٣-١-٤-٧ الاعتراف غير السليم بالإيرادات:

يعد الاعتراف المبكر بالإيرادات أو الاعتراف بالإيرادات الخيالية بالكامل أحد أكثر أشكال إدارة الأرباح شيوعاً وبالإشارة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ الجديد ، الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء الذين حل محل معيار المحاسبة الدولي ١١ عقود البناء ومعيار المحاسبة الدولي ١٨ الإيرادات ؛ ويتم الاعتراف بالإيراد عندما تفي المنشأة بالتزام الأداء. فبعض الشركات تعترف بالإيرادات مبكراً وقبل إتمام أي التزام أداء بموجب العقد ؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال تسجيل المبيعات المستقبلية في اليوم الأخير من الفترة الحالية لزيادة أرباحهم. في الواقع أن أكثر من نصف جميع عمليات الاحتيال في التقارير المالية قد تورطت

نتيجة المبالغة في الإيرادات. ونتيجة لذلك فإن اتباع إدارة الأرباح من خلال هذا الأسلوب تقلل من جودة التقارير المالية وتخدع المستثمرين فيما يتعلق بأداء الشركة. ذلك من أجل التفريق بين إدارة الأرباح والاحتيايل . ( Toumeh et al,2019:5).

ويظهر للباحث ان لاعتراف غير السليم بالإيرادات وتسجيل الإيرادات قبل كسبها وتحققها يسبب مشكلات غير صحيحة في الاعتراف بالإيرادات، فالاعتراف غير السليم بالإيرادات يحدث عندما تبلغ الشركات عن أرباحها قبل حدوث البيع أو اكتماله بالفعل.

### ٣-١-٥ دوافع إدارة الأرباح Earnings management motives

تتنوع أسباب إدارة الأرباح وتتراوح بين نية تلبية توقعات العملاء إلى حوافز لتحقيق المكافآت أو الحفاظ على مركز تنافسي داخل السوق المالية. وتعني إدارة الأرباح القانونية تعديل التقارير المالية بما يتماشى مع معايير التقارير المالية وتصبح عملية إدارة الأرباح تقريراً مالياً احتيالياً عندما يقع خارج حدود الممارسة المحاسبية المقبولة. لذلك ، لن تشارك الشركات في إدارة الأرباح إلا عندما تكون فوائد هذا السلوك أعلى من المخاطر والتكاليف التي ينطوي عليها. يعمل توزيع الأرباح المستقر والعمل المستقر كأدوات تحفيزية للمدير لإدارة الأرباح فان الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لديها حوافز أكبر للتلاعب بالأرباح لتجنب رد فعل السوق غير المقبولة لأخبار الأرباح السلبية. وان دوافع إدارة الأرباح كثيرة منها : : حوافز سوق الأوراق المالية. إشارات الى إخفاء المعلومات الخاصة ؛ و تكاليف سياسية واهتمامات شخصية؛ ودوافع داخلية ،ودوافع عقد التعويض الإداري ؛ دوافع عقود الإقراض والدوافع التنظيمية.( Rahman et al ,2013:29)ويمكن توضيحها كما يلي :

#### ٣-١-٥-١-٣ تحقيق توقعات المحللين

توقعات الأرباح من قبل المحللين هي واحدة من المعايير الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون لتقييم أداء الشركات المدرجة. لذلك ، يعد الإبلاغ عن الأرباح التي تلبية توقعات المحللين أو تفوقها أحد الدوافع الرئيسية وراء إدارة الأرباح. فإن المستثمرين المؤسسيين لديهم رد فعل قوي ضد صدمة الأرباح. وبالتالي فإن مديري الشركات التي تمتلك نسبة عالية من الأسهم التي تمتلكها المؤسسات يتعرضون لضغط أكبر لتحقيق أهداف الأرباح مع زيادة الاعتماد على المطالبات الضمنية من مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة (مثل العملاء ، والموظفين والموردين) التي تمتلكها الشركات ، فكلما زاد عدد الشركات التي تستخدم إدارة أرباح تزيد الدخل للحفاظ على صورتها المالية. ويحدث هذا بشكل خاص عندما تتوفر تقارير صحفية عن الفرق بين الأرباح الحقيقية وتوقعات المحللين. وبسبب المجموعة الكبيرة من أصحاب المصلحة والمستثمرين ، قد يتعرض المديرين أيضاً لمزيد من الضغط للقلق بشأن قيمة الأرباح المبلغ عنها ذات الصلة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الشركة.( KITIWONG ). 2014:39 .

واتضح للباحث انه عندما يظهر البيان المالي للشركات رغبات الإدارة بدلاً من الأداء المالي الحقيقي للشركة فقد يمثل صدمة للمحللين عن أداء الشركة ،ويصبح هذا الإبلاغ مشكلة. وعلى الرغم من انه قد توفر معايير المحاسبة المرونة الا أن ذلك لا يقلل من مخاطر التقاضي وتعتبر الإدارة المرونة في المعايير فرصة كبيرة لإدارة الأرباح في الشركات، ويمكن أن يؤدي الاستخدام الواسع النطاق للمعلومات المحاسبية للمستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة في التعرف على قيمة الأسهم الى العمل كحافز للمديرين للتلاعب بالأرباح في محاولة للتأثير على أداء أسعار الأسهم على المدى القصير.

٣-١-٥-٢ حوافز سوق الأسهم:

وعلى الرغم من وجود العديد من الدوافع المحتملة لإدارة الأرباح ، فقد تم تسليط الضوء على تلك الحوافز المتعلقة بسوق الأوراق المالية. اذ يمكن للتفاعل بين الأرقام المحاسبية ورد فعل أسواق الأسهم أن يدفع الإدارة بالفعل نحو إدارة الأرباح. اذ ان السبب في أن المستثمرين يعتمدون في كثير من الأحيان على آراء وتوقعات محلي سوق الأوراق المالية لتكوين مجموعة من الشركات التي يحتمل أن تكون ناجحة. ويبدو أن تلبية توقعات المحللين أو تجاوزها له أهمية كافية للشركات للمشاركة في إدارة الأرباح. ومن المهم تلبية توقعات المحللين لأن الشركات التي تلبية التوقعات أو تفوقها تتمتع بعائدات أعلى ، حتى عندما يكون من المحتمل أن يتحقق ذلك من خلال إدارة الأرباح أو إدارة التوقعات. (Verbruggen et al ,2008:5).

واتضح للباحث أن جودة الأرباح أعلى في الشركات المدرجة عنها في الشركات غير المدرجة من حيث تعاقب الشركات المدرجة بتكاليف تقاضي أعلى عند الكشف عن جودة منخفضة للأرباح. علاوة على ذلك فإن البيانات المالية للشركات غير المدرجة لا تخضع لمثل هذا الضغط الحاد من المراجعين والأسواق المالية ولذلك قد يكون لدى هذه الشركات حافز أكبر لإدارة الأرباح من أجل التعامل مع أصحاب المصلحة المؤثرين مثل المقرضون . اما الشركات الخاصة فبما انه لا يتم تداولها علناً ، فإن دافع أسواق رأس المال لا يمثل اعتباراً مهماً لإدارة الأرباح في تلك الشركات ، وترتبط حوافز أسواق رأس المال بالشركات المدرجة والتأثير في أسعار الأسهم من خلال المعلومات المحاسبية المبلغ عنها. اذ أن المديرين يعتقدون أن المعلومات المفقودة في تقرير الأرباح ستؤدي إلى انخفاض في إمكانية التنبؤ بالأرباح ، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار الأسهم بسبب حقيقة أن المستثمرين والمحللين لا يفضلون عدم اليقين.

وتعتبر الأرباح المعلومات الأساسية التي يستخدمها المشاركون في سوق رأس المال للتعرف على

أداء الشركة المستقبلي ، يميل المديرين إلى زيادة الأرباح لتشجيع المساهمين على تصور ان الشركة تتمتع بقيمة إيجابية . وتنشأ حوافز السوق عندما يدرك مديرو الشركات وجود صلة بين الأرباح المبلغ عنها والقيمة السوقية للشركة.

٣-١-٥-٣ تعظيم المكافأة: إن المديرين يؤثرون في الأرباح لتعظيم مكافآتهم السنوية. تمشياً مع هذا فإن المكاسب الخاصة هي السبب الرئيسي للتأثير في الأرباح من قبل الإدارة. وهذا يعني أن المديرين يزيدون بشكل

انتهازي من منافعهم الخاصة. وبالتوافق مع ذلك يعملون على زيادة الأرباح من أجل الوصول إلى التعويض الإداري القائم على الأداء. ولذلك ، يزيد الميل الى لتلاعب بالأرباح إذا كانت هناك نسبة عالية من التعويض المتغير. (Birk, 2018:39).

ويظهر للباحث لاتكون إدارة الأرباح دائما مدفوعة بالمكاسب الشخصية والحصول على المكافأة ربما تكون بدافع التعويض عن الإخفاقات الإدارية فإدارة الأرباح يمكن أن تكون مدفوعة بالمكاسب الخاصة والحصول على المكافأة مع احتمال المبالغة في الأرباح بين تلك الشركات. إذ أن المديرين يببالغون في الأرباح من أجل تعظيم مكاسبهم من حيث البقاء بالمنصب فيكون بدافع التغطية على الإخفاقات وخاصة حالة الرغبة لمدة أكبر في المنصب تعظيم المكافأة وبالتالي فهم يمارسون سلطتهم التقديرية في قرارات إعداد التقارير المالية من أجل استغلال فرصة تؤدي إلى مكاسب لصالحهم. وعلى الاغلب فإن المديرين يمارسون تقديرهم المحاسبي لتقديم صورة مثالية لأدائهم من أجل البقاء في مناصبهم لفترة أطول وكسب المزيد من المكافآت المتعلقة بالأرباح. وقد تكون دوافعهم في إدارة الأرباح من أجل زيادة خيارات الأسهم الخاصة بهم.

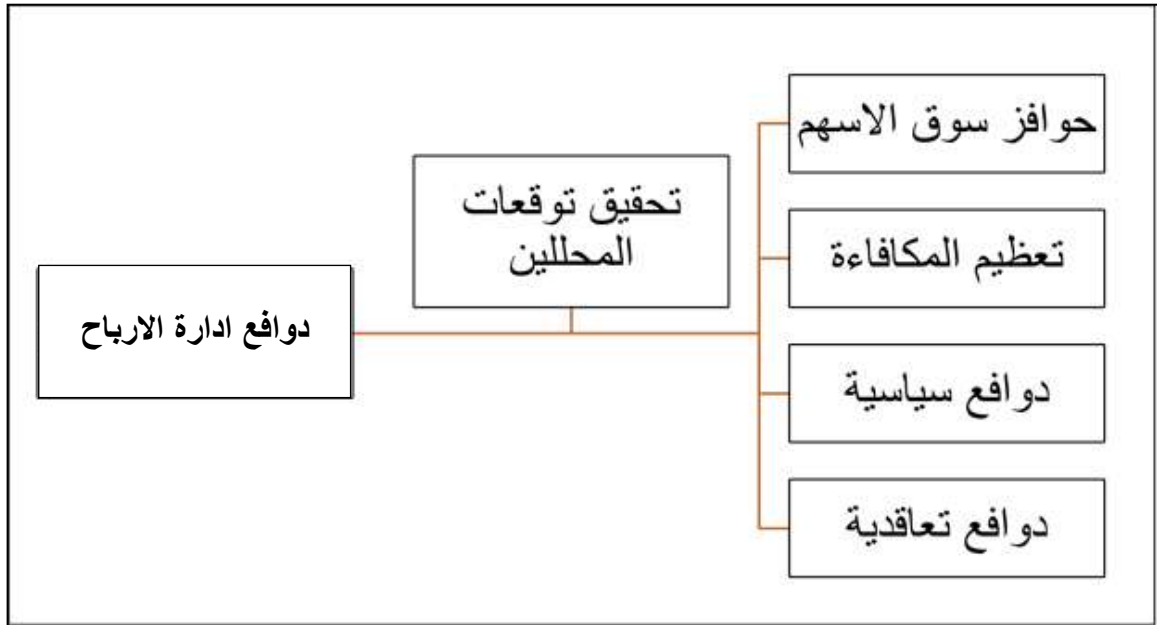
٣-١-٥-٤ دوافع سياسية (ضريبية) : تتوقع فرضية التكلفة السياسية أنه في حالة مواجهة المديرين لإمكانية نقل الثروة المفروضة سياسياً (على سبيل المثال ، الضرائب ، ومراقبة الأسعار ، والتعريفات ، وتخفيف الواردات ، وما إلى ذلك) ، فإنهم سيختارون الإجراءات المحاسبية التي تقلل القيمة المتوقعة للتحويل. (Callao, 2021:8)، قد تكون الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح مهمة للغاية في الحالات التي تؤثر فيها الأرباح المبلغ عنها على إجراءات المسؤولين التنظيميين أو الحكوميين. وفي مثل هذه الحالة ، قد يكون لدى المديرين دافع للتلاعب بالأرباح المبلغ عنها من أجل تجنب الإجراءات التي يمكن أن تؤخذ من قبل هذه الهيئة الحكومية والتنظيمية وعلاوة على ذلك قد تغري مثل هذه اللوائح المديرين بالتلاعب بهذه الأرقام لتلبية المتطلبات فضلا عن ذلك ، فقد تدفع قوانين الضرائب الصارمة الشركات إلى التلاعب بدخلها المعلن. (Barghathi, 2017:348).

ويتضح للباحث ان الشركات تعمل على إدارة الأرباح لإظهار ربح أقل من أجل ذلك تقليل التكاليف السياسية. وبالتالي دوافع المديرين التنفيذيون لإدارة الأرباح ناتجة عن الضغط السياسي لخفض الأسعار أو مواجهة العقوبات التي قد تنشأ عن التحقيق مع الشركات الأخرى والاستفادة من تلك التجربة وبالتالي تعمل الشركات لتقديم أرباح لا تعبر عن الواقع الحقيقي أحيانا مثل استخدام الحيلة والحذر الأغراض التهرب الضريبي. إذ أن الشركات قد تختار أساليب محاسبية تسمح بتأجيل الإبلاغ عن الأرباح إلى فترات مستقبلية. وهذا متأث من ان الشركة كلما كبرت ، زاد احتمال تعرضها لضغط أكثر من حيث زيادة المبيعات والارباح . وهذا يشجع المديرين على اختيار طرق المحاسبة التي تقلل الأرباح من أجل تقليل التكاليف السياسية المحددة على أساس الأرقام المحاسبية.

٣-١-٥-٥ دوافع تعاقدية : تستند دوافع التعاقد إلى حد كبير على نظرية المحاسبة الإيجابية. يمكن اعتبار الشركة على أنها مجموعة من العقود المختلفة. الشركة لديها عقود مع الإدارة والموظفين والمستهلكين والمقرضين والموردين. وأحد أهداف الشركة هو تقليل تكاليف التعاقد المختلفة. في هذه النظرية، تُستخدم الأرقام المحاسبية لمراقبة وتنظيم اللوائح التعاقدية بين الإدارة وأصحاب المصلحة المختلفين. (Arkan,2015:249)، وتقسّم الدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح على عقدين مهمين يؤثران على تقدير الشركات. وهذه هي عقود التعويض الخاصة بعقود التنفيذ والإقراض للشركة، ويتم إنشاؤها لتقليل مشاكل الوكالة المحتملة. وتتكون عقود التعويضات للمدير التنفيذي للشركة عادةً من الراتب الأساسي وتعاملات التعويض على أساس الأرباح مع النزاعات بين المديرين والمساهمين في الشركة. وعلاوة على ذلك، تتضمن عقود التعويض للمدير التنفيذي للشركة حوافز تشجع المديرين على تعظيم قيمة الشركة. (AL-SHATTARAT,2017:61)

واتضح للباحث أن التقصير في الوفاء في العقد يجعل المديرين يتصرفون بانتهازية من حيث تعديل رقم الدخل المبلغ عنه بالزيادة، وستعمل إدارة الشركة على إدارة الأرباح لمنع انتهاكات عقد الدين لذي يعتبر مبلغ الدين دافع الإدارة على إدارة الأرباح. وأن المديرين والمستثمرين عقلانيون وسيستخدمون مرونة السياسات المحاسبية وسيختارون الإجراءات المحاسبية للتأثير في النتائج النهائية للتغطية على فشلهم في إدارة الشركة

ويمكن توضيح دوافع إدارة الأرباح بشكل عام من خلال الشكل الآتي :



شكل (٣-٣)

دوافع إدارة الأرباح

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات السابقة



### ٣-١-٦ أثر التدخل الإداري في إدارة الأرباح The impact of administrative intervention in earnings management

إن هيمنة المدير التنفيذي على مجلس الإدارة هي مصدر قوة مفرطة ودور رئيس مجلس الإدارة هو مراقبة المدير التنفيذي حيث يتمتع رئيس مجلس الإدارة بصلاحيات التحكم في جدول الأعمال وإدارة اجتماعات المجلس. من المحتمل أن يكون هناك نقص في الاستقلالية بين الإدارة ومجلس الإدارة، فإذا كان الرئيس التنفيذي هو أيضاً رئيس مجلس الإدارة. تصبح هيمنة الرئيس التنفيذي إشكالية إذا كانت مصالح الرئيس التنفيذي مختلفة عن مصالح المساهمين. وتبين الدراسات أن الشركات التي لديها مديرون مستقلون تفوقت على الشركات التي تتمتع بهيمنة المدير التنفيذي. وهيمنة المدير التنفيذي لا تقلل بالضرورة من الأداء؛ فمن المحتمل أن تؤثر في تصور السوق لمستوى الرقابة التي تمارس على الأداء الإداري وعملية إعداد التقارير المالية.

(Roodposhti&Chashmi, 2011:4147) ويتعين على مجلس الإدارة إدارة أعمال الشركة وشؤونها. وبالتالي، يتعين عليهم تقليل التكاليف التي تنشأ بين الملكية والسيطرة على القرار يتم تفويض حقوق اتخاذ القرار من قبل المساهمين إلى مجلس الإدارة من أجل مراقبة تصرفات المديرين ولمنع بعض المخاطر، ويشتمل مجلس الإدارة عادة على مديرين مستقلين وتعتبر جودة مجلس الإدارة أكثر أهمية في منع إدارة الأرباح. (Mulder, 2017:8)، إذ أن المجالس التي بها نسبة أعلى من المديرين غير التنفيذيين المستقلين تكون بشكل عام موضوعية ومستقلة في وظيفة المراقبة الخاصة بها ومجلس الإدارة يجب أن يتكون بطريقة تضمن تنوع الخبرات دون المساومة على التوافق والنزاهة والتوافر والاستقلالية. (Obigbemi, 2016:7) إذ يمكن لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في مجلس الإدارة تحسين جودة الأرباح عن طريق التخفيف من المصلحة الذاتية الإدارية وعن طريق مراقبة إنتاج البيانات المالية من قبل الإدارة. وبناءً على ذلك، فإن المجالس ذات المديرين الأكثر استقلالية يكون لديها ميل لمزيد من المراقبة وبالتالي يُتوقع منها الإصرار على جودة أعلى للأرباح. وأن استقلالية مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح من خلال الحد من إدارة الأرباح. وبالتالي فإن تأثير استقلالية مجلس الإدارة (المقاسة بنسبة المديرين غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة) على جودة الأرباح، بافتراض أن استقلالية مجلس الإدارة تعزز جودة الأرباح عن طريق الحد من مدى الاستحقاقات التقديرية. على وجه الخصوص، من المتوقع أن تكون الأرباح أكثر إفادة عندما يعمل جزء كبير من المديرين الخارجيين المستقلين في مجلس الإدارة. (Alves, 2014:24)، وبالمقابل فإن ازدواجية المدير التنفيذي تضعف وظيفة الإشراف والرقابة لمجلس الإدارة بناءً على نظرية الوكالة. وان ازدواجية المدير التنفيذي، تُعرّف بأنها ممارسة إشغال نفس الشخص منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في نفس الوقت، هي سمة قيادية مهمة لمجلس الإدارة. (Li et al, 2022:1456) ويمكن للمديرين الانتهازيين إدارة الأرقام المحاسبية لتمويه الأداء السلبي والإبلاغ عنها كشركة عالية الأداء. في هذه الدراسة، تمت مناقشة السلوكيات الانتهازية للمدير من حيث التدفق النقدي الحر وربحية الشركة. التدفق النقدي الحر العالي قد يخلق فرصة للمدراء لإدارة الأرباح

وخلق مشكلة الوكالة، فالتدفق النقدي الحر هو تدفق نقدي فائض، وهو متاح بسهولة لاستخدامه في تمويل أي مشروع يمكن أن يعطي قيمة حالية صافية موجبة إذ ستحدث مشكلة الوكالة إذا تم استثمار التدفق النقدي الحر للشركة بشكل خاطئ أو المصروفات بطريقة غير صحيحة. (Ghazali et al, 2015:193).

وللحد من تلك الممارسات يمكن لتكرار اجتماعات مجلس الإدارة أن يساعد في تقليل مستويات التلاعب بالأرباح على أساس الاستحقاق وأن نشاط مجلس الإدارة قد يكون عاملاً حاسماً في تقليل قدرة الفريق التنفيذي على ممارسة إدارة الأرباح. من الواضح أن أنشطة مجلس الإدارة المنتظمة يمكن أن تساعد المجلس في اللحاق بموقف الشركة ومتابعته، وبالتالي تقليل عدم تناسق المعلومات. يمكن للمديرين المساهمة بمزيد من الوقت في مراجعة وتحدي سياسات فريق الإدارة إذا كان لديهم اجتماعات متكررة. ويمكن لأعضاء مجلس الإدارة مراقبة عمليات الشركة بشكل أفضل، وبالتالي يمكنهم تقليل التلاعب بالأرباح. (Dieu, 2019:15).

واتضح للباحث أن المدير التنفيذي هو الشخص الأعلى رتبة في الإدارة التنفيذية إذ أن المدير التنفيذي له تأثير كبير في الأداء المالي للشركة. إذ هنالك علاقة مؤثرة بين المدير التنفيذي والتقارير المالية من حيث إعداد البيانات المالية من قبل الإدارة وهي تتحمل المسؤولية عن أي بيانات خاطئة أو مضللة بداخلها. إن المديرين دائماً ما يفكرون بمصالحهم الشخصية لذلك فهم لديهم حوافز تدفعهم لممارسة إدارة الأرباح مثل المكافآت ويميلون إلى تحديد الإجراءات المحاسبية والمستحقات لتعظيم قيمة الشركة، ومن خلالها تعظيم قيمة المكافأة التي يرغبون الحصول عليها فالمديرين كأفراد يتخذون قرارات إعداد التقارير المالية بناءً على منافعهم الاقتصادية وغالباً ما يتم تعيين المديرين التنفيذيين مع توقع أنهم سيتخذون قرارات إدارية معقولة لتعظيم قيمة المساهمين، بينما يهتم المديرين بالأرقام المحاسبية والأرباح لأن حوافز المكافآت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأرباح المبلغ عنها. ووفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، يتعين على الإدارة تقدير وتسجيل الالتزامات التي سيتم دفعها في المستقبل نتيجة لأحداث أو معاملات في السنة المالية الحالية على أساس الاستحقاق. ولكن هناك دائماً عدم يقين يحيط بعملية التقدير لأن المستقبل ليس مؤكداً دائماً. وبالتالي يعمل المديرين للاستفادة من فرصة إدارة الأرباح وقد يندفع المديرين التنفيذيون إلى المبالغة في تقدير النفقات خلال الفترة الحالية لإدارة الأرباح.

وعلى العكس من ذلك فإن المديرين المستقلين يلعبون دوراً مهماً في تقييد انتهازية المديرين وإن استقلال مجلس الإدارة هو عامل مهم أيضاً في تقييد إدارة الأرباح.

### ٣-١-٦ نماذج قياس إدارة الأرباح

#### Earnings Management Measurement Models

إن نماذج إدارة الأرباح كثيرة ومتشعبة وبالتالي إن البحث سوف يختصر النماذج وفق أسلوب الدراسة

كما يلي :

٣-١-٦-١ نموذج **modified Jones model** : نموذج جونز المعدل ، اقترحه Dechow وآخرون. (١٩٩٥) ، ويستعمل نموذج جونز لتقليل الأخطاء من خلال تغطية معالجة حسابات القبض في النموذج. الخطوة الأولى لتقدير إجمالي المستحقات وهو نفس نموذج جونز (١,١). في الخطوة الثانية ، يتم استخدام NDA (١,٢) بدلاً من التغيير في الإيرادات ، ويستخدم النموذج التغيير في الإيرادات النقدية (يساوي التغيير في الإيرادات يطرح التغيير في الذمم المدينة التجارية). ومن أجل التخفيف من عدم التجانس المحتمل ، قامت معظم دراسات إدارة الأرباح بتوسيع نطاق جميع المتغيرات في نماذج الاستحقاق باستخدام إجمالي الأصول.

(Nguyen & Duong, 2022:7)

$$TAit(Ai,(t-1)+Ai,t)/2=\alpha_0+\alpha_1*1(Ai,(t-1)+Ai,t)/2+\alpha_2*\Delta REVit(Ai,(t-1)+Ai,t)/2+\alpha_3*PPEit(Ai,(t-1)+Ai,t)/2+\epsilon it(1.1) \quad (1.2)$$

$$NDAit=\alpha_0+\alpha_1*1(Ai,t-1+Ai,t)/2+\alpha_2*\Delta REVit-\Delta TRit(Ai,t-1+Ai,t)/2+\alpha_3*PPEit(Ai,(t-1)+Ai,t)/2 \quad (1,2)$$

$$DAit=TAit(Ai,t-1+Ai,t)/2-NDAit \quad (1.3)$$

$$TAit(Ai,t-1+Ai,t)/2=NIBEit - CFOit (Ai,t-1+Ai,t)/2 \quad (1.4)$$

حيث :

TAit : إجمالي المستحقات للشركة i في العام t.

DAit : الاستحقاقات التقديرية للشركة i في العام t.

NDAit : المستحقات غير الاختيارية للشركة i في العام t.

NIBEit : صافي دخل الشركة في العام t.

CFOit : صافي التدفق النقدي للشركة في العام t.

$(Ai,t-1+Ai,t)/2$  : متوسط إجمالي أصول بداية ونهاية العام للشركة i في العام t .

$\Delta REV it$  : التغيير في إيرادات الشركة في العام t.

$\Delta TR it$  : التغيير في صافي الذمم المدينة للشركة i في العام t.

PPEit : إجمالي الممتلكات والمعدات في نهاية العام t.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$  : معاملات خاصة بالصناعة.

$\hat{\alpha}_1 ; \hat{\alpha}_2 ; \hat{\alpha}_3$  : تقديرات المعامل.

### ٣-١-٦-٢ نموذج **Dec how and Dichev Model ( 2002)**

يذكر Dechow and Dichev أنه على الرغم من أن المديرين لا يمارسون تقديرهم الإداري للتلاعب بالأرباح ، فإن الاستحقاقات لا تزال مرتبطة بالشركة والصناعة. لذلك ، يقدم Dechow و Dichev نموذجًا

جديدًا يتضمن رأس المال العامل كمتغير تابع بينما التدفق النقدي التشغيلي كمتغير مستقل. إنهم يدعمون نموذجهم من خلال وجهة النظر القائلة بأن كلا العاملين قصير الأجل وينعكسان في غضون عام واحد. (Azam,2021:24).

$$\Delta WC_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{i,t-1} + \beta_2 CFO_{i,t} + \beta_3 CFO_{i,t+1} + \varepsilon_{i,t} \quad (2.6)$$

$WC_{i,t}$ : التغيير في رأس المال العامل في السنة + للشركة  $i$  تم قياسه حسب  $A$ .  
 $B_0$ : معامل ثابت.

$CFO_{i,t-1}$ : التدفقات النقدية من العمليات للسنة  $t-1$  للشركة  $i$  المقاسة من قبل  $A$ .

$CFO_{i,t}$ : التدفق النقدي من العمليات للسنة + للشركة  $i$  تم قياسه بواسطة  $A$ .

$CFO_{i,t+1}$ : التدفق النقدي من العمليات للسنة  $t+1$  للشركة  $i$  تم قياسه بواسطة  $A$ .

$\varepsilon_{i,t}$ : مصطلح الخطأ في السنة  $t$  للشركة  $i$ .

### ٣-٦-١-٣ نموذج Defond & Park

يمثل Defond and Park نموذجًا يستخدم لتقدير مستحقات رأس المال العامل غير الطبيعية. حيث يختلف هذا النموذج عن النماذج السابقة هو أن نموذج Defond & Park يشرح المستحقات التقديرية مع التغييرات السنوية في المبيعات ورأس المال العامل. ويمكن الوصول بسهولة إلى البيانات المطلوبة للنموذج، ولا يلزم تخصيص الصناعة عند تطبيق نموذج (DeFond & Park) من الناحية النظرية، ويفترض نموذج Defond & Park أن العلاقة بين رأس المال العامل والمبيعات تظل كما هي: (Lakeus, 2019:21)

$$WC_t/REV_t = WC_{t-1}/REV_{t-1}$$

فإذا كان  $WC_t = (WC_{t-1} / REV_{t-1}) * REV_t$

فإن التغيير في المستحقات أمر طبيعي، وليس تقديريًا، وفقًا لـ DeFond and Park (2001). ومع ذلك، ليس هذا هو الحال عادة، ومع تنسيق الصيغة، وتكون الوظيفة النهائية التي تقدر مستوى إدارة الأرباح. حيث:

$AWCA_{it}$  = الاستحقاقات غير الطبيعية المقاسة.

$WC_{it}$  = رأس المال العامل باستثناء النقد في الفترة الحالية.

$WC_{it-1}$  = رأس المال العامل باستثناء النقد في الفترة السابقة.

$REV_{it}$  = الإيرادات في الفترة الحالية.

$REV_{it-1}$  = الإيرادات في الفترة السابقة.

$tait-1$  = إجمالي الأصول في الفترة السابقة.

## المبحث الثاني

### تأثير التدخل الإداري في قيمة الشركة

#### The effect of management intervention on the value of the company

##### تمهيد :

في عالم تطغى فيه العولمة، يمكن للشركات ذات القيمة المرتفعة أن تغرس الإحساس بالهوية والهدف بالانتماء الى الشركة، فضلا عن روح الانتماء إلى مكان العمل وتعزيز ملكية الموظف وجذب الخبرات وخلق التناسق وتبسيط عملية صنع القرار ورفع الكفاءة ، ويعمل المديرين التنفيذيين على جعل هدفهم الأساس هو تعظيم او الحفاظ على قيمة الشركة بشتى الوسائل وإظهار دورهم الإيجابي امام أصحاب المصلحة ويدفعهم هذا التصرف أحيانا الى ممارسات انتهازية منها ادارة الأرباح والتحفط المحاسبي وغيرها من أساليب التدخل الإداري في سبيل تحقيق الهدف المنشود هو تعظيم القيمة من خلال اظهار أداء الشركة المالي بشكل جيد في سبيل كسب ثقة أصحاب المصلحة وان كان في المدى القصير بغية تحقيق المكاسب الشخصية .ولكن ان مثل تلك التصرفات يمكن أن تأتي بنتائج عكسية على قيمة وسمعة الشركة خاصة عندما تفشل الإدارة أو الموظفون في الالتزام بالأهداف المرسومة او المحددة مسبقا فالتصرفات الانتهازية والتدخلات الإدارية غير السليمة قد تنعكس بشكل سلبي على الشركة بشكل يؤدي الى فقدانها لمكانتها المالية وعدم قدرتها على الوفاء بتعهداتها . وهذه القيمة تأتي من رضا العملاء ، والجودة والتميز ، والعائد المتميز على الأصول ، واستخدام التكنولوجيا لقيادة السوق ، وتقييم الموظفين وللحفاظ على قيمة الشركة ، ويجب الاستمرار في متابعة وتقييم المديرين التنفيذيين والموظفين على التزامهم بالأهداف المحددة .

#### ٣-٢-١ مفهوم قيمة الشركة The Concept Of Firm Value

تعتبر قيمة الشركة مهمة للغاية لأن القيمة العالية للشركة ستنبعها ثروة كبيرة للمساهمين وكلما ارتفع سعر السهم ، ارتفعت قيمة الشركة اذ يُطلب من المديرين اتخاذ قرارات تراعي جميع أصحاب المصلحة في تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل لأن المدير سيتم تقييم أدائه بناءً على نجاح تحقيق الهدف. (Monoarfa,2018:35)، ولتحقيق ذلك فهو مرتبط بمدى الالتزام بقيم واهداف الشركة ويمكن وصف قيم الشركة "بأنها مجموعة القيم المكتوبة من قبل الإدارة العليا للمؤسسات " وتساعد هذه المجموعة من القيم المدراء والموظفين في عمليات اتخاذ القرار من خلال تحديد الاتجاه والعمل كمبدأ توجيهي للموظفين.وان المنظمات المختلفة لديها مجموعة من القيم المؤسسية المتبناة. والسبب الأكثر أهمية للقادة لتدوين قيمهم التنظيمية هو توصيل رؤيتهم للموظفين.(Luinstra,2019:5)، ويشير(Hasnawati) الى ان مفهوم قيمة الشركة بانها " قيمة السوق لأن قيمة الشركة يمكن أن تعطي أقصى قدر من الرخاء للمساهمين إذا زاد سعر سهم الشركة. وكلما ارتفع سعر السهم ، ارتفعت ثروة المساهمين". (Hasnawati,2014,119)، في حين يشير البعض الاخر الى

ان الشركة تقوم بتنفيذ أنشطتها التشغيلية لتعظيم قيمتها فقيمة الشركة هي "السعر الذي يرغب المشترون المحتملون في دفعه إذا تم بيع الشركة". (Tampubolon et al, 2021:650) **في حين اتفق كل من et al (2018) (Khairani) (Cretu and Brodie,2007)** الى ان قيمة الشركة هي " القيمة الحالية للإيرادات المرجوة في المستقبل ومؤشر السوق في تقييم الشركة ككل" **ويجب أن يكون للشركة أهداف واضحة.** اذ تتمثل أهداف الشركة في تحقيق أقصى ربح ، والرغبة في تحقيق رفاهية مالك الشركة ، وتحسين قيمة الشركة التي يمكن رؤيتها من سعر سهمها. وبالتالي. تنفيذ وظيفة الإدارة المالية هو الطريقة التي يمكن القيام بها لتحقيق أهداف الشركة. ويمكن أن يؤدي المزيج الأمثل لقرار الإدارة إلى تحسين قيمة الشركة التي ستؤثر على ثروة المساهمين. وتعتبر القيمة السوقية لأسهم الشركة المضافة مع القيمة السوقية للدين هي قيمة الشركة **ويمكن القول ان هنالك عدة عوامل التي يمكن أن تؤثر على قيمة الشركة ، منها:** قرار الاستثمار ، وقرار التمويل ، وسياسة توزيع الأرباح ، ونمو الشركة ، وحجم الشركة ، والربحية ، والملكية المؤسسية. بعض هذه العوامل لها علاقة وتأثير على قيم الشركة غير المتسقة.(Khairani et al ,2018:2)،**في حين اتفق كل من ( Rijal et al., 2019; Yusriadi, Sahid, et al., 2019; Umar, Amrin, et al., 2019; Sawitri et al., 2019) (TABE et al ,2022)** ، على أنه لا تتأثر زيادة قيمة الشركة فقط بالعوامل الخارجية ولكن أيضاً بعوامل داخلية . تتكون العوامل الداخلية من مالك الشركة ، وقدرات الإدارة ، وقوة رأس مال الشركة .اذ يلعب مالك الشركة دوراً مهماً في عمليات الشركة ، خاصة في وضع السياسات المتعلقة بالجهود المبذولة لتحسين التقدم والتقدم في المستقبل في زيادة قيمة الشركة ، يجب أن تتمكن الإدارة من تخطيط العمليات وتنفيذ خطة العمل القصوى وتحقيق هدف الشركة في الحصول على أقصى ربح. لتحقيق زيادة قيمة الشركة ، ولا تتطلب الشركة فقط سياسات يسيطر عليها المالك وتنفيذ التخطيط من الإدارة ولكن يجب أيضاً دعمها من خلال قوة رأس المال الكافية. وإن العوامل الخارجية بما في ذلك حجم الشركة ، ومجموعة فرص الاستثمار ، وهيكل رأس المال لها تأثير على قيمة الشركة أيضاً. حجم الشركة هو مقياس الشركة.( TABE et al ,2022:56-57) ، فكل شركة لها غرض وأيضاً هدف محدد مختلف. لكن الهدف الحقيقي للشركة هو تعظيم قيمتها الشركة التي يمكن قياسها من سعر سهم تلك الشركة. كلما زادت قيمة الشركة ، زاد ازدهار المساهمين. لتحقيق هذه الأهداف ، يمكن لمالكي رأس المال الوثوق بالإداريين أو من الشائع أن يسمى الوكيل. وهؤلاء المسؤولون مسؤولون عن التمويل سواء كان مستمداً من داخل الشركة أم من خارجها الأغراض الاستثمار. وتُبنى سياسة هيكل رأس المال أساساً من العلاقة بين القرار في اختيار مصدر التمويل ونوع الاستثمار الذي يجب أن تختاره الشركة من أجل أن يتماشى مع هدف الشركة وهو تعظيم رخاء المساهمين الذين ينعكس عليهم من قيمة الشركة أو القيمة السوقية لسعر سهم الشركة. ولتحقيق الغرض من سياسة هيكل رأس المال هذه ، يجب أن يكون المدير قادراً على جمع الأموال من مصادرها من داخل الشركة وخارجها بكفاءة ؛ بمعنى قرار التمويل الذي يمكن أن يقلل من تكلفة رأس المال التي تفرضها الشركة. فتكلفة رأس المال التي تظهر من قرار التمويل هذا هي نتيجة تنشأ مباشرة من

القرار الذي اتخذه المدير. وعندما يستخدم المدير الدين ، فإن تكلفة رأس المال التي تظهر هي مقدار الفائدة التي يتقاضاها الدائن.(Hermuningsih,2020:1).

ويتضح للباحث ان قيمة الشركة هي القيمة السوقية للأسهم والسندات او حقوق الملكية للشركات فالقيمة يمكن التعبير عنها بانها " مدى استمرار التدفق النقدي او الأرباح المتأتية من الزبون "وهي ناتجة كانعكاس للثقة العامة في الشركة بعد المرور بعملية نشاط لعدة سنوات اما قيم الشركة فهي "المعتقدات والمبادئ التي تحرك عمل الشركة" . وتعمل على جعل الموظفين يعملون بشكل أفضل بشكل يجعل الشركة متميزة عن المنافسين ،اذ أن الشركات تعمل لتحقيق أهدافها ، فأى شيء يحقق هدف او رغبة الشركة يصبح بالتالي قيمة. اذ إن المديرين وسلوكهم مدفوع من اجل تحقيق القيمة ، وقيمة الشركة مرتبطة بأسعار الأسهم بشكل عام من حيث ان ارتفاع أسعار الأسهم يجعل من قيمة الشركة مرتفعة وكلما ارتفعت قيمة الشركة ستعكس نظرة جيدة عن ادائها المالي في المستقبل ودفعت المستثمرين للنظر اليها بشكل إيجابي. من حيث تؤدي القيمة العالية للشركة إلى ارتفاع مستوى ثقة المستثمر في الشركة. ويرجع ذلك إلى تقييم المستثمرين للأفاق المستقبلية لشركة جيدة من خلال سعر سهمها المرتفع ولتحقيق ذلك يجب الالتزام بالقيم الأساسية للشركة و تتمثل بالمبادئ المنصوص عليها بوضوح حول رؤية المنظمة ورسالتها ومبادئها فالالتزام بتلك المبادئ والتوجهات يمكن ان يجعل الشركة تعمل في المسار الصحيح ،فالقيمة قد تتبع جودة الخدمة او المنتج والتي تنعكس بشكل او اخر على رضا الزبون. كون أن سعي المديرين وراء إنشاء قيمة طويلة الأجل للمساهمين يتطلب إرضاء أصحاب المصلحة الآخرين أيضاً(الزبائن باعتبارهم المستفيد من المنتج او الخدمة والموردين والموظفين ). ولا يمكن إنشاء قيمة اذ اتم إذا تجاهل احتياجات هؤلاء. وغالبًا ما يتم استخدام مصطلح "القيمة" بشكل شخصي ليعكس أولويات الفرد. ومع ذلك ، يعتبر تعظيمه هدفًا رئيسيًا للأعمال ، لذلك يحتاج المديرين إلى فهم كيفية تحديد وإنشاء قيمة لشركاتهم.

تعتبر قيمة الشركة أمرًا مهمًا للشركة من حيث كونها أحد المعايير للمستثمرين في رؤية الأداء المالي للشركة من فترة إلى أخرى وتعتبر قيمة الشركة مفهومًا أساسيًا للمستثمرين لأن قيمة الشركة تشير إلى كيفية تقدير السوق للشركة ككل. فالزيادة في قيمة الشركة هي هدف طويل الأجل يسعى المديرون لتحقيقه والذي ينعكس في سعر الأسهم ، لأنه يمكن ملاحظة تقييم المستثمرين للشركة من خلال حركة أسهمها.

وللاحتفاظ بالقيمة تحتاج الإدارة إلى إنشاء سياسة توزيع أرباح مثلى لتعظيم قيمة الشركة. وسياسة توزيع الأرباح المثلى هي سياسة توزيع الأرباح التي تخلق توازن توزيعات الأرباح الحالي والنمو المستقبلي من أجل زيادة سعر سهم الشركة إلى الحد الأقصى ويجب على الشركات التي لا تملك الأموال أن تصدر توزيعات أرباح لاحتياجات الاستثمار لذا تتطلب رأس مال إضافي لإصدار أسهم جديدة أو إقراض أطراف أخرى فإن توزيعات الأرباح هي إحدى اهم العوامل في جاذبية الاستثمار للمستثمرين في السوق الأولية والسوق الثانوية.(Andaswar et al ,2018:81)، فسياسة توزيع الأرباح نفسها هي توزيع نسبة الأرباح الممنوحة لأصحاب

المصلحة من الأسهم و تُستخدم سياسة الشركة لاتخاذ قرارات توزيع الأرباح فيما يتعلق بكون توزيعات الأرباح النقدية مدفوعة لأرباح الأسهم أو يمكن الاحتفاظ بها لإعادة استثمارها من قبل الشركة في شكل أرباح محتجزة فالشركة التي تعد المستثمرين باستثمار أموالهم هي شركة مستدامة ، وهي شركة يمكنها العمل بشكل مستمر مع العمليات التشغيلية التي تلبي احتياجات الناس بشكل جماعي.(Renald et al ,2020:1-2). وفقاً لـ Budiwati ( et al ) فإن قيمة الشركة هي تصور المستثمرين تجاه الشركة ، والذي غالباً ما يرتبط بسعر السهم. ارتفاع سعر السهم يجعل قيمة الشركة عالية أيضاً. فسر السهم هو السعر الذي يحدث عندما يتم تداوله في السوق. في الواقع ، لا تريد جميع الشركات سعر سهم مرتفع (مكلف) خوفاً من عدم بيعه أو عدم جذب المستثمرين لشرائه. فالشركات التي تؤدي أداءً جيداً بشكل عام يكون لها نسب أعلى من واحد ، مما يشير إلى أن قيمة سوق الأسهم أكبر من قيمتها الدفترية(Budiwati et al,2018) ، وبالمقابل تعد الزيادة الكبيرة في قيمة الشركة هدفاً طويل الأجل يجب على الشركة تحقيقه حيث سينعكس في سعر السوق لأسهمها. وذلك لأن تقييم المستثمرين للشركة يمكن ملاحظته من خلال حركة سعر سهم الشركة الذي يتم تداوله في البورصة للشركات التي تم طرحها للاكتتاب العام. في عملية تعظيم قيمة الشركة ، سينشأ تضارب في المصالح بين المدير والمساهمين (مالكي الشركة) والذي غالباً ما يطلق عليه مشكلة الوكالة.(Anam&K,2022:53).

ويلاحظ مما سبق ان لتحقيق سياسة توزيع أرباح جيدة لابد للشركة من العمل على الاستمرار على الحفاظ وزيادة مستوى الربحية للشركة والربحية هي قدرة الشركة على تحقيق أرباح عند مستويات معينة من المبيعات والأصول ورأس المال. أحد المؤشرات المهمة للمستثمرين في تقييم آفاق الشركة في المستقبل هو معرفة مدى ربحية الشركة ، وإن أرباح الشركة هي إحدى وسائل التقييم لمدى العائد الذي سيتم الحصول عليه من أنشطة الشركة . إذ يمكن أن تعكس الربحية فوائد الاستثمار المالي ، وهذا يعني ان ربحية الشركة تؤثر على قيمة الشركة بسبب الموارد الداخلية الكبيرة بشكل متزايد. كلما كان نمو ربحية الشركة بشكل أفضل يعني أن آفاق الشركة في المستقبل أفضل ، وهذا يعني أن قيمة الشركة سترتفع أيضاً أفضل في نظر المستثمرين. فإذا زادت قدرة الشركة على جني الأرباح ، فإن سعر السهم سيرتفع أيضاً. بشكل عام أن المستثمرين يرغبون بالحصول على أعلى عائد ممكن. وهنا على الإدارة العمل على تعظيم عائد استثمار المستثمرين أو زيادة قيمة الشركة إلى الحد الأقصى. ولتحقيق ذلك على المديرين اختيار هيكل رأس المال الذي يعتقد أنه سيكون له أعلى قيمة ثابتة .

### ٣-٢-٢ العوامل المؤثرة في قيمة الشركة Factors affecting the company's value

٣-٢-٢-١ حجم الشركة : يُنظر إلى حجم الشركة من خلال مقدار قيمة حقوق الملكية أو قيمة المبيعات أو قيمة الأصول ويقاس حجم الشركة بحجم إجمالي مبيعات الشركة ، وأصول الشركة ، ومتوسط مستوى مبيعات الشركة ، ومتوسط إجمالي الأصول المملوكة للشركة. (Harmaini,2021:79)، وحجم الشركة هو أحد العوامل المحددة لأرباح الشركة. وستستخدم الشركات ذات الأصول الكبيرة الموارد المتاحة قدر الإمكان لتحقيق



أقصى قدر من أرباح الأعمال والشركات ذات الأصول الصغيرة ستحقق أيضًا أرباحًا وفقًا لمواردها. يمكن التعبير عن حجم الشركة من حيث إجمالي الأصول والمبيعات ورأس المال السوقي. (et al, 2021:425, JIHADI)، وان حجم الشركات الكبيرة سينعكس على أن الشركة تشهد نموًا ، بحيث يستجيب المستثمرون بشكل إيجابي ، وستزداد قيمة الشركة. كلما زاد إجمالي الأصول والمبيعات ، زاد حجم الشركة. كلما زاد حجم الشركة ، كان من الأسهل على الشركة الحصول على التمويل ، داخليًا وخارجيًا. ومن المفترض أن الشركات الأكبر لديها حساسية أكبر وتحويل ثروة أكبر نسبيًا مقارنة بالشركات الأصغر. ومع المزيد والمزيد من المبيعات ، كلما زادت سرعة وصول الأموال إلى الشركة. ، فإن حجم الشركة يعكس حجم أو مقدار الأصول التي تمتلكها الشركة وله تأثير على قيمة الشركة. (M, 2019:176).

ويلاحظ أن حجم الشركة يؤثر على قيمة الشركة. ف كلما زاد حجم الشركة ، كان من الأسهل على الشركة الحصول على مصادر تمويل داخلية وخارجية من حيث ان الشركة التي لديها أصول مرتفعة او حقوق ملكية جيدة تتمتع بقدرة جيدة على السداد طالما أن الشركة لديها أصول كافية لسداد جميع ديونها ، وحجم الشركة هو انعكاس كلي للأصول التي تمتلكها الشركة. إذ يمكن للشركات الكبيرة تمويل استثماراتها بسهولة لأن لديها معدلات نمو عالية في المبيعات وقليل من المعلومات غير المتماثلة التي تحدث. ويشير حجم الشركة إلى كمية ومجموعة القدرة الإنتاجية والإمكانات التي تمتلكها الشركة أو كمية وتنوع الخدمات التي يمكن للشركة أن توفرها في نفس الوقت لربانها من حيث قدرتها على إدارة الموارد . وذلك لأن الشركات الكبيرة تتحكم بشكل أفضل في ظروف السوق ، بحيث تكون قادرة على مواجهة المنافسة الاقتصادية. فضلا عن امتلاك ، تمتلك الشركات الكبيرة موارد أكثر لتعزيز قيمة الشركة لأنها تتمتع بوصول أفضل إلى مصادر المعلومات الخارجية مقارنة بالشركات الصغيرة.

٣-٢-٢-٢ الربحية : تستخدم الربحية كمؤشر على أداء الشركة الأساسي الذي يمثل أداء الإدارة. وتصنيف الأرباح هو تقييم الحالة وقدرة الأرباح لدعم العمليات ورأس المال.( IFADA et al ,2019:4) ، وللربحية تأثير كبير على قيمة الشركة. من حيث ان المستثمر لا يقوم بالتحقق من أداء الشركة في تحقيق صافي الربح فحسب ، بل يقوم أيضًا بتقييم مقدار تكوين تكلفة رأس المال التي تم استخدامها. ومع ذلك ، فمن الممكن تحديد التكوين الأمثل للتمويل كمحاولة لتحقيق التوازن بين التمويل المملوك والأموال المقترضة من خلال استخدام أداة تحليل هيكل رأس المال .

(Kewal, 2019 :61) ، فالشركات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الربحية ، ستعمل بالتأكيد على تقليل الإقراض. وهذا يعني أنه سيتم أيضًا تقليل عبء الفائدة على القرض. والخيار لذلك هو صندوق يمول عمليات الشركة في الأرباح المحتجزة ، وكلما زادت الأرباح المحتجزة ، قل مبلغ القرض.( Kontesa,2015:187) . وتميل الربحية العالية إلى أن تكون مملوكة لشركات طويلة العمر لأن الشركة لديها بالفعل اسم أو معروفة بالفعل في المجتمع بحيث يكون مستوى المبيعات أكثر استقرارًا. وهذا يثير اهتمام المستثمرين بالاستثمار بحيث يساعد

الشركة حقًا في زيادة القدرة في عملياتها. إذ تتمتع الشركات طويلة الأمد بخبرة كبيرة في ممارسة الأعمال التجارية بحيث تخلق مشاعر إيجابية للمستثمرين. (Wibisana et al,2018:26).

وعليه فإن الربحية تعبر عن قدرة الشركة على تحقيق ربح لمساهميها، أو هي قدرة الشركة على جني الأرباح. والربحية هي مقياس نسبي لقدرة الكسب. إذ تزيد الربحية من قدرة الشركة على دفع أرباح الأسهم، مما يزيد من قيمة الشركة. وإذا كانت نسبة ربحية الشركة عالية، فسيكون المستثمرون مهتمين بالاستثمار فيها. يمكن تحديد الربحية باستخدام معادلة العائد على حقوق الملكية. وتميل الشركات طويلة الأمد إلى الإفصاح عن أنشطة الشركة أكثر من غيرها، كما أن إحساس المستثمرين بالثقة في استثمار رؤوس أموالهم يكون أعلى، لأنه من المفترض أن الشركة قادرة على البقاء وتحقيق أرباح عالية مع عدد الأصول المملوكة، بحيث الطلب على أسهم الشركة مرتفع.

٣-٢-٢-٣ هيكل رأس المال: يعكس هيكل رأس المال حالة تمويل الشركة؛ إذا كانت الشركة تمول بشكل فعال، فستزيد قيمة الشركة، إذ الغرض من هيكل رأس المال هو توحيد مصادر الأموال التي تستخدمها الشركة لتمويل عملياتها. يمكن النظر إلى هذا الهدف على أنه بحث عن مجموعة من الأموال التي من شأنها خفض تكلفة رأس المال مع زيادة سعر السهم؛ مع ارتفاع سعر السهم، ستزداد قيمة الشركة. وتفتقر نظرية المقايضة لهيكل رأس المال أنه يتم استخدام نسبة حقوق الملكية لموازنة فوائد وتكاليف الديون. كلما زادت نسبة الدين إلى حقوق الملكية، زادت المخاطر. سيؤثر هذا على ثقة المستثمرين وسيستمر في التأثير في قيمة الشركة. في النهاية، يقلل من رغبة المستثمرين في الاستثمار في هذه الشركة. (Wijaya et al, 2021:389)، وتشكل قرارات التمويل أحد أهم القرارات التي يتخذها المدير المالي للمؤسسة. يتضمن اتخاذ القرار هذا مزجًا فعالًا لمصادر التمويل المختلفة المتاحة (الدين مقابل حقوق الملكية) لتقليل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال. إذ يمكن أن يؤدي تقليل معدل تكاليف رأس المال للحد الأدنى إلى زيادة العوائد الاقتصادية، مما يؤثر في النهاية بشكل إيجابي على قيمة الشركة ويؤدي بناء هيكل رأس المال الأمثل أيضًا إلى الزخم في تطوير الشركات. علاوة على ذلك، يعتبر دمج هيكل رأس المال قرارًا حاسمًا واستراتيجيًا. (Mina& Ayala,2019:376).

وعليه فإن هيكل رأس المال يرتبط بشكل فاعل من حيث القدرة على التمويل فعدم ملائمة هيكل رأس المال وثبات متوسط التكلفة المرجح لرأس المال بالنسبة إلى نسبة الدين وحقوق الملكية. وهيكل رأس المال هو نسبة قيمة الدين إلى قيمة رأس المال الخاص بالشركة، والتي تنعكس في البيانات المالية للشركة في نهاية العام. يمكن قياس هيكل رأس المال باستخدام نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ويرتبط هيكل رأس مال الشركة ارتباطًا وثيقًا بالإففاق طويل الأجل ومن الممكن التحكم في الاستخدام المفرط للتدفق النقدي من قبل الإدارة من خلال استخدام الديون من أجل تجنب الاستثمار الضائع. كما أن استخدام الدين يجعل الإدارة أكثر حرصًا نظرًا لقدرتها على زيادة مخاطر الإفلاس من حيث أن هيكل رأس مال الشركة يجب أن يحتوي على جزء كبير من الدين الذي يعمل كآلية رقابية ضد التصرف بشكل انتهازي بالتدفق النقدي من قبل المديرين

التنفيذيين . وأن تكلفة رأس المال يمكن أن تتأثر بالمعلومات المحاسبية من حيث يجب أن توفر المحاسبة معلومات مفيدة ، سواء بشكل مباشر للمديرين أم المستثمرين حول فرص الاستثمار وبشكل غير مباشر من خلال مساهمتها في تحديد أسعار الأسهم ، مما يقلل من مخاطر التقدير وبالتالي تكلفة رأس المال .

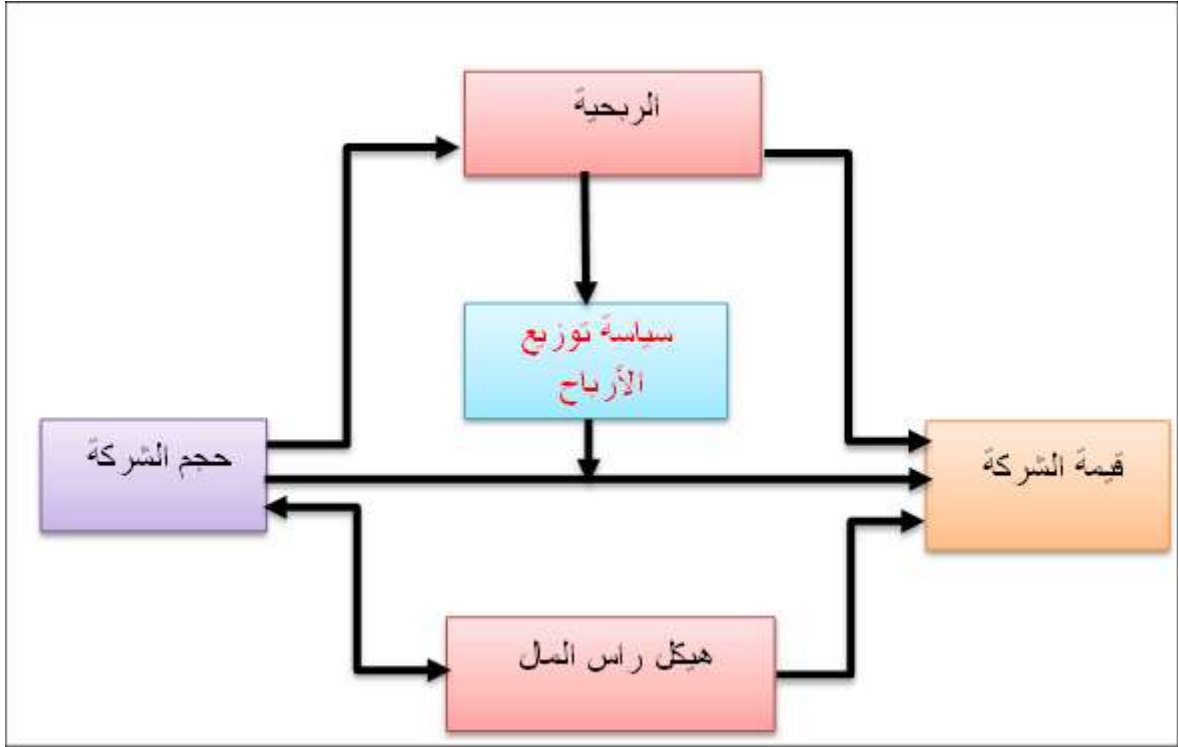
ويشير هيكل رأس المال الى الآلية التي تستخدم بها الشركات الموارد الداخلية والخارجية لتمويل مبادراتها الاستثمارية والعمليات التشغيلية إذ تعتبر الأرباح المحتجزة والأصول والالتزامات أمثلة على مصادر التمويل هذه. وإجمالي الدين كلما كان أكبر من إجمالي رأس المال نفسه ، فإن عبء الشركة تجاه الدائنين يزداد وتؤثر قرارات هيكل رأس مال الشركة في معدل العائد والمخاطر التي قد يؤثر بها المساهمون في النهاية على قيمتها السوقية.

### ٣-٢-٤ سياسة توزيع الأرباح

تعد سياسة توزيع الأرباح جزءاً لا يتجزأ من قرارات تمويل الشركة. وسياسة توزيع الأرباح هي قرار بشأن مقدار الربح الحالي الذي سيتم دفعه كعائد بديل من الاستثمارات المستثمرة ومقدار المبلغ المحتفظ به لإعادة الاستثمار داخل الشركة.(Brigham & Houston, 2010: 32).

ويتضح للباحث انه يمكن أن تؤثر سياسة توزيع الأرباح أيضاً في قيمة الشركة. ويحدث هذا لأنه كلما زادت سياسة توزيع الأرباح ستجذب المستثمرين للاستثمار على المدى الطويل ،وسيزيد التأثير على قيمة الشركة وهو ما ينعكس في سعر السهم.

وبشكل عام هنالك أيضا العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في قيمة الشركة منها الرافعة المالية هي واحدة من العوامل التي لها تأثير على قيمة الشركة. فالرافعة المالية هي قياس مدى تمويل الشركة بالديون وللرافعة المالية تأثير إيجابي في قيمة الشركة ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في قيمة الشركة من خلال المخطط الآتي :



شكل (٣-٤)

### العوامل المؤثرة في قيمة الشركة

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات السابقة

### ٣-٢-٣ آليات تعظيم او انشاء القيمة Mechanisms for maximizing or creating value

تلعب آليات انشاء القيمة المشتركة دورًا مركزيًا في التطور الأخير الذي يحدث بين الشركات وعمالئها. غالبًا ما يتم تسهيله من خلال التطورات التكنولوجية والإنترنت، فمن خلال هذه الآليات يتم تعديل الأدوار التقليدية للشركات والعملاء لغرض انشاء قيمة معززة للجهات الفاعلة المشاركة في عملية تكامل الموارد.

(Saarijarvi, 2012:382)، من حيث ان أحد اهم أغراض إنشاء أي شركة هو تعظيم قيمة الشركة التي يمكن أن تنعكس في سعر سهمها ويمكن أن تزيد قيمة الشركة المرتفعة من الازدهار لأصحاب رؤوس الأموال، لذلك سيستثمر المساهمون رأس المال في الشركة. (Leksono & Vhalery, 2018:535)، في حين يشير (Budiharjo) الى ان محاولات تعظيم قيمة الشركة، غالبًا ما تحدث صراعات الوكالة. أحد الشروط التي تخلق تضاربًا بين الوكالات هو عدم تناسق المعلومات الذي يفتح الفرص للمديرين لاتخاذ الإجراءات التي تفيد أنفسهم. (Budiharjo, 2016)

وبناءً على ما تقدم فإن على الشركات ان تعمل لتحسين القيمة بحيث يجب أن يكون لدى الإدارة رؤية إستراتيجية تحدد خططها طويلة المدى. وكيف ستنمو الشركة وهذه الاستراتيجية تستند على آليات او عوامل عدة منها (استراتيجية العملاء، تطوير المنتجات، خطط التوسع، خطط التسويق، تخفيض التكاليف، الحد من

التدخلات التنظيمية والقانونية، رفع إنتاجية الموظف، الاستثمار وتحسين الأصول، تحسين التدفقات النقدية، تقليل المخاطر) وغيرها من العوامل التي يمكن ان تؤثر في قيمة الشركة ويمكن توضيح البعض منها حسب أهميتها كما يلي :

٣-٢-٣-١ تحسين التدفقات النقدية : ان التدفق النقدي له تأثير إيجابي في قيمة الشركة اذ يوفر التدفق النقدي المرونة المالية للشركة لرفاهية المساهمين ، حيث أن التدفق النقدي المرتفع يعكس الأداء الجيد ، الذي يمكن أن يكون إشارة إيجابية للمستثمرين فيما يتعلق بأفاقهم. وتعظيم مصالح المساهمين. وهناك حاجة إلى الشركات لتحقيق أقصى قدر من مصالح أصحاب المصلحة. وإذا تمكنت الشركة من تعظيم فوائد أصحاب المصلحة ، فسيكون هناك رضا وتقدير لأصحاب المصلحة على المديرين وبالتالي زيادة قيمتها. (Tangngisalu,2020:143)، فالشركة التي لديها كمية زائدة من التدفق النقدي الحر قد يكون لها أداء أفضل مقارنة بشركة أخرى لأنها يمكن أن تحقق ميزة على مختلف الفرص التي قد لا تحققها الشركات الأخرى. ومن المتوقع أن تكون الشركة التي لديها قدر كبير من التدفق النقدي الحر أكثر قدرة على البقاء. (Profita,2016:3) ، اذ أن التدفقات النقدية المرتفعة سترسل إشارة إيجابية على قيمة الشركة بسبب زيادة المبيعات التي ستزيد أيضاً من صافي الدخل، فالشركة التي تتمتع بقيمة ثابتة وجيدة ستحقق الرخاء للمستثمرين وأصحاب المصلحة من خلال الحصول على مكاسب رأس المال وتوزيعات الأرباح. (Itan& Riana,2021:444). وتوفر بيانات التدفق النقدي معلومات ذات صلة بتقييم التدفقات النقدية المستقبلية وعدم اليقين فيها والقيمة السوقية للشركات. (Ni et al ,2018:2).

وعليه فان التدفقات النقدية هي العامل الأساسي الذي ينظر إليه المستثمرون المحتملون لتقييم الشركات . اذ ينظر المستثمرون الى قيمة الشركة عن طريق تقدير التدفق النقدي المستقبلي وتقييم المخاطر المرتبطة بتوليد هذا التدفق النقدي. اذ إن النشاط التجاري الذي يتمتع بسجل حافل بالنقد المستدام وهو يشير أيضاً الى قدرة الإدارة على دفع عجلة النمو وتعتبر النتائج المالية التاريخية للشركة مهمة لأنها توفر مؤشراً جيداً لما هو ممكن. ان يحدث في المستقبل ، اذ يعد توفر التدفق النقدي أحد العناصر الرئيسية للسيولة في الشركات ويجب على الشركات تحسين استخدام التدفقات النقدية للحفاظ على نمو الشركة والحفاظ على قيمة الشركة. اذ يمكن رؤية مؤشرات الأداء الإداري الناجح في إدارة الشركة من البيانات المالية الناتجة والتدفقات النقدية المستدامة اذ ان استمرار التدفق النقدي له انعكاس إيجابي على قيمة الشركة والناتج عن عوائد المبيعات وما له من انعكاس على قيمة سعر الأسهم . ويمكن رؤية الشركة الجيدة من مقدار التدفق النقدي الذي يمكن أن تولده الشركات . إذا كان لديهم تدفق نقدي مرتفع ، فيمكنهم اختيار أي خيار لاستخدام هذه الأموال لتعظيم قيمة الشركة. نظرًا لأن الغرض من الشركة هو تعظيم ثروة المساهمين ، فقد تفكر الإدارة في ممارسة المزيد من الإنفاق الرأسمالي إذا كانت هناك فرص استثمارية جديدة متاحة لزيادة قيمة الشركة.

٢-٣-٢-٣ تخفيض التكاليف: تجبر بيئة العمل التنافسية الشركات على اتخاذ إجراءات بشأن قضايا التكلفة. إذ لا يعتبر ارتفاع سعر المنتج حلاً جيداً لزيادة الهامش المكتسب بعد الآن. إذ يتمتع العملاء بفرص أكثر لشراء منتج، ولديهم دائماً فرصة للعثور على منتج أرخص. فمنذ عشرة إلى عشرين عامًا، كان السعر الأرخص يعني جودة أقل، ولكن الآن، المنتجات الأرخص تتمتع بجودة كافية مقارنة بالمنتجات باهظة الثمن. في بعض الأحيان، يمكن أن يكون المنتج الأرخص أعلى جودة من المنتج الأعلى ثمنًا. ويمكن أن يكون هذا ممكنًا من خلال تركيز هامش التكلفة، أي صراع خفض التكلفة إذ ان خفض أسعار المبيعات يمكن تثبيت الهامش عن طريق تقليل التكاليف دون التنازل عن الجودة واستغلال الفرص سوف يفسح المجال للتحويل نحو تحسين القيمة.(11:2018, Birol)، ومع استمرار الشركات في الاستعانة بمصادر خارجية للأنشطة المهمة، يكون المديرون مسؤولين عن الأنشطة والأجزاء التي يحتمل أن يكون لها تأثيرات كبيرة على سعر أو حجم مبيعات المنتج (وليس تكلفته فقط). ويواجه المديرين المزيد من المخاطر والغموض بسبب العمل في مواقع متباينة وعندما يتم أخذ هذه العوامل الأوسع في الاعتبار، يمكن أن تكون البيئات "عالية التكلفة" مواقع تنافسية جدا ومالها من تأثير على القيمة، إذ ان استخدام "مساهمة القيمة الإجمالية كنهج منظم لاتخاذ قرارات لزيادة القيمة طويلة الأجل للشركة. فالتركيز على القيمة وليس التكلفة. هذا أمر مهم لأن التكلفة هي العامل الذي يجذب إليه صانعي القرار بسبب سهولة القياس واثر الحوافز الداخلية التي تكافئ المديرين بناء على تخفيض التكاليف. (Gray et al ) 2020:736

وبناءً على ما سبق فإن تخفيض التكاليف يؤدي إلى زيادة الربحية، وبالتالي انعكاسها على أسعار أسهم الشركة وزيادة قيمتها من حيث زيادة توزيعات الأرباح والتدفقات النقدية ولكن فقط في حالة ثبات أسعار المبيعات وعددها. أما إذا أدت تخفيضات التكلفة إلى انخفاض جودة منتجات الشركة، فقد تضطر الشركة إلى خفض الأسعار للحفاظ على نفس مستوى المبيعات. إذ تحتاج الشركات إلى التركيز على تحسين التكلفة. يتضمن ذلك تبسيط العمليات والقضاء على الهدر وتقليل النفقات إذ يمكن للشركات أن تخلق المزيد من القيمة لعملائها مع تحسين أرباحها النهائية أيضًا. من المهم قياس نجاح مبادرة تحسين التكلفة. يمكن القيام بذلك عن طريق قياس التأثير على الإيرادات والأرباح والمبيعات والإنتاجية، وتسعى الإدارة إلى تحديد وتعظيم الأرباح وتقليل المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركة في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة مسبقا. من حيث ان تخفيض التكاليف يمكن يساعد الشركة على تحسين أرباحها النهائية. هذا لأنه من خلال تقليل تكلفة السلع والخدمات، يمكن للشركة زيادة أرباحها. وزيادة قدرة الشركة على المنافسة في السوق من خلال جعل منتجاتها وخدماتها في متناول الجميع. فضلا عن ذلك، فمن خلال تبسيط عملياتها، يمكن للشركة تقليل تكاليفها العامة، مما سيؤدي أيضًا إلى تحسين الربحية. بشكل ينعكس إيجابياً على قيمة الشركة.

٢-٣-٣ الحد من التدخلات التنظيمية والقانونية:

ان تصميم استراتيجيات التبسيط الإداري هو لتقليل التعقيد التنظيمي وعدم اليقين وتقليل الحد من الروتين والأعباء غير الضرورية التي تخلفها البيروقراطية والأعمال الورقية. والهدف من هذه الاستراتيجيات هو تعزيز سيادة القانون والكفاءة والبيئات المواتية اقتصاديا. لأن هناك عدد من الحواجز التي تعرقل التطوير الفعال لهذه الاستراتيجيات. (OCED,2009:5)، وحظي حجم الأعباء الإدارية الناتجة عن اللوائح الحكومية باهتمام كبير في السنوات الأخيرة حيث تسعى الحكومات جاهدة إلى تحسين القدرة التنافسية لاقتصاداتها وتشجيع مستويات أعلى من الامتثال للوائح المعقدة والمرهقة وتخفيف التكاليف على الشركات والمواطنين في الامتثال للوائح الحكومة. ويعد الروتين مكلفاً ، ليس فقط من حيث الوقت والمال الذي يتم إنفاقه ولكن أيضاً من حيث انخفاض الإنتاجية والابتكار في الأعمال التجارية. وهذا أمر مرهق بشكل خاص للشركات الصغيرة وقد يثني الناس عن بدء عمل تجاري جديد. تكون هذه الآثار أكثر تكلفة في الأسواق العالمية ، حيث يمكن أن تؤثر كفاءة البيئة التنظيمية والإدارية المحلية في القدرة التنافسية للأعمال. وحاولت الحكومات قطع الروتين في السنوات الأخيرة ، وجعل اللوائح الإدارية أكثر كفاءة من حيث التكلفة ، وإزالة العبء الإداري عن العديد من مجالات النشاط. (OCED,2008:7)

وعليه فإن تدخلات الإدارة يجب ان تكون فعالة ، بحيث يجب أن تستهدف المستويين الفردي والتنظيمي ، مع مراعاة احتياجات وقدرات كل من الموظفين والشركة ، بشكل يمكن الشركة والموظفين من إدارة الازمات بشكل صحيح واستغلال ذلك في تعظيم قيمة الشركة من خلال الحد من التدخلات الإدارية غير الضرورية التي تحد من قدرة الموظف او العامل من القيام بعملة بشكل صحيح وتقتل روح الابداع لدى الموظف ويجب تقليل الروتين والتعقيد في تنفيذ العمليات والمعاملات وتعمل الشركات على جذب الموظفين المتميزين والاحتفاظ بهم ، وتعزيز تحفيز الموظفين من خلال غرس الإحساس بالهدف ، وزيادة الإنتاجية بشكل عام. يرتبط رضا الموظفين ارتباطاً إيجابياً بعوائد المساهمين.

### ٣-٢-٣-٤ الاستثمار وتحسين الأصول:

أن سياسة الاستثمار هي قرار استثماري في شكل مزيج من الأصول المملوكة للشركة وفرص الاستثمار المستقبلية. سوف تؤثر سياسة الاستثمار على قيمة الشركة. وهي فرصة للشركة لتتوسع في المستقبل. ومع ذلك ، ليست كل الشركات قادرة على استخدام سياسة الاستثمار بشكل جيد ، لذا فإنها تميل إلى تحقيق نفقات أعلى مقارنة بقيمة الفرصة الضائعة.(Faozi & Ghoniyah,2019:188)، اذ اتفق كل من (Afza & Nazir, 2007; Deloof, 2003; Howorth & Westhead, 2003) على ارتباط الربحية والمخاطر بشكل مباشر بإدارة واستثمار رأس المال مما يدل على أهميتها حيث أن هذين المتغيرين يحددان قيمة الشركة. ومن ثم ، فإن الإدارة الفعالة لرأس المال العامل هي حجر الزاوية في الإستراتيجية الشاملة للشركة. تبذل الشركات جهوداً للحفاظ على رأس المال العامل عند المستوى "الأمتل" ، حيث يمكن تعظيم قيمة الشركة، وتعكس سياسة

إدارة رأس المال العامل ربحية أعلى ومستوى أعلى من المخاطر. إذ ستزداد الربحية بسبب الاستخدام الفعال للأصول وانخفاض مستوى تكلفة رأس المال بما ينعكس على تحسين قيمة الشركة .

وعليه فإن الشركات تقوم بجمع رأس المال لشراء الأصول واستخدام تلك الأصول لتوليد المبيعات أو الاستثمار في مشاريع جديدة ذات عائد إيجابي متوقع. وتعمل الشركة المدارة جيداً على زيادة استخدام أصولها إلى الحد الأقصى حتى تتمكن من العمل باستثمار تلك الأصول وما لذلك من تأثير إيجابي على قيمة الشركة . إذ إن نجاح الشركة في خلق قيمة للشركة سيعطي بالتأكيد أرباحاً أكبر للمساهمين.

### 3-2-3-5 التحوط وتقليل المخاطر:

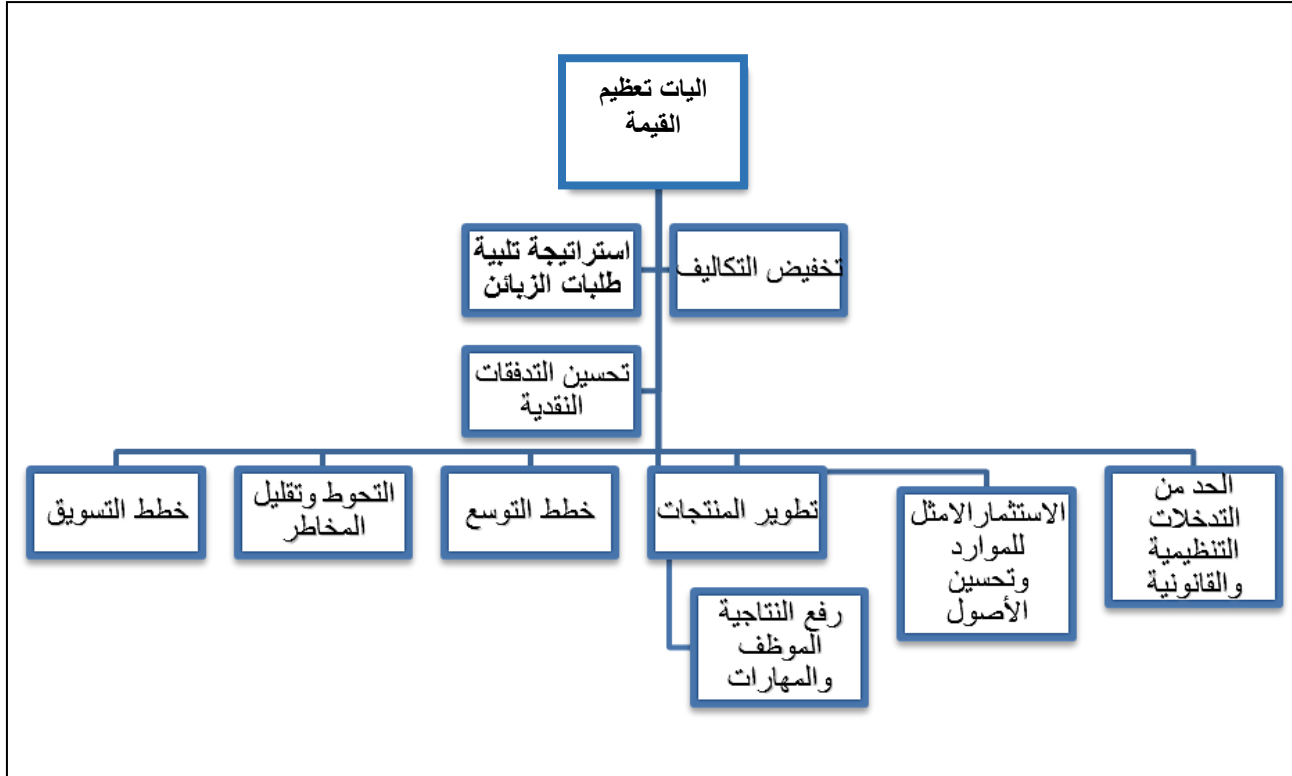
تستخدم الشركات بشكل متزايد إدارة المخاطر لحماية أدائها من المخاطر المالية ، مثل مخاطر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة ، ويمكن تنفيذ إدارة مخاطر الشركات بعدة طرق ، مثل المشتقات والعملات الأجنبية ، التحوط الفعال ، وما إلى ذلك بينما يبدو أن إدارة المخاطر على مستوى الشركة تقلل من تعرض الشركات لمخاطر أسعار الصرف، وفي ظل وجود عيوب واقعية في سوق رأس المال ، مثل تكاليف الوكالة ، وتكاليف التمويل الخارجي ، وتكاليف الإفلاس المباشرة وغير المباشرة ، كذلك الضرائب ، فإن تحوط الشركات سيعزز قيمة المساهمين (Aretz et al, 2007:435)، وتخلق العيوب في أسواق رأس المال أساساً منطقيًا لتقليل تقلب الأرباح من خلال التحوط. تتعلق التفسيرات التقليدية بتكلفة الضائقة المالية والحوافز الضريبية ومشكلة نقص الاستثمار. قد تضيف إدارة المخاطر أيضاً قيمة إذا كانت مراكز التحوط في عقود المشتقات تحمل علاوة تزيد عن درجة المخاطرة.

(JIN& JORION,2006:893) .

وعليه ان التحوط يؤثر في قيمة الشركة من حيث ان عولمة السلع وأسواق رأس المال أدت إلى زيادة عدد الشركات التي يتعين عليها اتخاذ قرارات تحوط مثل ما إذا كان وكيفية التحوط من تعرضها للعملات الأجنبية. ويمكن استخدام عدد كبير من الأدوات لبناء استراتيجية تحوط ، من الأوراق المالية المشتقة ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ تعد تحركات أسعار الصرف مصدرًا رئيسيًا لعدم اليقين. بسبب العولمة السريعة لبيئة الأعمال إذ أن سعر الصرف يؤثر في قيمة الشركة وبالتالي أيضاً على سعر سهمها وتتكون مخاطر صرف العملات الأجنبية من تأثير أسعار الصرف على أرباح الشركة وحقوق الملكية بطريقة سلبية. يمكن لعدة أنواع من التحوط أن تقلل من بعض المخاطر التي قد تؤدي إلى انخفاض القيمة .

ويمكن توضيح اليات تعظيم القيمة من خلال المخطط الاتي :





شكل (٣-٥)

### ليات تعظيم القيمة

المصدر من اعداد الباحث

### ٣-٢-٤ قياس قيمة الشركة Measuring the value of the company

إذا تم اعتبار الشركة كأصل استثماري، فإن قيمتها تعتمد على الدخل الذي تجلبه للمستثمر. لذلك، فإن قيمة الشركة هي إجمالي القيمة الحالية لجميع الدخل الذي من المحتمل أن يتم إنشاؤه أثناء سير العملية التجارية. بمعنى آخر، قيمة الشركة هي الفوائد الحالية ويتم التعبير عن الفوائد المحتملة التي يمكن أن تولدها الشركة في شكل قيمة يمكننا تحديدها من خلال الأساليب المناسبة ونموذج التسعير. لتحديد قيمة الشركة، وهناك العديد من الأساليب والمنافذ المختلفة. بشكل عام، تركز هذه الأساليب بشكل أساسي على وجهات النظر الثلاثة التالية: وجهات النظر القائمة على الأصول هي وجهات النظر حول تحديد قيمة الشركة على أساس الميزانية العمومية ومنها على أساس الأرباح والفوائد قبل الضريبة ومنها على أساس أسعار الأسهم والأداء المالي وغيرها من الأساليب. (DANG et al, 2020:66) ويمكن توضيحها كالآتي:

١- مقياس Tobin's Q: تعرف بانها نسبة القيمة السوقية للشركة مقسومة على القيمة الدفترية لأصولها. ونسبة Tobin's Q هي نسبة ابتكرها James Tobin، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، والذي

افتراض أن القيمة السوقية المجمعة لجميع الشركات في سوق الأوراق المالية يجب أن تكون مساوية تقريبًا لتكاليف استبدالها. (Gharaibeh & Qader, 2017:388). وتنص على أنه إذا كانت "Tobin's Q" أكبر من واحد فهذا يعني أن الشركة تساوي أكثر من تكلفة أصولها في هذه الحالة، فإن الاستثمار الإضافي في الشركة سيكون منطقيًا لأن الأرباح المتولدة ستتجاوز تكلفة أصول الشركة. إذا كان "Tobin's Q" أقل من واحد فهذا يعني أن استبدال أصول الشركة يكلف أكثر مما تستحقه الشركة، سيكون من الأفضل للشركة بيع أصولها بدلاً من محاولة استخدامها. الحالة المثالية هي المكان الذي يكون فيه Tobin's Q مساويًا تقريبًا لوحد إذ يشير إلى أن الشركة في حالة توازن. (Ali et al, 2016:85). وتقيس Tobin's Q العلاقة بين قيمة سوق الأوراق المالية للشركة وتكلفة استبدال موارد الشركة، ويمكن أيضًا تفسير غالبية تقلبات الاستثمار من خلال استخدام هذه النسبة، إذ يمكن أيضًا تطبيقه في تحليل الحالة المالية للشركة. (Sucuahi & Cambarihan, 2016:150).

٢- نسبة السعر إلى العوائد: ان نسبة السعر إلى العوائد (PER) هي نسبة اختيار استثمار مستخدمة بشكل متكرر تقارن سعر السوق للسهم (MPS) إلى ربحية السهم (EPS) (EPS). وإن نسبة السعر إلى العائد تم استخدامها كمرجع لتحليل الأسهم من خلال النظر في العلاقة بين أسعار الأسهم وأرباح الشركة. بالنسبة للمستثمرين، كلما زادت نسبة الأرباح السعرية، زاد نمو الأرباح المتوقع. (4397 : 2022, Hasanudin).

٣- نسبة قيمة الشركة إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء: قيمة الشركة هي تقدير للقيمة السوقية للأصول التشغيلية للشركة. من خلال الأصول التشغيلية، فإننا نعني جميع أصول الشركة باستثناء النقد. بالطبع، ليس من العملي العمل مع الأصول الفردية للشركة لأن قيم السوق لن تكون متاحة عادة. بدلاً من ذلك، يمكن استخدام الجانب الأيمن من الميزانية العمومية وحساب قيمة الشركة على النحو التالي من خلال استخدام (Enterprise Value-EBITDA Ratio): (Ross et al, 2019:67)

$$\text{Enterprise value} = \text{Total market value of the stock} + \text{Book value of all liabilities} - \text{Cash}$$

٤- العائد على الموجودات: ان للعائد على الأصول تأثير على قيمة الشركة وتُظهر الربحية العالية آفاقًا جيدة للشركة بحيث يستجيب المستثمرون بشكل إيجابي لهذه الإشارات التي تؤدي إلى زيادة قيمة الشركة. وهذا أمر مفهوم لأن الشركة التي تمكنت من تسجيل أرباح متزايدة تشير إلى أن الشركة لديها أداء جيد يولد شعورًا إيجابيًا للمستثمرين ويزيد من سعر سهم الشركة. وستؤدي زيادة أسعار الأسهم في السوق إلى زيادة قيمة الشركة. ويقاس العائد على الأصول (ROA) قدرة الشركة على تحقيق أرباح يمكن أن تضمن قيمة الشركة.

ويتم احتساب العائد على الأصول من خلال مقارنة صافي الدخل وإجمالي الأصول. (Satria,2019:51).  
(Husna & Ehrhardt & Brigham,2011:100).

### ٣-٢-٥ التدخل الإداري وتأثيره في قيمة الشركة

#### Administrative intervention and its impact on the value of the company

ينص هدف تعظيم ثروة المساهمين على أن الإدارة يجب أن تسعى إلى تعظيم القيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة لأصحاب الشركة (أي المساهمين). فسر السهم هو القيمة النسبية والتناسبية لقيمة الشركة. ويخبر سعر السهم فقط بالقيمة الحالية للشركة أو قيمتها السوقية. يعتمد هذا على تصور أنه كلما ارتفع سعر السهم، زادت ربحية المساهمين. لا تؤثر القيمة المرتفعة للشركة أيضاً على حسن سير العمل الحالي فحسب، بل تنفيذ أيضاً آفاق الشركة في المستقبل. ذلك لأن السوق والمجتمع والمستثمرين المحتملين يؤمنون بأداء الشركة، والذي ينعكس في سعر سهمها. ويعتبر سعر السهم انعكاساً للقيمة الفعلية لأصول الشركة. لتحقيق قيمة مؤسسية عالية، غالباً ما تعين الشركات محترفين يتم تعيينهم كمديرين أو مفوضين في إدارة الشركة. (VENUSITA&AGUSTIA,2021:866)، ويتعين على الشركات استخدام الاستراتيجيات والسياسات الحديثة لتكون قادرة على المنافسة من أجل أن تكون قادرة على المنافسة وناجحة، إذ يمكن تقييم القدرة التنافسية للشركة من خلال قيمة الشركة. بمعنى آخر، توضح قيمة الشركة أن الشركة قادرة على تحقيق نجاح طويل الأمد ويمكن أن يؤدي ذلك إلى جذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الشركة. (et al, 2019:127, Paputungan). فقيمة الشركة هي المفتاح الرئيسي لرفاهية المساهمين أو أصحاب الشركة ويسعى المدير إلى اتخاذ سياسات يمكن أن يكون لها تأثير في زيادة قيمة الشركة. تتضمن هذه السياسات تطبيق ممارسات المحاسبة المتحفظة في التقارير المالية وسياسات هيكل رأس المال. في حين أن العامل الرئيسي لزيادة قيمة الشركة هو أداء الشركة. أداء الشركة هو نتيجة تمثيل تنفيذ سياسات الإدارة المتعلقة بسياسات التمويل وسياسات الاستثمار والسياسات التشغيلية وبالتالي، فإن أداء الشركة يلعب دوراً مهماً في زيادة قيمة الشركة، لأن المستثمرين سينظرون إلى أداء الشركة على أنه مؤشر على إشارة معلومات على أن الشركة في حالة صحية ومستقبلية لاستثماراتها. (Nurhayati et al, 2021:85)، لأن هناك مشاكل محتملة ناتجة عن الفصل بين الملكية والسيطرة. في عملية تعظيم قيمة الشركة، سيكون هناك تضارب في المصالح بين المديرين والمساهمين (مالك الشركة) الذي غالباً ما يسمى مشكلة الوكالة. ليس من النادر أن يكون لمديري شركة الإدارة أهداف ومصالح مختلفة تتعارض مع الهدف الرئيسي للشركة وغالباً ما يتجاهلون مصالح المساهمين. مصلحة مختلفة بين المديرين والمساهمين وقد أدى ذلك إلى نزاعات تسمى صراع الوكالات. يحدث هذا لأن المديرين يعطون الأولوية للمصالح الشخصية؛ خلاف ذلك، لا يجب المساهمون المصالح الشخصية للمديرين بسبب ما سيضيفه

المدير إلى تكاليف الشركة مما يؤدي إلى انخفاض أرباح الشركة والتأثير على أسعار الأسهم وبالتالي خفض قيمة الشركة.

(Jensen & Meckling, 1976:312) ، وبالمقابل عندما تكون قيمة الشركة عالية ، فإنها تعطي إشارة إيجابية للمستثمرين وترفع من سمعة المدير. ومع ذلك ، عندما يرتفع ويبدأ المديرين في إدراك أن القيمة العالية للشركة بعيدة جداً عن قيمتها الجوهرية ، يصبح من الصعب على المدير تبرير ما حدث. نتيجة لذلك ، لا يمكن للمديرين سوى تسليم أنفسهم والانخراط بشكل أعمق في تشكيل مبالغ كبيرة في التقييم. في ظل هذه الظروف ، سيعاني المساهمون وأيضاً الجمهور الذي يمتلك أسهم الشركة من خسارة كبيرة جداً. (Sianturi al,2020) ، وللقضاء على ذلك وللتقليل من التصرفات الانتهازية لابد من وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين في تشكيل مجلس المفوضين ، يمكنه أن يقلل التقارير المالية الاحتمالية التي تزيد من قيمة الشركة. إذ أن للمفوضين المستقلين تأثير إيجابي على قيمة الشركة وللملكية المؤسسية دور مهم في التقليل من نزاع الوكالة الذي يحدث. إذ تعمل الملكية المؤسسية باعتبارها الطرف المسيطر وديري الشركات. وكلما زاد مستوى ملكية المؤسسات للأسهم ، ستكون آليات الرقابة على إدارة الأداء أكثر فعالية وسيؤثر مستوى الملكية المؤسسية بنسبة كبيرة على القيمة السوقية للشركة والملكية المؤسسية هي آلية قوية قادرة على تحفيز المديرين على تحسين أدائهم ، والذي بدوره سيزيد من قيمة الشركة. إذ ستزداد قيمة الشركة إذا كانت المؤسسة قادرة على أن تكون أداة مراقبة فعالة. ( Mukhtaruddin et al ,2014:4). إذ يعتبر الربح عاملاً مهماً يجب على المستثمرين مراعاته عند اتخاذ قرار الاستثمار. لذلك ، فمن المعتاد أن يهدف المديرين إلى توفير المعلومات التي من شأنها تحسين قيمة الشركة وبالتالي إعطاء الانطباع بأن الاستثمار في الشركة سيكون مثمراً. إذ إن نشر المعلومات المالية للشركات سيثبث المستثمرين على الاستثمار في تلك الشركة ومن الناحية النظرية ، ستحاول الإدارة دائماً تحسين وظيفة المنفعة الخاصة بها. حقيقة أن الإدارة لديها القدرة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة ، فمن الطبيعي أن تختار الإدارة طريقة محاسبية ستساعدهم على وجه التحديد في تحقيق أهدافهم. ( A et al,2018:379) ، وأصبح من المعتاد والمتوقع للشركات المتداولة علناً أن تضع تعظيم سعر السهم فوق أي هدف تنظيمي آخر وأن تسعى الشركات المملوكة للقطاع الخاص إلى تعظيم المكاسب المالية لأصحابها باعتبارها الهدف التنظيمي الشامل ومع ذلك ، فإن تعظيم قيمة المساهمين لم يكن دائماً الهدف الأساسي للشركات. وبدلاً من ذلك ، فإن تصور الأهداف التي يجب على الشركة أن تسعى إلى تحقيقها قد تغير بمرور الوقت ، بناءً على السياق الاجتماعي الذي تكون الشركة جزءاً لا يتجزأ منه. (Battilana et al ,2020:3) ،

واستناداً إلى ما سبق فإن كل شركة لها هدف هو تعظيم الأرباح وزيادة سعر سهم الشركة. إذ إن أسعار الأسهم التي تستمر في الزيادة كل عام ستنعكس بشكل إيجابي على قيمة الشركة. وقيمة الشركة هي توضيح لمدى حسن أو سوء الإدارة في إدارة ثروتها ، ويمكن معرفة ذلك من خلال قياس الأداء المالي الذي تم الحصول عليه وعادة ما تتميز الزيادة في قيمة الشركة بزيادة في أسعار الأسهم، ويعتبر مجلس الإدارة

ركيزة أساسية لاتخاذ القرار في شركة ما. من حيث ان حجم المجلس له إثر على القرارات المتخذة التي تنعكس بشكل أو اخر بتأثير مباشر او غير مباشر على قيمة الشركة. من حيث ان قيمة الشركة تعتمد على جودة المراقبة واتخاذ القرار من قبل مجلس الإدارة ، وأن حجم المجلس يمثل محدداً مهماً لأدائه ،ومن المفترض أن يكون لمجلس الإدارة تأثير ايجابي في قيمة الشركة وإحدى الوسائل للسيطرة على التصرفات الانتهازية أحيانا هي الملكية الإدارية إذ يُنظر إلى الملكية الإدارية على أنها آلية رقابية مناسبة لتقليل نزاع الوكالة الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوكالة. وأن إحدى الطرق لتقليل تكلفة الوكالة هي زيادة ملكية الأسهم من خلال إدارة جيدة . باعتبار انه يمكن أن تؤثر نسبة الأسهم التي يسيطر عليها المدير على سياسة الشركة. إذ ان الملكية الإدارية يمكن ان تعمل على موازنة مصالح الإدارة والمساهمين ، بحيث تستفيد مباشرة من القرار الذي تتخذه وتتحمل نتائج القرار الخاطئ الذي تتخذه من حيث الأرباح والخسائر. ويعد دور المدير أمراً بالغ الأهمية من أجل إدارة العمليات بفعالية وكفاءة يمكن أن تؤثر لاحقاً على أداء الشركة المالي . إذ سيؤدي أداء الشركة الممتاز إلى تصور أفضل من المستثمر لرفاهية الشركة مما قد يؤدي لاحقاً إلى زيادة قيمة الشركة. إن تعظيم قيمة الشركة له مساهمة ذات مغزى للشركة لأنه من خلال تعظيم قيمة الشركة ، يزيد أيضاً من ازدهار المساهمين وهو الهدف الرئيسي للشركة، ولكن بالمقابل فان المرونة في تطبيق المعايير وتعدد الخيارات فشل إلى حد كبير في تحفيز السلوك المناسب لتحسين القيمة لأن تصميمها يكاد يكون مضموناً أنها ستؤدي إلى النتيجة المعاكسة حيث ان الاعتقاد بأن الأرباح قصيرة الأجل تغذي أسعار الأسهم ،كانت دافعا لتشجيع تدخل المديرين التنفيذيين على إدارة الأرباح ، وممارسة خياراتهم في وقت مبكر ، والاستفادة من الأموال بشكل انتهازى، و يمكن أن يؤدي السلوك الانتهازي الناتج عن استخدام التدفق النقدي الحر إلى تقليل كفاءة إدارة الشركة ، ومما يؤثر بدوره على معدلات النمو وانخفاض قيمة الشركة. للتغلب على السلوك الإداري الانتهازي ، وسوف تتحمل الشركة تكلفة تسمى تكاليف الوكالة. هذه التكاليف ليست ضئيلة ، لذلك يجب أن تكون الشركات قادرة على تقليلها من خلال المراقبة والتعاقد فالدديرين التنفيذيون في دفاعهم عن تلك التصرفات ، وقد يشير بعضهم الى أنه ليس لديهم خيار سوى تبني توجه قصير الأجل لأن أي خلل يحدث في قيمة الشركة قد يفقد المالك الشخصية التي يعولون الحصول عليها من تحسين القيمة ، إذ تعتمد قيمة مساهمي الشركة على القرارات الإستراتيجية التي يتخذها مجلس الإدارة والإدارة العليا ، بما في ذلك القدرة على القيام باستثمارات حكيمة وتوليد عائد جيد على رأس المال المستثمر. فإذا تم إنشاء هذه القيمة ، خاصة على المدى الطويل ، يرتفع سعر السهم ويمكن للشركة دفع أرباح نقدية أكبر للمساهمين.

## المبحث الثالث : تأثير التدخل الإداري في استمرارية الشركة

### The effect of administrative intervention on the continuity of the company

#### تمهيد :

ان التنبؤ بالوضع المالي للشركات يعتبر من الأمور المهمة لأصحاب المصلحة اذ أن موضوع التنبؤ بالوضع المالي يتعلق بشكل أساسي بمفهوم الاستمرارية وأهميتها في الفكر المحاسبي ، حيث يعتبر فرض الاستمرارية من الافتراضات الأساسية ويتم بناؤه على أساس أن تستمر الوحدة الاقتصادية في نشاطها لفترة زمنية كافية لتحقيق أهدافها وقادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف الأخرى، فالشركات الناجحة هي تلك التي تتوقع وتخلق آليات للتعامل مع المنافسة الشديدة والمخاطر المحتملة، ولذلك تسعى الشركات للتعامل مع حالات الطوارئ والأحداث الحرجة للحفاظ على سمعتها ، وتكون أكثر مرونة ، وضمان الاستمرارية والتعامل مع إدارة الأزمات استجابة للمخاطر المختلفة التي تهدد استمرارية الشركات . ومن الضروري وضع خطة إستراتيجية للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة التي يمكن أن تغير عمليات وانشطة الشركات بشكل سلبي. فضلا عن ذلك ، يجب أن تكون الشركات قادرة على فهم الطريقة التي يمكن بها معرفة العوائق التي تمنع تحقيق أهدافها المحددة ، نظرًا لأن نجاح المديرين في تنفيذ الاعمال هو وظيفة نابعة من قوة الشركة في تحقيق الأهداف على المدى الطويل وتقديم قيمة مستمرة لأصحاب المصلحة المختلفين .

#### ٣-٣-١ مفهوم الاستمرارية The concept of going concern

يشار الى مفهوم الاستمرارية بانها " أحد الافتراضات الأساسية في المحاسبة ويستند إليه الأساس الحاسم للعديد من التصنيفات المحاسبية" . ( Salehi & Rostami,2009:5 ) ، و تعني الاستمرارية في الفكر المحاسبي " أن الشركة ستواصل عملياتها في المستقبل المنظور ولن تخرج من العمل أو تقوم بتصفية أصولها ، وحتى يحدث ذلك يجب أن تكون قادره على زيادة مواردها بشكل كافٍ ولفترة زمنية غير محدودة تمكنها من تحقيق أهدافها وخططها ، والوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين ، وتنامي نشاطها ، ولا توجد دلائل على أنها لن تستمر. علاوة على ذلك ، يجب على الشركة إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية ما لم تعتزم الإدارة التصفية أو إيقاف أعمالها". ( ALI et al ,2021:8 )، في حين يشار الى مفهوم استمرارية الاعمال كما اشار ( ISO,2019 ) على أنها "قدرة المنظمة على الاستمرار في تقديم منتجاتها أو خدماتها بمستويات مقبولة مسبقاً بعد حدوث اضطراب ، سواء كان طبيعياً أو متعمداً " ( PĂUNESCU&ARGATU,2020:499 ) . وان افتراض الاستمرارية له مكانة وأهمية مركزية عند إعداد البيانات المالية للشركات . اذ إن توضيح جوهرها يسهم في الواقع في تحسين الثقافة المالية ، التي لها دور مهم في الرفاهية المالية. وتعتبر القرارات المالية المستنيرة عاملاً رئيسياً لاتخاذ خيارات مالية فعالة. ( Savova ,2021:3 ). اذ يعد افتراض الاستمرارية هو

مبدأ أساسي في إعداد البيانات المالية. في ظل افتراض الاستمرارية، يُنظر عادةً إلى الكيان على أنه مستمر في العمل في المستقبل المنظور بدون نية ولا ضرورة للتصفية أو التوقف عن التداول أو طلب الحماية من الدائنين وفقاً للقوانين أو اللوائح (Enofe et al, 2013:1).

ويظهر للباحث ان الاستمرارية هي " عملية التنبؤ بالأحداث التي ستؤثر في عمليات وانشطة الوحدة الاقتصادية ، وضمان الاستجابة لتلك الاحداث بطريقة مخططة ومدرب عليها بشكل يضمن استمرار الوحدة الاقتصادية مزاوله أنشطتها في المستقبل " ولتحقيق ذلك تعمل الشركات على إدارة استمرارية الأعمال هي العملية الكاملة التي تحدد المخاطر المحتملة التي تهدد المؤسسة وتوفر هيكلًا يساعد على تطوير المرونة ، والتي تحمي أيضاً المصالح الرئيسية لأصحاب المصلحة المختلفين، ولكن في بيئة اقتصادية صعبة أو غير مؤكدة ، قد يصبح من الصعب دعم افتراض الاستمرارية دون إجراء التحليل التفصيلي لعمليات وانشطة الشركة .و يجب على أعضاء مجلس الإدارة دائماً النظر في مدى ملاءمة تقييم الاستمرارية للشركة في نهاية التقرير المالي. ويجب أن يقتنع المديرين بأنفسهم دائماً بأن الإدارة لديها وثائق داعمة كافية قادرة على دعم تقييم افتراض الاستمرارية، بما انه ينص مفهوم الاستمرارية على أن الشركة ستواصل عملياتها في المستقبل أي ان أصحاب المصلحة يتوقعون استمرار تدفق المنافع لهم . وهذا يعني أن الشركة لن تضطر إلى وقف عملياتها وتصفية أصولها بتكاليف منخفضة للغاية.

### ٣-٣-٢ أهمية فرض الاستمرارية في العمل المحاسبي

## The importance of assumption continuity in accounting work

يعتبر فرض الاستمرارية واحدياً من أهم المفاهيم التي يقوم عليها إعداد التقارير المالية حول بقاء كيان تجاري. يفترض هذا المفهوم أن المؤسسة التي ستستمر في العمل من حيث ان التصفية لا يتوقع أن تحدث في المستقبل. (Mukhtaruddin,2002:18) ، اذ يعد استخدام الاستمرارية من اهم الأمور الأساسية لأي شركة سواء كانت صناعية او تجارية ،زراعية او خدمية وعلى هذا الأساس فان الشركة تقتني الأصول لغرض الاستخدام وليس البيع والشراء وبناء على ذلك فان العديد من المبادئ والاسس المحاسبية بنيت على أساس فرض الاستمرارية .(عثمان وشعث، ٢٠١٦: ٣٩١)، ويعكس فرض الاستمرارية توقعات كافة الأطراف أصحاب المصلحة من حيث ان التصفية او التوقف عن مزاوله اعمالها تمثل حالة استثنائية ،وباعتبار ان فرض الاستمرارية يتوافق مع المعايير القانونية التي تعمل في ظلها الوحدة الاقتصادية ،فظهر الشركات المساهمة يؤيد فرض لاستمرارية لما تتمتع به تلك الشركات من شخصية اعتبارية من حيث النمو والتوسع المستمر في عملياتها .(حنان، ٢٠٠١: ٣٤٥)، لقد انطلقت أهمية هذا الفرض من الهدف الجوهرى الذي تسعى الشركات لتحقيقه دائماً وهو حسن تسيير أعمالها والاستمرار في نشاطها لفترة غير محدودة وبصعود مستمر في بيئة الأعمال ولتحقيق ذلك يجب تضافر كل الجهود في سبيل تحقيق هذا الاستقرار الذي يقود لتحقيق أهدافها بقوة

وثبات ، وان الإدارة تقع على عاتقها مسؤولية ودور محوري عند اعداد القوائم المالية من حيث العرض والافصاح عن كافة المعلومات اللازمة للأطراف سواء كانت داخلية ام خارجية .(نسمان، ٢٠١٧: ١٠٢).

ويتضح للباحث ان فرض الاستمرارية يعتبر من الفروض الأساسية التي يستند عليها عمل الشركات من حيث ان الشركة يتوقع لها ان تستمر في مزاولة النشاط الى اجل غير محدد وهذا يعكس توقعات أصحاب المصلحة ، ويعتبر الأساس الذي يستند عليه اعداد القوائم المالية من حيث ان الشركات تبلغ عن قوائمها المالية في نهاية الفترة بناء على أساس ان الشركة مستمرة في مزاولة نشاطها ، وتتبع أهمية فرض الاستمرارية من حيث انه يوفر الاستقرار والقدرة على التنبؤ في التقارير المالية ، مما يساعد المستثمرين والدائنين على اتخاذ قرارات مستنيرة حول توفير التمويل للأعمال التجارية. ويساعد على ضمان أن قائمة المركز المالي توفر تمثيلاً حقيقياً ودقيقاً للمركز المالي للشركة ، وبدون فرض الاستمرارية ، ستضطر الشركات إلى إنهاء العمليات وتصفية أصولها فوراً عند مواجهة مشاكل مالية. فإن تجاهل فرض الاستمرارية قد يعني أن الشركة ستتبع نهج التصفية لتقييم الأصول، ويعد مفهوم الاستمرارية أمراً بالغ الأهمية للمساهمين لأنه يوضح استقرار الشركة. إذ يمكن أن يؤثر هذا الافتراض على سعر سهم الشركة وقدرتها على زيادة رأس المال أو جذب المزيد من المستثمرين. وإن تجاهل مفهوم الاستمرارية يعني أن الاستثمار في أسهم الشركة لن يكون مجدياً حيث سيتم تصفية الشركة في الفترة المالية التالية .

### ٣-٣-٣ التنظيم المهني للاستمرارية بموجب معايير المحاسبة ومعايير التدقيق

## Professional organization for continuity under accounting standards and audit standards

أحد المتطلبات الأساسية للسوق الفعال هو عملية تدقيق فعالة. ولتحقيق مراجعة فعالة ، فإن أحد الشروط الأساسية هو الحصول على رؤية حقيقية وعادلة للمركز المالي والأداء المالي للكيان. لكي تعرض البيانات المالية بشكل عادل ، في جميع الجوانب المادية ، المركز المالي والأداء المالي ، ومن الضروري اتباع نهج منهجي منظم في مراحل متتالية ومحددة جيداً. وهناك شرط آخر هو مراعاة أي تغييرات حدثت في هذه التأكيدات خلال السنة المالية ، ولكن أيضاً في الاعتبار تأثير هذه التغييرات على مستقبل الكيان. في هذه المرحلة ، يقوم المدقق بتحليل مدى ملاءمة استخدام الكيان لأساس الاستمرارية.

(Silviu&Timea,2015:2017). إذ أن تقييم الاستمرارية هو أحد أكثر مهام التدقيق صعوبة وغموضاً ، وإذا أفلست الشركة دون تلقي رأي استمراري مسبق من المدقق ، فإنه يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه تدقيق الفشل ويشير المعدل المرتفع لفشل الشركات والتدقيق التاريخي إلى أنه من الصعب التنبؤ بمستقبل الشركة وإجراء تقييمات الاستمرارية الصحيحة وعلى الرغم من أن معايير التدقيق تتطلب تقييماً واضحاً لحالة الاهتمام المستمر بالعملاء ، إلا أن الشركات لا تزال تفشل دون تحذيرات مسبقة من قبل المدقق .)



1: Björkstrand, 2014)، و في عام ( ٢٠٠٨ ) ، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مسودة عرض تتطلب من الإدارة تقييم قدرة الكيان على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وفي يناير ( ٢٠١٢ ) ، قرر مجلس معايير المحاسبة المالية بدلاً من ذلك ، بتصويت ٤-٣ ، عدم مطالبة الإدارة بإجراء تقييم لقدرة الكيان على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بحلول مايو ٢٠١٢ ، أعاد مجلس معايير المحاسبة المالية النظر في هذا المطلب ، وأصدر مسودة عرض منقحة في يونيو ٢٠١٣ تتطلب تقييم الاستمرارية من قبل الإدارة. بعد إعادة المداولات مع لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) ، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) ، ومجلس مراقبة محاسبة الشركة العامة (PCAOB) ، وفي أغسطس ٢٠١٤ ، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية تحديثاً لمعايير المحاسبة (Subtopic 205-40) مطالبة الشركات بإجراء تقييمات الاستمرارية في كل فترة تقرير والإبلاغ عن مشكلات الاستمرارية في حواشي البيانات المالية. إذ ان مجلس معايير المحاسبة المالية يسلط الضوء على الطبيعة المثيرة للجدل لمطالبة المديرين بالتعبير عن مخاوف الاستمرارية في التقرير المالي . (Mayew et al ، 2015: 1621-1622) وأشار معيار المحاسبة 2415 (AS) ، الصادر عن (PCAOB) وتم التصديق عليه لاحقاً من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) ويتم تطبيقه على جميع الكيانات العامة المؤهلة داخل الولايات المتحدة. إذ تنص الوثيقة على أن المدقق "يتحمل مسؤولية تقييم ما إذا كان هناك شك كبير حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة" وإذا كان هناك مثل هذا الشك ، فيتم نقل المعلومات في الوقت المناسب ، يؤكد المعيار المحاسبي (٢٤١٥) كذلك ، أنه بعد تنفيذ إجراءات المراجعة الضرورية ، يجب على المراجع تحديد خطط الإدارة ، وتأثيرها على البيانات المالية للمنشأة والاعتراف بأي أحداث لاحقة ذات صلة. عند إصدار رأي المدقق النهائي ، يتحمل المدقق مسؤولية الاستشهاد بالسبب المحدد ، والذي يعتقد أنه من أجله يجب إصدار رأي الاستمرارية. (Stanchev, 2018: 14-15)، في حين أشار معيار التدقيق الدولي (ISA 570) إلى ان فرض الاستمرارية يعتبر أحد المبادئ الأساسية في إعداد القوائم المالية، وهي تشير إلى ان الشركة مستمرة في مزاولة نشاطها في المستقبل القريب، وأن الشركة ليست مضطرة - كما لا يوجد لديها النية - لتصفية أو تقليص حجم أعمالها أو البحث عن وسائل للحماية من الدائنين بما يتوافق مع القوانين أو اللوائح، وبالتالي يتم تسجيل الأصول والالتزامات على أساس أن الشركة لديها القدرة علي تحقيق قيمة أصولها وتسوية التزاماتها من خلال ممارستها أنشطتها العادية. ( عبد العزيز، ٢٠٢١: ٤)، في حين يتطلب معيار التدقيق الدولي ISA 315 (المنقح) من المدقق مراجعة تقييم للمخاطر وتعديل إجراءات التدقيق الإضافية المخطط لها وفقاً لذلك عند الحصول على أدلة تدقيق إضافية خلال فترة التدقيق. فإذا تم تحديد الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة بعدها يتم إجراء تقييمات مخاطر التدقيق ، فضلاً عن تنفيذ الإجراءات الواردة في الفقرة (١٦) ، قد يحتاج تقييم المدقق لمخاطر التحريف الجوهري وقد يؤثر وجود مثل هذه الأحداث أو الظروف أيضاً على طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية للمدقق استجابةً للمخاطر المقدرة. (ISA 315, 2019). ويعد تقييم ما إذا كانت شركة ما مستمرة في العمل أحد

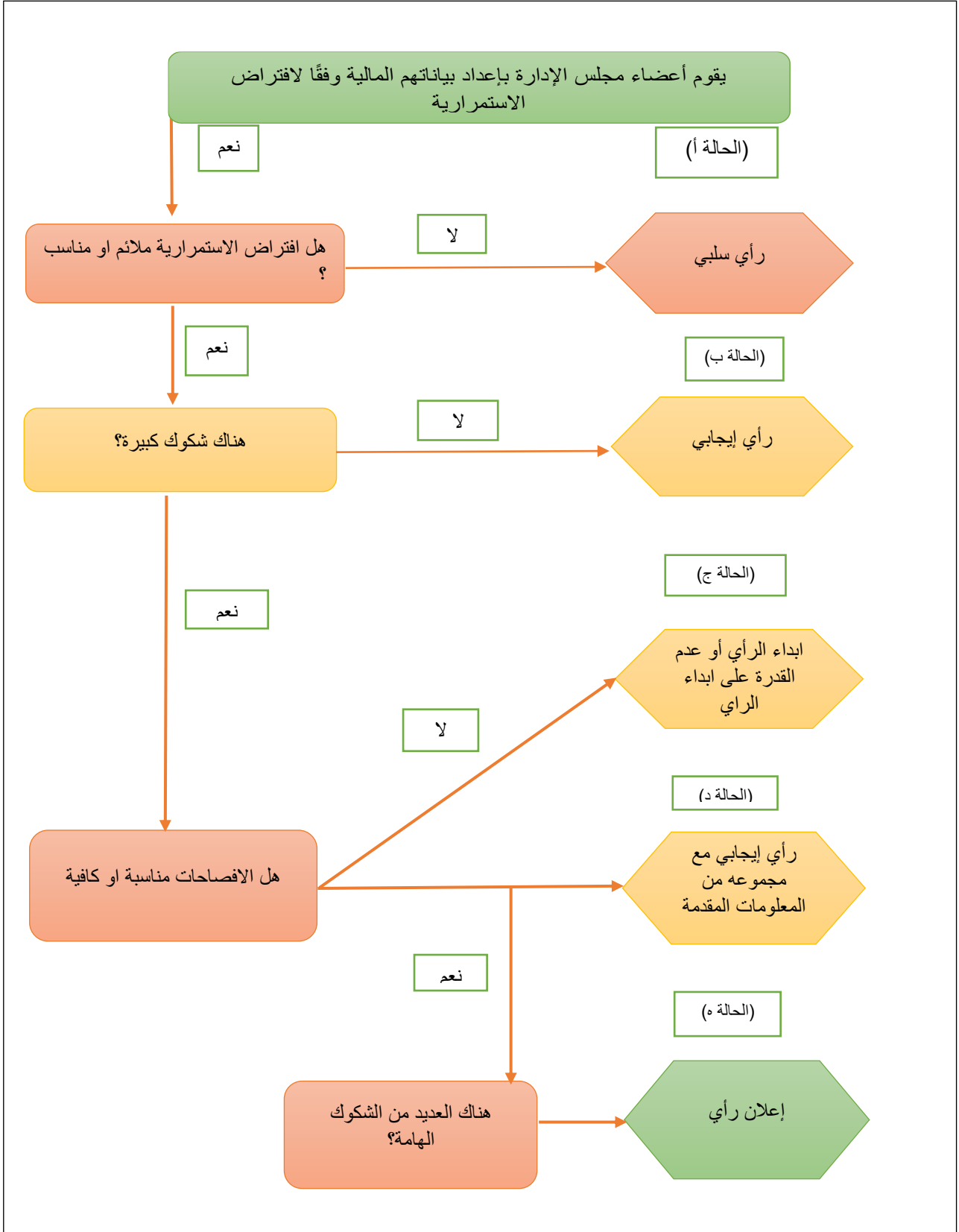
أكثر القرارات تعقيداً التي تواجه مهنة التدقيق. يمكن اعتبارها عملية من مرحلتين وهي مرحلة الحكم حيث يشكل المدقق رأياً أولياً حول الصائفة المالية للعميل أو الاستقرار ومرحلة القرار التي يقرر فيها المدقق نوع التقرير الذي سيصدره.

(SUNDGREN & SVANSTROM,2014:533)، وبشكل عام تتطلب معايير المحاسبة الجديدة من الإدارة الإفصاح عن حالات عدم اليقين المتعلقة بالاستمرارية في حواشي البيانات المالية فيما يتعلق بالاستمرارية في البيانات المالية ووضع خطة لإعادة الهيكلة لحلها وفي حالة عدم اليقين إذا كان هناك شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. أيضاً ، تتلقى الشركة رأي تدقيق فيما يتعلق بكل من بياناتها المالية وإفصاحات الإدارة المستمرة. وان المدققين مطالبون بجمع أدلة كافية لتقييم جدوى وتأثير خطة إعادة الهيكلة للإدارة إذا كان هناك شك كبير حول حالة المنشأة المستمرة. إذ وجد عدد لا بأس به من الأبحاث السابقة أن عدداً كبيراً من الشركات المفلسة لم يكن لديها تدقيق مسبق. (Sumio & XU,2019: 1-2).

ويظهر للباحث ان التنظيم المهني لفرض الاستمرارية بموجب معايير التدقيق الدولية يُنظر إلى المنشأة على أنها مستمرة في العمل في المستقبل المنظور. وهذا سوف ينعكس على الية إعداد وعرض القوائم المالية للشركات من حيث إظهار ان الشركة مستمرة في تحقيق الإيراد وقادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف الأخرى. ولكن عملية تقييم استمرارية الشركات من عدمها ليس سهلاً فهي عملية معقدة تواجه مراقبي الحسابات فإذا لم يقتنع مراقبو الحسابات بقدرة كيان تجاري على الحفاظ على بقائه على المدى الطويل ، فإنهم ملزمون بتقييم خطة الإدارة. وإذا كان من المحتمل أن تكون خطة الإدارة فعالة في التنفيذ ، فيجب على المدققين الإفصاح بشكل كاف عن طبيعة وتأثيرات الظروف والأحداث التي دفعتهم في الأصل إلى وضع شكوك حول قدرة الشركة على الاستمرارية في مزاولة النشاط ولا يتحمل المدقق مسؤولية الشركة أو بقاءها ، لكن بقاء الشركة هو مقابل ابداء المدقق رأيه . ويعد قياس وتقييم أداء الشركة أمراً أساسياً لكل عمل تجاري. إذ يمكن أن يوفر نظام قياس الأداء المصمم بشكل صحيح معلومات وتعليقات حول كيفية تحقيق الشركة لأهدافها واستمرارها في مزاولة نشاطها. إذ ان الغرض من معيار التدقيق الدولي (ISA 570) هو وضع معايير وتقديم إرشادات حول مسؤولية المدقق عن صحة افتراض الاستمرارية المستخدم كأساس لإعداد البيانات المالية. بناءً على الاعتبارات التي قدمها أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاستمرارية . وبالمقابل تم تضمين مبدأ الاستمرارية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الافتراض الأساسي" لإعداد البيانات المالية. وكان ذلك جلياً في معيار المحاسبة الدولي (IAS 1) ، الفقرتان ٢٣ و ٢٤ بعنوان "عرض البيانات المالية". وتنص هذه الوثيقة على ما يلي: "في عملية إعداد البيانات المالية ، يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة" وهذا يتطلب من الإدارة عند تقدير افتراض الاستمرارية ، ان تأخذ بنظر الاعتبار جميع المعلومات المتاحة حول المستقبل ، التي يجب أن تكون على الأقل ، على سبيل المثال لا الحصر ، بعد اثني عشر شهراً من تاريخ البيانات المالية. ويجب على الإدارة تقييم ما إذا كانت

الظروف التي تمكن الشركة من مواصلة أنشطتها موجودة. ويجب ان يكون إعداد البيانات المالية بدافع الاستمرارية. وان كل من معايير المحاسبة الدولية و معايير التدقيق الدولية لم تتجاهل فرض الاستمرارية إذ يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ضرورة قيام الإدارة عند إعداد التقارير المالية بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة النشاط .

ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط ادناه من حيث بيان كيفية قيام أعضاء مجلس الإدارة بإعداد بياناتهم المالية وفقاً لافتراض الاستمرارية ورأي المدقق في فرض الاستمرارية. كما في شكل (٣-٦)



شكل (٦-٣) رأي المدقق في فرض الاستمرارية

المصدر (ISA No. 570)، (Provasi & Riva, 2015:29) بتصرف

### ٣-٣-٤ مؤشرات تقييم الاستمرارية Continuity evaluation indicators

ان توقف الشركات عن ممارسة اعمالها لا يحدث بشكل مفاجئ ولكن نتيجة تراكم المشاكل المالية التي مرت بها الشركة خلال فترة القيام بعملياتها وتعاملها مع البيئة المحيطة، التي قد تؤدي الى توقف الشركات عن مزاوله نشاطها بشكل نهائي ولذا فان مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرار قد تظهر خلال فترات تطول او تقصر وبالتالي فان الإفصاح عن تلك المؤشرات او المشاكل يتيح للأطراف الأخرى معرفة التهديدات التي تواجه الشركة وبالتالي اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب كون ان فشل الشركة المفاجئ وعدم قدرتها على الاستمرار يؤدي الى اضرار بليغة بالأطراف أصحاب المصلحة المختلفين ( أفكيرين والخذري، ٢٠١٧: ٥٤ ). وهذا يتطلب معرفة تلك المؤشرات وكيفية التنبؤ بها وتنقسم مؤشرات تقييم الاستمرارية الى مؤشرات مالية، وتشغيلية، والمؤشرات الأخرى (سياسية، قانونية، بينية، ضريبية)، فالمؤشرات المالية هي مقاييس أداء كالنسب المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء الشركات في مجال الربحية والسيولة وكفاءة النشاط وهيكلية التمويل، وفي مجالات التنبؤ بالفشل المالي (حمدان، ٢٠٠٥: ٧) وهي تتمثل بعدة مؤشرات منها (مثل ارتفاع نسبة مخاطر السيولة التي تواجهها الشركة، وتعرض الشركة لخسائر مالية لسنوات متعددة ومتتالية، ارتفاع مخاطر المديونية وتأخر في دفع الفوائد والقروض، خسائر تشغيلية متكررة، عدم توزيع الأرباح، فقدان الحصة السوقية للشركة (Aargon & Strahan, 2012:575)، اذ تعتبر "الديون المفرطة"، أحد اهم المؤشرات المالية. كون ان الشركة التي لديها ديون مفرطة من المرجح أن تفشل؛ لذلك، فإن الشركات التي لديها سنتان متتاليتان من الديون المفرطة معرضة لخطر الشطب من بورصة طوكيو للأوراق المالية. تسعة وتسعون في المائة من حالات الإفلاس تُعزى إلى سوء الإدارة، مثل سوء الإدارة القرارات أو الرقابة الإدارية غير الصحيحة، فإن مثل هذه الأحداث مثل التخلف عن السندات والإعسار لا تحدث فجأة. وبدلاً من ذلك، فإن الأسباب الجذرية تسبق حالات الإفلاس، والفشل في السيطرة على هذه الأسباب واتخاذ الخطوات المناسبة في مرحلة مبكرة هو الذي يؤدي إلى زوال هذه الشركات. وتوجد الأسباب الجذرية قبل ظهور العلامات الاقتصادية (تدهور الوضع المالي) للضائقة المالية التي تسبق مباشرة إفلاس الشركات. ويمكن تقسيم أسباب الإعسار تقريباً إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية. إذا نتسبب العوامل الخارجية بشكل غير مباشر في عدم كفاية الأموال، في حين أن العوامل الداخلية تتسبب بشكل مباشر في معاناة الشركات من عدم كفاية الأموال. بعض العوامل الخارجية خارجة عن السيطرة المباشرة؛ على سبيل المثال، العوامل الاقتصادية مثل معدل الفائدة وتقلبات الاسعار. ومع ذلك، يمكن التحكم في غالبية العوامل الخارجية من خلال إدارة أعمال قوية. (Shirata & Sakagami, 2008: 1-2). اما المؤشرات التشغيلية التي قد تؤدي الى عدم قدرة الشركة على الاستمرار في مزاوله النشاط تتمثل بعدة مؤشرات منها) فقدان او تغيير المديرين دون إيجاد من ينوب عنهم، فقدان الحصة السوقية او الموردين المهمين، نقص المستلزمات الأساسية والايدي العاملة. (كريم، ٢٠١٦: ٥١)، اما المؤشرات الأخرى التي قد تؤثر في استمرارية الشركة او توقفها عن مزاوله نشاطها فهي مؤشرات لأتحمل

الطابع المالي فيشير(الحمداني، ٢٠٢١) فضلا عن ان الأسباب الأخرى التي تؤثر في الاستمرارية تتمثل في (اسباب اقتصادية، قانونية، تنافسية، تطورات بيئية، اجتماعية . (الحمداني والصائغ، ٢٠٢١: ٥٤١).

واستنادا لما سبق يمكن أن ينشأ إفلاس الشركات نتيجة لمؤشرين وهما فشل مالي والفشل الناتج عن العمليات التشغيلية، وينتج الفشل المالي من عيب في طريقة تمويل الشركة، أو في هيكل رأس مالها وقد تؤدي الضائقة المالية المستمرة إلى "الإفلاس" (عند ما تكون المطلوبات تفوق الأصول). بينما ينبع فشل العمليات التشغيلية من عيب فادح في نموذج أعمال الشركة يمنعها من تحقيق المستوى الضروري من الربح لتبرير استثمارها الرأسمالي. ولكن يمكن للشركة التي تعاني من فشل العمل أن تظل بعيدة عن الإفلاس طالما أنها تتمتع بإمكانية الوصول إلى التمويل فهو أقل حدة من الفشل المالي؛ على العكس من ذلك، فإن الشركة التي تعاني من فشل مالي سوف تتعرض للإفلاس بغض النظر عن سلامة نموذج أعمالها، يجب أن تأخذ الشركات أهمية فرض الاستمرارية ومؤشراتها بنظر الاعتبار. من أجل تحقيق نمو الشركة، ولا بد من ان تعمل الشركات على وضع نماذج او مؤشرات للتنبؤ بمستقبل تلك الشركات وعدم قدرتها على الاستمرار، اما المؤشرات الأخرى فهي قد تتمثل بعدم توافر مصادر التمويل اللازمة مع ارتفاع تكلفتها (إن توفرت)، فضلا عن توقعات المستثمرين والمحللين المتشائمة في سوق الأوراق المالية، وازدياد درجة المنافسة بين الشركات العاملة في نفس المجال والعوامل الاقتصادية الأخرى، إذ لا يمكن للمدققين الاعتماد ببساطة على تقييم استمرارية الإدارة ويجب عليهم الحصول على أدلة كافية ومناسبة لإقناع أنفسهم بمدى ملاءمة تقييم الإدارة. الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تثير أسئلة فيما يتعلق بالاستمرارية قد تكون مالية وتشغيلية وغيرها في حالة وجود أي من هذه المؤشرات، لا سيما النقص في صافي الأصول المتداولة أو صافي الأصول، فإنه يشير إلى أنه ينبغي النظر في قضية الاستمرارية المحتملة.

وبشكل عام فإن التنبؤ بالوضع المالي للشركات يعتبر من الأمور الهامة لجميع الأطراف ذات العلاقة. وأن موضوع التنبؤ بالوضع المالي يتعلق بمفهوم الاستمرارية ودورها في الأدبيات المحاسبية، إذ يعد فرض الاستمرارية من الافتراضات الأساسية ويتم بناؤه على أساس أن تستمر الشركات في مزاولتها نشاطها لفترة زمنية غير محددة لتحقيق أهدافها وتكون وقادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف الأخرى.

وتعتبر الضائقة المالية هي أحد عوامل الشركة التي تستخدم على نطاق واسع للتنبؤ ببقاء الشركة وكذلك الإفلاس الذي سيحدث. إذا كانت الشركة تعاني من ضائقة مالية، فهذا يشير إلى أن بقاء الشركة موضع شك إذ ان الصعوبات المالية التي تواجهها الشركة هي مؤشر على إفلاس الشركة، لأن الضائقة المالية هي المرحلة التي تشهد فيها الشركة انخفاضاً في معدل دوران المبيعات وتعرض لخسائر على المدى الطويل وبشكل مستمر قبل الإفلاس وهناك العديد من طرق المعالجة والقياس التي تنتج تنبؤاً بإفلاس الشركة. (Meiryani et al, 2021:156).

(Meiryani

ويمكن توضيح نماذج التنبؤ بالاستمرارية حسب احتياج الدراسة كما يلي :

### Altman Model ( Z-Score ) ٣-٤-٣-١ نموذج ألتمان

تم تطوير أول نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالإفلاس بواسطة ألتمان (١٩٦٨) في أواخر الستينيات، وقام ألتمان بتجميع قائمة من ٢٢ نسبة مالية يحتمل أن تكون مهمة للتقييم. صنف هذه المتغيرات إلى خمس فئات نسبية قياسية: السيولة والربحية والرافعة المالية والملاءمة والنشاط. وتم اختيار هذه النسب بناءً على شعبيتها في الأدبيات وعلاقتها المحتملة بالدراسة. ويتم احتسابها كالآتي :

(Altman et al:2017:136)

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.999X_5$$

حيث ان :

$x_1$  = رأس المال العامل / اجمالي الاصول

$X_2$  = الأرباح المحتجزة / اجمالي الاصول

$X_3$  = الارباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الاصول

$X_4$  = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية الاجمالي المطلوبات

$X_5$  = المبيعات / اجمالي الاصول

$Z$  = دليل المؤشر او الاستمرارية

- وبموجب هذا المؤشر فان قدرة الشركة على الاستمرار تقيم كما يلي: ( Gerantonis et al,2009:24 )
١. اذا كانت قيمة Z-Score اقل من ١,٨ فهذا يتوقع عدم استمرارية الشركة فهي تشير الى الشركات الفاشلة واحتمال كبير لتخلفها عن سداد التزاماتها.
  ٢. اذا كانت قيمة Z-Score بين ١,٨ - ٢,٩٩ فهنا يصعب تمييزها كونها تقع ضمن المنطقة الرمادية وتعتبر حالات هامشية يجب مراقبتها باستمرار.
  ٣. اذا كانت قيمة Z-Score أكبر من ٢,٩٩ فهنا يتوقع استمرارية الشركة.

### Beaver Model ٣-٤-٣-٢ نموذج بيفر

اعتمد نموذج (Beaver 1966) على النسب المالية المشتقة من قوائم الشركة فقط، وقارن تلك النسب لـ 79 شركة فاشلة مع نسب ٧٩ شركة مستمرة لفترة خمس سنوات قبل أن تفشل الـ ٧٩ شركة بالفعل. كان "التدفق النقدي إلى إجمالي الديون" يتمتع بأعلى قوة للنسب التي تم فحصها. قبل خمس سنوات من الفشل وكان معيار التنبؤ قد أخطأ في تصنيف ٢٢ في المائة فقط من الحالات، وقبل عام واحد من الفشل أخطأ المعيار في تصنيف

١٣ في المائة فقط من العينات يعتبر أول من قام ببناء نموذج يقوم على ما يعرف بالنسب المالية المركبة من خلال استخدام التحليل الأحادي وكانت النسب ادناه الأفضل للتنبؤ باستمرارية الشركات : ( حميدي، ٢٠٢١: ١٠٩).

-التدفق النقدي / اجمالي المطلوبات.

-صافي الدخل / اجمالي الأصول (العائد على الأصول).

-إجمالي المطلوبات / إجمالي الأصول

### ٣-٣-٤ -٣ نموذج Ohlson نموذج الانحدار اللوجستي (O-Score)

كان جيمس أولسون (١٩٨٠) من أوائل الأشخاص الذين انتقدوا نموذج Z-Score لإدوارد ألتمان ، الذي استخدم فيه ألتمان تحليل التمايز المتعدد ، والمعروف أيضًا باسم MDA. كان أحد مخاوف أولسون هو أن ألتمان جمع بيانات مالية من مصادر مختلفة للشركات التي أفلست والشركات التي استمرت في العمل. نتيجة لذلك ، تمكن ألتمان من الحصول على البيانات المالية للشركات المفلسة ، والتي تم نشرها فقط بعد حدوث الإفلاس لذلك ، كان من الممكن أن يؤدي هذا العامل إلى تحسين نموذج التنبؤ بشكل مصطنع ، لأنه سيجعل التنبؤ أسهل، فقد قام بتحليل ما يزيد قليلاً عن ٢٠٠٠ شركة صناعية أمريكية في المجموع. ومع ذلك ، تم إفلاس ١٠٥ شركة فقط و٢٠٥٨ شركة لا تزال تعمل. كانت معايير الشركات المختارة هي أنه كان لابد من تداولها في البورصة وكان لابد من تصنيفها كشرركات صناعية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٦. جمعت دراسة Ohlson البيانات قبل ثلاث سنوات من حدوث الإفلاس. وفق الصيغة الآتية: ( Yi,2017:28-29 ) ( Bundy,2019:31)

$$\text{O-Score} = 1.32 + 0.41(X1) - 6.03(X2) + 1.43(X3) - 0.08(X4) + 2.37(X5) \\ + 1.83(X6) - 0.285(X7) + 1.72(X8) + 0.52(X9)$$

حيث ان:

X1 - لو غار يتم (إجمالي الأصول / مؤشر مستوى سعر الناتج القومي الإجمالي)

X2 - إجمالي المطلوبات / إجمالي الأصول

X3 - رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X4 - المطلوبات المتداولة / الأصول المتداولة

X5 - متغير وهمي يساوي واحدًا إذا تجاوز إجمالي المطلوبات إجمالي الأصول ، صفرًا بخلاف ذلك. تعتبر القيمة الدفترية السلبية في الشركة حالة خاصة جدًا ، ومن ثم شعر أولسون بضرورة تصحيح وضع الرافعة المالية القصوى من خلال هذا المتغير الإضافي.

X6 - صافي الدخل / إجمالي الأصول

X7 - الأموال المقدمة من العمليات / إجمالي المطلوبات



X8- متغير وهمي يساوي واحد إذا كان صافي الدخل سلبياً خلال العامين الماضيين. وصفر للدخل الموجب .  
 X9 - التغيير في صافي الدخل: مصمم لمراعاة أي خسائر تصاعدية محتملة على مدى أحدث فترتين في تاريخ الشركة. ويستخرج = (صافي الدخل t - صافي الدخل t-1) / (صافي الدخل t + صافي الدخل t-1).

### 3-3-5 تأثير التدخل الإداري في استمرارية الشركة The impact of administrative intervention on the continuity of the company

إن التهديد بالتقاضي بسبب عدم كفاية الإفصاح وكذلك احتياجات المديرين للحفاظ على رأس مالهم ، يشير إلى أن المديرين لديهم بالفعل حوافز لتقديم إفصاحات موثوقة وفي الوقت المناسب، ولكن من ناحية أخرى ، قد يحجم المديرين عن الكشف الكامل عن الأخبار السيئة لأسباب سلوكية ، لا سيما عندما يكون التهديد بالتقاضي ضعيف. وبالمقابل ان الشركات التي تواجه صعوبات مالية تكون الإدارة فيهما موضع شك إذ . قد يؤدي إصدار الأخبار السيئة في حد ذاته إلى تعجيل الفشل الحازم. علاوة على ذلك ، يواجه مديرو هذه الشركات مخاطر أكبر في الاستبدال ، خاصة إذا أدت الضائقة المالية إلى الإفلاس أو الاستحواذ. فضلا عن ذلك ، قد تؤدي ملكية الأسهم الإدارية في الشركة المتعثرة أيضًا إلى تحفيز المديرين على أن يكونوا أقل تشاؤمًا بشأن حالات عدم اليقين المستمرة. تشير هذه الحجج إلى أنه عندما تكون الشركة في حالة ضائقة مالية ، فمن المرجح أن تتأثر قرارات الإفصاح بثروة المديرين أو الاعتبارات المهنية ، مما يؤدي إلى مشاكل وكالة أكثر خطورة. (791-792:Uang at al , 2006) ، إذ ترتبط استمرارية الأعمال دائمًا بقدرة الإدارة على إدارة الشركة من أجل البقاء. عندما تكون الظروف الاقتصادية غير مؤكدة ، يتوقع المستثمرون أن يعطي المدققون إنذارًا مبكرًا بشأن الفشل المالي للشركة، فهناك عناصر يمكن أن تحد من السلوك المنحرف الذي يقوم به المديرين، مثل إيقاف المدير عن منصبه إذا كانت الشركة التي يديرها ذات أداء منخفض مما يسمح للمساهمين الجدد باستبداله بمدير آخر (Handoyo et al ,2020:23-24) فهذا يتطلب من المدققين عند تقييم حالة الشركة النظر في المعلومات المالية المحتملة التي تقدمها الإدارة إذ يمكن أن توفر توقعات أرباح الإدارة معلومات مستقبلية مهمة بشأن قدرة الشركة المستقبلية على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ، وبالتالي قد تكون مفيدة للمدققين. ومع ذلك ، فإن الفائدة المحتملة لتوقعات الإدارة للمدققين قد تحفز المديرين على التحيز لتوقعاتهم ، والتي بدورها قد تؤثر على كيفية دمج المدققين لتوقعات الإدارة عند تقييم حالة الشركة المستمرة، عند تقييم قدرة الشركات على الاستمرار في العمل ، إذ يكون لدى مديري الشركات المتعثرة ماليًا الحافز لإصدار توقعات أرباح متحيزة بشكل متفائل من أجل تقليل احتمالية تلقي آراء سلبية مستمرة. تمشيا مع هذا ، نجد أن توقعات الإدارة متحيزة بشكل أكثر تفاؤلاً عندما يكون من المرجح أن تتلقى الشركات رأياً بشأن الاستمرارية. (Feng et al ,2009:1-2)، إذ يجب على المدقق إصدار رأي تدقيق الاستمرارية لأنه من المتوقع أن تواصل الشركة أعمالها في السنوات التالية. الجهة المسؤولة عن بقاء الشركة هي الإدارة بالنسبة لأصحاب المصلحة ، وخاصة المستثمرين ، فإن اهتمام الشركة المستمر أمر ضروري إذ يمكن للمستثمرين تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها من خلال

النظر في رأي التدقيق. سيؤثر إصدار رأي تدقيق الاستمرارية من قبل المدقق بشكل كبير على الشركة لأن جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة ستتخذ قرارات بناءً على هذا الرأي. ويوضح حجم تأثير رأي التدقيق أن للمراجع دورًا حيويًا في العلاقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصلحة الآخرين. إنه المكان الذي يلزم فيه دور المدقق. بصفته طرفًا مستقلًا وموثوقًا به، يجب أن يكون المدقق قادرًا على أداء وظيفته كضامن للبيانات المالية. ( Putra& Purnamawati,2020:199 ) وكون ان المديرين يستخدمون عدم تناسق المعلومات بين الغرباء والمطلعين لتعظيم فائدتهم في التعامل مع عقود التعويض وعقود الديون. وبالتالي يتم تضليل المستثمرين من خلال المعلومات غير الموثوقة المبلغ عنها، إذ ان المديرين يديرون الأرباح لنقل معلوماتهم الداخلية حول توقعات الشركات وبالتالي فهي بمثابة آلية للإشارة على الاستمرار. وقد يكون المديرين قادرين على التأثير على سعر السهم من خلال الانخراط في إدارة الأرباح، وبالتالي إنشاء سلسلة أرباح متنامية بمرور الوقت. (Sun& Rath ,2008:410)، إذ يجب على إدارة الشركات العمل على إدارة استمرارية الأعمال من حيث التنبؤ بالحالات المعاكسة التي ستؤثر على الوظائف والعمليات الحرجة في المنظمة والتأكد من أن الاستجابة لأي موقف سلبي يتم التخطيط لها والتدريب عليها جيدًا. لا تقتصر إدارة استمرارية الأعمال على التعافي من الكوارث مثل الحرائق أو الفيضانات أو فشل نظام المعلومات فحسب، بل تتعلق أيضًا بالمشكلات المتعلقة بالموردين أو العملاء المهمين وعمليات الاحتيال والعمليات غير الأخلاقية والسمعة التنظيمية (et al ,2018:100 Filipović). وكون اعتبار الشركات مهمة بالنسبة للاقتصاد العالمي، حيث تعمل كمزود للسلع والخدمات للمجتمع. ويتعين على إدارة الشركات الحفاظ على استمرارية أعمالها من أجل تجنب الإفلاس. من أهم الأشياء الحيوية في الحفاظ على استمرارية أعمال الشركة تقديم المعلومات حول حالتها من خلال التقارير المالية التي تعدها الإدارة بانتظام كشكل من أشكال المساءلة أمام المساهمين والأطراف المهتمة (أصحاب المصلحة). إذا أصبحت التقارير المالية موثوقة بشكل متزايد، ويمكن الوثوق بالعدالة إذا مرت بعملية التدقيق. ودور المدقق، في هذه الحالة، هو كهيئة مستقلة تقدم خدمات التدقيق، والتي يمكنها في النهاية تقديم رأي حول البيانات المالية للشركة. إلى جانب ذلك، فعندما يكون الوضع المالي للشركة مشكوكًا فيه، يتوقع المضاربون من المقيمين السماح بالحذر المبكر من خيبة أملها النقدية. ويعتبر أحد جوانب تقييم قابلية الشركة على الاستمرار هو فشلها في سداد التزامات ديونها (التخلف عن سداد الديون). وفقًا لمعيار التدقيق (570,2013)، فإن افتراض الاستمرارية يشمل فشل الشركة في سداد التزاماتها للمقرضين المتوافقين مع تاريخ الاستحقاق، وعدم الامتثال لشروط تصاعد الائتمان مما تسبب في تساؤلات حول مادة ما. إذ ان التخلف عن سداد الديون هو فشل المدين (الشركة) في سداد أصل الدين الفائدة عند الاستحقاق. قد تؤدي حالة التخلف عن سداد الديون إلى زيادة إمكانية قيام المدققين بإعطاء إنذار مبكر عن طريق إصدار رأي الاستمرارية. إذ ان الإفصاح عن المعلومات من قبل الإدارة هو عامل أساسي للمدققين في إبداء رأي الاستمرارية. ستصبح المعلومات المتعلقة بخطط الإدارة في التغلب على مشكلات الشركة وحلولها موضع نظر المدقق قبل تقديم بيان الاستمرارية للشركة.

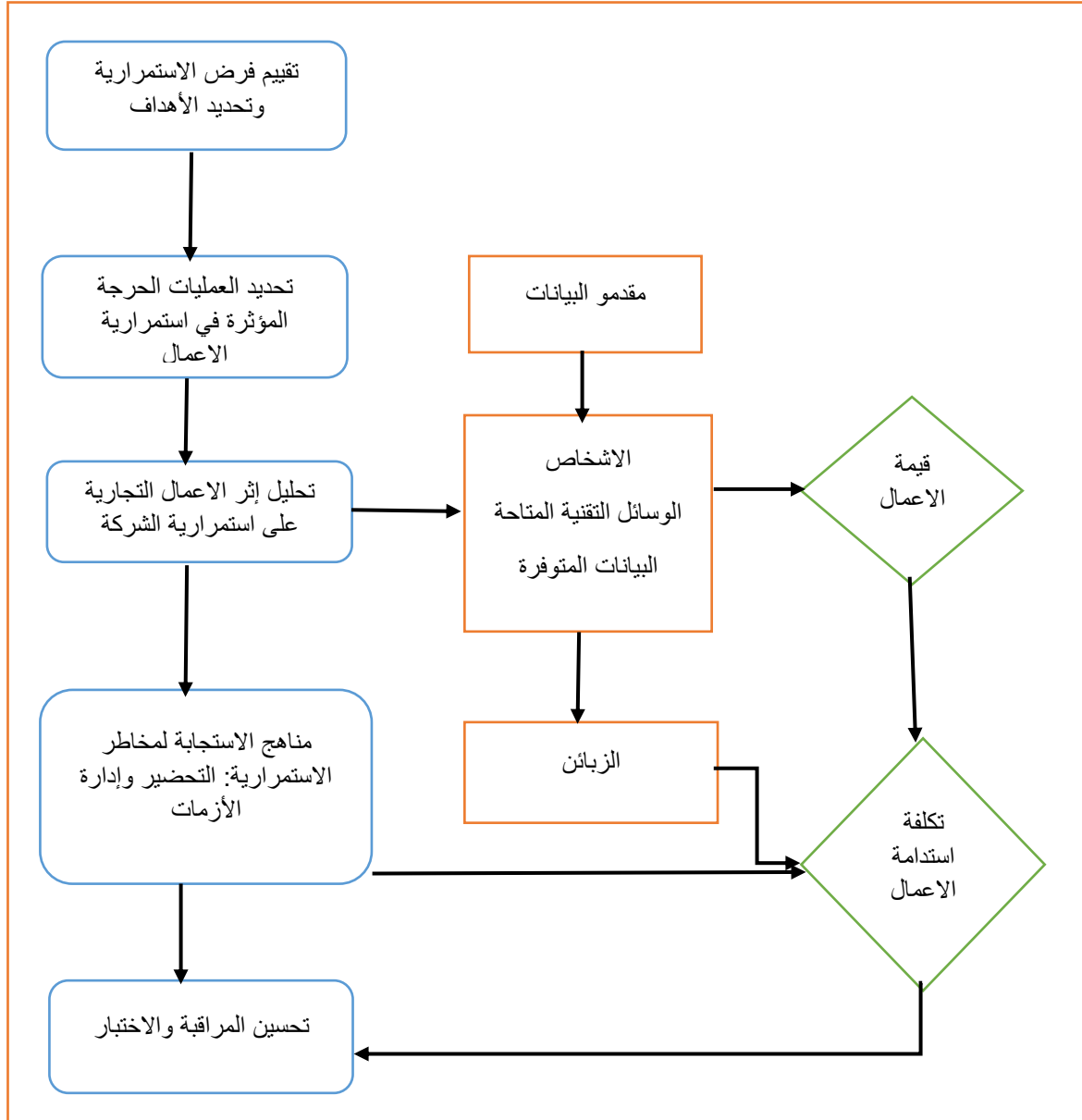
(Tihar at el,2021:155-156)

واستناد الى ما سبق فإذا كانت هناك عوامل تثير شكوكًا حول قدرة الشركة على الاستمرار في التداول في المستقبل المنظور ، لكن مديريها يرون أنه من المناسب إعداد الحسابات على أساس الاستمرارية ، فيجب عليهم عندئذ شرح الظروف لتحديد مثل هذه العوامل بما في ذلك أي عوامل خارجية خارجة عن إرادتهم قد تؤثر على النتيجة ، في بعض الظروف ، وقد توجد شكوك جوهرية قد تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا كان هذا هو الحال ، فمن مسؤولية الإدارة تحديد تفاصيل حالات عدم اليقين هذه وتأثيرها المحتمل على البيانات المالية ككل ، إذا لم يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة بقدر معقول من اليقين ، فيجب عليهم اتخاذ الخطوات الكافية لتقييم الشركة. ، ويجب عليهم اتخاذ جميع الإجراءات المعقولة لحماية دائني ومساهمي الشركة من أي تعرض آخر قد ينتج عن التداول بطريقة متهورة، إذ تقع مسؤولية إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً على عاتق الإدارة فالإدارة هي المسؤولة عن اعداد وصحة وسلامة البيانات المالية ، فالإدارة مسؤولة عن تقييم ما إذا كانت المنشأة مستمرة لمدة ١٢ شهرًا على الأقل من تاريخ اعتماد البيانات المالية للإصدار. ويجب إعداد التوقعات (وتحديثها بانتظام مع تطور الوضع) لتعكس السيناريوهات المحتملة وكيف تنوي الإدارة التعامل مع هذه السيناريوهات ووفقًا لمعايير GAAP ، يجب على الإدارة تقييم الاهتمام المستمر للأعمال على أساس مؤقت وسنوي. وعمومًا أن مديري الشركات المتعثرة يصدرون توقعات متحيزة لتقليل احتمالية الإفلاس وفقدان الوظائف ، أو لأن شركاتهم قد لا تكون موجودة لفترة كافية لمواجهة العقوبات المؤسسية بسبب الإفصاحات غير الدقيقة إذ يفرض رأي الاستمرارية تكاليف اقتصادية كبيرة على الشركة، وهذا يتطلب من الإدارة الإفصاح عن تفاصيل الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة وتقييم الإدارة لأهميتها فيما يتعلق بتقييم الاستمرارية ؛ وخطط الإدارة للتخفيف من آثار هذه الأحداث أو الظروف ؛ والأحكام الهامة الصادرة عن الإدارة في تقييم الاستمرارية وعند تقييم ما إذا كان افتراض الاستمرارية مناسبًا ، تقوم الإدارة بتقييم جميع المعلومات المتاحة حول المستقبل ، مع الأخذ في الاعتبار النتائج المحتملة للأحداث والتغيرات في الظروف والاستجابات الواقعية الممكنة المتاحة لمثل هذه الأحداث والظروف، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية. وهذا يجعل من إدارة الشركات غير متيقنة من مصير الشركة وقدرتها على الاستمرار في مزاولة النشاط وان اغفال الإدارة تلك التهديدات التي تهدد استمرارية الشركة هو نتيجة دافع المصلحة الشخصية إذ يجب ان تكون المعلومات المقدمة من قبل الإدارة تتمتع بخاصية الملاءمة والموثوقية ، ويجب ان تعكس بشكل مباشر دور المعلومات المحاسبية وتكون المعلومات المقدمة من قبل الإدارة هادفة إلى حل المشكلة الأساسية المتمثلة في عدم تناسق المعلومات. ويجب ان تكون المعلومات التي تم إصدارها هي معلومات ذات صلة فيما يتعلق بأفاق الشركة المستقبلية والقدرة على الاستمرارية وهي معلومات موثوقة خالية من تلاعب الإدارة .

وبالمقابل فهذا يتطلب من المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية والاستنتاج (بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها) وما إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وعلى المدقق ان يأخذ بنظر الاعتبار كل المعلومات المتاحة مع دراسة بعض المؤشرات التي قد تؤثر على فرض الاستمرارية بشكل مفصل الى ان يقتنع ان فرض الاستمرارية مناسب. وهنا يتطلب أيضا من الإدارة ان تركز على إستراتيجيات وتكتيكات إدارة استمرارية الأعمال على العمليات التي يجب إجراؤها قبل او بعد وقوع حدث أو كارثة وإدارة المخاطر على مستوى الشركة بكفاءة وفعالية قدر الإمكان. من حيث البدء بتقييمات على المستوى التنفيذي لأهداف استمرارية الشركة . ويتبع هذا التقييم تحديد أهم العمليات التجارية للشركة ، وكيفية قيام المديرين الماليين ومديري الأعمال الآخرين بتحليل المكونات الحاسمة لتلك العمليات في سبيل تجنب مخاطر عدم الاستمرارية قدر الإمكان ووضع سبل تجنبها. وبما أن مفهوم الاستمرارية يعتبر وثيق الصلة بشكل خاص في أوقات الصعوبات الاقتصادية وفي بعض الحالات قد تحدد الإدارة أن الشركة المرهبة قد لا تكون شركة مستمرة ، على سبيل المثال بسبب صعوبات كبيرة في التدفق النقدي. فهنا من مسؤولية الإدارة إجراء تقييم لكون استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي مناسباً أم لا ، عند إعداد البيانات المالية. من أجل استنتاج ما إذا كانت الشركة قادرة على الاستمرار في العمل في المستقبل المنظور أم لا.

ولكي تتمكن الشركات من إدارة استمرارية ودوام الاعمال لابد من اتباع مجموعه من الخطوات يمكن

توضيحها بالشكل التالي :



شكل (٧-٣)

### مخطط تقييم الاستمرارية والاستجابة لمخاطر الأعمال

المصدر (Krell , 2006:7) بتصريف

ويجب على إدارة الشركات القيام بإجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة وتقييم الخطط الموضوعية من قبلها للإجراءات المستقبلية فيما يتعلق بتقييم الاستمرارية ، وكوننتيجة هذه الخطط من المرجح أن تحسن الوضع وكونخطط الإدارة مجدية في ظل الظروف المحتملة .

## الفصل الرابع

### قياس المتغيرات واختبار فرضيات البحث

تمهيد

يتناول هذا الفصل نتائج البحث الميداني وقياس متغيرات البحث المتمثلة بالمتغير المستقل (التدخل الإداري في القياس المحاسبي) والمتغير التابع (قيمة واستمرارية الشركة) واختبار الفرضيات وتفسير النتائج، ولذلك هذا الفصل سوف يتضمن مبحثين :

المبحث الأول: سيتناول نبذة عن المصارف عينة البحث والتدخل الإداري بالياته (التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح) ومؤشرات القيمة والاستمرارية للمصارف عينة البحث .  
والمبحث الثاني: سيتناول اختبار الفرضيات .

### المبحث الأول: نبذة عن المصارف عينة البحث وقياس متغيرات البحث

يتضمن هذا المبحث قياس متغيرات البحث المتمثلة بالمتغير المستقل (التدخل الإداري في القياس المحاسبي) والمتغير التابع (قيمة واستمرارية الشركة) فضلاً عن تفسير وتحليل النتائج التي يتم التوصل إليها للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبواقع (٦٩) مشاهدة.

#### ٤-١-١ نبذة عن المصارف عينة البحث

تكونت عينة البحث من مجموعه من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية اذ تم اختيار قطاع المصارف باعتبارها اكثر الشركات المتداولة وحسب تقارير سوق العراق للأوراق المالية بلغ عدد المصارف (٤٤) مصرفاً من اجمالي الشركات المدرجة والبالغة (١٠٥) شركة وبذلك يشكل قطاع المصارف نسبة (٤١,٩%) من اجمالي الشركات المدرجة وكانت المتداولة منها (٣٧) مصرف والمتوقف عن التداول لأسباب مختلفة (٧) مصرفاً، اذ كانت المصارف الإسلامية (٢١) مصرف والتجارية (٢٣)، وكانت جميع المصارف المستبعدة ال (٧) هي تجارية وبالتالي المتبقي من المصارف التجارية المتداولة في السوق (١٦) (في السوق النظامي والسوق الثاني) مصرفاً اذ الدراسة استبعدت المصارف الإسلامية وتركز على المصارف التجارية بما يتماشى مع متطلبات الدراسة ولكون ان الدراسة تتطلب مقاييس القيمة والاستمرارية والتدخل الإداري لذلك تم اختيار سلسلة زمنية لبيانات (١٠) مصارف تجارية للفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٢) وهي فترة بداية تطبيق المصارف للمعايير المحاسبية الدولية وبذلك تشكل نسبة المصارف عينة البحث من المصارف التجارية المتداولة (٦٢,٥%).

جدول (٤-١) نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث

ت	المصرف	سنة تأسيس المصرف	سنة ادراجه في السوق	راس مال المصرف في بداية تأسيسه	راس مال المصرف في 2022 (مليون دينار)	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية في 2022 (مليون دينار)
1	المصرف التجاري العراقي	1992	2004	150,000,000	250000	250000	125000
2	مصرف الشرق الأوسط	1993	2004	400,000,000	250000	250000	35000
3	مصرف بغداد	1992	2004	100,000,000	250000	250000	342500
4	مصرف الاستثمار العراقي	1993	2004	100,000,000	250000	250000	70000
5	مصرف عبر العراق	2006	2015	56500000000	264000	264000	353760
6	مصرف الإقليم	2006	2017	25250000000	250000	250000	250000
7	مصرف اشور	2005	2007	25000000000	250000	250000	100000
8	مصرف الاقتصاد	1999	2005	200000000	250000	250000	45000
9	مصرف الموصل	2001	2005	1000000000	252500	252500	53025
10	مصرف المتحد	1994	2009	100000000	300000	300000	18000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية

يوضح الجدول أعلاه المصارف التي تم اختيارها كعينة للبحث ويبين المعلومات الخاصة بكل مصرف من حيث راس المال وعدد الأسهم وحجم التداول والقيمة السوقية بهدف خلق صورة واضحة عن طبيعة كل مصرف والغاية من ذلك معرفة إثر التدخل او الممارسات الإدارية لكل منها ويتم معرفة ذلك من خلال الإدارة السليمة لراس المال ومؤشرات القيمة والاستمرارية لكل مصرف .

٤-١-٢ قياس التدخل الإداري للمصارف عينة البحث

ان تدخل الإدارة في عملية القياس المحاسبي يتم من خلال اليات التدخل الإداري والمتمثلة بأداة الأرباح والتحفظ المحاسبي .

٤-١-٢-١ قياس التحفظ المحاسبي للمصارف عينة البحث: لقياس التحفظ المحاسبي سوف يتم اعتماد نموذج المستحقات لبيان اثر التحفظ المحاسبي وما ينتج عنه (Givoly&hay,2000) من مستحقات تؤدي الى



نتائج سلبية والذي تم تطوير لاحقا حيث تم استخدام هذا النموذج كون البيانات متوفرة للمصارف عينة البحث بإمكانية تطبيقه بل فضلا عن كونه من النماذج الحديثة التي استخدمته العديد من الدراسات ويتمثل النموذج بالاتي:

$$CONACC_{i,t} = (NIO_{i,t} + DEPi,t - CFO_{i,t}) \times (-1) / TA$$

حيث ان :

CONACC = تمثل درجة التحفظ المحاسبي

NIO = الربح التشغيلي

DEP = الاندثار

CFO = التدفق النقدي التشغيلي

TA = اجمالي الاصول

٤-١-٢-١-١ قياس التحفظ المحاسبي لمصرف اشور الدولي

جدول (٤-٢) نتائج قياس التحفظ المحاسبي لمصرف اشور الدولي

التفسير	درجة التحفظ المحاسبي	اجمالي الاصول	التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية	اندثار الموجودات الثابتة	الربح التشغيلي	السنة	المصرف
	CONACC	TA	CFO	DEP	NIO		
يوجد تحفظ	0.0108633-	382,770,655,000	11423084000	839,643,000	14,741,576,000	2016	اشور
يوجد تحفظ	0.0035809-	376,315,630,000	13286399000	1,135,749,000	13,498,180,000	2017	
لا يوجد تحفظ	0.1979545	467,479,690,000	98428119000	1,153,122,000	4,735,286,000	2018	
يوجد تحفظ	0.1077790-	424,655,845,000	-38334664000	1,385,359,000	6,048,969,000	2019	
لا يوجد تحفظ	0.0221016	473,954,153,000	25940395000	637,440,000	14,827,792,000	2020	
يوجد تحفظ	0.0378147-	613,525,839,000	-9173714000	997,221,000	13,029,346,000	2021	
يوجد تحفظ	0.1737002-	728,131,150,000.00	127706080000	919,871,000	2,149,433,000-	2022	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اشور الدولي

ويلاحظ من الجدول أن أعلاه اعلى درجة للتحفظ المحاسبي للمصرف اشور هي كانت في عام 2022 .

(-0.1737002) اما اقل درجة للتحفظ المحاسبي فكانت في عامي 2016, 2017 وكانت (-0.0108633)، (-0.0035809).

).

٤-١-٢-١-٢-١ قياس التحفظ المحاسبي للمصارف (التجاري العراقي ، عبر العراق، الاقتصاد، بغداد)

جدول (٤-٣) نتائج قياس التحفظ المحاسبي للمصارف (التجاري العراقي ، عبر العراق، الاقتصاد، بغداد)

المصرف	السنة	الربح التشغيلي NIO	اندثار الموجودات الثابتة DEP	التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية CFO	اجمالي الاصول TA	درجة التحفظ المحاسبي	التفسير
						CONACC	
التجاري	2016	7577912000	129498000	29680564000	423,858,471,00	0.0518408	لا يوجد تحفظ
	2017	10050154000	156072000	25335198000	460,702,017,000	0.0328390	لا يوجد تحفظ
	2018	10864383000	280081000	7458094000	444,138,292,000	0.0083000-	يوجد تحفظ
	2019	6554326000	559220000	20657195000	449,777,104,000	0.0301119	لا يوجد تحفظ
	2020	35456553000	708365000	88682288000	616,949,229,000	0.0851243	لا يوجد تحفظ
	2021	13009256000	792865000	113531163000	512,311,665,000	0.1946648	لا يوجد تحفظ
	2022	11661802000	810818000	33585248000	528,983,923,000	0.0399117	لا يوجد تحفظ
عبر العراق	2016	15054335000	750583000	339018815000	415,850,976,000	0.7772349	لا يوجد تحفظ
	2017	10244632000	959630000	24543985000	351,928,538,000	0.0379046	لا يوجد تحفظ
	2018	6483791000	1030243000	2964339000	327,734,866,000	0.0138822-	يوجد تحفظ
	2019	1323004000	888278000	37334743000	346,646,881,000	0.1013235	لا يوجد تحفظ
	2020	2983064000	983471000	19142707000	341,896,041,000	0.0443883	لا يوجد تحفظ
	2021	-2171795000	1057832000	72205922	376,076,748,000	0.0031541	لا يوجد تحفظ
	2022	-7995070000	833657000	-3313412000	414,287,314,000	0.0092882	لا يوجد تحفظ
الاقتصاد	2016	491408902	4394123188	-8584980395	456,858,027,339.	0.0294851-	يوجد تحفظ
	2017	-1380366580	1729464261	-12054933434	506,734,534,584	0.0244784-	يوجد تحفظ
	2018	1887453510	689777	-44891472106	467,616,563,536	0.1000384-	يوجد تحفظ
	2019	5013300179	689777	-8536649237	466,232,369,905	0.0290641-	يوجد تحفظ
	2020	3306128450	629836	-10312237616	495,772,873,280	0.0274702-	يوجد تحفظ
	2021	73942551	3891004224	75188251250	466,697,913,115	0.1526111	لا يوجد تحفظ
	2022	2407712648	1225416440	6166119696	461,448,922,225	0.0054892	لا يوجد تحفظ
بغداد	2016	20245029000	2429740000	-250900641000	1,200,424,117000	0.2278990-	يوجد تحفظ
	2017	6122480000	1913664000	-2031307000	1,090,152,647000	0.0092349-	يوجد تحفظ
	2018	4152102000	1946938000	73170765000	1,113,538,558000	0.0602330	لا يوجد تحفظ
	2019	7298604000	1654482000	-49755556000	1,132,744,205000	0.0518287-	يوجد تحفظ
	2020	20200071000	1948886000	420263814000	1,419,528,237000	0.2804558	لا يوجد تحفظ
	2021	29980363000	1801673000	23012417000	1,539,808,656000	0.1288096	لا يوجد تحفظ
	2022	53154485000	2234842000	51913122000	1,724,199,578000	0.0020161-	يوجد تحفظ

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف (التجاري العراقي ، عبر العراق ،الاقتصاد ،بغداد)

وبلاحظ من الجدول أعلاه ان المصرف التجاري العراقي هو اقل المصارف استخدام للتحفظ المحاسبي

اذ ظهر استخدامه للتحفظ المحاسبي لسنة واحدة.

اما مصرف عبر العراق فقد اظهرت النتائج انه أيضا لم يستخدم التحفظ المحاسبي الا خلال عام 2018

. لفترة واحدة اذ بلغ المؤشر (0.0138822).

اما مصرف الاقتصاد فكان من المصارف التي اتبع سياسة التحفظ المحاسبي لأكثر من فترة مالية

وكانت اقل نتيجة خلال عام 2020 اذ بلغ المؤشر (-0.0274702) اما اعلى نتيجة لتطبيق التحفظ المحاسبي

فكانت خلال عام 2018 اذ بلغت (-0.1000384)

اما مصرف بغداد نلاحظ ان اعلى درجة للتحفظ المحاسبي خلال عام 2016 اذ بلغ (-0.2278990) اما اقل

درجة لتطبيق التحفظ المحاسبي في المصرف فكانت خلال عام 2022 (-0.0020161).

٤-١-٢-١-٣ قياس التحفظ المحاسبي للمصارف (الإقليم ، الاستثمار ، الشرق الأوسط ، المتحد)

جدول (٤-٤) نتائج قياس التحفظ المحاسبي للمصارف (الإقليم ، الاستثمار ، الشرق الأوسط ، المتحد)

المصرف	السنة	الربح التشغيلي	اندثار الموجودات الثابتة	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	اجمالي الاصول	درجة التحفظ المحاسبي	
						CONACC	TA
الإقليم	2017	10099136140	1428894583	-85838596077	494666333804	0.1968329-	يوجد تحفظ
	2018	9048062727	1440062143	448377508935	913617605543	0.4792918	لا يوجد تحفظ
	2019	12346706727	1535127203	25073007627	977013226763	0.0114545	لا يوجد تحفظ
	2020	7634846110	1685428250	-262921163742	644518584200	0.4223950-	يوجد تحفظ
	2021	8907706568	2790992437	172288222561	807038837658	0.1989861	لا يوجد تحفظ
	2022	10521757857	3112589747	277079382018	1128649343097	0.2334162	لا يوجد تحفظ
الاستثمار	2016	12055939000	897147000	44619346000	577870247000	0.0547982	لا يوجد تحفظ
	2017	4775691709	803888000	-18071152000	573706555000	0.0412244-	يوجد تحفظ
	2018	382646533	865984062	-28832567889	607084862000	0.0495502-	يوجد تحفظ
	2019	17216299	877127105	-74614857049	529829506000	0.1425160-	يوجد تحفظ
	2020	5526425877	870761741	37149108331	571480175360	0.0538110	لا يوجد تحفظ
	2021	922599195	868188752	-62850166897	650958668058	0.0993012-	يوجد تحفظ
الشرق الأوسط	2022	7464079063	577864232	-100180769583	752255033028	0.1438644-	يوجد تحفظ
	2016	14132964000	2839303000	8262803000	656850484000	0.0132594-	يوجد تحفظ
	2017	578721000	2718686000	95609902000	770690000000	0.1197790	لا يوجد تحفظ
	2018	-3384000000	2648923000	54657000	80074980200	0.0009862	لا يوجد تحفظ
	2019	193789000	2547596000	-147583400	658231494000	0.0043890-	يوجد تحفظ
	2020	-1687258000	7144175000	-4062911000	647868750000	0.0146941-	يوجد تحفظ
المتحد	2021	2901730000	2560886000	34961106000	640721811000	0.0460395	لا يوجد تحفظ
	2022	14488000	2322465000	-75916331000	795103959000	0.0984189-	يوجد تحفظ
	2016	10859773402	2083980064	-61836031902	526401681357	0.1420584-	يوجد تحفظ
	2017	-3120871887	1811917981	9639473178	519396084598	0.0210791	لا يوجد تحفظ
	2018	16798612899	1771533025	-49700818870	515535374763	0.0672577-	يوجد تحفظ
	2019	2057722000	1324554359	-1246498000	604313971998	0.0076596-	يوجد تحفظ
2020	520463000	857635000	112722642	699274183000	0.0018096-	يوجد تحفظ	
2021	1981862000	1743889000	39375787000	827259701000	0.0430941	لا يوجد تحفظ	
2022	173368000	1106525000	3820139000	792670153000	0.0032047	لا يوجد تحفظ	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف (الإقليم ، الاستثمار ، الشرق الأوسط ، المتحد)

يظهر من الجدول أعلاه نتائج قياس التحفظ المحاسبي للمصارف عينة البحث اذ يبين فيما يتعلق بنتائج تطبيق درجة التحفظ المحاسبي لمصرف الاقليم فظهر ان اعلى درجة لتطبيق التحفظ المحاسبي كانت خلال عام 2020 اذ بلغ المؤشر (-0.4223950). اما اقل درجة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي كانت خلال عام 2017 اذ بلغ المؤشر (-0.1968329) خلال سنوات عينة البحث .

اما فيما يتعلق بنتائج تطبيق درجة التحفظ المحاسبي لمصرف الاستثمار فظهر ان اعلى درجة لتطبيق التحفظ المحاسبي كانت خلال عام 2022 اذ بلغ المؤشر (-0.1438644). اما اقل درجة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي فكانت خلال عام 2017 اذ بلغ المؤشر (-0.0412244) خلال سنوات عينة البحث.

اما فيما يتعلق بنتائج قياس درجة التحفظ المحاسبي لمصرف الشرق الأوسط فظهر ان اعلى درجة لتطبيق التحفظ المحاسبي فكانت خلال عام 2016 اذ بلغ المؤشر (-0.0132594). اما اقل درجة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي كانت خلال عام 2019 اذ بلغ المؤشر (-0.0043890).

اما فيما يتعلق بنتائج قياس درجة التحفظ المحاسبي لمصرف المتحد فظهر ان اعلى درجة لتطبيق التحفظ المحاسبي كانت خلال عام 2016 اذ بلغ المؤشر (-0.0146941). اما اقل درجة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي كانت خلال عام 2020 اذ بلغ المؤشر (-0.0018096).

#### ٤-١-٢-١-٤ قياس التحفظ المحاسبي لمصرف الموصل

#### جدول (٤-٥) نتائج قياس التحفظ المحاسبي لمصرف الموصل

المصرف	السنة	الربح التشغيلي	اندثار الموجودات الثابتة	التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية	اجمالي الاصول	درجة التحفظ المحاسبي	التفسير
		NIO	DEP	CFO	TA	CONACC	
الموصل	2016	-653376438	735034784	30837883481	410055008175	0.0750051	لا يوجد تحفظ
	2017	4895038845	1015359586	1317894932	409407169153	-0.0112174	يوجد تحفظ
	2018	2584497909	1175219444	70082563495	409740060338	0.1618657	لا يوجد تحفظ
	2019	3418816088	512680849	-19734103755	410167917709	-0.0576973	يوجد تحفظ
	2020	1452467621	153516852	11129688490	397449289966	0.0239621	لا يوجد تحفظ
	2021	3714240483	251729835	374257382754	772966686747	0.4790522	لا يوجد تحفظ
	2022	5482472576	195368788	4165580730	793749005344	-0.0019052	يوجد تحفظ

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الموصل

اما فيما يتعلق بنتائج تطبيق درجة التحفظ المحاسبي لمصرف الموصل فظهر ان اعلى درجة لتطبيق التحفظ المحاسبي كانت خلال عام 2019 اذ بلغ المؤشر (-0.0576973). اما اقل درجة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي كانت خلال عام 2022 (-0.0019052).

#### ٤-١-٢-١-٤ قياس إدارة الأرباح للمصارف عينة البحث

ان نماذج قياس إدارة الأرباح التي تم الإشارة لها سابقا في الجانب النظري متعددة اذ ان (MILLER,2007:84) الباحث سوف يستخدم هذا النموذج .

اذ يشير الى ان التغيير في راس المال العامل هو الذي يكشف إدارة الأرباح اذ عمل على استحداث نسبة تجمع راس المال العامل والتدفقات النقدية فاذا كانت النسبة تساوي (صفرأ) فلأ توجد إدارة للأرباح اما اذا كانت النسبة لا تساوي (صفرأ) فان الشركة تمارس ادارة الارباح ويمكن حسابها من خلال المعادلة الاتية .

$$EM = (\Delta WC / CFO) t - (\Delta WC / CFO) t-1$$

حيث ان :

$$EM = \text{إدارة الأرباح}$$

$$\Delta WC = \text{التغير في راس المال العامل}$$

$$CFO = \text{التدفق النقدي التشغيلي}$$

#### ٤-١-٢-١-٢-١ قياس إدارة الأرباح لمصرف بغداد

##### جدول (٤-٦) نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف بغداد

السنة	راس المال العامل WC	التغير في راس المال العامل $\Delta WC$	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	$\Delta WC \setminus CFO$	نسبة ميلر EM	التفسير
2015	450,067,309	0	4026053000	0	0	0
2016	208,421,720	241645589	-250900641000	-0.0096	-0.00096	يوجد إدارة للأرباح
2017	221,890,009	-13468289	-2031307000	0.0066	-0.00162	يوجد إدارة للأرباح
2018	70,335,989	151554020	73170765000	0.002	0.0046	يوجد إدارة للأرباح
2019	-383,484,772	453820761	-49755556000	-0.009	0.012	يوجد إدارة للأرباح
2020	239,134,931	-622619703	420263814000	-0.0014	-0.0076	يوجد إدارة للأرباح
2021	268,514,045	-29379114	230124174000	-0.0001	-0.0013	يوجد إدارة للأرباح
2022	210441103	88072942	51913122000	0.001	-0.0011	يوجد إدارة للأرباح

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بغداد

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان إدارة المصرف حسب نموذج ميلر قد مارست إدارة الأرباح وبنسب متفاوتة وهي بنسب منخفضة جدا اذ كلما زادت الفجوة في هذا النموذج عن الصفر سواء كانت بالموجب او السالب فهذا يدل ان إدارة المصرف مارست إدارة الأرباح اكثر اذ بلغت اعلى قيمة للنموذج في عام 2019 (0.012) وهي نسبة منخفضة و اقل نسبة عام 2016 بلغت (-0.0096).

#### ٤-١-٢-٢-٢-١ قياس إدارة الأرباح لمصرف التجاري العراقي

##### جدول (٤-٧) نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف التجاري العراقي

السنة	راس المال العامل WC	التغير في راس المال العامل $\Delta WC$	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	$\Delta WC \setminus CFO$	نسبة ميلر EM	التفسير
2015	273,251,070,280	0	-29553598000	0	0	0
2016	-3,241,954	27325431220	29680564000	0.092	0.092	يوجد إدارة للأرباح
2017	171,066	-34130208	25335198000	-0.0013	0.0921	يوجد إدارة للأرباح
2018	32,377,654	-32206588	7458094000	-0.004	0.0027	يوجد إدارة للأرباح
2019	103,708,405	-71330751	20657195000	-0.003	-0.001	يوجد إدارة للأرباح
2020	98,697,961	5010444	88682288000	0.00005	-0.003	يوجد إدارة للأرباح
2021	47,309,572	51388389	113531163000	0.0004	-0.00035	يوجد إدارة للأرباح
2022	307192920	-4078817	33585248000	-0.0001	0.0005	يوجد إدارة للأرباح

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف التجاري العراقي

يلاحظ من الجدول أعلاه ان إدارة المصرف التجاري العراقي حسب نموذج ميلر قد مارست إدارة الأرباح وبنسب متفاوتة وهي بنسب منخفضة جدا اذ كلما زادت الفجوة في هذا النموذج عن الصفر سواء كانت بالموجب او السالب فهذا يدل على ان إدارة المصرف مارست إدارة الأرباح أكثر اذ بلغت اعلى قيمة للنموذج في عام 2016 (0.092) وهي نسبة منخفضة و اقل نسبة عام 2021 بلغت (-0.00035).

#### ٤-١-٢-٣ قياس إدارة الأرباح لمصرف الشرق الأوسط

##### جدول (٤-٨) نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف الشرق الأوسط

السنة	راس المال العامل WC	التغير في راس المال العامل $\Delta WC$	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	$\Delta WC \setminus CFO$	نسبة ميلر EM	التفسير
2015	180,928,344,742	0	1149334960	0	0	0
2016	131,997,065	1807963476	8262803000	0.218	0.218	يوجد إدارة للأرباح
2017	110,059,000	21938065	95609902000	0.00029	0.2177	يوجد إدارة للأرباح
2018	161,275,167	-150216167	54657000	-2.748	2.7482	يوجد إدارة للأرباح
2019	169,776,466	-8501299	-147583400	0.057	-2.805	يوجد إدارة للأرباح
2020	154,377,473	15388993	-4062911000	-0.0037	0.0607	يوجد إدارة للأرباح
2021	155,231,415	-853942	34961106000	-0.00002	-0.0036	يوجد إدارة للأرباح
2022	5374366864	-5219135449	-75916331000	0.068	-0.068	يوجد إدارة للأرباح

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط

يلاحظ من الجدول أعلاه ان إدارة مصرف الشرق الأوسط حسب نموذج ميلر قد مارست إدارة الأرباح وبنسب متفاوتة وهي مرتفعة عن سابقتها من المصارف عينة البحث اذ كلما زادت الفجوة في هذا النموذج عن الصفر سواء كانت بالموجب أم السالب فهذا يدل على ان إدارة المصرف مارست إدارة الأرباح أكثر اذ بلغت أعلى قيمة للنموذج في عام 2019 (-2.805) وهي نسبة مرتفعة و اقل نسبة عام 2021 بلغت (-0.0036).

#### ٤-١-٢-٤ قياس إدارة الأرباح لمصرف اشور

##### جدول (٤-٩) نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف اشور

السنة	راس المال العامل WC	التغير في راس المال العامل $\Delta WC$	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	$\Delta WC \setminus CFO$	نسبة ميلر EM	التفسير
2015	241,065,929,000	0	59431362000	0	0	0
2016	249,870,834,000	-5380490500	11423084000	-0.47	-0.47	يوجد إدارة للأرباح
2017	248,747,622,000	1123212000	13286399000	0.084	-0.037	يوجد إدارة للأرباح
2018	234,027,615,000	14720007000	98428119000	0.149	-0.065	يوجد إدارة للأرباح
2019	237,111,622,000	-3084007000	-38334664000	0.08	0.069	يوجد إدارة للأرباح
2020	244,947,999,000	-7836377000	25940395000	-0.302	0.382	يوجد إدارة للأرباح
2021	250,517,559,000	-5569560000	-9173714000	0.607	-0.909	يوجد إدارة للأرباح
2022	236682061000	13835498000	-127706080000	-0.108	0.715	يوجد إدارة للأرباح

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اشور

يشير الجدول أعلاه الى ان إدارة مصرف اشور حسب نموذج ميلر قد مارست إدارة الأرباح وبنسب متفاوتة وهي بنسب منخفضة جدا اذ كلما زادت الفجوة في هذا النموذج عن الصفر سواء كانت بالموجب او السالب فهذا يدل ان إدارة المصرف مارست إدارة الأرباح أكثر اذ بلغت أعلى قيمة للنموذج في عام 2021 (-0.909) وهي نسبة منخفضة و اقل نسبة عام 2017 بلغت (-0.037).

#### ٤-١-٢-٥ قياس إدارة الأرباح لمصرف المتحد

##### جدول (٤-١٠) نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف المتحد

التفسير	نسبة ميلر EM	ΔWC \CFO	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	التغير في راس المال العامل ΔWC	WC راس المال العامل	السنة
0	0	0	75172459863	0	263,399,032,612	2015
يوجد إدارة للأرباح	-0.422	-0.422	-61836031902	26102449072	2,374,125,441	2016
يوجد إدارة للأرباح	1.196	0.774	9639473178	7461491102	-5,087,365,661	2017
يوجد إدارة للأرباح	4.244	-3.47	-49700818870	17250055450	-177,587,920,206	2018
يوجد إدارة للأرباح	4.385	-7.855	-1246498000	9792188010	-275,509,800,325	2019
يوجد إدارة للأرباح	18.452	-26.307	1127226420	-29654364830	21,033,848,000	2020
يوجد إدارة للأرباح	-26.958	0.651	39375787000	2565643620	-4,622,588,200	2021
يوجد إدارة للأرباح	-18.063	18.714	3820139000	711149116480	-76113753000	2022

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف المتحد

يلاحظ من الجدول أعلاه ان إدارة مصرف المتحد حسب نموذج ميلر قد مارست إدارة الأرباح وبنسب مرتفعة جدا عن سابقتها من المصارف عينة البحث فكان اعلى مصرف مارس إدارة الأرباح حسب نموذج ميلر اذ كلما زادت الفجوة في هذا النموذج عن الصفر سواء كانت بالموجب او السالب فهذا يدل على ان إدارة المصرف مارست إدارة الأرباح أكثر اذ بلغت اعلى قيمة للنموذج في عام 2021 (-26.958) وهي نسبة مرتفعة جدا واقل نسبة عام 2016 بلغت (-0.422). اذ يلاحظ ان النسبة بدأت بالارتفاع تدريجيا من عام 2016 .

#### ٤-١-٢-٦ قياس إدارة الأرباح لمصرف الاقليم

##### جدول (٤-١١) نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف الاقليم

التفسير	نسبة ميلر EM	ΔWC \CFO	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	التغير في راس المال العامل ΔWC	WC راس المال العامل	السنة
0	0	0	7522150804	0	34832121310	2016
يوجد إدارة للأرباح	-0.205	-0.205	-85838596077	17641191710	171909296062	2017
يوجد إدارة للأرباح	-0.2439	-0.0061	448377508935	-3135799870	20326729477	2018
يوجد إدارة للأرباح	-0.0821	0.076	25073007627	1919703282	11296966557	2019
يوجد إدارة للأرباح	-0.041	0.117	-262921163742	-30799693948	49293906030	2020
يوجد إدارة للأرباح	0.108	0.009	17228822256	1603458971	65328495741	2021
يوجد إدارة للأرباح	0.0126	-0.0036	277079382018	-1024503501	75573530758	2022

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الاقليم

يشير الجدول أعلاه الى ان إدارة مصرف الاقليم حسب نموذج ميلر قد مارست إدارة الأرباح وبنسب متفاوتة وهي بنسب منخفضة جدا اذ كلما زادت الفجوة في هذا النموذج عن الصفر سواء كانت بالموجب او السالب فهذا يدل على ان إدارة المصرف مارست إدارة الأرباح أكثر اذ بلغت اعلى قيمة للنموذج في عام 2018 (-0.2439) وهي نسبة منخفضة واقل نسبة عام 2020 بلغت (-0.041).

#### ٤-١-٢-٢-٧ قياس إدارة الأرباح لمصرف عبر العراق

##### جدول (٤-١٢) نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف عبر العراق

التفسير	نسبة ميلر EM	ΔWC \CFO	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	التغير في رأس المال العامل ΔWC	WC رأس المال العامل	السنة
0	0	0	30033496	0	265569455	2015
يوجد إدارة للأرباح	0.001	0.001	339018815	462957	265106498	2016
يوجد إدارة للأرباح	0.057	-0.056	24543985	-1394306	266500804	2017
يوجد إدارة للأرباح	-1.056	1	2964339	2970041	263530763	2018
يوجد إدارة للأرباح	-0.09	1.9	37334743	73636695	189894068	2019
يوجد إدارة للأرباح	1.914	-0.014	191427070	-2824034	192718102	2020
يوجد إدارة للأرباح	-0.423	0.409	72205922	29572786	163145316	2021
يوجد إدارة للأرباح	24.839	-24.43	-3313412	80950458	82194858	2022

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف عبر العراق

يلاحظ من الجدول أعلاه ان إدارة مصرف عبر العراق حسب نموذج ميلر قد مارست إدارة الأرباح وبنسب متفاوتة حسب نموذج ميلر اذ كلما زادت الفجوة في هذا النموذج عن الصفر سواء كانت بالموجب أم السالب فهذا يدل على ان إدارة المصرف مارست إدارة الأرباح أكثر اذ بلغت اعلى قيمة للنموذج في عام 2022 (24.839) وهي نسبة مرتفعة جدا و اقل نسبة عام 2016 بلغت (0.001). اذ يلاحظ ان النسبة بدأت بالارتفاع تدريجيا من عام 2016 .

#### ٤-١-٢-٢-٨ قياس إدارة الأرباح لمصرف الاستثمار

##### جدول (٤-١٣) نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف الاستثمار

التفسير	نسبة ميلر EM	ΔWC \CFO	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	التغير في رأس المال العامل ΔWC	WC رأس المال العامل	السنة
0	0	0	58712888	0	264,681,756	2015
يوجد إدارة للأرباح	-0.216	-0.216	44619346	-9642400	274,324,156	2016
يوجد إدارة للأرباح	0.449	-0.665	-18071152	12031259	262,292,897	2017
يوجد إدارة للأرباح	-0.656	-0.009	-28832567889	263333577	263,595,869,980	2018
يوجد إدارة للأرباح	-0.007	-0.002	-74614857049	212546192	242,341,250,731	2019
يوجد إدارة للأرباح	-0.204	0.202	37149108331	7514231900	249,855,482,661	2020
يوجد إدارة للأرباح	0.22	-0.018	-62850166897	1156728100	248,698,754,578	2021
يوجد إدارة للأرباح	-0.016	-0.002	-100180769583	20528616	228170138521	2022

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الاستثمار

يشير الجدول أعلاه الى ان إدارة مصرف الاستثمار حسب نموذج ميلر قد مارست إدارة الأرباح وبنسب متفاوتة وهي بنسب منخفضة جدا اذ كلما زادت الفجوة في هذا النموذج عن الصفر سواء كانت بالموجب او السالب فهذا يدل على ان إدارة المصرف مارست إدارة الأرباح أكثر اذ بلغت اعلى قيمة للنموذج في عام 2018 (-0.656) وهي نسبة منخفضة و اقل نسبة عام 2022 بلغت (-0.016).



#### ٤-١-٢-٢-٩ قياس إدارة الأرباح لمصرف الموصل

##### جدول (٤-١٤) نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف الموصل

التفسير	نسبة ميلر EM	ΔWC \CFO	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	التغير في رأس المال العامل ΔWC	WC رأس المال العامل	السنة
0	0	0	42786514	0	257,334,933,211	2015
يوجد إدارة للأرباح	0.766	0.766	30837883481	23625791370	21,077,019,500	2016
يوجد إدارة للأرباح	-3.674	4.44	1317894932	5851832950	15,225,186,550	2017
يوجد إدارة للأرباح	4.459	-0.019	70082563495	-1397800480	16,622,987,030	2018
يوجد إدارة للأرباح	0.059	-0.078	-19734103755	1555046290	15,067,940,740	2019
يوجد إدارة للأرباح	-0.238	0.16	11129688490	181198930	14,886,741,810	2020
يوجد إدارة للأرباح	0.273	-0.113	374257382754	-42411976560	57,298,718,370	2021
يوجد إدارة للأرباح	-1.442	1.329	4165580730	5539014044	1908577927	2022

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الموصل

يشير الجدول أعلاه الى ان إدارة مصرف الموصل حسب نموذج ميلر قد مارست إدارة الأرباح وبنسب متفاوتة اذ كلما زادت الفجوة في هذا النموذج عن الصفر سواء كانت بالموجب أم السالب فهذا يدل على ان إدارة المصرف مارست إدارة الأرباح أكثر اذ بلغت اعلى قيمة للنموذج في عام 2018 (4.459) وهي نسبة مرتفعة و اقل نسبة عام 2019 بلغت (0.059).

#### ٤-١-٢-٢-١٠ قياس إدارة الأرباح لمصرف الاقتصاد

##### جدول (٤-١٥) نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف الاقتصاد

التفسير	نسبة ميلر EM	ΔWC \CFO	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	التغير في رأس المال العامل ΔWC	WC رأس المال العامل	السنة
0	0	0	-8160796449	0	1126538442	2015
يوجد إدارة للأرباح	0.684	0.684	-8584980395	-5879202000	118,533,046,294	2016
يوجد إدارة للأرباح	0.68	0.004	-12054933434	-49337582	167,870,628,210	2017
يوجد إدارة للأرباح	-0.016	0.02	-44891472106	-915143689	259,384,997,167	2018
يوجد إدارة للأرباح	-0.384	0.404	-8536649237	-5163554300	264,548,551,480	2019
يوجد إدارة للأرباح	0.14	0.264	-10312237616	-2725389600	267,273,941,025	2020
يوجد إدارة للأرباح	0.223	0.041	75188251250	3113356240	236,140,378,608	2021
يوجد إدارة للأرباح	-0.033	0.074	6166119696	460461914	190,094,187,213	2022

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الاقتصاد

يشير الجدول أعلاه الى ان إدارة مصرف الاقتصاد حسب نموذج ميلر قد مارست إدارة الأرباح وبنسب متفاوتة اذ كلما زادت الفجوة في هذا النموذج عن الصفر سواء كانت بالموجب او السالب فهذا يدل على ان إدارة المصرف مارست إدارة الأرباح أكثر اذ بلغت اعلى قيمة للنموذج في عام 2016 (0.684) وهي نسبة منخفضة و اقل نسبة عام 2018 بلغت (-0.016).

#### ٤-١-٣ قياس القيمة للمصارف عينة البحث

مقياس: **Tobin's Q** تعني نسبة Q المنخفضة عندما تكون بين (٠ و ١) أن تكلفة استبدال أصول الشركة أكبر من قيمة مخزونها. وهذا يعني أن السهم مقوم بأقل من قيمته الحقيقية. وعلى العكس من ذلك ، فإن Q المرتفع (أكبر من ١) يعني أن سهم الشركة أعلى من تكلفة استبدال أصولها ، مما يعني أن السهم مبالغ فيه وتستخرج

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{Equity Market Value}}{\text{Equity Book Value}}$$

حيث

Market Value of Equity = Market price per Share × Number of Share Outstanding.

Book Value of Equity = Total Assets – Total Liabilities.

#### ٤-١-٣-١ قياس القيمة لمصرف الاستثمار العراقي

جدول (٤-١٦) مؤشرات قياس القيمة لمصرف الاستثمار العراقي

المصرف	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية لحق الملكية (مليون دينار)	اجمالي الأصول (الف دينار)	اجمالي المطلوبات (الف دينار)	صافي حق الملكية (الف دينار)	Tobin's Q ratio
مصرف الاستثمار العراقي	2016	0.600	250000	150000	577870247	288077511	289792736	0.518
	2017	0.420	250000	105000	573706556	290623880	283082676	0.371
	2018	0.280	250000	70000	607084862905	323983243538	283101619367	0.247
	2019	0.270	250000	67500	529829506291	269203027799	260626478492	0.259
	2020	0.230	250000	57500	571480175360	306205725542	265274449718	0.217
	2021	0.290	250000	72,500	650958668058	387820309612	263138358446	0.276
	2022	0.28	250000	70000	752255033028	467892162079	284362870949	0.025

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الاستثمار العراقي .

الجدول أعلاه يبين مؤشرات القيمة لمصرف الاستثمار العراقي باستعمال معادلة (Tobin's Q) ويبين نتائج الاختبار إذ أظهرت النتائج اقل نتائج لقياس القيمة كانت لمصرف الاستثمار العراقي للفترة الممتدة من (2018 الى 2022) إذ كانت النتائج بالشكل الاتي (0.247، 0.259، 0.217، 0.276، 0.025) وكانت اقل نتيجة لقيمة المصرف لعام (2022) وهذا ناتج الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للمصرف ، بينما كانت اعلى قيمة ظهرت للمصرف عام (2016) إذ بلغت (0.518) ، إذ يبين الجدول أعلاه ان الانخفاض في نسبة (Tobin's Q ratio) ناتج عن ان المصارف موجوداتها مقومة بأعلى من القيمة السوقية لها إذ لا يوجد مصرف من المصارف عينة البحث تجاوز نسبة (Tobin's Q ratio) له الواحد الصحيح وبدأ الانخفاض واضحاً لجميع المصارف عينة البحث.

٤-١-٣-٢ قياس القيمة للمصرف التجاري العراقي.

جدول (٤-١٧) مؤشرات قياس القيمة لمصرف التجاري العراقي

المصرف	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية لحق الملكية (مليون دينار)	اجمالي الأصول (ألف دينار)	اجمالي المطلوبات (ألف دينار)	صافي حق الملكية (ألف دينار)	Tobin's Q ratio
لمصرف التجاري العراقي	2016	0.480	250000	120000	423858471	142041434	281817037	0.426
	2017	0.490	250000	122500	460702017	169143319	291558698	0.420
	2018	0.470	250000	117500	444138292	160460787	283677505	0.414
	2019	0.460	250000	115000	449777104	177847850	271929254	0.423
	2020	0.440	250000	110000	616949229	309194600	307754629	0.357
	2021	0.630	250000	157,500	512311665	197768746	314542919	0.500
	2022	0.5	250000	125000	528983923	202926231	326057692	0.383

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري العراقي

الجدول أعلاه يبين مؤشرات القيمة للمصرف التجاري العراقي باستعمال معادلة (Tobin's Q) ويبين الجدول أعلاه نتائج الاختبار إذ أظهرت النتائج اقل نتائج لقياس القيمة كانت لمصرف التجاري العراقي لعام (2020) إذ كانت النتائج بالشكل الاتي (0.357) وهذا ناتج الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للمصرف ، بينما كانت اعلى قيمة ظهرت للمصرف عام (2021) إذ بلغت (0.500) ، إذ يبين الجدول أعلاه ان الانخفاض في نسبة (Tobin's Q ratio) ناتج عن ان المصارف موجوداتها مقومة بأعلى من القيمة السوقية لها إذ ان المصرف لم يتجاوز نسبة (Tobin's Q ratio) له الواحد الصحيح وبدا الانخفاض واضحاً لجميع المصارف عينة البحث.

٤-١-٣-٣ قياس القيمة لمصرف الشرق الأوسط

جدول (٤-١٨) مؤشرات قياس القيمة لمصرف الشرق الأوسط

المصرف	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية لحق الملكية (مليون دينار)	اجمالي الأصول (ألف دينار)	اجمالي المطلوبات (ألف دينار)	صافي حق الملكية (ألف دينار)	Tobin's Q ratio
مصرف الشرق الاوسط	2016	0.430	250000	107500	656850484	369489006	287361478	0.374
	2017	0.350	250000	87500	770690000	509539000	261151000	0.335
	2018	0.130	250000	32500	800749802	533282269	267467533	0.122
	2019	0.100	250000	25000	658231494	390941198	267290296	0.094
	2020	0.120	250000	30000	647868750	382977561	647868750	0.046
	2021	0.210	250000	52,500	640721811	375540449	640721811	0.082
	2022	0.14	250000	35000	795103959	529908110	265195849	0.132

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط .

الجدول أعلاه يبين مؤشرات القيمة لمصرف الشرق الاوسط باستعمال معادلة (Tobin's Q) ويبين الجدول أعلاه نتائج الاختبار إذا أظهرت النتائج اقل نتائج لقياس القيمة كانت لمصرف الشرق الأوسط لعام (2020) إذ كانت النتائج بالشكل الاتي (0.046) وهذا ناتج عن الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للمصرف ، بينما

كانت اعلى قيمة ظهرت للمصرف عام (2016) اذ بلغت (0.374) ، اذ يبين الجدول اعلاه ان الانخفاض في نسبة (Tobin's Q ratio) ناتج عن ان المصارف موجوداتها مقومة بأعلى من القيمة السوقية لها اذ ان المصرف لم يتجاوز نسبة (Tobin's Q ratio) له الواحد الصحيح وبدا الانخفاض واضحا لجميع المصارف عينة البحث وهذا ما بدا واضحا لبيانات المصرف بعد عام 2016.

#### ٤-٣-١-٤ قياس القيمة لمصرف بغداد

#### جدول (٤-١٩) مؤشرات قياس القيمة لمصرف بغداد

المصرف	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية لحق الملكية (مليون دينار)	اجمالي الأصول (ألف دينار)	اجمالي المطلوبات (ألف دينار)	صافي حق الملكية (ألف دينار)	Tobin's Q ratio
مصرف بغداد	2016	0.910	250000	227500	1200424117	917602412	282821705	0.804
	2017	0.610	250000	152500	1090152647	813210605	276942042	0.550
	2018	0.290	250000	72500	1113538558	846795832	266742720	0.272
	2019	0.300	250000	75000	1132744205	859102781	273641424	0.274
	2020	0.410	250000	102500	1419528237	1141092385	278435852	0.368
	2021	0.810	250000	202,500	1539808656	1230678778	309129878	0.655
	2022	1.37	250000	342500	1724199578	1374573312	349626266	0.979

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بغداد .

الجدول اعلاه يبين مؤشرات القيمة لمصرف بغداد باستعمال معادلة (Tobin's Q) ويبين الجدول اعلاه نتائج الاختبار إذا أظهرت النتائج اقل نتائج لقياس القيمة كانت لمصرف بغداد لعام (2018) اذ كانت النتائج بالشكل الاتي (0.272) وهذ ناتج الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للمصرف ، بينما كانت اعلى قيمة ظهرت للمصرف عام (2022) اذ بلغت (0.979) ، اذ يبين الجدول اعلاه ان الانخفاض في نسبة (Tobin's Q ratio) ناتج عن ان المصارف موجوداتها مقومة بأعلى من القيمة السوقية لها اذ ان المصرف لم يتجاوز نسبة (Tobin's Q ratio) له الواحد الصحيح وبدى الانخفاض واضح لجميع المصارف عينة البحث ويلاحظ ان المؤشر بداء يتعافى بشكل تدريجي.

#### ٤-٣-١-٥ قياس القيمة لمصرف اشور

#### جدول (٤-٢٠) مؤشرات القيمة لمصرف اشور

المصرف	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية لحق الملكية (مليون دينار)	اجمالي الأصول	اجمالي المطلوبات	صافي حق الملكية	Tobin's Q ratio
مصرف اشور	2016	0.34	250000	85000	382770655000	130130161000	252640494000	0.336
	2017	0.3	250000	75000	376315630000	110189374000	266126256000	0.282
	2018	0.23	250000	57500	467479690000	199071136000	268408554000	0.214
	2019	0.24	250000	60000	424655845000	157616273000	267039572000	0.224
	2020	0.28	250000	70000	41599208000	157310832000	258681376000	0.27
	2021	0.48	250000	120,000	473954153000	473954153000	273563676000	0.438
	2022	0.4	250000	100000	72813115000	448796780000	279334370000	0.358

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اشور .

الجدول أعلاه يبين مؤشرات القيمة لمصرف اشور باستعمال معادلة (Tobin's Q) ويبين الجدول أعلاه نتائج الاختبار إذ أظهرت النتائج اقل نتائج لقياس القيمة كانت لمصرف اشور لعام ( 2020 ) إذ كانت النتائج بالشكل الاتي (0.27) وهذ ناتج عن الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للمصرف ، بينما كانت اعلى قيمة ظهرت للمصرف عام ( 2021 ) إذ بلغت (0.438) .

#### ٤-٣-١-٦ قياس القيمة لمصرف عبر العراق

جدول ( ٤-٢١ ) مؤشرات القيمة لمصرف عبر العراق

المصرف	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية لحق الملكية (مليون دينار)	اجمالي الأصول (ألف دينار)	اجمالي المطلوبات (ألف دينار)	صافي حق الملكية (ألف دينار)	Tobin's Q ratio
مصرف عبر العراق	2016	0.7	264,000	184,800	415,850,976,	139319375	276531601	0.668
	2017	0.7	264,000	184,800	351,928,538,	74166522	277762016	0.665
	2018	0.7	264,000	184,800	327,734,866,	53972912	273761954	0.675
	2019	0.7	264,000	184,800	346,646,881,	79706032	2669408489	0.069
	2020	0.7	264,000	184,800	341,896,041,	111167351	268193564	0.619
	2021	1	264,000	264,000	376,076,748,	73702477	264909397	0.996
	2022	1.34	264000	264000	414,287,314,	157717015	265570299	1.33

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف عبر العراق .

الجدول أعلاه يبين مؤشرات القيمة لمصرف عبر العراق باستعمال معادلة (Tobin's Q) ويبين الجدول أعلاه نتائج الاختبار إذا أظهرت النتائج اقل نتائج لقياس القيمة كانت لمصرف عبر العراق لعام ( 2019 ) إذ كانت النتائج بالشكل الاتي (0.069) وهذ ناتج عن الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للمصرف ، بينما كانت اعلى قيمة ظهرت للمصرف عام (2022) إذ بلغت (1.33) ، وهذا يعني أن سهم الشركة أعلى من تكلفة استبدال أصولها ، مما يعني أن السهم مبالغ فيه خلال عام(2022) إذ يبين الجدول أعلاه ان نسبة (Tobin's Q ratio) بدأت ترتفع وبشكل تدريجي.

#### ٤-٣-١-٧ قياس القيمة لمصرف الاقتصاد

جدول ( ٤-٢٢ ) مؤشرات القيمة لمصرف الاقتصاد

المصرف	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية لحق الملكية (مليون دينار)	اجمالي الأصول	اجمالي المطلوبات	صافي حق الملكية	Tobin's Q ratio
مصرف الاقتصاد	2016	0.720	150000	108000	456,858,027,339	248807852924	208050174415	0.519
	2017	0.430	207153	89076	506,734,534,584	263149173875	243585360709	0.365
	2018	0.430	207,154	89,076	467,616,563,536	216604256350	251012307213	0.354
	2019	0.430	207,154	89,076	466,232,369,905	210769573111	255462796794	0.348
	2020	0.430	207,154	89,076	495,772,873,280	201061544964	258711328316	0.344
	2021	0.430	250000	107500	466,697,913,115	207895455667	258802457448	0.415
	2022	0.18	250000	45000	461,448,922,225	198598497821	263537790223	0.170

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الاقتصاد.

الجدول أعلاه يبين مؤشرات القيمة لمصرف الاقتصاد باستعمال معادلة (Tobin's Q) ويبين الجدول أعلاه نتائج الاختبار إذا أظهرت النتائج اقل نتائج لقياس القيمة كانت لمصرف الاقتصاد لعام ( 2022 ) اذ كانت (0.170) وهذا ناتج عن الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للمصرف ، بينما كانت اعلى قيمة ظهرت للمصرف عام (2016) اذ بلغت (0.785) ، اذ يبين الجدول أعلاه ان الانخفاض في نسبة (Tobin's Q ratio) ناتج عن أن تكلفة استبدال أصول المصرف أكبر من قيمتها .

#### ٤-١-٣-٨ قياس القيمة لمصرف الاقليم التجاري

جدول (٤-٢٣) مؤشرات القيمة لمصرف الاقليم

المصرف	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية لحق الملكية (مليون دينار)	اجمالي الأصول	اجمالي المطلوبات	صافي حق الملكية	Tobin's Q ratio
الإقليم	2017	1	250,000	250,000	494,666,333,804	225274188638	269392145166	0.928
	2018	1	250,000	250,000	913,617,605,543	635669681329	277947924214	0.899
	2019	1	250,000	250,000	977,013,226,763	686226312143	290786914620	0.859
	2020	1	250,000	250,000	644,518,584,200	346096823470	298421760730	0.837
	2021	1	250,000	250,000	807,038,837,658	499709370359	307329467298	0.813
	2022	1	250,000	250,000	1,128,649,343,097	810798117942	317851225155	0.786

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الاقليم التجاري.

الجدول أعلاه يبين مؤشرات القيمة لمصرف الاقليم التجاري باستعمال معادلة (Tobin's Q) ويبين الجدول أعلاه نتائج الاختبار إذا أظهرت النتائج اقل نتائج لقياس القيمة كانت لمصرف الاقليم التجاري لعام ( 2022 ) اذ كانت (0.786) وهذا ناتج عن الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للمصرف ، بينما كانت اعلى قيمة ظهرت للمصرف عام (2016) اذ بلغت (0.928) ، اذ يبين الجدول أعلاه ان الانخفاض في نسبة (Tobin's Q ratio) وهذا يشير الى أن تكلفة استبدال أصول المصرف أكبر من قيمتها مع ملاحظة ان المصرف نزل من الادراج في السوق الأول الى السوق الثاني والمصرف مهدد بإيقاف أسهمه من التداول

#### ٤-١-٣-٩ قياس القيمة لمصرف المتحد

جدول (٤-٢٤) مؤشرات القيمة لمصرف المتحد

المصرف	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية لحق الملكية (مليون دينار)	اجمالي الأصول	اجمالي المطلوبات	صافي حق الملكية	Tobin's Q ratio
المتحد	2016	0.31	300000	93000	527820770171	205045245664	322775524507	0.288
	2017	0.23	300000	69000	519396084518	221958387515	297437697083	0.231
	2018	0.09	300000	27000	515575374767	211805293576	303730081187	0.088
	2019	0.07	300000	21000	60313972000	300842295000	303471677000	0.069
	2020	0.08	300000	24000	699147651000	395512726000	303634925000	0.079
	2021	0.14	300000	42,000	473954153000	473954153000	273563676000	0.153
	2022	0.06	300000	18000	792670153000	486680221000	305989932000	0.058

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف المتحد.

الجدول أعلاه يبين مؤشرات القيمة لمصرف المتحد باستعمال معادلة (Tobin's Q) ويبين الجدول أعلاه نتائج الاختبار إذ أظهرت النتائج اقل نتائج لقياس القيمة كانت لمصرف المتحد لعام ( 2022 ) إذ كانت (0.058) وهذا ناتج عن الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للمصرف ، بينما كانت اعلى قيمة ظهرت للمصرف عام (2016) إذ بلغت (0.288) وجميعها ما دون الواحد الصحيح وهذا يشير الى أن تكلفة استبدال أصول المصرف أكبر من قيمتها .

#### ١٠-٣-١-٤ قياس القيمة لمصرف الموصل

جدول ( ٢٥-٤ ) مؤشرات القيمة لمصرف الموصل

Tobin's Q ratio	صافي حق الملكية	اجمالي المطلوبات	اجمالي الأصول	القيمة السوقية لحق الملكية (مليون دينار)	عدد الأسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية للسهم	السنة	المصرف
0.532	265637948687	144417059488	410055008175	141400	252500	0.56	2016	مصرف الموصل
0.298	270642860433	138764308720	409407169153	80800	252500	0.32	2017	
0.152	265774159459	143965900879	4097400602338	40400	252500	0.16	2018	
0.150	268460944044	141706973665	410167917709	40400	252500	0.16	2019	
0.159	269589136165	127860153801	397449289966	32825	252500	0.13	2020	
0.158	271494336262	501362815450	772857151712	42,925	252500	0.17	2021	
0.192	276432001373	517317003971	793749005344	53025	252500	0.21	2022	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الموصل.

الجدول أعلاه يبين مؤشرات القيمة لمصرف الموصل باستعمال معادلة (Tobin's Q) ويبين الجدول أعلاه نتائج الاختبار إذا أظهرت النتائج اقل نتائج لقياس القيمة كانت لمصرف الموصل لعام ( 2019 ) إذ كانت (0.150) وهذا ناتج الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للمصرف ، بينما كانت اعلى قيمة ظهرت للمصرف عام (2016) إذ بلغت (0.532) ، إذ يبين الجدول أعلاه ان الانخفاض في نسبة (Tobin's Q ratio) وهذا يشير الى أن تكلفة استبدال أصول المصرف أكبر من قيمتها .

#### ٤-١-٤ تقييم الاستمرارية للمصارف عينة البحث باستخدام (نموذج التمان )

ان نموذج ألتمان هو كما تم ذكره سابقا في منهج البحث ،يعتبر أكثر المقاييس شيوعا وأكثرها استخداما بسبب سهولة استخدامه، ويعتبر نموذج ألتمان من اهم نماذج التنبؤ بتعثره وعدم القدرة على الاستمرارية وكونه يأخذ بنظر الاعتبار أكثر من مؤشر ودقة نتائجه مقارنة بالمقاييس الأخرى .حيث يتم قياس الاستمرارية استنادا الى هذا النموذج بموجب المعادلة الآتية .

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.999X_5$$

$$x_1 = \text{رأس المال العامل} / \text{اجمالي الاصول}$$

X2 = الأرباح المحتجزة / اجمالي الأصول.

X3 = الارباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الأصول.

X4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية الاجمالي المطلوبات.

X5 = المبيعات / اجمالي الاصول

Z = دليل المؤشر او الاستمرارية.

حيث ان :

-اذ كانت قيمة Z-Score اقل من ١,٨ فهذا يتوقع عدم استمرارية الشركة فهي تشير الى الشركات الفاشلة واحتمال كبير لتخلفها عن سداد التزاماتها.

-اذ كانت قيمة Z-Score بين ١,٨ - ٢,٩٩ فهنا يصعب تميزها كونها تقع ضمن المنطقة الرمادية وتعتبر حالات هامشية يجب مراقبتها باستمرار.

-اذ كانت قيمة Z-Score أكبر من ٢,٩٩ فهنا يتوقع استمرارية الشركة .

والجداول ادناه تبين مؤشرات تقييم الاستمرارية للمصارف التجارية عينة البحث.



٤-١-٤ مؤشرات الاستمرارية للمصرف التجاري العراقي

جدول (٤-٢٦) تقييم الاستمرارية للمصرف التجاري العراقي

التفسير	Z-Score	X5	الإيراد	X4	القيمة الدفترية الاجمالي الخطوليات	القيمة السوقية لحق الملكية	X3	الربح التشغيلي	X2	الارباح المحترجة	X1	اجمالي الأصول	راس المال العامل	مطلوبات معاولة	اصول معاولة	السنة
درج عدم الاستمرارية	0.666031	0.04216	17,868,127	0.8448239	142,041,434	120,000,000	0.01966	8,335,025	0.04379	18,561,274	-0.00764867	423,858,471	-3,241,954	122,443,367	119,201,413	2016
درج عدم الاستمرارية	0.651399	0.05155	23,750,164	0.7242379	169,143,319	122,500,000	0.02466	11,358,895	0.05968	27,492,997	0.000371316	460,702,017	171,066	136,148,655	136,319,721	2017
درج عدم الاستمرارية	0.715874	0.04449	19,758,236	0.7322661	160,460,787	117,500,000	0.02623	11,647,759	0.04146	18,415,333	0.072899938	444,138,292	32,377,654	135,947,145	168,324,799	2018
درج عدم الاستمرارية	0.774787	0.04345	19,542,316	0.6466201	177,847,850	115,000,000	0.01452	6,532,195	0.01342	6,036,657	0.230577333	449,777,104	103,708,405	146,615,365	250,323,770	2019
درج عدم الاستمرارية	0.800659	0.09282	57,268,076	0.355763	309,194,600	110,000,000	0.06543	40,366,425	0.06184	38,154,085	0.159977444	616,949,229	98,697,961	322,599,380	421,297,341	2020
درج عدم الاستمرارية	0.848863	0.05729	29,351,238	0.7963847	197,768,746	157,500,000	0.02539	13,009,256	0.08513	43,614,554	0.092345295	512,311,665	47,309,572	160,063,674	207,373,246	2021
درج عدم الاستمرارية	1.333454	0.05109	27,024,572	0.6159874	202,926,231	125,000,000	0.02205	11,661,802	0.10229	54,110,251	0.580722602	528,983,923	307,192,920	202,926,231	510,119,151	2022

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

من الجدول أعلاه أظهر مؤشر التمان ان نشاط المصرف للفترة من 2016 الى 2022 كان غير مرضي اذ كان اعلى نسبة حققها المؤشر هو في عام 2022 اذ فبلغت (1.3334541) وهي تقع ضمن منطقة الخطر او ضمن المنطقة الحرجة كون Z دون (1.8) وهذا يدل على النشاط المتدني للمصرف والنتائج عن الانخفاض الواضح بالقيمة السوقية الأسهم المصرف حسب هذا المؤشر فان المصرف غير قادر على الاستمرار في المستقبل عند التعرض للازمات مالية متوسطة وهذا ما بدا واضح من خلال التدني الواضح لمؤشر Z اذ بلغت قيمة Z في عام 2017 أيضا دون النسبة المرجوة وهذا ما يؤكد ان المصرف في مرحلة الخطر فقد ظهر مؤشر Z (0.6513993)، وهذا يؤشر ان إدارة المصرف كانت غير موفقة في إدارة الأمور المالية للمصرف بشكل جيد يضمن استمرارية المصرف ويجنبه مشاكل عدم الاستمرار ومع ذلك لم يتم ملاحظة ذلك في تقرير مراقب الحسابات فهو لم يشر الى تلك المخاطر بشكل صريح .

٤-١-٤ مؤشرات لاستمرارية لمصرف الشرق الاوسط

جدول (٤-٢٧) تقييم الاستمرارية المصرف الشرق الاوسط

التفسير	Z- Score	X5	الاوراد	X4	القيمة النظرية الاجمالي المطلوبات	القيمة السوقية لحق الملكية	X3	الربح التشغيلي	X2	الارباح المحتجزة	X1	اجمالي الأصول	راس المال العامل	مطلوبات متداولة	اصول متداولة	السنة
يرجح عدم الاستمرارية	0.5555279	0.0541996	35,601,024	0.290942351	369,489,006	107,500,000	0.021516	14,132,964	0.010477	6,881,957	0.200954507	656,850,484	131,997,065	331,907,052	463,904,117	2016
يرجح عدم الاستمرارية	0.3304615	0.0348837	26,884,543	0.171723852	509,539,000	87,500,000	0.000751	578,721	0.013381	10,312,613	0.142805797	770,690,000	110,059,000	339,791,000	449,850,000	2017
يرجح عدم الاستمرارية	0.2948297	0.0199621	15,984,627	0.060943335	533,282,269	32,500,000	-0.00248	-1,985,298	0.003441	2,755,159	0.201405191	800,749,802	161,275,167	444,696,596	605,971,763	2018
يرجح عدم الاستمرارية	0.3795133	0.0246647	16,235,072	0.063948236	390,941,198	25,000,000	0.000294	193,789	0.004299	2,829,903	0.257928202	658,231,494	169,776,466	287,512,499	457,288,965	2019
يرجح عدم الاستمرارية	-0.489484	0.0354457	22,964,173	0.078333571	382,977,561	30,000,000	-0.26043	-168,725,258	0.001133	734,073	0.238285105	647,868,750	154,377,473	286,141,491	440,518,964	2020
يرجح عدم الاستمرارية	0.4053391	0.0262006	16,787,301	0.139798523	375,540,449	52,500,000	0.000712	455,924	0.001576	1,009,737	0.24227584	640,721,811	155,231,415	306,537,145	461,768,560	2021
يرجح الاستمرارية	8.1093443	-0.004255	-3,382,892	0	529,908,110	35,000,000	0.000182	144,880	0.001287	1,023,500	6.759326002	795,103,959	5,374,366,864	456,814,280	5,831,181,144	2022

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

ويظهر الجدول أعلاه باستخدام نموذج التمان ان المصرف يعاني من تعثر مالي وهذا ما بدا واضحا من خلال نتائج مؤشر (Z) اذ كان اعلى مؤشر حقه المصرف في عام 2022 اذ بلغ مؤشر Z (8,1093443) وهو مؤشر في هذه المرحلة من وجود تعافي في المؤشر ويلاحظ من نتائج السنوات اللاحقة ان المصرف لم يطور نشاطه بل واصل بالانخفاض حتى وصل الامر في عام 2022 الى ان المصرف حسب مؤشر Z يظهر نتائج سالبة وهذا دليل على التخبط المالي الواضح وان جميع النتائج التي حققها المصرف هي دون المعيار المحدد بموجب نموذج التمان وهذا ناتج بدرجة أساس عن الانخفاض الكبير في القيمة السوقية لاسهم المصرف وهذا مؤشر على ان المصرف قريب من الفشل وعدم القدرة على الاستمرارية حسب نموذج التمان .

٤-١-٣ مؤشرات لاستمرارية لمصرف بغداد

جدول (٤-٢٨) تقييم الاستمرارية المصرف بغداد

التفسير	Z- Score	X5	الايراد	X4	القيمة الدفترية الاجمالي المطلوبات	القيمة السوقية لحق الملكية	X3	الربح التشغيلي	X2	الارباح المحتزة	X1	اجمالي الأصول	راس المال العامل	مطلوبات متداولة	اصول متداولة	السنة
يرجع عدم الاستمرارية	0.55005404	0.06132838	73,620,067	0.247928729	917,602,412	227,500,000	0.0315893	37,920,517	0.0195979	23,525,818	0.173623403	1,200,424,117	208,421,720	834,482,602	1,042,904,322	2016
يرجع عدم الاستمرارية	0.49473166	0.04965701	54,133,718	0.187528297	813,210,605	152,500,000	0.021184	23,093,813	0.0131798	14,367,974	0.203540311	1,090,152,647	221,890,009	717,989,330	939,879,339	2017
يرجع عدم الاستمرارية	0.18621667	0.03283946	36,568,001	0.085616859	846,795,836	72,500,000	0.0050379	5,609,915	0.0068697	7,649,644	0.063164395	1,113,538,558	70,335,989	809,424,357	879,760,346	2018
يرجع عدم الاستمرارية	-0.26773339	0.03521332	39,887,680	0.087300381	859,102,781	75,000,000	0.0100589	11,394,114	0.0126914	14,376,083	-0.338544899	1,132,744,205	-383,484,772	829,844,396	446359624	2019
يرجع عدم الاستمرارية	0.39411314	0.04265647	60,552,064	0.089826206	1,141,092,385	102,500,000	0.0237868	33,766,036	0.0121101	17,190,627	0.168460848	1,419,528,237	239,134,931	1,105,418,908	1,344,553,839	2020
يرجع عدم الاستمرارية	0.52541986	0.05387864	82,962,789	0.164543343	1,230,678,778	202,500,000	0.0370042	56,979,461	0.029641	45,641,421	0.174381436	1,539,808,656	268,514,045	1,186,756,479	1,455,270,524	2021
يرجع عدم الاستمرارية	0.51881173	0.05298149	91,350,664	0.249168231	1,374,573,312	342,500,000	0.0308285	53,154,485	0.0487046	83,976,483	0.122051476	1,724,199,578	210,441,103	1,326,407,907	1,536,849,010	2022

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

يبين الجدول أعلاه نتائج التحليل ان المصرف لم يحقق النتائج المقبولة بموجب نموذج التمان اذ كانت جميع مؤشرات المصرف دون المستوى المطلوب حسب نموذج التمان اذ أظهرت مؤشر المصرف يقع ضمن المنطقة الحرجة اي دون المعيار المحدد بموجب هذا النموذج اذ بلغت اعلى قيمة وهي دون المستوى المطلوب وهذا يظهر ان المصرف يقع ضمن منطقة التعثر المالي بموجب هذا النموذج اذ لم تكن نتائج المصرف بالمستوى المقبول وهذا ما بدا واضحا لسنوات التحليل اذ كانت جميع النتائج غير مرضية وهذا ناتج عن الانخفاض في القيمة السوقية بشكل واضح اذ ان إدارة المصرف لم تستطيع تجاوز ذلك وهذا واضح من خلال الانخفاض الواضح بشكل متتابع لنتائج التحليل اذ اخذت النسبة بالانخفاض وخاصة في السنوات الأخيرة وهذا مؤشر على عدم القدرة على الاستمرار في مزاوله النشاط .

٤-١-٤ - مؤشرات لاستمرارية لمصرف الاستثمار العراقي

جدول (٤-٢٩) تقييم الاستمرارية لمصرف الاستثمار العراقي

التفسير	Z- Score	X5	الايراد	X4	القيمة الدفترية الاجمالي المطلوبات	القيمة السوقية لحق الملكية	X3	الربح التشغيلي	X2	الارباح المحتجزة	X1	اجمالي الاصول	راس المال العامل	مطلوبات متداولة	اصول متداولة	السنة
يرجع عدم الاستمرارية	1.0879874	0.0496005	28,662,656	0.520693196	288,077,511	150,000,000	0.022575	13,045,318	0.058475	33,790,831	0.474715834	577,870,247	274,324,156	288,077,511	562,401,667	2016
يرجع عدم الاستمرارية	0.8891475	0.0379404	21,766,644	0.361291715	290,623,880	105,000,000	0.00944	5,415,527	0.039065	22,412,068	0.457189994	573,706,556	262,292,897	290,623,880	552,916,777	2017
يرجع عدم الاستمرارية	0.7299043	0.0227318	13,800,121,056	0.216060557	323,983,243,538	70,000,000,000	0.001299	788,767,071	0.037309	22,649,479,780	0.434199378	607,084,862,905	263,595,869,980	323,983,243,538	587,579,113,518	2018
يرجع عدم الاستمرارية	0.724698	0.0222172	11,771,328,938	0.250740122	269,203,027,799	67,500,000,000	0.000952	504,452,963	3.09E-05	16,355,484	0.45739478	529,829,506,291	242,341,250,731	269,203,027,799	511,544,278,530	2019
يرجع عدم الاستمرارية	0.711894	0.028769	16,440,899,943	0.18778225	306,205,725,642	57,500,000,000	0.010581	6,047,037,116	0.007798	4,456,260,916	0.437207612	571,480,175,360	249,855,482,661	306,205,725,642	556,061,208,303	2020
يرجع عدم الاستمرارية	0.603029	0.0213439	13,893,966,412	0.186942247	387,820,309,612	72,500,000,000	0.00275	1,790,165,335	0.001433	932,729,251	0.382049993	650,958,668,058	248,698,754,578	387,820,309,612	636,519,064,190	2021
يرجع عدم الاستمرارية	0.52462875	0.02499144	18,799,939,857	0.149607122	467,892,162,079	70,000,000,000	0.009884	7,435,299,149	0.0095021	7,147,995,943	0.303314871	752,255,033,028	228,170,138,521	467,892,162,079	696,062,300,600	2022

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

يبين الجدول أعلاه نتائج التحليل لمصرف لاستثمار حسب نموذج التمان اذ أظهر مؤشر Z ان المصرف يقع ضمن المنطقة الحرجة وهي منطقة التعثر المالي وهذا ما ظهر واضحا من خلال نتائج التحليل اذ كانت اعلى قيمة ل Z كانت في عام 2016 اذ بلغت (1.0879874) وهي أيضا دون المستوى المطلوب بموجب هذا النموذج اذ ان إدارة المصرف لم تعمل على تحسن الأداء المالي وهذا ما يبدو بشكل واضح من خلال نتائج المؤشر اذ بدت قيمة Z بالانخفاض بشكل مستمر خلال السنوات الأخير اذ لم يلاحظ أي تحس في النسبة على العكس استمرت بالانخفاض بشكل تدريجي وهذا يدل على الأداء السلبي للمصرف وان إدارة المصرف لم تكن تعمل بشكل جيد على إدارة الأموال بشكل جيد اذ تشير هذه النتائج بموجب نموذج التمان ان المصرف غير قادر على الاستمرار اذا استمر في هذا التخبط المالي والانخفاض في القيمة السوقية الأسهم المصرف .

٤-١-٤- مؤشرات الاستمرارية لمصرف اشور

جدول (٤-٣٠) تقييم الاستمرارية لمصرف اشور

التفسير	Z- Score	X5	الايراد	X4	القيمة الدفترية الاجمالي المطلوبات	القيمة السوقية لحق الملكية	X3	الربح التشغيلي	X2	الارباح المحتزة	X1	اجمالي الاصول	راس المال العامل	مطلوبات متداولة	اصول متداولة	السنة
برجح عدم الاستمرارية	1.54658415	0.07758176	29,696,022,000	0.653192153	130,130,161,000	85,000,000,000	0.0897214	34,342,726,000	-0.001622	-620,692,000	0.652795168	382,770,655,000	249,870,834,000	100,882,359,000	350,753,193,000	2016
برجح عدم الاستمرارية	1.4400482	0.03659694	13,772,002,000	0.680646393	110,189,374,000	75,000,000,000	0.0537199	20,215,652,000	0.0175819	6,616,351,000	0.661007947	376,315,630,000	248,747,622,000	94,027,987,000	342,775,609,000	2017
برجح عدم الاستمرارية	0.884136	0.00341875	1,598,197,000	0.288841472	199,071,136,000	57,500,000,000	0.0245083	11,457,136,000	0.0184283	8,614,873,000	0.500615578	467,479,690,000	234,027,615,000	199,071,136,000	433,098,751,000	2018
برجح عدم الاستمرارية	1.01375964	0.00933438	3,963,900,000	0.380671354	157,616,273,000	60,000,000,000	0.0224045	9,514,222,000	0.0229018	9,725,394,000	0.558361847	424,655,845,000	237,111,622,000	157,616,273,000	394,727,895,000	2019
برجح الاستمرارية	10.4700983	0.0544377	2,264,565,000	0.444978894	157,310,832,000	70,000,000,000	0.7780655	32,366,908,000	0.3679782	15,307,600,000	5.888285157	41,599,208,000	244,947,999,000	201,955,349,000	446,903,348,000	2020
برجح عدم الاستمرارية	0.97676022	0.00259322	1,229,066,000	0.253189046	473,954,153,000	120,000,000,000	0.0367798	17,431,921,000	0.0475714	22,546,655,000	0.528569182	473,954,153,000	250,517,559,000	332,130,921,000	582,648,480,000	2021
برجح عدم الاستمرارية	0.76538524	0.21220249	154,511,240,000	0.222817998	448,796,780,000	100,000,000,000	-0.002952	-2,149,433,000	0.0281291	20,481,663,000	0.325054162	728,131,150,000	236,682,061,000	448,796,780,000	685,478,841,000	2022

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

يبين الجدول أعلاه نتائج التحليل لمصرف اشور حسب نموذج التمان اذ أظهر مؤشر Z ان المصرف لم يحقق النتائج المقبولة بموجب نموذج التمان وهذا ما ظهر واضحا من خلال نتائج التحليل اذ كانت اعلى قيمة ل Z كانت في عام 2020 اذ بلغت (10.4700983) بموجب هذا النموذج اذ ان إدارة المصرف لم تعمل على تحسن الأداء المالي وهذا ما يبدو بشكل واضح من خلال نتائج المؤشر اذ بدت قيمة Z بالانخفاض بشكل مستمر خلال السنوات الأخير اذ لم يلاحظ أي تحس في النسبة على العكس استمرت بالانخفاض بشكل تدريجي وهذا يدل على الأداء السي للمصرف وان إدارة المصرف باستثناء عام لم تكن تعمل بشكل جيد على إدارة الأموال اذ تشير هذه النتائج بموجب نموذج التمان الى ان المصرف غير قادر على الاستمرار اذا استمر هذا التخبط المالي والانخفاض في القيمة السوقية الأسهم المصرف .

٤-١-٤ مؤشرات الاستمرارية لمصرف المتحد

جدول (٤-٣١) تقييم الاستمرارية لمصرف المتحد

السنة	اصول متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الأصول	X1	الارباح المحتزة	X2	الربح التشغيلي	X3	القيمة السوقية لحق الملكية	القيمة الدفترية الاجمالي المطلوبات	X4	الايراد	X5	Z- Score	التفسير
2016	3,767,956,832	1,393,831,391	2,374,125,441	527,820,770,171	0.004497977	418,764,665	0.0007934	20,769,466,845	0.0393495	93,000,000,000	205,045,245,664	0.453558431	1,312,880,866	0.00248736	0.41098149	يرجع عدم الاستمرارية
2017	3,871,896,761	8,959,262,422	-5,087,365,661	519,396,084,518	-0.009794771	418,764,665	0.0008063	18,536,978,138	0.0356895	69,000,000,000	221,958,387,515	0.310869081	6,322,432,437	0.01217266	0.30583226	يرجع عدم الاستمرارية
2018	34,217,373,370	211,805,293,576	-177,587,920,206	515,575,374,767	-0.344466087	-7,331,627,087	-0.01422	12,813,303,707	0.0248524	27,000,000,000	211,805,293,576	0.127475568	2,047,087,339	0.00397049	-0.2707788	يرجع عدم الاستمرارية
2019	25,332,494,410	300,842,294,735	-275,509,800,325	60,313,972,000	-4.567926654	-7,392,698,109	-0.12257	8,844,144,723	0.1466351	21,000,000,000	300,842,295,000	0.069804015	3,240,397,823	0.05372549	-5.07366035	يرجع عدم الاستمرارية
2020	246,573,864,000	225,540,016,000	21,033,848,000	699,147,651,000	0.030084987	-708,092,000	-0.001013	15,404,219,000	0.0220329	24,000,000,000	395,512,726,000	0.060680728	10,526,750,000	0.01505655	0.15884242	يرجع عدم الاستمرارية
2021	30,936,627,200	35,559,215,400	-4,622,588,200	473,954,153,000	-0.009753239	-5,198,980,000	-0.010969	19,214,664,000	0.0405412	42,000,000,000	473,954,153,000	0.088616166	15,189,928,000	0.03204936	0.19191192	يرجع عدم الاستمرارية
2022	235,179,865,000	311,293,618,000	-76,113,753,000	792,670,153,000	-0.096021974	-5,159,917,000	-0.00651	120,412,000	0.0001519	18,000,000,000	486,680,221,000	0.036985271	10,187,416,000	0.01285202	-0.0888081	يرجع عدم الاستمرارية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

يبين الجدول أعلاه نتائج التحليل لمصرف المتحد حسب نموذج التمان اذ أظهر مؤشر Z ان المصرف يقع ضمن المنطقة الحرجة وهي منطقة التعثر المالي وهذا ما ظهر واضحا من خلال نتائج التحليل اذ كانت اعلى قيمة ل Z كانت في عام 2016 اذ بلغت (0.41098149) وهي أيضا دون المستوى المطلوب بموجب هذا النموذج اذ ان إدارة المصرف لم تعمل على تحسن الأداء المالي وهذا ما يبدو بشكل واضح من خلال نتائج المؤشر اذ بدت قيمة Z بالانخفاض بشكل مستمر خلال السنوات الأخير اذ لم يلاحظ أي تحس في النسبة على العكس استمرت بالانخفاض بشكل تدريجي وهذا يدل على الأداء السلبي للمصرف وان إدارة المصرف لم تكن تعمل بشكل جيد على إدارة الأموال اذ تشير هذه النتائج بموجب نموذج التمان الى ان المصرف غير قادر على الاستمرار اذا استمر في هذا التخبط المالي والانخفاض في القيمة السوقية الأسهم المصرف.

٤-١-٤ مؤشرات الاستمرارية لمصرف عبر العراق

جدول (٤-٣٢) تقييم الاستمرارية لمصرف عبر العراق

السنة	اصول متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الأصول	X1	الارباح المحتزة	X2	الربح التشغيلي	X3	القيمة السوقية لحق الملكية	القيمة الدفترية الاجمالي المطلوبات	X4	الايراد	X5	Z- Score	التفسير
2016	404,425,873	139,319,375	265,106,498	415,850,976	0.637503609	12,100,528	0.029098	15,054,335	0.036201	184,800,000	139,319,375	1.326448672	30,723,141	0.0738802	1.7948816	يرجح عدم الاستمرارية
2017	340,667,326	74,166,522	266,500,804	351,928,538	0.757258293	12,446,814	0.035367	10,244,632	0.02911	184,800,000	74,166,522	2.491690253	20,183,031	0.0573498	2.6065939	صعوبة التمييز
2018	317,503,675	53,972,912	263,530,763	327,734,866	0.804097429	9,599,247	0.02929	6,483,791	0.019784	184,800,000	53,972,912	3.423939772	14,485,410	0.0441986	3.1697267	يرجح الاستمرارية
2019	269,600,100	79,706,032	189,894,068	346,646,881	0.547802615	2,622,251	0.007565	1,323,004	0.003817	184,800,000	79,706,032	2.318519632	7,628,866	0.0220076	2.0936457	صعوبة التمييز
2020	266,420,579	73,702,477	192,718,102	341,896,041	0.563674564	3,539,164	0.010352	2,983,064	0.008725	184,800,000	111,167,351	1.662358582	9,652,122	0.0282312	1.7453125	يرجح عدم الاستمرارية
2021	274,312,667	111,167,351	163,145,316	376,076,748	0.433808569	1,281,890	0.003409	-2,171,795	-0.00577	264,000,000	73,702,477	3.581969165	8,812,379	0.0234324	2.6788757	صعوبة التمييز
2022	239,911,873	157,717,015	82,194,858	414,287,314	0.198400615	-8,884,975	-0.02145	-7,995,070	-0.0193	353,760,000	157,717,015	2.243004662	4,979,651	0.0120198	1.5021817	يرجح عدم الاستمرارية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

يبين الجدول أعلاه نتائج التحليل لمصرف عبر العراق حسب نموذج التمان اذ أظهرت مؤشر Z ان المصرف يقع ضمن منطقة التعثر المالي وهذا ما ظهر واضحا من خلال نتائج التحليل اذ كانت اعلى قيمة ل Z كانت في عام 2018 اذ بلغت (3.16972672) وبشكل عام ان إدارة المصرف لم تعمل على تحسن الأداء المالي وهذا ما يبدو بشكل واضح من خلال نتائج المؤشر اذ بدت قيمة Z بالانخفاض بشكل مستمر خلال السنوات الأخيرة اذ لم يلاحظ أي تحس في النسبة على العكس استمرت بالانخفاض بشكل متفاوت وهذا يدل على الأداء السلبي للمصرف وان إدارة المصرف لم تكن تعمل على إدارة الأموال بشكل جيد اذ تشير هذه النتائج بموجب نموذج التمان الى ان المصرف غير قادر على الاستمرار اذا استمر هذا التخبط المالي والانخفاض في القيمة السوقية الأسهم المصرف.

٤-١-٤ مؤشرات الاستمرارية لمصرف الموصل

جدول (٤-٣٣) تقييم الاستمرارية لمصرف الموصل

السنة	اصول متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الأصول	X1	الارباح المحتجزة	X2	الربح التشغيلي	X3	القيمة السوقية لحق الملكية	القيمة الدفترية الاجمالي المطلوبات	X4	الايراد	X5	Z- Score	التفسير
2016	33,881,910,880	12,804,891,380	21,077,019,500	410,055,008,175	0.051400468	5,236,448,523	0.01277	9,037,178,126	0.022039	141,400,000,000	144,417,059,488	0.979108704	4,963,173,996	0.0121037	0.751844	يرجح عدم الاستمرارية
2017	18,431,933,830	3,206,747,280	15,225,186,550	409,407,169,153	0.037188373	9,992,835,429	0.024408	11,266,333,952	0.027519	80,800,000,000	138,764,308,720	0.582282294	4,979,833,838	0.0121635	0.5311296	يرجح عدم الاستمرارية
2018	29,818,778,550	13,195,791,520	16,622,987,030	4,097,400,602,338	0.004056959	4,571,305,970	0.001116	10,399,335,488	0.002538	40,400,000,000	143,965,900,879	0.280622007	10,276,645,837	0.0025081	0.1856846	يرجح عدم الاستمرارية
2019	28,010,942,920	12,943,002,180	15,067,940,740	410,167,917,709	0.03673603	5,477,819,035	0.013355	9,091,950,626	0.022166	40,400,000,000	141,706,973,665	0.285095355	1,781,757,075	0.004344	0.3113263	يرجح عدم الاستمرارية
2020	26,430,855,550	11,544,113,740	14,886,741,810	397,449,289,966	0.037455701	6,537,262,725	0.016448	6,272,951,194	0.015783	32,825,000,000	127,860,153,801	0.256725798	809,215,427	0.002036	0.2761275	يرجح عدم الاستمرارية
2021	62,124,795,030	4,826,076,660	57,298,718,370	772,857,151,712	0.074138821	8,255,721,655	0.010682	9,859,965,807	0.012758	42,925,000,000	501,362,815,450	0.085616641	8,998,090,973	0.0116426	0.2090232	يرجح عدم الاستمرارية
2022	651,296,086,300	517,317,003,971	133,979,082,329	793,749,005,344	0.168792756	12,961,262,059	0.016329	5,482,472,576	0.006907	53,025,000,000	517,317,003,971	0.102500014	14,617,688,583	0.018416	0.328103	يرجح عدم الاستمرارية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

يبين الجدول أعلاه ان المصرف لم يحقق الناتج المقبولة بموجب نموذج التمان اذ كانت جميع مؤشرات المصرف دون المستوى المطلوب حسب نموذج التمان اذ أظهر ان المصرف يقع ضمن المنطقة الحرجة اي دون المعيار المحدد بموجب هذا النموذج اذ بلغت اعلى قيمة وهي دون المستوى المطلوب وهذا يظهر ان المصرف يقع ضمن منطقة التعثر المالي بموجب هذا النموذج اذ لم تكن نتائج المصرف بالمستوى المقبول وهذا ما بدى واضحا لسنوات التحليل اذ كانت جميع النتائج غير مرضية وهذا ناتج عن الانخفاض في القيمة السوقية بشكل واضح اذ ان إدارة المصرف لم تستطيع تجاوز ذلك وهذا واضح من خلال الانخفاض الواضح بشكل متتابع لنتائج التحليل اذ اخذت النسبة بالانخفاض وخاصة في السنوات الأخيرة وهذا مؤشر على عدم القدرة بالاستمرار في مزاوله النشاط .



٤-١-٤ مؤشرات الاستمرارية لمصرف الاقتصاد

جدول (٤-٣٤) تقييم الاستمرارية لمصرف الاقتصاد

التفسير	Z- Score	X5	الايراد	X4	القيمة النظرية الاجمالي المطلوبات	القيمة السوقية لحق الملكية	X3	الربح التشغيلي	X2	الارباح المحتجزة	X1	اجمالي الاصول	راس المال العامل	مطلوبات متداولة	اصول متداولة	السنة
يرجح عدم الاستمرارية	0.6127937	0.0220869	10,090,596,577	0.434069901	248,807,852,924	108,000,000,000	0.001076	491,408,902	0.010996	5,023,509,184	0.259452695	456,858,027,339	118,533,046,294	248,807,852,924	367,340,899,218	2016
يرجح عدم الاستمرارية	0.6250304	0.0150592	7,630,994,623	0.338500018	263,149,173,875	89,076,000,000	-0.00272	-1,380,366,580	0.0131	6,638,416,171	0.331279234	506,734,534,584	167,870,628,210	263,149,173,875	431,019,802,085	2017
يرجح عدم الاستمرارية	0.9883778	0.0311142	14,549,506,555	0.411238456	216,604,256,350	89,076,000,000	0.004036	1,887,453,510	0.022569	10,553,655,010	0.554695914	467,616,563,536	259,384,997,167	137,517,207,000	396,902,204,167	2018
يرجح عدم الاستمرارية	1.0477728	0.0382244	17,821,456,176	0.422622671	210,769,573,111	89,076,000,000	0.010753	5,013,300,179	0.028305	13,196,833,954	0.567417813	466,232,369,905	264,548,551,480	131,149,753,700	395,698,305,180	2019
يرجح عدم الاستمرارية	1.0113051	0.0304497	15,096,128,194	0.443028526	201,061,544,964	89,076,000,000	0.006669	3,306,128,450	0.032954	16,337,655,981	0.539105618	495,772,873,280	267,273,941,025	125,684,274,100	392,958,215,125	2020
يرجح عدم الاستمرارية	1.0058144	0.0387599	18,089,141,943	0.51708682	207,895,455,667	107,500,000,000	0.00014	65,276,309	0.035144	16,401,822,549	0.505981218	466,697,913,115	236,140,378,608	135,282,591,000	371,422,969,608	2021
يرجح عدم الاستمرارية	0.7202913	0.0429366	19,813,050,769	0.226587817	198,598,497,821	45,000,000,000	0.005218	2,407,712,648	0.021347	9,850,490,565	0.411950658	461,448,922,225	190,094,187,213	170,163,717,500	360,257,904,713	2022

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

يبين الجدول أعلاه ان مصرف الاقتصاد لم يحقق الناتج المقبولة بموجب نموذج التمان اذ كانت جميع مؤشرات المصرف دون المستوى المطلوب حسب نموذج التمان اذ أظهر ان المصرف يقع ضمن المنطقة الحرجة اي دون المعيار المحدد بموجب هذا النموذج اذ بلغت اعلى قيمة وهي دون المستوى المطلوب وهذا يظهر ان المصرف يقع ضمن منطقة التعثر المالي بموجب هذا النموذج اذ لم تكن نتائج المصرف بالمستوى المقبول وهذا ما بدا واضحا لسنوات التحليل اذ كانت جميع النتائج غير مرضية وهذا ناتج عن الانخفاض في القيمة السوقية بشكل واضح اذ ان إدارة المصرف لم تستطيع تجاوز ذلك وهذا واضح من خلال الانخفاض الواضح بشكل متتابع لنتائج التحليل اذ اخذت النسبة بالانخفاض وخاصة في السنوات الأخيرة وهذا مؤشر على عدم القدرة بالاستمرار في مزاوله النشاط .

٤-١-٤ مؤشرات الاستمرارية لمصرف الإقليم

جدول (٤-٣٥) تقييم الاستمرارية لمصرف الإقليم

التفسير	Z- Score	X5	الارباد	X4	القيمة الدفترية الاجمالي المطلوبات	القيمة السوقية لحق الملكية	X3	الربح التشغيلي	X2	الارباح المحتجزة	X1	اجمالي الأصول	راس المال العامل	مطلوبات متداولة	اصول متداولة	السنة
يرجع عدم الاستمرارية	1.2357782	0.0408071	20,185,901,795	1.109758741	225,274,188,638	250,000,000,000	0.020416	10,099,136,140	0.031966	15,812,618,204	0.347525765	494,666,333,804	171,909,296,062	255,274,188,638	427,183,484,700	2017
يرجع عدم الاستمرارية	0.5965818	0.0242835	22,185,834,097	0.393286022	635,669,681,329	250,000,000,000	0.009904	9,048,062,727	0.026204	23,940,608,200	0.222486184	913,617,605,543	203,267,294,771	635,669,681,329	838,936,976,100	2018
يرجع عدم الاستمرارية	0.3557458	0.0441715	43,156,147,147	0.3643113	686,226,312,143	250,000,000,000	0.012637	12,346,706,727	0.026753	26,137,649,100	0.011562757	977,013,226,763	11,296,966,557	686,226,312,143	697,523,278,700	2019
يرجع عدم الاستمرارية	0.6905808	0.0320871	20,680,723,008	0.722341215	346,096,823,470	250,000,000,000	0.011846	7,634,846,110	0.067323	43,390,752,905	0.076481745	644,518,584,200	49,293,906,030	346,096,823,470	395,390,729,500	2020
يرجع عدم الاستمرارية	0.5550034	0.0313469	25,298,178,714	0.500290799	499,709,370,359	250,000,000,000	0.011038	8,907,706,568	0.064251	51,853,074,145	0.080948391	807,038,837,658	65,328,495,741	499,709,370,359	565,037,866,100	2021
يرجع عدم الاستمرارية	0.4130541	0.0402578	45,436,983,785	0.30833816	810,798,117,942	250,000,000,000	0.009322	10,521,757,857	0.054799	61,848,744,109	0.066959265	1,128,649,343,097	75,573,530,758	810,798,117,942	886,371,648,700	2022

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

يبين الجدول أعلاه نتائج التحليل لمصرف الإقليم حسب نموذج التمان اذ أظهر مؤشر Z ان المصرف يقع ضمن منطقة التعثر المالي وهذا ما ظهر واضحا من خلال نتائج التحليل اذ كانت اعلى قيمة ل Z في عام 2017 اذ بلغت (1.23577817) وبشكل عام ان إدارة المصرف لم تعمل على تحسين الأداء المالي وهذا ما يبدو بشكل واضح من خلال نتائج المؤشر اذ بدت قيمة Z بالانخفاض بشكل مستمر خلال السنوات الأخير اذ لم يلاحظ أي تحس في النسبة وعلى العكس استمرت بالانخفاض بشكل متفاوت وهذا يدل على الأداء السلبي للمصرف وان إدارة المصرف لم تكن تعمل على إدارة الأموال بشكل جيد اذ تشير هذه النتائج بموجب نموذج التمان الى ان المصرف غير قادر على الاستمرار اذا استمر هذا التخبط المالي والانخفاض في القيمة السوقية الأسهم المصرف.

## الفصل الرابع : المبحث الثاني

### ٢-٤ نتائج اختبار فرضيات البحث

### Results of research hypothesis test

#### تمهيد

يتضمن هذا المبحث رموز متغيرات البحث والاختبارات اللازمة للتأكد من صحة البيانات التي تم قياسها في المبحث الأول واختبار التوزيع الطبيعي لتلك البيانات وبيان علاقة الارتباط بين متغيرات البحث ومناقشة نتائج اختبار الفرضيات .

### ١-٢-٤ فحص سلامة البيانات واختبار الفرضيات

بعد الانتهاء من قياس المتغيرات المستخدمة في البحث التي تم عرضها ومناقشتها في المبحث السابق، ولغرض توفير البيانات بشكل مناسب لاختبار الفرضيات قام الباحث بترميز البيانات لغرض إدخالها الى البرنامج الاحصائي المستخدم وكالاتي:-

جدول (٣٦-٤) ترميز متغيرات البحث

الترميز	نوع المتغير	اسم المتغير	ت
AI	مستقل رئيسي	التدخل الاداري <sup>١</sup> :-	1
Con	مستقل فرعي	التحفظ المحاسبي	1-A
EM		إدارة الارباح	1-B
FV	تابع	قيمة الشركة	2
FC		استمرارية الشركة	3
Age		عمر الشركة	4
Lev	ضابط (رقابي)	الرافعة المالية	5
MTB		نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم	6

ولغرض توفير الأرضية المناسبة لاختبار الفرضيات قام الباحث بفحص سلامة البيانات والتأكد من صلاحيتها للاختبار من خلال التأكد من عدم وجود قيم مفقودة في البيانات وتكوين مصفوفة الارتباطات التأكد من خلو مؤشرات المتغيرات المستقلة من التداخل الخطي فضلا عن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار الارتباط الذاتي واتباعها للتوزيع الطبيعي وكالاتي:-

تم التوصل الى قيم التدخل الاداري من خلال توحيد نتائج المقاييس المستخدمة لأليات التدخل الاداري والمتمثلة بالتحفظ المحاسبي وإدارة الارباح في مقياس واحد مركب، والمقياس المركب هو مقياس يتم اشتقاقه من سلسلة من الحقائق التي تم مشاهدتها والتي تعكس وضع الظاهرة محل الدراسة، حيث يتم تكوين المقياس المركب عن طريق دمج بعض المؤشرات المنفصلة في مؤشر واحد بالاستناد الى نموذج معين، ولذلك نجد أن المقياس المركب يقيس المفاهيم متعددة الأبعاد بطريقة مثالية تجمع بين الخصائص والابعاد التي توفرها المقاييس المنفردة والتي لا يمكن التوصل إليها من خلال مقياس فردي واحد. وذلك باستخدام تحليل المكونات الرئيسية principal components والذي يقوم بتحويل قيم المقاييس الرئيسية المنفردة الى قيم معيارية لغرض تجريدها من وحداتها المختلفة وتحويلها الى قيم متجانسة ومعيارية standard يمكن بعد ذلك توحيدها في مقياس مركب واحد.

## ١- الإحصاء الوصفي

ويمكن تلخيص الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات التي سيتم استخدامها في اختبار الفرضيات بالجدول الآتي:-

جدول ( ٤-٣٧ ) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
AI	69	-3.55994	3.44974	.0000000	1.0000000
Con	69	-.4224	.7772	.027359	.1632346
EM	69	-24.0210	22.5280	-.274943	4.5693017
FC	69	-5.0737	10.4701	.924966	1.7510540
FV	69	.0250	1.3300	.395812	.2770344
Age	69	10.00	30.00	21.0580	5.98253
Lev	69	.04	6.16	.6796	.96757
MTB	69	.02	1.33	.3970	.27981
Valid N (listwise)	69				

وأهم ما يلاحظ من الجدول اعلاه ان حجم العينة لجميع المتغيرات هو ٦٩ مشاهدة وان القيم السليمة Valid N (listwise) كذلك تبلغ ٦٩ مما يعني عدم وجود قيم مفقودة في بيانات جميع المتغيرات.

## ٢- مصفوفة الارتباط

يبين الجدول الآتي مصفوفة الارتباط الثنائية بين متغيرات البحث :-

جدول ( ٤-٣٨ ) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات البحث

Correlations								
		Con	EM	FC	FV	Age	Lev	MTB
Con	Pearson Correlation	1						
	Sig. (2-tailed)							
EM	Pearson Correlation	-.077	1					
	Sig. (2-tailed)	.530						
FC	Pearson Correlation	.507**	-.331**	1				
	Sig. (2-tailed)	.000	.005					
FV	Pearson Correlation	.506**	-.649**	.525**	1			
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000				
Age	Pearson Correlation	-.216	-.173	-.009	-.109	1		
	Sig. (2-tailed)	.074	.156	.944	.375			
Lev	Pearson Correlation	-.158	.044	-.077	-.175	.002	1	
	Sig. (2-tailed)	.195	.721	.529	.150	.988		
MTB	Pearson Correlation	-.261*	.047	-.068	-.157	-.388**	-.093	1
	Sig. (2-tailed)	.030	.700	.578	.197	.001	.448	

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط الثنائية بين المتغيرات والتي يمكن ان تعطي نظرة أولية عن اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات البحث المختلفة.

### ٣- اختبار التداخل الخطي

وقبل اجراء تحليل اختبار الفرضيات تأكد الباحث من عدم وجود مشكلة الترابط الخطي في بيانات المتغيرات المستقلة والضابطة المستخدمة في البحث وذلك من خلال اختبار التداخل الخطي Test Multicollinearity او ما يعرف بمقياس Diagnostics Collinearity، وذلك بالاسترشاد بمؤشرين هما معامل تضخم التباين (VIF) Factor Inflationary Variance ومعامل القدرة على التحمل Tolerance

جدول ( ٤-٣٩ ) اختبار التداخل الخطي للمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة

Variable	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
Con	.761	1.314
EM	.951	1.051
Age	.702	1.425
Lev	.943	1.060
MTB	.699	1.431

ويبين الجدول اعلاه ان جميع قيم معامل تضخم التباين ( VIF ) اقل من (٥)، وان جميع قيم معامل القدرة على التحمل Tolerance أكبر من (٠,١) وهذا يشير الى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في بيانات المتغيرات وهو شرط من شروط اجراء تحليل الانحدار الخطي الذي سيستخدم لاختبار الفرضيات لاحقا.

### ٤- اختبار استقراره السلاسل (جذر الوحدة)

كما وتم التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات المتغيرات، من خلال فحص الاتجاه العشوائي في السلسلة الزمنية وإذا ما كانت السلسلة فيها أنماط منهجية صالحة للتنبؤ، او بمعنى اخر التأكد من ان التغير في الزمن لا يحدث تغيرا في شكل التوزيع للسلسلة الزمنية، اذ أن الهدف من تحليل استقراره السلاسل الزمنية هو الحصول على وصف دقيق يتمثل باكتشاف نمط الظاهرة المدروسة، وذلك بتسجيل القيم الماضية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات زمنية معينة، وان استقرارية السلاسل الزمنية تعتمد على وجود وسط حسابي وتباين ثابتين تقريبا بمرور الزمن. اذ ان الاعتماد على متغيرات غير مستقرة يعطي نتائج مضللة بين متغيرات الدراسة، ويتم التأكد من ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة Unit roots الذي في حالة وجوده في السلسلة فانه يجعل منها غير قابلة للتنبؤ، وباستخدام برنامج Eviews-v10 كانت النتائج كالآتي: -

جدول ( ٤-٤ ) اختبار استقرارية السلاسل (جذر الوحدة) لمتغيرات البحث

Variable	T-Statistic	Prob	Result at level
AI	-7.210786	0.000	Stationary
Con	-3.497614	0.0109	Stationary
EM	-4.015103	0.0026	Stationary
FC	-5.013102	0.0014	Stationary
FV	-3.583670	0.009	Stationary
Age	-3.4723	0.0022	Stationary
Lev	-6.3136	0.0000	Stationary
MTB	-8.2781	0.0000	Stationary

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان مستوى معنوية (Prob) السلاسل الزمنية لبيانات جميع المتغيرات أصغر من ٠,٠٥ وبالتالي فإنها مستقرة عن المستوى، وهذا يعني ان تلك البيانات صالحة للاعتماد عليها للتنبؤ واجراء تحليل الانحدار الاختبار فرضيات البحث.

#### ٥- اختبار الارتباط الذاتي

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في حالة وجود علاقة ما بين قيم الأخطاء العشوائية في النموذج الخطي وخاصة عند استخدام البيانات الزمنية في قياس متغيرات النموذج حيث إن الخطأ العشوائي في كل فترة زمنية يعتمد على أخطاء الفترات الزمنية السابقة لها فضلا عن ذلك قد تظهر مثل هذه المشكلة نتيجة لإجراء تعديل في البيانات المستخدمة لأغراض تقدير معالم النموذج المدروس مثل اللجوء إلى تقدير قيم بعض المشاهدات الخاصة بمتغيرات النموذج وبما إن عملية التقدير هذه تعتمد في العادة على اخذ معدلات قيم المشاهدات المتتالية وهذا بدوره يؤدي إلى خلق علاقة ما بين قيم الأخطاء العشوائية للنموذج الخطي، وهناك عدة اختبارات للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من أهمها وأكثرها استخداما ما يعرف باختبار دربن واتسون ( Durbin Watson) ( D-W) وذلك كونه مناسباً لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وباستخدام برنامج SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول ( ٤-٤ ) اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات البحث

Path		Durbin Watson	
FV	<-----	AI	1.821

FC	<-----	AI	2.171
FV	<-----	Con	1.896
FC	<-----	Con	2.006
FV	<-----	EM	1.916
FC	<-----	EM	1.796

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان قيم D-W لجميع مسارات التأثيرات تقترب من ٢، وتجدر الإشارة الى انه كلما كانت قيمة D-W قريبة من الصفر دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب في حين كلما كانت هذه القيمة قريبة من 4 كلما دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سالب وأخيرا كلما اقتربت تلك القيمة من 2 دل ذلك على انعدام وجود ارتباط ذاتي.

#### ٦. اختبار التوزيع الطبيعي

كما قام الباحث بأجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث وكانت النتائج كالآتي:-

جدول ( ٤-٤ ) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test								
		Con	EM	FC	FV	Age	Lev	MTB
	N	69	69	69	69	69	69	69
Normal Parameters <sup>a,b</sup>	Mean	.027359	-.274943	.924966	.395812	21.0580	.6796	.3970
	Std. Deviation	.1632346	4.5693017	1.7510540	.2770344	5.98253	.96757	.27981
Most Extreme Differences	Absolute	.203	.360	.275	.152	.138	.377	.156
	Positive	.203	.337	.275	.152	.105	.377	.156
	Negative	-.127-	-.360-	-.258-	-.090-	-.138-	-.253-	-.092-
Test Statistic		.203	.360	.275	.152	.138	.377	.156
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000 <sup>c</sup>	.000 <sup>c</sup>	.000 <sup>c</sup>	.000 <sup>c</sup>	.002 <sup>c</sup>	.000 <sup>c</sup>	.000 <sup>c</sup>

وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى معنوية (Sig) جميع المتغيرات هي أقل من ٠,٠٥ مما يعني بشكل اولي عدم اقتراب بياناتها من التوزيع الطبيعي، الا انه استناداً إلى النظرية التي تفيد بأنه إذا ا ازداد حجم العينة عن ٣٠ مشاهدة فإنها تكون موزعة طبيعياً وصالحة للتحليل الإحصائي فقد تم اعتبار ان البيانات قد استوفت اختبار التوزيع الطبيعي لان حجم العينة يبلغ 69 مشاهدة . (Sekaran & Bougie, 2013)

#### ٤-٢-٢ نتائج اختبار فرضيات البحث

٤-٢-٢-١ الفرضية الرئيسية الأولى:- "ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتدخل الإداري في قيمة الشركة"

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$FV_{it} = B_0 + B_1 AI_{it} + B_2 Age_{it} + B_3 Lev_{it} + B_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:-

$B_0$  = ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر.

$B_1 - B_4$  = ميل الانحدار، ويستخدم لقياس نوع ومقدار التأثير.

$\varepsilon$  = اخطاء التقدير او ما تسمى بالبواقي الإحصائية.

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (٤-٤) ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

Model Summary <sup>b</sup>				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.796 <sup>a</sup>	.633	.610	.624
a. Predictors: (Constant), MTB, Lev, AI, Age				
b. Dependent Variable: FV				

يبين الجدول ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت ٠,٧٩٦ وهي قيمة مرتفعة القوة، وان معامل التحديد R Square بلغ ٠,٦٣٣ وهو يقيس القيمة التفسيرية للنموذج، أي ان المتغير المستقل الرئيسي (التدخل الإداري) والمتغيرات الضابطة استطاعت ان تفسر ٦٣,٣% من التباين الحاصل في المتغير التابع (قيمة الشركة) وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان ٠,٦٢٤ وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الاحصائية.

جدول (٤-٤) تباين اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	43.050	4	10.763	27.608	.000
	Residual	24.950	64	.390		
	Total	68.000	68			

يبين الجدول اعلاه التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 27.608 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (٦٤,٤) والبالغة ٢,٥٣ عند مستوى دلالة ٥%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت ٠,٠٠٠ وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار ٠,٠٥، وهذا ما يشير الى ملاءمة النموذج الاحصائي المستخدم في اختبار الفرضية.

جدول (٤-٥) معاملات دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الاولى

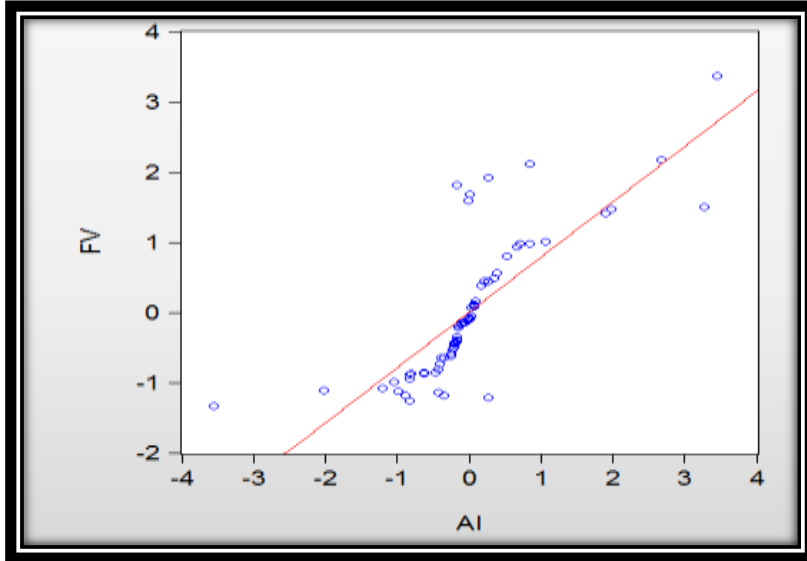


Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.787E-16	.075		.000	1.000
	AI	.765	.079	.765	9.664	.000
	Age	-.102-	.083	-.102-	-1.234	.222
	Lev	-.074-	.077	-.074-	-.958	.342
	MTB	-.043-	.085	-.043-	-.506	.615

اهم ما بينه الجدول أعلاه ان قيمة ميل معادلة الانحدار  $B_1$  بلغت ٠,٧٦٥ والتي تبين تأثير المتغير

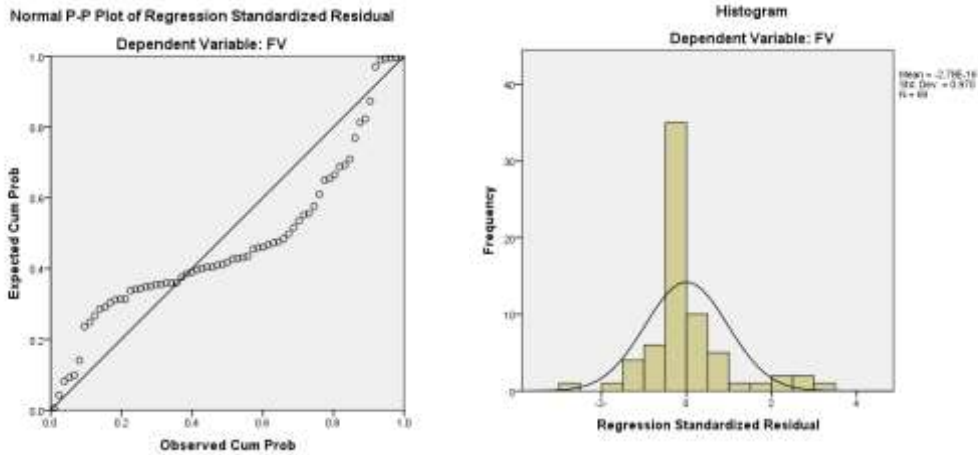
المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة الموجبة للمعامل  $B_1$  الى ان هنالك تأثيراً طردياً بين المتغيرين المستقل والتابع او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (التدخل الإداري) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى الزيادة بمقدار ٧٦,٥% في المتغير التابع (قيمة الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى وان مستوى معنوية إحصاءه T للمتغير المستقل بلغت ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ وبالتالي فأن بيانات العينة أظهرت دليلاً مقنعاً على رفض فرضية البحث العدمية وقبول فرضية البحث البديلة لثبوت الأثر احصائياً. اما المتغيرات الضابطة فلم يكن لها تأثير معنوي في المتغير التابع لان مستوى المعنوية لكل منها أكبر من ٠,٠٥، الا انها وبالتأكيد حسنت من دقة نتائج النموذج الاحصائي المستخدم لأنها تمثل عوامل أخرى (غير المتغير المستقل) تؤثر في المتغير التابع. ويؤكد الشكل الاتي العلاقة بين المتغيرين من خلال شكل الانتشار اذ يشير اتجاه المنحنى نحو الاعلى الى العلاقة الطردية بين التدخل الإداري وقيمة الشركة.

شكل (٤-١) اتجاه العلاقة بين التدخل الإداري وقيمة الشركة



ويعرض الشكل الاتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية<sup>٢</sup> لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة. ويبين الشكل استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعني عدم وجود تقلبات كبيرة في الفروقات بين قيم المتغير التابع الفعلية وقيمه المتنبئ بها وفق نموذج معادلة الانحدار المستخدم في اختبار الفرضية وبالتالي يعني دقة النموذج.

الشكل (٤-٢) المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرئيسية الاولى



٤-٢-٢-١-١ الفرضية الفرعية الاولى " ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في قيمة

الشركة"

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الاتي:-

<sup>2</sup> يبنى تحليل الانحدار على أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً عند كل النقاط للمتغير المستقل، وهذا يعني أنها تتغير من سالب لموجب حول قيمة الصفر بشكل توزيع طبيعي وبحيث يكون مجموعها صفراً.

$$FV_{it} = B_0 + B_1 Con_{it} + B_2 Age_{it} + B_3 Lev_{it} + B_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (٤-٤٦) ملخص نموذج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

Model Summary <sup>b</sup>				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.518 <sup>a</sup>	.268	.222	.882
a. Predictors: (Constant), MTB, Lev, Con, Age				
b. Dependent Variable: FV				

يبين الجدول ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت ٠,٥١٨ وهي قيمة متوسطة القوة، وان معامل التحديد R Square بلغ ٠,٢٦٨ وهو يقيس القيمة التفسيرية للنموذج، أي ان المتغير المستقل الفرعي (التحفظ المحاسبي) والمتغيرات الضابطة استطاعت ان تفسر ٢٦,٨% من التباين الحاصل في المتغير التابع (قيمة الشركة) وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان ٠,٨٨٢ وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (٤-٤٧) تباين اختبار الفرضية الفرعية الاولى

ANOVA						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.212	4	4.553	5.853	.000
	Residual	49.788	64	.778		
	Total	68.000	68			

يبين الجدول اعلاه التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت ٥,٨٥٣ وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (٦٤,٤) وبالبالغة ٢,٥٣ عند مستوى دلالة ٥%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت ٠,٠٠٠ وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار ٠,٠٥، وهذا يشير الى ملاءمة النموذج الاحصائي المستخدم في اختبار الفرضية.

جدول ( ٤٨-٤ ) معاملات دالة الانحدار للفرضية الفرعية الاولى

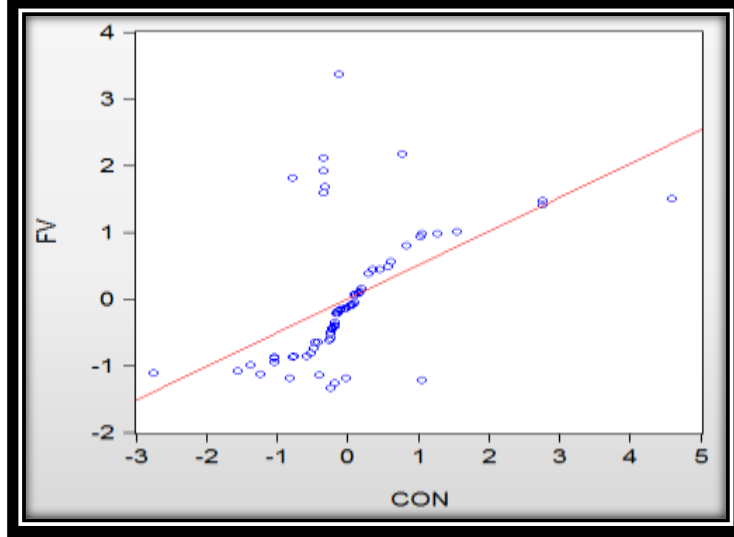
Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.114E-16	.106		.000	1.000
	Con	.469	.122	.469	3.856	.000
	Age	-.029	.125	-.029-	-.229	.820
	Lev	-.106	.110	-.106-	-.966	.338
	MTB	-.056	.128	-.056-	-.439	.662

اهم ما يبينه الجدول أعلاه ان قيمة ميل معادلة الانحدار  $B_1$  بلغت ٠,٤٦٩ التي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة الموجبة للمعامل  $B_1$  الى ان هنالك تأثيراً طردياً بين المتغيرين المستقل والتابع او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل الفرعي (التحفظ المحاسبي) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى الزيادة بمقدار ٤٦,٩% في المتغير التابع (قيمة الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى وان مستوى معنوية إحصاءه T للمتغير المستقل بلغت ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ وبالتالي فإن بيانات العينة أظهرت دليلاً مقنعاً على رفض فرضية البحث العدمية وقبول فرضية البحث البديلة لثبوت الأثر احصائياً.

اما المتغيرات الضابطة فلم يكن لها تأثير معنوي في المتغير التابع لان مستوى المعنوية لكل منها أكبر من ٠,٠٥، الا انها وبالتأكيد حسنت من دقة نتائج النموذج الاحصائي المستخدم لأنها تمثل عوامل أخرى (غير المتغير المستقل) تؤثر في المتغير التابع.

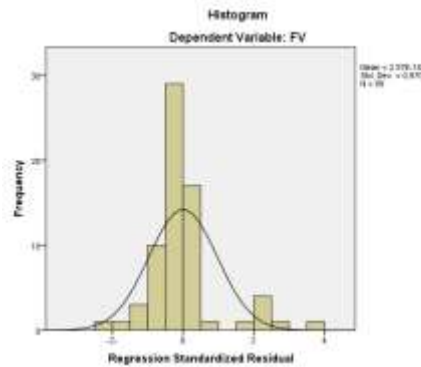
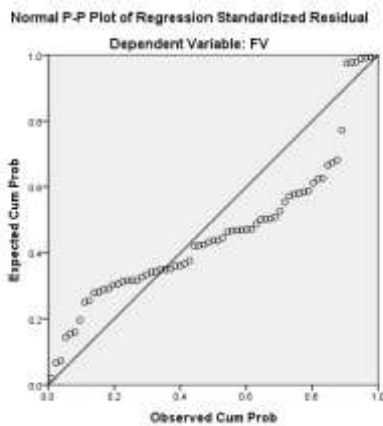
ويؤكد الشكل الاتي العلاقة بين المتغيرين من خلال شكل الانتشار اذ يشير اتجاه المنحنى نحو الاعلى الى العلاقة الطردية بين التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة.

شكل ( ٤-٣ ) اتجاه العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة



ويعرض الشكل الاتي المدرج التكراري الذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة. ويبين الشكل استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني و يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعني عدم وجود تقلبات كبيرة في الفروقات بين قيم المتغير التابع الفعلية وقيمها المتنبئ بها وفق نموذج معادلة الانحدار المستخدم في اختبار الفرضية وبالتالي يعني دقة النموذج.

الشكل ( ٤-٤ ) المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الفرعية الأولى



٤-٢-٢-١-٢ الفرضية الفرعية الثانية " ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح في قيمة الشركة " ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الاتي:-

$$FV_{it} = B_0 + B_1 EM_{it} + B_2 Age_{it} + B_3 Lev_{it} + B_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (٤-٤٩) ملخص نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model Summary <sup>b</sup>				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.744 <sup>a</sup>	.553	.525	.688
a. Predictors: (Constant), MTB, EM, Lev, Age				
b. Dependent Variable: FV				

يبين الجدول ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت ٠,٧٤٤ وهي قيمة مرتفعة القوة، وان معامل التحديد R Square بلغ ٠,٥٥٣ وهو يقيس القيمة التفسيرية للنموذج، أي ان المتغير المستقل الفرعي (ادارة الارباح) والمتغيرات الضابطة استطاعت ان تفسر ٥٥,٣% من التباين الحاصل في المتغير التابع (قيمة الشركة) وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان ٠,٦٨٨ وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (٤-٥٠) تباين اختبار الفرضية الفرعية الثانية

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	37.630	4	9.407	19.825	.000
	Residual	30.370	64	.475		
	Total	68.000	68			

يبين الجدول اعلاه التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت ١٩,٨٢٥ وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (٦٤,٤) والبالغة ٢,٥٣ عند مستوى دلالة ٥%, وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت ٠,٠٠٠ وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار ٠,٠٥. وهذا ما يشير الى ملاءمة النموذج الاحصائي المستخدم.

جدول (٤-٥١) معاملات دالة الانحدار للفرضية الفرعية الثانية

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.178E-16	.083		.000	1.000
	EM	-.686	.085	-.686	-8.081	.000
	Age	-.331	.092	-.331	-3.598	.001

	Lev	-.170	.084	-.170	-2.018	.048
	MTB	-.269	.091	-.269	-2.953	.004

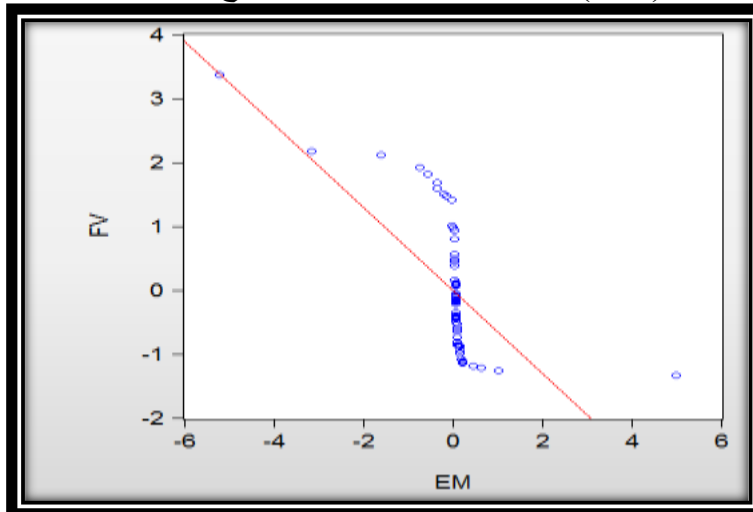
اهم ما يبينه الجدول أعلاه ان قيمة ميل معادلة الانحدار  $B_1$  بلغت  $-0.686$  - التي تبين تأثير المتغير

المستقل في المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة السالبة للمعامل  $B_1$  الى ان هنالك تأثير عكسي بين المتغيرين المستقل والتابع او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل الفرعي (ادارة الارباح) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى النقصان بمقدار  $68.6\%$  في المتغير التابع (قيمة الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى وان مستوى معنوية احصاءة T للمتغير المستقل بلغت  $0.000$  وهي اقل من  $0.05$  وبالتالي فإن بيانات العينة أظهرت دليلاً مقنعاً على رفض فرضية البحث العدمية وقبول فرضية البحث البديلة لثبوت الأثر احصائياً.

اما المتغيرات الضابطة فكان لجميعها تأثير معنوي في المتغير التابع لان مستوى المعنوية لكل منها اقل من  $0.05$ ، وأنها وبالتأكيد حسنت من دقة نتائج النموذج الاحصائي المستخدم لأنها تمثل عوامل أخرى (غير المتغير المستقل) تؤثر في المتغير التابع.

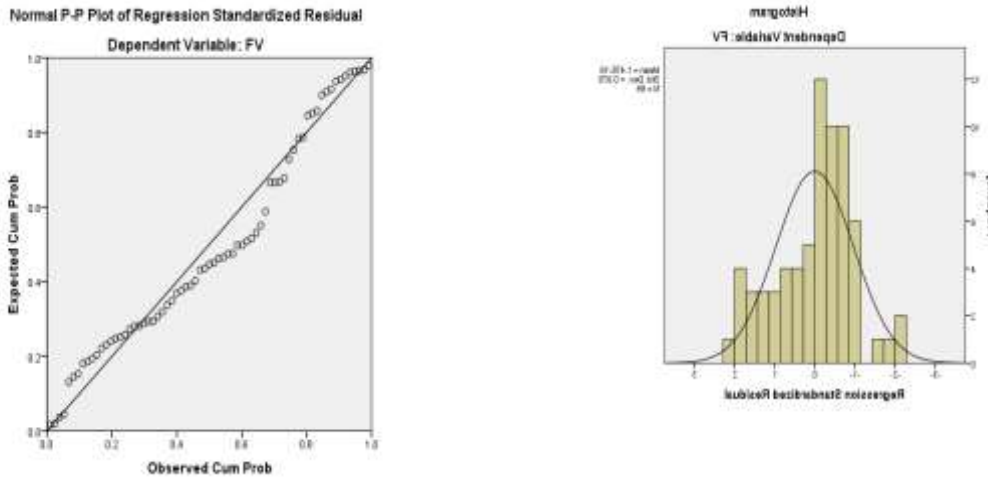
ويؤكد الشكل الاتي العلاقة بين المتغيرين من خلال شكل الانتشار اذ يشير اتجاه المنحنى نحو الاسفل الى العلاقة العكسية بين ادارة الارباح وقيمة الشركة.

شكل (٤-٥) اتجاه العلاقة بين ادارة الارباح وقيمة الشركة



ويعرض الشكل الاتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة. ويبين الشكل استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعني عدم وجود تقلبات كبيرة في الفروقات بين قيم المتغير التابع الفعلية وقيمها المنتبأ بها وفق نموذج معادلة الانحدار المستخدم في اختبار الفرضية وبالتالي يعني دقة النموذج.

الشكل ( ٤-٦ ) المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الفرعية الثانية



٤-٢-٢-٢-٢ الفرضية الرئيسية الثانية:- "ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتدخل الإداري في استمرارية الشركة"

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$FC_{it} = B_0 + B_1 AI_{it} + B_2 Age_{it} + B_3 Lev_{it} + B_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (٤-٥٢) ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

Model Summary <sup>b</sup>				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.575 <sup>a</sup>	.331	.289	.843
a. Predictors: (Constant), MTB, Lev, AI, Age				
b. Dependent Variable: FC				

يبين الجدول ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت ٠,٥٧٥ وهي قيمة متوسطة القوة، وان معامل التحديد R Square بلغ ٠,٣٣١ وهو يقيس القيمة التفسيرية للنموذج، أي ان المتغير المستقل الرئيسي (التدخل الإداري) والمتغيرات الضابطة استطاعت ان تفسر ٣٣,١% من التباين الحاصل في المتغير التابع (استمرارية الشركة) وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان ٠,٨٤٣ وكلما انخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الإحصائية.



جدول (٤-٥٣) تباين اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22.475	4	5.619	7.899	.000
	Residual	45.525	64	.711		
	Total	68.000	68			

يبين الجدول اعلاه التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 7.899 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (٦٤,٤) والبالغة ٢,٥٣ عند مستوى دلالة ٥%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت ٠,٠٠٠ وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار ٠,٠٥، وهذا ما يشير الى ملاءمة النموذج الاحصائي المستخدم في اختبار الفرضية.

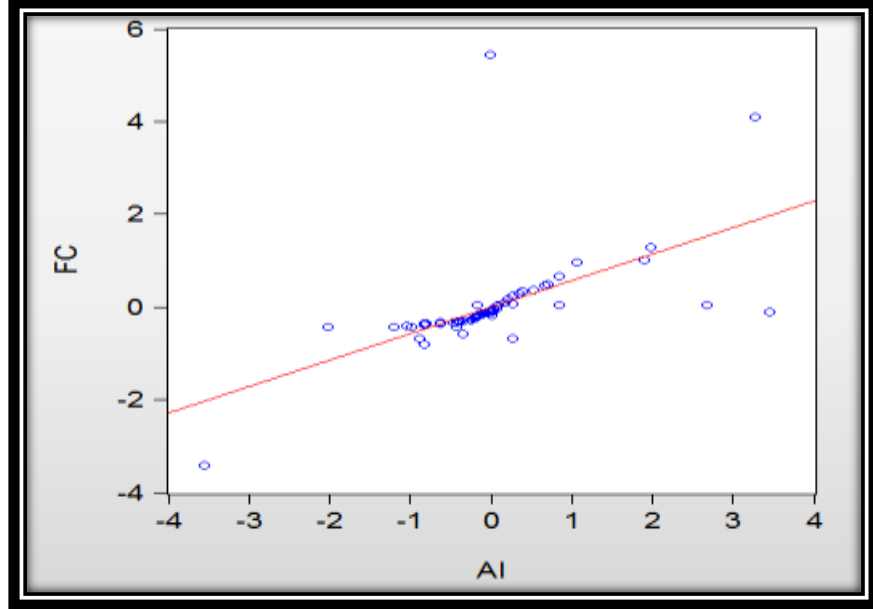
جدول (٤-٥٤) معاملات دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.801E-17	.102		.000	1.000
	AI	.589	.107	.589	5.506	.000
	Age	.036	.112	.036	.324	.747
	Lev	.010	.104	.010	.099	.921
	MTB	.071	.115	.071	.612	.543

اهم ما يبينه الجدول اعلاه ان قيمة ميل معادلة الانحدار  $B_1$  بلغت ٠,٥٨٩ والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة الموجبة للمعامل  $B_1$  الى ان هنالك تأثيراً طردياً بين المتغيرين المستقل والتابع او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (التدخل الاداري) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى الزيادة بمقدار ٥٨,٩% في المتغير التابع (استمرارية الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى وان مستوى معنوية احصاءة T للمتغير المستقل بلغت ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ وبالتالي فإن بيانات العينة أظهرت دليلاً مقنعاً على رفض فرضية البحث العدمية وقبول فرضية البحث البديلة لثبوت الأثر احصائياً. اما المتغيرات الضابطة فلم يكن تأثير معنوي في المتغير التابع لان مستوى المعنوية لكل منها أكبر من ٠,٠٥، الا انها وبالتأكيد حسنت من دقة نتائج النموذج الاحصائي المستخدم لأنها تمثل عوامل أخرى (غير المتغير المستقل) تؤثر في المتغير التابع.

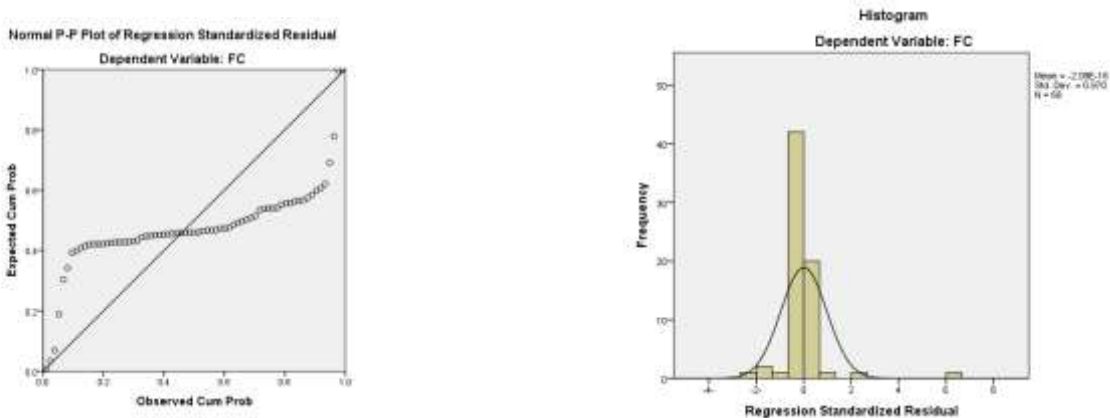
ويؤكد الشكل الاتي العلاقة بين المتغيرين من خلال شكل الانتشار اذ يشير اتجاه المنحنى نحو الاعلى الى العلاقة الطردية بين التدخل الإداري واستمرارية الشركة.

شكل (٧-٤) اتجاه العلاقة بين التدخل الإداري واستمرارية الشركة



ويعرض الشكل الاتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة. ويبين الشكل استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعني عدم وجود تقلبات كبيرة في الفروقات بين قيم المتغير التابع الفعلية وقيمها المتنبأ بها وفق نموذج معادلة الانحدار المستخدم في اختبار الفرضية وبالتالي يعني دقة النموذج.

الشكل (٨-٤) المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرئيسية الثانية



١-٢-٢-٢-٤ الفرضية الفرعية الاولى " ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في استمرارية الشركة "

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الاتي:-

$$FC_{it} = B_0 + B_1 Con_{it} + B_2 Age_{it} + B_3 Lev_{it} + B_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (٤-٥٥) ملخص نموذج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

Model Summary <sup>b</sup>				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.535 <sup>a</sup>	.286	.242	.871
a. Predictors: (Constant), MTB, Lev, Con, Age				
b. Dependent Variable: FC				

يبين الجدول ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت ٠,٥٣٥، وهي قيمة متوسطة القوة، وان معامل التحديد R Square بلغ ٠,٢٨٦ وهو يقيس القيمة التفسيرية للنموذج، أي ان المتغير المستقل الفرعي (التحفظ المحاسبي) والمتغيرات الضابطة استطاعت ان تفسر ٢٨,٦% من التباين الحاصل في المتغير التابع (استمرارية الشركة) وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان ٠,٨٧١ وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (٤-٥٦) تباين اختبار الفرضية الفرعية الاولى

ANOVA						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19.458	4	4.864	6.414	.000
	Residual	48.542	64	.758		
	Total	68.000	68			

يبين الجدول اعلاه التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 6.414 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (٦٤,٤) والبالغة ٢,٥٣ عند مستوى دلالة ٥%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت ٠,٠٠٠، وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار ٠,٠٥، وهذا ما يشير الى ملاءمة النموذج الاحصائي المستخدم في اختبار الفرضية.

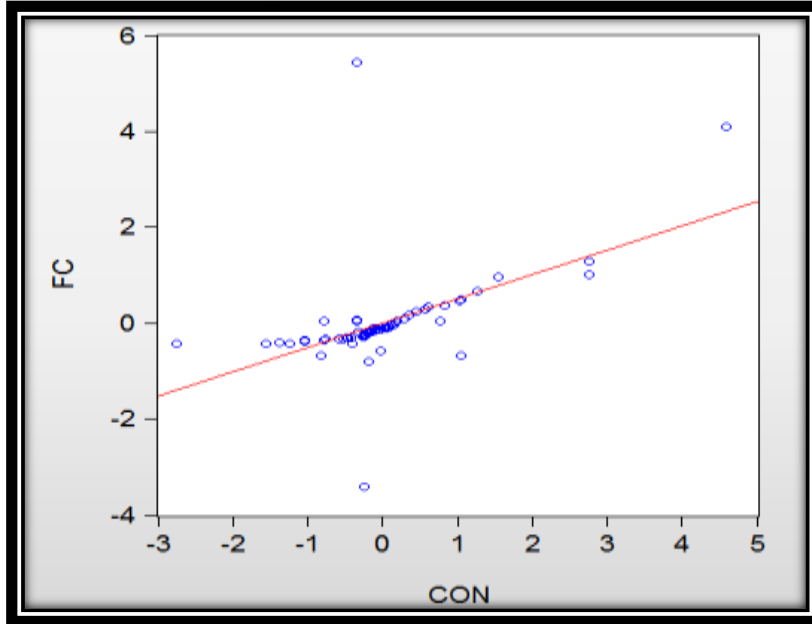
جدول (٤-٥٧) معاملات دالة الانحدار للفرضية الفرعية الاولى

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.068E-16	.105		.000	1.000
	Con	.593	.120	.593	4.945	.000
	Age	.182	.123	.182	1.473	.146
	Lev	.031	.109	.031	.287	.775
	MTB	.160	.126	.160	1.271	.208

اهم ما يبينه الجدول أعلاه ان قيمة ميل معادلة الانحدار  $B_1$  بلغت ٠,٥٩٣ والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة الموجبة للمعامل  $B_1$  الى ان هنالك تأثيراً طردياً بين المتغيرين المستقل والتابع او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل الفرعي (التحفظ المحاسبي) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى الزيادة بمقدار ٥٩,٣% في المتغير التابع (استمرارية الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى وان مستوى معنوية احصاءة T للمتغير المستقل بلغت ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ وبالتالي فإن بيانات العينة أظهرت دليلاً مقنعاً على رفض فرضية البحث العدمية وقبول فرضية البحث البديلة لثبوت الأثر احصائياً. اما المتغيرات الضابطة فلم يكن تأثير معنوي في المتغير التابع لان مستوى المعنوية لكل منها أكبر من ٠,٠٥، الا انها وبالتأكيد حسنت من دقة نتائج النموذج الاحصائي المستخدم لأنها تمثل عوامل أخرى (غير المتغير المستقل) تؤثر في المتغير التابع.

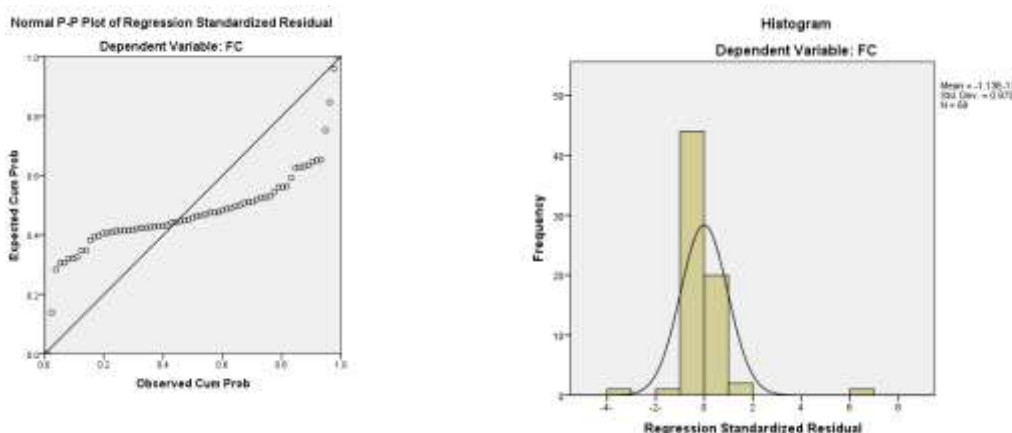
ويؤكد الشكل الاتي العلاقة بين المتغيرين من خلال شكل الانتشار اذ يشير اتجاه المنحنى نحو الاعلى الى العلاقة الطردية بين التحفظ المحاسبي واستمرارية الشركة.

شكل (٩-٤) اتجاه العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية الشركة



ويعرض الشكل الاتي المدرج التكراري الذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة. ويبين الشكل استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعني عدم وجود تقلبات كبيرة في الفروقات بين قيم المتغير التابع الفعلية وقيمها المتنبأ بها وفق نموذج معادلة الانحدار المستخدم في اختبار الفرضية وبالتالي يعني دقة النموذج.

الشكل ( ١٠-٤ ) المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الفرعية الاولى



٢-٢-٢-٢-٤ الفرضية الفرعية الثانية " ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح في استمرارية الشركة "

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$FC_{it} = B_0 + B_1 EM_{it} + B_2 Age_{it} + B_3 Lev_{it} + B_4 MTB_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS كانت النتائج كالتالي:-

جدول (٤-٥٨) ملخص نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model Summary <sup>b</sup>				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.356 <sup>a</sup>	.126	.072	.963
a. Predictors: (Constant), MTB, EM, Lev, Age				
b. Dependent Variable: FC				

يبين الجدول ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت ٠,٣٥٦، وهي قيمة متوسطة القوة، وان معامل التحديد R Square بلغ ٠,١٢٦ وهو يقيس القيمة التفسيرية للنموذج، أي ان المتغير المستقل الفرعي (ادارة الأرباح) والمتغيرات الضابطة استطاعت ان تفسر ١٢,٦% من التباين الحاصل في المتغير التابع (استمرارية الشركة) وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان ٠,٩٦٣ وكلما انخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الإحصائية.

جدول (٤-٦٠) تباين اختبار الفرضية الفرعية الثانية

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.599	4	2.150	2.316	.067
	Residual	59.401	64	.928		
	Total	68.000	68			

يبين الجدول اعلاه التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت ٢,٣١٦ وهي اقل من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (٦٤,٤) والبالغة ٢,٥٣ عند مستوى دلالة ٥%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت ٠,٠٦٧ وهي أكبر من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار ٠,٠٥.

جدول (٤-٦١) معاملات دالة الانحدار للفرضية الفرعية الثانية

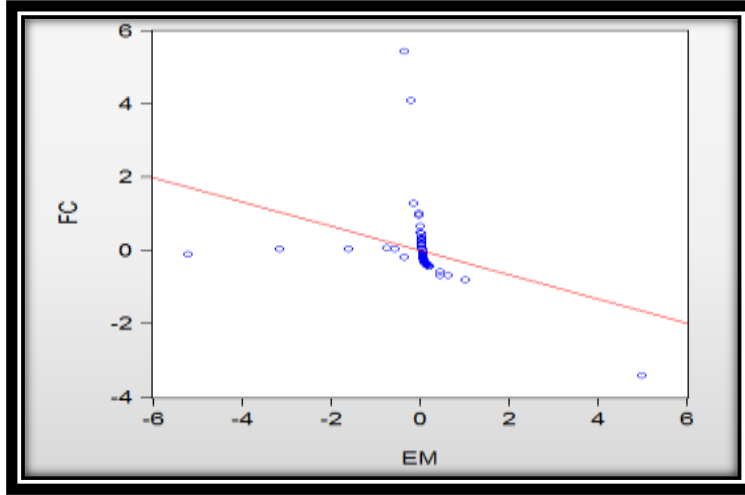
Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.595E-16	.116		.000	1.000
	EM	-.342	.119	-.342	-2.879	.005
	Age	-.106	.129	-.106	-.825	.412
	Lev	-.071	.118	-.071	-.606	.547
	MTB	-.100	.127	-.100	-.783	.437

اهم ما يبينه الجدول اعلاه ان قيمة ميل معادلة الانحدار  $B_1$  بلغت 0.342 - والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة السالبة للمعامل  $B_1$  الى ان هنالك تأثير عكسي بين المتغيرين المستقل والتابع او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل الفرعي (ادارة الارباح) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى النقصان بمقدار ٣٤,٢% في المتغير التابع (استمرارية الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى وان مستوى معنوية احصاءة T للمتغير المستقل بلغت ٠,٠٠٥ وهي اقل من ٠,٠٥ وبالتالي فإن بيانات العينة أظهرت دليلا مقنعا على رفض فرضية البحث العدمية وقبول فرضية البحث البديلة لثبوت الأثر احصائيا.

اما المتغيرات الضابطة فلم يكن تأثير معنوي في المتغير التابع لان مستوى المعنوية لكل منها أكبر من ٠,٠٥، الا انها وبالتأكيد حسنت من دقة نتائج النموذج الاحصائي المستخدم لأنها تمثل عوامل أخرى (غير المتغير المستقل) تؤثر في المتغير التابع.

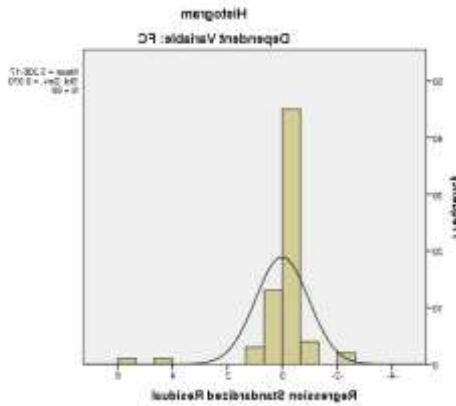
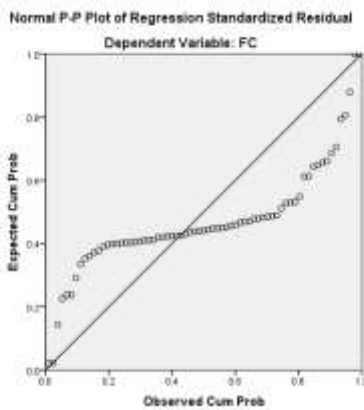
ويؤكد الشكل الاتي العلاقة بين المتغيرين من خلال شكل الانتشار اذ يشير اتجاه المنحنى نحو الاسفل الى العلاقة العكسية بين ادارة الارباح واستمرارية الشركة.

شكل ( ١١-٤ ) اتجاه العلاقة بين ادارة الارباح واستمرارية الشركة



ويعرض الشكل الاتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة. ويبين الشكل استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني والذي يبين توزيع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعني عدم وجود تقلبات كبيرة في الفروقات بين قيم المتغير التابع الفعلية وقيمها المتنبأ بها وفق نموذج معادلة الانحدار المستخدم في اختبار الفرضية وبالتالي يعني دقة النموذج.

الشكل ( ١٢-٤ ) المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الفرعية الثانية





# الفصل الخامس

## الاستنتاجات والتوصيات



## المبحث الأول : الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث وهي كالآتي:

- ١- هنالك عدة أمور يمكن ان تساعد إدارة المصارف على تعزيز القيمة منها الاهتمام بتحسين محتوى البيانات المالية من خلال تحسين جودة الافصاح عن كافة المتطلبات المالية الضرورية لما لذلك من اثر في قرارات مستخدمي البيانات المالية .
- ٢- تتأثر القيمة السوقية بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا ما ظهر واضحا على نتائج تلك المصارف خاصة خلال فترة الحرب على داعش وما رافقها من احداث سياسية واقتصادية واجتماعية .
- ٣- اغلب المصارف عينة البحث لم تتبنى إستراتيجيات تعظيم القيمة من حيث العمل على تخفيض التكاليف ،وتبني استراتيجية تلبية متطلبات الزبائن ، تحسين التدفقات النقدية من خلال تبني إستراتيجية واضحة بعيدة المدى .
- ٤- اغلب النتائج المستخرجة لنسبة Q كانت بين (0،1) وهذا يعني أن تكلفة استبدال أصول المصارف أكبر من قيمة مخزونها. أي أن السهم مقوم بأقل من قيمته الحقيقية. على العكس من ذلك ،لبعض النتائج التي ظهرت للمصارف عينة البحث خاصة فإن Q كانت (أكبر من 1) لبعض المصارف وهذا يدل على أن سهم الشركة أعلى من تكلفة استبدال أصولها ،وهذا يعني أن أسهم المصارف مبالغ فيها.
- ٥- اغلب المصارف كانت مؤشرات القيمة لها منخفضة جدا خاصة بعد عام (2017) اذ بدت دون المستوى المطلوب وهذا مؤشر على ان المصارف تعاني من مشاكل مالية وبالتالي هي تعاني من مشكلة عدم استمرارها في مزاوله النشاط كون نتائجها تقع في المستوى الرمادي الخطر اذ أن اغلب المصارف كانت تحقق موارد مالية مرتفعة ناتجة عن مزاد بيع العملة الصعبة.
- ٦- ان المصارف عينة البحث عانت من انخفاض كبير في القيمة السوقية للأسهم والنتائج الانخفاض الكبير في الايراد بشكل انعكس على سياسة توزيع الأرباح .
- ٧- غالبية المصارف عينة البحث تشير قيم (Z) لها الى عدم قدرتها على الاستمرار في مزاوله النشاط كونها كانت تظهر نتائج دون المستوى المطلوب والانخفاض الواضح بشكل تدريجي للإيرادات وهذا لايعتبر انها غير قادرة على الاستمرار في مزاوله النشاط لكن بمثابة منبة لادارة المصرف للمخاطر المستقبلية .
- ٨- يظهر ان المصارف عينة البحث قد تعاني من تدني في الايراد الناتج عن جائحة كورونا والحرب على داعش بالإضافة الى العقوبات الامريكية بالتالي قد يؤدي ذلك الى عدم القدرة على الاستمرار في مزاوله النشاط .
- ٩- يلاحظ ان معظم مصارف القطاع الخاص في العراق عندما تركز بالدرجة الأساس على ايرادها من مزاد بيع العملة هذا سيفقد دورها الأساسي الذي انشأت من اجله في تنمية القطاع الخاص وهو ما يجعل أي عقوبات تتعرض لها تلك المصارف يسبب ازمة كبيره في مزاد بيع العملة والارتفاع في أسعار الصرف مما يسبب مشكلة على الاقتصاد الوطني .

- ١٠- يلاحظ من بيانات قياس إدارة الأرباح ومؤشرات القيمة ان إدارة الأرباح تؤثر في الأجل القصير وليس الأمد الطويل وهذا ما أثبتته نتائج قياس إدارة الأرباح لمصرف المتحد الذي كان اعلى مصرف مارس إدارة الأرباح حسب المؤشر مقارنة بالقيمة السوقية لاسهم المصرف والتي كانت متدنية جدا .
- ١١- يلاحظ من خلال نتائج اختبار الفرضيات ان هنالك تأثيراً كبيراً للإدارة في النتائج المالية وتدخلها بشكل سلبي يؤثر في قيمة واستمرارية المصارف عينة البحث .

## المبحث الثاني : التوصيات

يعرض هذا المبحث أهم التوصيات التي يقدمها الباحث في ضوء ما تم التوصل اليه من استنتاجات في المبحث الأول من الفصل الخامس وهي وكالاتي:

- ١- ضرورة وجود جهات رقابية تدعم اليات الرقابة الداخلية والحوكمة للحد من سيطرة الإدارة وعملية الاحتيال التي تقوم بها للحد من التصرفات الانتهازية والتدخل بعملية القياس المحاسبي.
- ٢- القيام بتنظيم الورش والندوات لإدارة وموظفي المصارف من قبل الجهات الرقابية وبيان خطورة تلك التصرفات ومالها من اثار سلبية على المجتمع سواء كانت اقتصادية او اجتماعية .
- ٣- ضرورة تتبنى إستراتيجيات واضحة من قبل الإدارة لتعظيم القيمة من حيث العمل على تخفيض التكاليف، وتلبية متطلبات الزبائن، والعمل على تحسين التدفقات النقدية .
- ٤- العمل على تحسين رؤية الإدارة في الحد من التدخلات والتقاطعات التنظيمية والقانونية بين المالكين والمديرين التنفيذيين بشكل ينعكس على تحسين البيانات المالية للمصارف والحد من التدخلات من قبل كبار المساهمين ووضع خطط التوسع المستقبلية بشكل ينعكس على تقليل المخاطر وتعظيم القيمة .
- ٥- ينبغي على الإدارة الإفصاح عن المخاطر والمشاكل المرتبطة بطبيعة عملها ووضع الحلول الناجحة لتلك المشاكل من خلال الإبلاغ عنها بتقرير منفصل يرفق مع القوائم المالية .
- ٦- على الإدارة الاهتمام بهيكل تمويل راس المال من حيث تنوع مصادر التمويل بشكل ينعكس على تقليل المخاطر المرتبطة بتخفيض القيمة.
- ٧- توجيه المصارف بضرورة بتوسيع الإبلاغ الالزامي عن البيانات الضرورية من حيث هيكل الملكية وحقوق المساهمين وهيكلية مجلس الإدارة وحدود عمل الإدارة ودور مجلس الإدارة للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة .
- ٨- يجب على إدارة المصارف الإبلاغ عن حالة عدم الاستقرار المالي التي تعاني منها مثل انخفاض الأرباح وحالة الخسارة وأثر تلك المؤشرات على القيمة والاستمرارية وبيان مدى قدرتها على تجاوز تلك المخاطر وامدى إمكانية تخفيف اثارها وصمتها على مستخدمي التقارير المالية .
- ٩- ينبغي على إدارة المصارف الإبلاغ عن الخطط المستقبلية لمواجهة حالات عدم اليقين في بياناتها المالية مثلا ارتفاع المخاطر المالية لها واسبابها ومدى تأثيرها المستقبلي على نتائجها المالية .
- ١٠- ينبغي ان تدرك إدارة المصارف ان مستخدمي المعلومات المحاسبية يتطلعون الى النتائج المستقبلية وأسعار الأسهم الجيدة في المستقبل دون الاهتمام بالنتائج التاريخية وهذا يتوجب على تلك الإدارة توفير المؤشرات التي من شأنها ان تخلق حالة من الاطمئنان لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية .
- ١١- ينبغي على إدارة المصارف الإبلاغ عن الحلول والخطط لحل المشاكل الحالية والمستقبلية وليس فقط الاكتفاء بالإبلاغ عن وجود مشاكل مالية حالية او مستقبلية .
- ١٢- يجب ان تدرك إدارة المصارف ان اظهار مؤشرات عدم الاستمرارية ليس يعني بالضرورة ان تلك المصارف غير قادرة على الاستمرار في مزاوله النشاط وبالتالي التصفية ربما قد تكون حاله انذار الإعادة النظر بالخطط الموضوعة التي من شأنها التنبيه الى مكامن الخطر ونقاط الضعف وبالتالي إمكانية تجاوزها مستقبلا والاستفادة من أخطاء الماضي في تجاوز المستقبل .

- ١٣- ضرورة توعية المستثمرين الحاليين ومستخدمي البيانات المالية بمخاطر الادارة وتصرفاتها الانتهازية وماله من تأثير على قيمة واستمرارية المصارف من خلال ادخالهم في دورات توعية لتجعل لديهم إمكانية لتحليل النتائج المالية وكيفية التنبؤ بالمخاطر الانتهازية للإدارة في سبيل الضغط على الإدارة الاعداد تقارير تفصيلية ومستقبلية والتي من شأنها ان تسهم في تسهيل عملية اتخاذ القرارات.
- ١٤- ينبغي على مجلس الإدارة متابعة سلوك المديرين التنفيذيين والانتباه الى المؤشرات السلبية بشكل مستمر وتقييم أداء المديرين بشكل مستمر وتصحيحها كون التغاضي عن تلك المخاطر قد يؤدي الى نتائج لا تحمد عقباها وبالتالي عدم الاستمرار به في مزاوله النشاط.

## المصادر العربية

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

١. بلاقوي، احمد، ٢٠٠٩ " النظرية المحاسبية " الجزء الأول، تعريب رياض العبد الله، مراجعة طلال الججاوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
٢. الججاوي ، طلال .الزوبعي ،سلام ، ٢٠١٤ " القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن .
٣. حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٨ " حوكمة الشركات " شركات قطاع عام وخاص ومصارف " الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
٤. الحميد، عبد الرحمن بن إبراهيم ، ٢٠٠٩ " نظرية المحاسبة " مكتبة فهد الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض .
٥. حنان، رضوان حلوة، ٢٠٠١ " تطور الفكر الحاسبي -مدخل نظرية المحاسبة" الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن.
٦. السيد ،سيدعطا الله ، ٢٠٠٩ " النظريات المحاسبية " دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن.
٧. شرويدر،ريتشارد. كلارك، مارتل، كاثي ، جاك ، ٢٠٠٦ " نظرية المحاسبة " ، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد ، مراجعة عبد الكريم الكيلاني ،دار المريخ، الرياض.
٨. الشيرازي، عباس مهدي ، ١٩٩٠ " نظرية المحاسبة " الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر . الكويت .
٩. الصالح، عاطف علي، ٢٠٠٩ " مشروعية التدخل الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام" دار النهضة المصرية، القاهرة .
١٠. طبايبية ،سليمة ، ٢٠١٦ " النظرية المحاسبية " الطبعة الأولى ،مركز البحث والتطوير والموارد البشرية (رمح) عمان ، الأردن .
١١. العواد، اسعد محمد علي وهاب ، ٢٠٢٢ ( التدقيق المتقدم في إطار معايير التدقيق الدولية " دار الكتب، الطبعة ٢.
١٢. مرعي ،مهدي.بدوي،مهدي عباس ، ٢٠٠٣ " مقدمة في أصول المحاسبة المالية " الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر .
١٣. مطر، محمد ، ٢٠٠٨ " التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية "دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن .

## ثالثاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

١. أبو جراد، رجب سعيد محمود، ٢٠١٥ " العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين .
٢. أسامة، طبيب، ٢٠١٩ "أثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الإفصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية .
٣. بن شيخة، هند، ٢٠٢٠ " أثر التحفظ المحاسبي على أداء الشركات - دراسة عينة من الشركات الفرنسية" رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
٤. بو خميس، نجوى، بولحية، رحيمة، ٢٠١٧ " دراسة بدائل القياس المحاسبي في ظل ارتفاع الأسعار " رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
٥. ججيقة , قنون , ٢٠١٨ " القياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة " Goodwill" في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي" رسالة ماجستير ,جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
٦. حمدان، سليمان منير ، ٢٠٠٥ " دراسة مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على فرض الاستمرارية وتأثير ذلك على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع التأمين في الأردن، "رسالة ماجستير جامعة عمان العربية، الأردن .
٧. حميدي، كرار سليم عبد الزهره، ٢٠٢١ " الإبلاغ عن تعليقات الإدارة وتأثيره في تكلفة التمويل وانعكاسها على استمرارية الشركات " أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء .
٨. حوارنه ، راما محمد فاتح. ٢٠١٨ " أثر التحفظ المحاسبي في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية" رسالة ماجستير، جامعة دمشق. كلية الاقتصاد، سوريا.
٩. خالد، بعاشي، ٢٠١٦ " القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي) رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون - تيارت - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
١٠. زعباط , مهدي , ٢٠١٩ " بدائل القياس المحاسبي الاثار التضخم على القوائم المالية - دراسة حالة مؤسسة sonalgaz" رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
١١. صالح ، أسامة محمد، ٢٠١٢ " دور الفكر المحاسبي في معالجة مشكلات القياس والإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري" أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.

١٢. صبرينة، شراقة، ٢٠١٩ " أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية" أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
١٣. صراوي ,محمد داود محمد , ٢٠١٩ " أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي" رسالة ماجستير, كلية الأعمال, جامعة الشرق الأوسط.
١٤. عبد اللطيف،شادو،٢٠١٤ " القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
١٥. عبدالله , الشفاء عبدالله يوسف أحمد , ٢٠١٧ " دور المدخل المعياري والمدخل الإيجابي في بناء معايير المحاسبة الدولية " رسالة ماجستير , جامعة النيلين .
١٦. عبلة،قوادري،٢٠١٨ " إثر بدائل القياس المحاسبي في المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية" أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
١٧. علاء الدين، زردومي , ٢٠١٣ " التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام الفذافي" بحث غير منشور(رسالة ماجستير) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة .
١٨. لخضر، سي محمد, ٢٠١٧ " أسس وقواعد التقييم المحاسبي" أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة ، الجزائر.
١٩. لوائي، ندى كاكي بيره،٢٠١٦ " القياس والافصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات وانعكاساتها على خاصية التمثيل الصادق" أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
٢٠. نسمان،محمد عمر ،٢٠١٧ " أثر التكامل بين تطبيق محاسبة الموارد البشرية واستخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق فرض الاستمرارية " رسالة ماجستير ،جامعة الازهر ،غزة.

#### رابعاً: الدوريات

١. ابوسالم ,سيد سالم محمد, علون ,محمد فؤاد محمد , ٢٠١٨ " تأثير آليات التحسين الإداري على قيمة الشركة : نظرية الوكالة مقابل نظرية الإشراف - دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية" جامعة عين شمس -كلية التجارة ,مجلة الفكر المحاسبي , العدد ٢٢, الاصدار ٣.

٢. احمد، احمد سعيد عبد العظيم، ٢٠٢٣ "إثر خصائص مجلس الإدارة على تقلبات عوائد الاسهم وانعكاس ذلك على استمرارية الشركات في ضوء الازمة الروسية لأوكرانية" مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد ٧، العدد، ١.
٣. أفكيرين، عادل السيد علي. الخذري، مصباح عمار خليفة. ٢٠١٧ " تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية من وجهة نظر مراجعي الحسابات " دراسة تطبيقية في سوق الأوراق المالية الليبي" مجلة البحوث المالية والاقتصادية. المجلد ٣ ، العدد. ٢.
٤. اقبال، عمر. القضاة، مأمون، ٢٠١٤ " أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية" مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد ٢٨، العدد ٤.
٥. ايمن، تيريرات. عمار، ثلابي. بلال كيموش، ٢٠٢١ "التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي واثرة على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية " مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد ٩، العدد ١.
٦. بن زروق، زكية سعيد. العماري، ايمان احمد، ٢٠٢١ " اثر تطبيق التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد ٥، العدد ١٥.
٧. التميمي، مهدي محمد جاسم. البازي علي محمد علي. مسعود، ليث صالح، ٢٠٢٠ " أثر رقابة جودة التدقيق على جودة الإفصاح المحاسبي في ظل دوافع الإدارة بالتلاعب بالسياسات المحاسبية " مجلة الدنانير، المجلد ١، العدد ٢٠.
٨. حرب، ايمن صالح مصطفى، ٢٠١٧ " اثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية " المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٧، العدد ٢.
٩. الحسنواوي، مشتاق يوسف. خلباص، هدى ناظم. حسين فلاح محسن، ٢٠٢١ "العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية وتقلب الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد ١٦، العدد خاص.
١٠. حمد، امنة خميس. المومني، محمد عبدالله، ٢٠١٨ " أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية" المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد ١٤، العدد ١.
١١. حمد، محمد معتصم إبراهيم، اسماعيل محمد النجيب، ٢٠١٥ "بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية " مجلة العلوم الاقتصادية. العدد ١٦، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
١٢. حمد، بشير علوان. سهر، حيدر عمران، ٢٠١٦ " اثر محددات القياس المحاسبي في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب " مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ١.



١٣. حمدان، علام محمد موسى، ٢٠١٢ "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية، المجلة الأردنية في ادارة الاعمال ، المجلد ٨ ، العدد ١ .
١٤. الحمداني، رافعة إبراهيم، الصائغ، نمير امير ٢٠٢١ " قياس وتحليل استمرارية شركات الاعمال واحتمالية تعرضها لمخاطر الاعسار المالي باستخدام نموذج الشبكات العصبية" كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الموصل , مجلة الجامعة العراقية , العدد ٥٢ .
١٥. الحمداني، رافعة إبراهيم .الصائغ ،نمير امير .٢٠٢١" قياس وتحليل استمرارية شركات الأعمال واحتمالية تعرضها لمخاطر الاعسار المالي باستخدام أنموذج الشبكات العصبية" مجلة الجامعة العراقية ، المجلد ٥٢ ج ٢ .
١٦. الحناوي، السيد محمود، ٢٠١٩ " ، اثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة طنطا.
١٧. سعداوي، مراد مسعود. السعيد، احمد يوسف , ٢٠٢٠" التحيز المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية )دراسة ميدانية (" مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ١١، العدد ٢.
١٨. السعدي، إبراهيم خليل حيدر , ٢٠٠٩" مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢١ .
١٩. شلغام، هشام .بن زاغروفه ،بوعلام , ٢٠١٦" تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي" المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية العدد ٢ .
٢٠. شهيد، رزان، عبس، فاطمة محمد شريف. ٢٠١٥ "قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد ٢٦ .العدد ٦.
٢١. ضبيش، رشا عطوة عبدالحكيم , ٢٠٢٢ " التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية " كلية التجارة -الإسماعيلية , مجلة كلية السياسة والاقتصاد, العدد ١٣ .
٢٢. العادلي مرفت علي محمود, ٢٠١٧"منهج محاسبي مقترح لقياس أثر التحفظ المحاسبي في تبنى معايير التقرير المالي الدولية ( IFRS ) على خطر المعلومات المحاسبية وانعكاسه على قرار الاستثمار" كلية التجارة جامعة الأزهر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد ١٨ .
٢٣. عبد الرحيم، أسماء إبراهيم , ٢٠١٩ " دراسة الأثر التفاعلي بين النيات التحصين الإداري واستقلالية مجلس الإدارة على قيمة المنشأة، دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية " مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية , العدد ٣ , المجلد ٣ .
٢٤. عبد العزيز ، غريب محمد محمد، ٢٠٢١" معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا (COVID-١٩) ، مجلة البحوث المالية والتجارية – المجلد ٢٢ – العدد ٢ .

٢٥. عبد المجيد، موازين، امين، بربري محمد ، ٢٠١٨ " القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ضل التضخم الاقتصادي " جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف -الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٩ .
٢٦. العتيبي، سلطان، عمر النور، & عمر تاج السر. (٢٠٢٣). " أثر إدارة الأرباح على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة". المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد ٥١ ، العدد ٤ .
٢٧. عثمان .مي محمود، ٢٠٢٢ " اثر إدارة الأرباح على مكافأة مجلس الإدارة، دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية " مجلة البحوث التجارية ,كلية التجارة ,جامعة الزقازيق ,العدد٢,المجلد ٤٤ .
٢٨. عثمان ،عبد الرحمن عادل خليل .شعث ،احمد محمد بدر، ٢٠١٦ " الدور الحوكمي للمدقق الخارجي في ضمان استمرارية المشروعات" مجلة الدراسات العليا، المجلد٧ ، العدد ٢٥ .
٢٩. عمر ،وليد الطيب .سليمان، الطيب محمد، ٢٠١٩ " مدى تأثير سياسة التحفظ المحاسبي على اتخاذ القرارات في ظل التقلبات الاقتصادية في القطاع المصرفي السوداني " مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ،المجلد ١٠،العدد٢.
٣٠. قزال، إسماعيل . زرقون ،محمد ، ٢٠١٨ " دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية." والمالية المحاسبية للدراسات الجزائرية ،المجلد٤، العدد ٢ .
٣١. كريم ،علي عباس، ٢٠١٦ " فرض الاستمرارية ومكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة-دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية" مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٦ ،العدد ٥٣ .
٣٢. مداور، سهام . بوشالي، عمار ، ٢٠٢٣ " قياس مستوى تأثير التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على قيمة الشركة" دراسة قياسية لمجمع صيدال (٢٠١٤-٢٠١٩)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد ١٤ ، العدد ١ .
٣٣. مصطفى،سيد محمد سيد ، ٢٠٢٠ " العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والاحتفاظ بالنقدية في ضوء مفهوم الوكالة - دراسة تطبيقية- " مجلة المحاسبة و المراجعة اتحاد الجامعات العربية ،العدد الثالث.
٣٤. مليجي، مجدي عبد الحكيم ، ٢٠١٤ " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. مجلة الإدارة العامة ، ١-٦١ .
٣٥. النجار، جميل حسن ، ٢٠١٤ " قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وإثرة على القيمة السوقية للأسهم " مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد ١٧ ، العدد ٢ .
٣٦. ياسر ،السيد كساب ، ٢٠١٢ " العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي "(دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية)،المجلة العلمية للتجارة والتمويل ،المجلد٣١،العدد٢.

## خامساً: التقارير الرسمية

- ١- التقارير المالية السنوية المنشورة عن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ٢- التقارير المالية السنوية المنشورة عن حركة التداول وأسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية.

## (Foreign References)

**First: Accounting legislation and standards**

- 1- Financial Accounting Standards Board (FASB) (2010). Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, Conceptual framework for financial reporting. Norwalk, CT: FASB.
- 2- ISA 315. 2019" Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement"
- 3- OCED,2008" Programs to Reduce the Administrative Burden of Tax Regulations in Selected Countries" ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT. <https://www.oecd.org/tax/forum-on-tax-administration/publications>.
- 4- OCED,2009" Overcoming Barriers to Administrative Simplification Strategies: Guidance for Policy Makers " Regulatory Policy Division Directorate for Public Governance and Territorial Development.
- 5- The Institute of Chartered Accountants in England & Wales (ICAEW)2018" Measurement in financial reporting) , This report, Measurement in financial reporting, is the sixth in the series, <http://www.icaew.co.uk/bettermarkets>.

**Second: Books**

1. A, Ahmad. Toumeh. Sofri Yahya,2019"A Review of Earnings Management Techniques: An IFRS Perspective" Global Business and Management Research: An International Journal, Vol. 11, No. 3.
2. A, Suryani. K, Pirzada. Mufidah.2018"ANALYSIS OF OPPORTUNISTIC BEHAVIOR OF MANAGEMENT TO COMPANY PERFORMANCE" POLISH JOURNAL OF MANAGEMENT STUDIES, Vol.18 No.1. DOI: 10.17512/pjms.2018.18.1.28.

3. A. ZAHRA, SHAKER, RICHARD L. PRIEM, ABDUL A. RASHEED, 2007" Understanding the Causes and Effects of Top Management Fraud" Texas Christian University , Organizational Dynamics, Vol. 36, No. 2, ISSN 0090-2616/\$ – see frontmatter Published by Elsevier Inc. doi:10.1016/j.orgdyn.2007.03.002 .
4. Abuaddous, Murad. Hanefah, Mustafa Mohd. Nur Hidayah Laili,2014" Accounting Standards, Goodwill Impairment and Earnings Management in Malaysia"International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 12. <http://www.ccsenet.org/ijef>.
5. Afza, T., & Nazir, M. 2007. "Working Capital Management Policies of Firms: Empirical Evidence from Pakistan. North South University, Dhaka, Bangladesh: Presented at 9th South Asian Management Forum (SAMF) on February 24-25.
6. Alain, Alaa Malo. Aldoseri, Mahfod Mobarak. Magdy Abdul Hakim Melegy,2021" Measuring the effect of international financial reporting standards on quality of accounting performance and efficiency of investment decisions" Journal Accounting, Volume 7 Issue 1 pp. 249-256. <http://www.growingscience.com/ac/ac.html>.
7. Al-Amin, Alfateh, El-Faki. Rahim,2014" The Role of Financial Analysis in Measuring the Continuity of Enterprises from the Viewpoint of the Auditor " Shaqra University, Journal of Business & Economic Policy ISSN 2375-0766 (Print) 2375-0774 (Online), Vol. 1, No. 2.
8. Alexander, Nico. Hengky,2017" Factors Affecting Earnings Management in the Indonesian Stock Exchange" Journal of Finance and Banking Review 2, N (2). <http://www.gatrenterprise.com/GATRJournals/index.html>.
9. Al-Fasfus, Fuad Suleiman. Al-Rawashdeh, Abdulwahhab Mahmoud. Hasan Abdalnasser Mohamad Al-Enabi,2022 " Academic Journal of Interdisciplinary Studies" Vol 11 No 4. <https://doi.org/10.15294/aaj.v8i3.27847>.
10. ALGHAMDI, SALIM ALI.2012" Investigation into Earnings Management Practices and the Role of Corporate Governance and External Audit in Emerging Markets: Empirical Evidence from Saudi Listed Companies" degree of Doctor, Taif University- Saudi Arabia.
11. Alharasis, Esra'a Esam Abdelmunim,2021"The Impact of Fair Value Disclosure on Audit Fees of Jordanian Listed firms" degree of Doctor, Victoria University, Melbourne, Australia.
12. Ali, Md. Rostam. Mahmud, Md. Shahed. Reshma Pervin Lima,2016" Analyzing Tobin's Q Ratio of Banking Industry of Bangladesh: A

- Comprehensive Guideline for Investors" Asian Business Review, Volume 6, Number2. <https://doi.org/10.18034/abr.v6i2.31>.
13. ALI, SALAMA IBRAHIM. FLAYYIH, HAKEEM HAMMOOD. 2021" El Papel de la Auditoría Externa en la Evaluación de la Continuidad de las Empresas Bajo la Crisis Financiera: Un Estudio Aplicado en los Bancos Iraquíes que Cotizan en la Bolsa de Valores de Irak para el Período 2016-2019" Studies of Applied Economics, Volume39-11, DOI: 10.25115/eea.v39i11.5925 .
  14. Alkhafaji, Adnan Abbas. Kbelah, Sarah Isam. Al-Fadhel, Muayad Mohammed Ali, 2020 " The relationship between accounting conservatism and efficiency of investment decisions in light of managerial ownership: The case of the tourism industry in Jordan" African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, Volume 9(1).
  15. ALMAHROG, YOUSF EBRAHIM A. 2014" EARNINGS MANAGEMENT AND CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY: THE CASE OF UK" Degree of Doctor, UNIVERSITY OF CENTRAL LANCASHIRE.
  16. Almashhadani, Mohammed, Hasan Ahmed Almashhadani, 2022" Does Corporate Governance Improve Corporate Profitability: Reviewing the Role of Internal Corporate Governance Mechanisms" International Journal of Business and Management Invention (IJBMI) ISSN (Online): 2319-8028, ISSN (Print): 2319-801X [www.ijbmi.org](http://www.ijbmi.org) || Vol, 11 , Issue 6 .
  17. Al-Nasser, Akdas Hussain Hadi. Ali, Kareem Hassan. Mekki Shahad Dahham, 2019" Impact of Accounting Measurement Alternatives in the Independent Auditor's Opinion on Tax Profits" Transylvanian Review, VolXXVII, No. 43. <http://transylvanianreviewjournal.org>
  18. Al-Sakini, Sa'ad. Al-Awawdeh, Hanan, 2015 " The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies" International Journal of Business and Social Science Vol. 6, No. 7.
  19. Al-Sakini, Sa'ad. Al-Awawdeh, Hanan. 2015" The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies" International Journal of Business and Social Science Vol. 6, No. 7.
  20. Al-shattarat, BASIEM KHALIL, 2017" REAL EARNINGS MANAGEMENT ACTIVITIES, MEETING EARNINGS BENCHMARKS AND FUTURE PERFORMANCE: UK EVIDENCE" degree of Doctor. The University of Plymouth.

21. Al-taie, Bushra Fadhil Khudhair. Flayyih, Hakeem Hammood. Hassnain Raghieb Talab, 2017 " Measurement of Income Smoothing and Its Effect on Accounting Conservatism: An Empirical Study of Listed Companies in the Iraqi Stock Exchange" International Journal of Economic Perspectives, Volume 11, Issue 3, 710-719. <http://www.econ-society.org>.
22. Altman, Edward I. Drozdowska, Małgorzata Iwanicz. Laitinen, Erkki K. Arto Suvas. 2017 " Financial Distress Prediction in an International Context: A Review and Empirical Analysis of Altman's Z-Score Model" Journal of International Financial Management & Accounting, Vol 28: N 2. <https://doi.org/10.1111/jifm.12053>.
23. Al-Ubaidy , Sabeha Barzan 2020 " The effect of earnings management on the market value of stocks under application of International Financial Reporting Standards Applied Study in listed companies Iraq Stock Exchange" University Of Baghdad , Electronic Commerce Research and Applications 7(7):1601-1626.
24. Alves, Sandra. 2014 " The Effect of Board Independence on the Earnings Quality: Evidence from Portuguese Listed Companies" AABFJ , Volume 8, no. 3.
25. An, Yohan, 2017 " Measuring Earnings Quality Over Time" International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 7, Issue 3. <http://www.econjournals.com>.
26. Anam ,Hairul. W Kusumawati. 2022 " Factors Affecting Company Value in Agricultural" International Journal of Trends in Accounting Research, Vol.3, No.1. <https://journal.adaindonesia.or.id/index.php/ijtar/index>.
27. Andaswar, Siswati. Pitono, Hadi. Rusdiah Iskandar. 2018 " Analysis of Investment Opportunity Set to Construction Companies Registered in IDX" Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR), volume 35. <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4>.
28. ANNE PITT, SALLY. 2014 "Internal Audit Quality Developing a Quality Assurance and Improvement Program" Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey. ISBN 978-1-118-71551-2.
29. ANTÓNIO, JORGE JOSÉ MARTINS, NELSON JOSÉ DOS SANTOS ANTÓNIO, 2011 " MANAGERS' ENTRENCHMENT, POWER AND CORPORATE GOVERNANCE " Euro Asia Journal of Management Issue 40, Vol. 21, No.1/2, pp.39-50.
30. Aragon George O. Strahan, Philip E, 2012, " Hedge funds as Liquidity providers evidence from the Lehman bankruptcy", Journal of Financial

- Economics, Volume 103, Issue 3.  
<https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2011.10.004>.
31. ARENS, ALVIN A, RANDAL J. ELDER, MARK S. BEASLEY 2012" AUDITING AND ASSURANCE SERVICES" Copyright by Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey, 07458. Pearson Prentice Hall. All rights reserved. Printed in the United States of America, ISBN-13: 978-0-13-257595-9.
32. ARENS, ALVIN A, RANDAL J. ELDER, MARK S. BEASLEY, CHRIS E. HOGAN, JOANNE C. JONES, 2019 " Auditing " FOURTEENTH CANADIAN EDITION, Pearson Canada Inc., 26 Prince Andrew Place, North York, Ontario M3C 2H4, ISBN 978-0-13-461311-6.
33. Aretz, Kevin. Bartram, Sohnke M. Gunter Dufey. 2007" Why hedge? Rationales for corporate hedging and value implications" The Journal of Risk Finance, Vol. 8, Iss 5. <https://doi.org/10.1111/jacf.12038>.
34. Arkan, Thomas. 2015" The Effects of Earning Management Techniques, Net Income and Cash Flow on Stock Price" Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia Vol 74, N 2.
35. Asiriwa, o. R T Akperi. O R Uwuigbe. U Uwuigbe. L Nassar. S Ilogho, 2019 " Ownerships Structures and Accounting Conservatism among Nigeria Listed Firms" International Conference on Energy and Sustainable Environment, Earth and Environmental Science, 331.
36. Aslam, Ejaz, Razali Haron , Muhammad Naveed Tahir, 2019 " How director remuneration impacts firm performance: An empirical analysis of executive director remuneration in Pakistan" Borsa \_ Istanbul Anonim S,irketi , Volume 19, Issue 2, Pages 186-196. <https://doi.org/10.1016/j.bir.2019.01.003>
37. Augustine, Osho, Florence M, Ayorinde, 2018 "The General Tenets of Positive Accounting Theory Towards Accounting Practice and Disclosure in Corporate Organizations in Nigeria" Journal of Economics and Sustainable Development [www.iiste.org](http://www.iiste.org) ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online) Vol.9, No.20
38. Azam, Muhammad, 2021" Three essays on Earnings Management Evidence from the UK" degree of Doctor, Brunel University.
39. Baloria, Vishal Paul, 2014" Politicians' Equity Holdings and Accounting Conservatism" degree of Doctor, University of Waterloo, Canada.
40. Bangmek, Ratchaneeya, 2020 "Dual Entrenchment and Accounting Conservatism: CEO Turnover and Family Firms" Faculty of Business Administration, Maejo University , E- Journals, Vol 9, <https://e->

- journal.snru.ac.th/topics/4971/,  
<http://www.jba.tbs.tu.ac.th/files/Jba166/Article/JBA166Ratchaneeya>.
41. Barghathi, Yasser. 2017 " Stakeholders' perceptions on earnings management motivations and techniques in Libyan commercial banks" Accounting and Management Information Systems. Vol. 16, No. 3. <http://dx.doi.org/10.24818/jamis.2017.03006>.
  42. Basu, Sudipta, 2009 " Conservatism Research: Historical Development and Future Prospects" CHINA JOURNAL OF ACCOUNTING RESEARCH, Vol 2 Issue 1, <https://www.researchgate.net/publication/228694140>.
  43. Basu, Sudipta. 1997. "The Conservatism Principle and the asymmetric timeliness of earnings". Journal of Accounting and Economics. Volume 24, Issue 1. [https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(97\)00014-1](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(97)00014-1).
  44. Battilana, Julie. Obloj, Tomasz. Anne-Claire Pache. Metin Sengul. 2020 " Beyond Shareholder Value Maximization: Accounting for Financial/Social Tradeoffs in Dual-Purpose Companies" Journal: Academy of Management Review, Vol. 47, No. 2. <https://doi.org/10.5465/amr.2019.0386>.
  45. Baus, Sudipta. 2009 " Conservatism Research Historical Development and future prospects" China journal of Accounting research, Volume 2, Issue 1 .
  46. Bendickson, Josh, Eric Liguori, Phillip Davis, 2016 " Agency Theory: Background and Epistemology" the University of Louisiana at Lafayette, Journal of Management History, 22(4).
  47. Berle A., and Means, G. 1932. "The Modern Corporation and private property," McMillan, New York. Black, B. S., Jang, H., and Kim, W. 2003 Does Corporate Governance Predict Firms' Market Values? Evidence from Korea, the Journal of Law, Economics & Organization, Vol 22, No (2) .
  48. Birk, Michael. 2018 " Empirical Research on Financial Notes to the Accounts and Earnings Management" degree of Doctor, The University of Gloucestershire.
  49. Birol, Burcu. 2018 " COST REDUCTION STRUGGLES IN SISTER COMPANIES" PressAcademia and limited licenced re-use rights only. Vol. 7. <http://doi.org/10.17261/Pressacademia.2018.849>.
  50. Björkstrand, Anette. 2014 " To issue or not to issue a going concern opinion - A study of factors and incentives influencing auditors' ability and decision to issue going concern opinions" Master's Thesis. Uppsala University.
  51. Black, Jonathan. Chen, Jeff Zeyun, Marc Cussatt, 2022 " Managerial discretion and the comparability of fair value estimates" J. Account. Public Policy. Volume 41, Issue 1. <https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2021.106878>.



52. Blom, Mark, 2009 " Earnings management the effect of the implementation of IFRS on the level of earnings management" Master thesis, Erasmus University Rotterdam.
53. Brigham, E. F., & Joel, F. H. 2010 " Fundamental of Financial Management, Tenth Edition, Thomson, South Western.
54. Budiharjo, Roy . 2016 " Good Corporate Governance Terhadap Return Saham dengan Profitabilitas Sebagai Variabel Intervening dan Moderating (Studi Empiris Pada Perusahaan Peraih CGPI Yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia Tahun 2010-2012", JURNAL ONLINE INSAN AKUNTAN, Vol.1, No.1, , pp163 – 194.
55. Budiwati, I. K., Indrayono, Y., Ilmiyono, A. F., and Saleh, R., 2019 " Analisis Pengaruh Likuiditas dan Struktur Modal Perusahaan Akuisitor Sebelum dan Setelah Akuisisi Terhadap Nilai Perusahaan (Studi Kasus pada Perusahaan Sektor Properti yang Terdaftar di BEI). Jurnal Online Mahasiswa (JOM) Bidang Akuntansi, Vol 5, N (5), pp 1–17. <https://jom.unpak.ac.id/index.php/akuntansi/article/view/1108>.
56. BUI, Hien Thu. LE, Huong Hoang Nguyen. 2021 " Factors Affecting the Earnings Management: The Case of Listed Firms in Vietnam" Advances in Economics, Business and Management Research, volume 196. <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>.
57. Bundy, Sid Carin. 2019 " BINARY BRIGHT-LINE DECISION MODELS FOR GOING CONCERN ASSESSMENT: ANALYSIS OF ANALYTICAL TOOLS FOR BANKRUPTCY PREDICTION CONSIDERING SENSITIVITY TO MATERIALITY THRESHOLDS" degree of Doctor, University of Kentucky. <https://orcid.org/0000-0002-2115-4389>.
58. Callao, Susana. Jarne, Jose I. David Wroblewski. 2021 " A Systematic Approach to the Motivations for Earnings Management: A Literature Review" International Journal of Emerging Trends in Social Sciences, Vol. 10, No. 1.
59. CESPÀ, GIOVANNI, GIACINTA CESTONE, 2007 " Corporate Social Responsibility and Managerial Entrenchment" Journal of Economics & Management Strategy, Volume 16, N 3,
60. Christensen, Theodore E. Cottrell, David M. Cassy JH Budd, 2023 " Advanced Financial Accounting" Thirteenth Edition, Published by McGraw Hill LLC, 1325 Avenue of the Americas, New York, NY 10019. ISBN 978-1-265-04261-5.

61. Dalton, D.R. and Dalton, Catherine M, 2011 "Integration of micro and macro studies in governance research: CEO duality, board composition, and financial performance" Indiana University, Journal of Management Vol. 37 No. 2, 404-411. <https://doi.org/10.1177/0149206310373399>.
62. DANG, Hung Ngoc. NGUYEN, Thi Thu Cuc. Dung Manh TRAN. 2020 " The Impact of Earnings Quality on Firm Value: The Case of Vietnam" / Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 7 No 3. doi:10.13106/jafeb.2020.vol7.no3.63.
63. DEEGAN, CRAIG , 2014 " FINANCIAL ACCOUNTING THEORY " Copyright © 2014 McGraw-Hill Education (Australia) Pty Ltd, <http://www.mcgraw-hill.com.au>.
64. Deloof, M. 2003. " Does Working Capital Management Affect Profitability of Belgian Firms" Journal of Business, Finance, and Accounting, Vol 30, PP 573-587. <https://doi.org/10.1111/1468-5957.00008>.
65. Dey, A., Engel, Liu, X, 2011. " CEO and board chair roles: To split or not to split" Journal of Corporate Finance, Vol. 17 No.5, pp.1595-1618.
66. Dieu, My Vo Thi, 2019 " The effect of Board of Directors' characteristics on Earnings Management – Empirical evidence from Finnish non-financial listed companies" Master's Thesis, Hanken School of Economics.
67. DURANA, Pavol. ALASKOVA, Katarina. Anna SIEKELOVA. Lucia MICHALKOVA, 2022 " APPRAISAL OF EARNINGS MANAGEMENT ACROSS THE SECTORS" Journal of Business Economics and Management, Volume 23 Issue 2: 399–425. <https://doi.org/10.3846/jbem.2022.16563>.
68. Ehrhardt, Michael C., And Eugene F. Brigham. 2011 "Financial Management: Theory And Practice", South-Western Cengage Learning, Thirteenth Edition.
69. El-Bannany, Magdi, 2017 " FACTORS INFLUENCING ACCOUNTING CONSERVATISM IN BANKS: THE UAE CASE" Journal of Governance and Regulation / Volume 6, Issue 2.
70. Elkalla, Tarek, 2017 " An Empirical Investigation of Earnings Management in the MENA Region" degree of Doctor, University of the West of England.
71. Enofe, A.O. Mgbame, C. Sunday Otuya. Christopher Ovie. 2013 " Audit Report and Going Concern Assumption in the Face of Corporate Scandals in Nigeria" Research Journal of Finance and Accounting. Vol.4, No.13. <http://www.iiste.org/>.
72. Faozi, Imam. Ghoniyah, Nunung. 2019 " Model of Corporate Value Improvement Through Investment Opportunity in Manufacturing Company

- Sector" International Research Journal of Business Studies | vol. XII no. 02.  
<https://doi.org/10.21632/irjbs>.
73. Farrell, Kathleen. Unlu, Emre. Jin Yu, 2014 " Stock repurchases as an earnings management mechanism: The impact of financing constraints" Journal of Corporate Finance, Volume 25. <https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2013.10.004>.
74. Fatchan, Fuad Hudaya. Widagdo, Ari Kuncara, 2021 " Perplexity in Accounting Conservatism: a Critical Review" Journal Riset Akuntansi dan Keuangan Indonesia, Vol.6 No.1. <http://journals.ums.ac.id/index.php/reaksi/index>.
75. Feng, Mei. Li, Chan. Version, Preliminary, 2009 " Auditor Going-Concern Opinions and Management Forecasts of Financially Distressed Firms" Katz School of Business, University of Pittsburgh, <https://www.researchgate.net/profile/Chan-Li>  
 6/publication/229051631\_Auditor\_GoingConcern\_.
76. Fields, Thomas D, Thomas Z. Lys, Linda Vincent , 2001 "Empirical research on accounting choice" Graduate School of Business Administration, Harvard University, Journal of Accounting and Economics 31, Published by Elsevier Science B.V.
77. Filipović, Davor. Krišto, Mate. Najla Podrug. 2018 "IMPACT OF CRISIS SITUATIONS ON DEVELOPMENT OF BUSINESS CONTINUITY MANAGEMENT IN CROATIA " Journal of Contemporary Management Issues, Vol. 23, No.1. Vol. 23, 2018, No.1. <https://doi.org/10.30924/mjcmi/2018.23.1.99>.
78. Fonou Dombeu, Nyanine Chuele. Mbonigaba, Josue. Odunayo Magret Olarewaju .Bomi Cyril Nomlala , 2022 " Earnings quality measures and stock return volatility in South Africa" Future Business Journal VOL 8,N4, <https://doi.org/10.1186/s43093-022-00115-x>.

### **Therd: Periodicals, Articles**

1. FREDRICKSON, JAMES W, HAMBRICK, DONALD C, SARABAUMRIN, 1988 " A Model of CEO Dismissal" Golumbia University, " Academy of Management Review, 1988, Vol. 13, No. 2, 255-270. <https://doi.org/10.5465/amr.1988.4306882>.
2. Gerantonis, Nikolaos. Vergos, Konstantinos. Christopoulos, Apostolos G. 2009 " Can Altman Z-score Models Predict Business Failures in Greece" Research Journal of International Studies - Issue 12. <https://www.academia.edu/download/32333386>.

3. Gharaibeh, Ahmad Mohammad Obeid, and A. Qader. "Factors influencing firm value as measured by the Tobin's Q: Empirical evidence from the Saudi Stock Exchange (TADAWUL)." *International Journal of Applied Business and Economic Research* 15.6 (2017): 333-358.
4. Ghazali, Aziatul Waznah. Shafie, Nur Aima. Zuraidah Mohd Sanusi, 2015 "Earnings Management: An Analysis of Opportunistic Behaviour, Monitoring Mechanism and Financial Distress" *Procedia Economics and Finance* 28, 7th INTERNATIONAL CONFERENCE ON FINANCIAL CRIMINOLOGY 2015 13-14 April 2015, Wadham College, Oxford, United Kingdom, Published by Elsevier B.V. <http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0>.
5. Ghazali, Aziatul Waznah. Shafie, Nur Aima. Zuraidah Mohd Sanusi, 2015 "Earnings Management: An Analysis of Opportunistic Behaviour, Monitoring Mechanism and Financial Distress" *Procedia Economics and Finance*, Vol 28. [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(15\)01100-4](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)01100-4).
6. Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. *Journal of accounting and economics*, 29(3), pp287-320.
7. Gordon, Elizabeth A, Raedy, Jana S., Alexander J. Sannella, 2019 "Intermediate Accounting" New York, NY, Copyright by Pearson Education, Inc. or its affiliates. All Rights Reserved. Manufactured in the United States of America. ISBN 10: 0-13-473037-2.
8. Gordon, Elizabeth A. Raedy, Jana S. Alexander J. Sannella, 2015 "Intermediate Accounting" Published by Pearson Education. first Edition, ISBN 13: 9780132162302.
9. Grassa, Mohamed Chakib Kolsi Rihab, 2017 "Did corporate governance mechanisms affect earnings management? Further evidence from GCC Islamic banks" *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Vol. 10, N 1. <http://dx.doi.org/10.1108/IMEFM-07-2015-0076>.
10. Gray, John V. Helper, Susan. Beverly Osborn. 2020 "Value first, cost later: Total value contribution as a new approach to sourcing decisions" *Journal of Operations Management*. Volume 66, Issue 6. <https://doi.org/10.1002/joom.1113>.
11. Haidar, Mahmoud, 2019 " DOES CORPORATE GOVERNANCE MODERATE THE RELATIONSHIP BETWEEN CAPITAL STRUCTURE AND FIRM PERFORMANCE? EVIDENCE FROM THE NETHERLANDS, Master Thesis, University of Twente. <http://essay.utwente.nl>.

- 12.Hampsink, Job Oude,2020 " THE RELATIONSHIP BETWEEN CEO COMPENSATION AND FIRM PERFORMANCE OF DUTCH LISTED FIRMS" Master Thesis, University of TWENTE.
- 13.Handoyo, Sigit. Nurmeidita, Reza.2020" GOING CONCERN OPINION ON REAL ESTATE AND PROPERTY COMPANY IN INDONESIA" International Journal of Economics, Business and Management Research, Vol. 4, No. 12. <http://www.ijebmr.com/>.
- 14.Harakeh, Mostafa. Lee , Edward , Martin Walker .2022 " Understanding how the effects of conditional conservatism measurement bias vary" European Accounting Review (forthcoming), DOI: 10.1080/09638180.2022.2074864.
- 15.Harakeh, Mostafa.2017 " Information Asymmetry, Accounting Standards, and Accounting Conservatism" degree of Doctor, University of Manchester.
- 16.Härkönen, Hanna,2017" The relationship between corporate social responsibility and earnings management in Finnish listed companies" MASTER'S THESIS, Lappeenranta University of Technology.
- 17.Harmaini, H. (2021). Factors Affecting Value of Companies (Case Study of The Indonesian Pharmaceutical Industry). *BASKARA: Journal of Business and Entrepreneurship*, 3(2), 77-92.
- 18.Hasanudin.2022" The Impact of the Price Earnings Ratio (PER), the Debt to Equity Ratio (DER), and the Dividend Payout Ratio (DPR) on the Price Book Value (PBV) of Trading Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange (IDX) from 2015 to 2019" Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal). Volume 5, No 1. <http://www.bircu-journal.com/index.php/birci>.
- 19.Hasnawati, Sri. 2014" Impact of Investment Opportunity Set on Value of Public Company in Jakarta Stock Exchange". JAAI, Vol 9, N (2). P. 117-126.
- 20.Hassanein, Ahmed, Altan Kokel,2019 "Corporate cash hoarding and corporate governance mechanisms: evidence from Borsa Istanbul" Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, <https://doi.org/10.1080/16081625.2019.1617753>.
- 21.Hazrati, Fatemeh darogheh, Khalaf, Waseem Saleh, Oday Fathi Jarullah Sulaiman Hamad Atiyah ,Sarmad Hussein Atiyah 2022 "MEASUREMENT AND ACCOUNTING DISCLOSURE OF SOCIAL RESPONSIBILITY COSTS" World Bulletin of Management and Law (WBML), Volume7, <https://www.scholarexpress.net>.
- 22.He, Liyu. Sue Wright, Elaine Evans,2020" The impact of managerial discretion on fair value information in the Australian agricultural sector"

- Accounting & Finance, Volume61, IssueS1,  
<https://doi.org/10.1111/acfi.12647>.
- 23.Healy, Paul M, James M. Wahlen,1999 " A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting" Harvard University, American Accounting Association, Vol. 13 No. 4.
- 24.Hellman, Niclas. Sweden, Economics.2008" Accounting Conservatism under IFRS" Accounting in Europe, Volume 5: Issue 2 .  
<https://doi.org/10.1080/17449480802510492>.
- 25.Hellmann, Andreas. Patel, Chris. Noriyuki Tsunogaya,2021" Foreign-language effect and professionals' judgments on fair value measurement: Evidence from Germany and the United Kingdom" Journal of Behavioral and Experimental Finance, N30. <https://doi.org/10.1016/j.jbef.2021.100478>.
- 26.Hermuningsih, Sri.2020" Effect Investment Opportunity Set on Cost Of Equity Capital: Study of online investment Information Technology in the Indonesian Stock Exchange" Proceedings of the 2nd International Conference of Science and Technology for the Internet of Things, ICSTI 2019, September 3rd 2019, Yogyakarta, Indonesia. <http://dx.doi.org/10.4108/eai.20-9-2019.2290821>.
- 27.Hille, J.C,2011 " Accounting Conservatism, The association between bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and accounting conservatism, the effect on the cost of debt and the influence of the implementation of IFRS in 2005"Master Thesis, ERASMUS UNIVERSITY ROTTERDAM.
- 28.Hong, Min Jeong,2021" Fair Value Accounting and Informational Efficiency: A Look at the Confirmatory Role of Financial Reports" degree of Doctor, University of Waterloo.
- 29.Howorth, C., & Westhead , P. 2003" The focus of working capital management in uk small firms". Management Accounting Research, Vol 14, N(2), 94-112.
- 30.Huang, Hsueh-L. Liang, Lien-Wen. Hai-Yen Chang. Hsiu-Yuan Hsu,2021"The Influence of Earnings Management and Board Characteristics on Company Efficiency" Sustainability, VOL 13.  
<https://doi.org/10.3390/su132111617>.
- 31.Hunjra, Ahmed Imran, Uzma Perveen, Leon Li, Muhammad Irfan Chani, Rashid Mehmood,2020" IMPACT OF OWNERSHIP CONCENTRATION, INSTITUTIONAL OWNERSHIP AND EARNINGS MANAGEMENT ON

- STOCK MARKET LIQUIDITY "Corporate Ownership & Control, 17(2), 77-87. <http://doi.org/10.22495/cocv17i2art7>.
- 32.Husna, Asmaul. Satria, Ibnu.2019" Effects of Return on Asset, Debt to Asset Ratio, Current Ratio, Firm Size, and Dividend Payout Ratio on Firm Value" International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 9, N5, <https://doi.org/10.32479/ijefi.8595>.
- 33.Ibidunni, Oyebisi. Okere, Wisdom,2019 " Fair value accounting and reliability of accounting information of listed firms in Nigeria" Accounting V 5 , 91–100.
- 34.IFADA, Luluk Muhimatul. FAISAL, Faisal. GHAZALI, Imam. UDIN, Udin.2019" Company attributes and firm value: Evidence from companies listed on Jakarta Islamic index"ESPACIOS, Vol. 40 ,Issue 37.
- 35.Islam, Md. Rashidul. Haque, Md. Ziaul. Rehnema Hoque Moutushi,2022" Earnings quality and financial flexibility: A moderating role of corporate governance" Cogent Business & Management, Volume 9, - Issue 1, <https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2097620>.
- 36.Itan, Iskandar. Wiwy Riana,2021" The impact of cash flow statement on firm value in Indonesia" FORUM EKONOMI, VOL 23,N (3). <http://journal.feb.unmul.ac.id/index.php>.
- 37.Jaafar, Zainab, Abbas Fadel, Hanan Salih,2022" The Impact of the Asymmetric Behavior of the Costs on the Degree of Accounting Reservation in the Financial Reports of Iraqi Industrial Companies a Field Study of a Sample of Iraqi Industrial Companies" AMERICAN JOURNAL OF ECONOMICS AND BUSINESS MANAGEMENT, Vol. 5, No. 6.
- 38.Jakobsson, Catarina, Anastasija Ljubisavljević, 2022 "Earnings Management during the Covid-19 Pandemic: Evidence from Sweden"Master's Thesis, Uppsala University.
- 39.Jakobsson, Catarina.2022" Earnings Management during the Covid-19 Pandemic: Evidence from Sweden" Master's Thesis, Uppsala University.
- 40.Jamarang, Satriani , Kartini, Grace T. Pontoh,2022" Effect of Time Budget Pressure and Audit Complexity on Audit Quality with Management Intervention as Moderating Variable" Journal of Positive School Psychology <http://journalppw.com> 2022, Vol. 6, No. 4, 7463 – 7472.
- 41.Jensen, Michael C. dan William H. Meckling. 1976. "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Cost and Ownership Structur" Journal financial Economics , Vol 3. N4. [https://doi.org/10.1016/0304-405X\(76\)90026-X](https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X).

42. JIHADI, M. VILANTIKA, Elok. Sayed Momin HASHEMI , Zainal ARIFIN4 , Yanuar BACHTIAR. Fatmawati SHOLICHAH.2021" The Effect of Liquidity, Leverage, and Profitability on Firm Value: Empirical Evidence from Indonesia" *Journal of Asian Finance, Economics and Business* Vol 8, No 3. doi: 10.13106/jafeb.2021.vol8.no3.0423.
43. JIN, YANBO. JORION, PHILIPPE,2006" Firm Value and Hedging: Evidence from U.S. Oil and Gas Producers" *THE JOURNAL OF FINANCE* • VOL. LXI, NO. 2. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.2006.00858.x>.
44. Johnstone, Karla M. Gramling, Audrey A. Larry E. Rittenberg,2014" AUDITING A RISK-BASED APPROACH TO CONDUCTING A QUALITY AUDIT" Library of Congress Control Number: 2013931325, ISBN-13: 978-1-133-93915-3.
45. Juita, Mersiana Varia,2021"INFLUENCE OF CORPORATE GOVERNANCE, LEVERAGE AND FINANCIAL PERFORMANCE ON EARNING MANAGEMENT ON MANUFACTURING COMPANIES ON THE INDONESIA STOCK EXCHANGE" *Enrichment: Journal of Management*, VOL 12, N (1), 907-916. [www.enrichment.iocspublisher.org](http://www.enrichment.iocspublisher.org).
46. Kam, Vernon ,1986" *Accounting Theory* " Published by John Wiley & Sons Inc, ISBN 10: 0471811793.
47. Kauppi, Juri Matinheikki and Katri, Alistair Brandon-Jones, Erik M. van Raaij " Making agency theory work for supply chain relationships: a systematic review across four disciplines" *School of Business, Aalto University, Espoo, Finland, International Journal of Operations & Production Management* Vol. 42 No. 13. <https://www.emerald.com/insight/0144-3577.htm>.
48. Kejriwal, Miss Aditi,2022 " Positive accounting theory: A critical evaluation " *International Journal of Health Sciences*, 6(S3), 4500-4509. <https://doi.org/10.53730/ijhs.v6nS3.6886>.
49. Kesimli, Iffet,2019" *External Auditing and Quality*" Library of Congress Control Number: 2018942522 © Springer Nature Singapore Pte Ltd. ISSN 2509-7873.
50. Kewal, Suramaya Suci. 2019. *Optimum Capital Structure Adjustment Speed on Companies Listed in Indonesia Stock Exchange* . *Jurnal Economia*, Vol 15 ,N(1). <https://doi.org/10.21831/economia.v15i1.23226>.
51. khairani, putri nyayu. Juliani, isnurhadi. hanafi Agustina,2018" the effect of funding and investment decisions toward company value with dividend policy



- as the intervening variable on manufacturing sector listed in Indonesia stock exchange" RJOAS,vol7,n(79)<https://doi.org/10.18551/rjoas.2018-07.06>.
- 52.Kieso, Donald E, Weygandt, Jerry J. Terry D. Warfield,2019 " Intermediate Accounting" 17th Edition, United States Copyright Act, ISBN-13 978-1-119503682.
- 53.Kieso, Donald E, Weygandt, JJ & Warfield, TD 2010" Intermediate Accounting" by the American Institute of Certified Public Accountants.
- 54.Kieso, Donald E. Weygandt, Jerry J. Warfield, Terry D.2016" INTERMEDIATE ACCOUNTING" 16E, United States, Copyright John Wiley & Sons, Inc. ISBN-13 978-1-118-74320-1.
- 55.Kim, Bong Hwan,2010 " Essays on Accounting Conservatism" degree of Doctor Washington University.
- 56.Kin, Lo. George Fisher,2020" Intermediate accounting" Library and Archives Canada Cataloguing in Publication, ISBN 978-0-13-482008-8 ,Fourth edition.
- 57.KITIWONG, WEERAPONG.2014" EARNINGS MANAGEMENT AND AUDIT QUALITY: EVIDENCE FROM SOUTHEAST ASIA" Ph.D. Thesis, University of York.
- 58.Kontesa, Maria.2015" Capital Structure, Profitability, And Firm Value. Whats New" Research Journal of Finance and Accounting, Vol.6, No.20.
- 59.Krell, Eric,2006" Business Continuity Management" Published by The Society of Management Accountants of Canada and The American Institute of Certified Public Accountants, [https://www.cimaglobal.com/Documents/ImportedDocuments/Tech\\_mag\\_business\\_continuity\\_sept06.pdf](https://www.cimaglobal.com/Documents/ImportedDocuments/Tech_mag_business_continuity_sept06.pdf).
- 60.Kurt Fanning and Kenneth O. Cooger, 1998 'Neural Network Detection of Management Fraud using Published Financial Data', International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance & Management.
- 61.Lafond, R. & Watts, R. L, 2008"The information role of conservatism" The accounting efficiency review, Vol.83, No.2, <https://www.jstor.org/stable/30245364>.
- 62.Lafond, R., & Watts, R. (2008). The Information Role of Conservatism, the Accounting Efficiency Review, Vol. 83, No. 2, <http://dx.doi.org/10.2308/accr.2008.83.2.447>.
- 63.Lakeus, Sari.2019" THE EFFECT OF TRUST ON THE LEVEL OF EARNINGS MANAGEMENT IN EUROPEAN COMPANIES" Master's thesis, Aalto University School of Business.

- 64.LAL, JAWAHAR,2017 " ACCOUNTING THEORY AND PRACTICE" Fourth Edition, Published by : Mrs. Meena Pandey for Himalaya Publishing House Pvt. Ltd.
- 65.Landuyt, Ben W. Van,2021" Does emphasizing management bias decrease auditors' sensitivity to measurement imprecision" journal Accounting, Organizations and Society, Volume 88, <https://doi.org/10.1016/j.aos.2020.101189>.
- 66.Lara, Juan Manuel García, Osma, Beatriz García, Fernando Penalva,2019 "Conditional conservatism and the limits to earnings management " Universidad Carlos III de Madrid, SSRN, <https://papers.ssrn.com/sol3>.
- 67.Lau, Chee Kwong,2020" Measurement uncertainty and management bias in accounting estimates: the perspective of key audit matters reported by Chinese firms' auditors" journal Asian Review of Accounting © Emerald Publishing Limited, <https://doi.org/10.1108/ARA-07-2020-0109>.
- 68.LEHMAN, GLEN,2001" RECLAIMING THE PUBLIC SPHERE: PROBLEMS AND PROSPECTS FOR CORPORATE SOCIAL AND ENVIRONMENTAL ACCOUNTING" the University of South Australia, Critical Perspectives on Accounting, vol 12, No 6, <https://doi.org/10.1006/cpac.2001.0476>.
- 69.Leksono, Ari Wahyu. Vhalery, Rendika.2018"The Effect of Good Corporate Governance Mechanism and Financial Performance on Firm Value of Banking Sector Listed on Indonesia Stock Exchange (BEI) Period of 2012 – 2016" International Journal of Innovative Science and Research Technology. Volume 3, Issue 9. <http://www.ijisrt.com/>.
- 70.Lessambo, Felix 2014 " The International Corporate Governance System, Audit Roles, and Board Oversight " First published 2014 by PALGRAVE MACMILLAN Palgrave Macmillan in the UK is an imprint of Macmillan Publishers Limited, registered in England, company number 785998, of Houndmills, Basingstoke, Hampshire RG21 6XS.
- 71.Leune, H.G.2014 " The impact of the financial crisis on accounting conservatism in the Netherlands" Master's thesis, Erasmus University Rotterdam Erasmus School of Economics.
- 72.Leune. H. G, (2014), "The impact of the financial crisis on accounting conservatism in the Netherlands", Master thesis, Erasmus University Rotterdam. Erasmus School of Economics.
- 73.Li, Feng,2011" Earnings quality and earnings management in Chinese-listed companies" Doctor of Philosophy, University of Wollongong.

- 74.Li, Shufeng. Rui Huang, Wenjie Huo . Qijing ,Li,2022" Does the Leadership of the Board of Directors Affect Corporate Performance? Based on the Empirical Research of China's SMEs" EMERGING MARKETS FINANCE AND TRADE, VOL. 58, NO. 5, 1456–1473. <https://doi.org/10.1080/1540496X.2021.1891881>.
- 75.LI, XI,2015" Accounting Conservatism and the Cost of Capital: An International Analysis" Journal of Business Finance & Accounting, Volume42, Issue5-6. <https://doi.org/10.1111/jbfa.12121>.
- 76.Lopez, Harold. Jara, Mauricio. Adriana Cabello,2020 " IFRS adoption and accounting conservatism in Latin America" Academia Revista Latinoamericana de Administración, Vol. 33 No. 3/4, pp. 301-320, <https://doi.org/10.1108/ARLA-10-2019-0209>.
- 77.Louwens, Timothy J, Allen D. Blay, David H. Sinason, Jerry R. Strawser 2018 " Auditing & Assurance Services" Published by McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, NY 10121. Copyright 2018 by McGraw-Hill Education. All rights reserved. Printed in the United States of America, ISBN 978-1-259-57328-6.
- 78.Ludwig, von Mises, 1998 "Interventionism: An Economic Analysis" New York: The Foundation for Economic Education, Copyright O 1998 by Bettina Bien Greave, ISBN 0-94546624-2.
- 79.Luinstra, Hugo,2019" Espoused corporate values on corporate performance." Master thesis, University of Twente.
- 80.M, Hirdinis,2019" Capital Structure and Firm Size on Firm Value Moderated by Profitability" International Journal of Economics and Business Administration, Volume VII, Issue 1. <https://www.um.edu.mt/library/oar/handle/123456789/43966>.
- 81.Ma, Haixin. Jeong, Kyunbeom.2022" The effects of accounting conservatism on investment decision: Evidence from listed companies in China" Journal Cogent Business &Management,vol 9 <https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2093484>.
- 82.Maali, Kachouri, Bassem Salhi Anis Jarboui, 2020, The impact of gender diversity on the relationship between managerial entrenchment and corporate social responsibility: evidence from UK companies, Journal of Global Responsibility, Vol. 11 (3). Emerald Publishing Limited, <https://www.emerald.com/insight/2041-2568.htm>.
- 83.MACC, QIFENG WU,2020 " MANAGERIAL ENTRENCHMENT AND FINANCIAL STATEMENT COMPARABILITY" THE UNIVERSITY OF

- TEXAS AT EL PASO, PhD thesis,  
[https://scholarworks.utep.edu/open\\_etd/3062](https://scholarworks.utep.edu/open_etd/3062).
84. Mahapatro, Bibhuti Bhusan, 2010 " HUMAN RESOURCE MANAGEMENT" Fakir Mohan University, Vyasa Vihar, Published by New Age International (P) Ltd., Publishers, ISBN (13) : 978-81-224-2943-5.
85. Manoel, Aviner Augusto Silva. Moraes, Marcelo Botelho da Costa, 2021 " Accounting conservatism and corporate cash levels: Empirical evidence from Latin America" John Wiley & Sons, <https://doi.org/10.1111/corg.12403>.
86. Mayew, William J. Sethuraman. Mani. Venkatachalam, Mohan. 2015 " MD&A Disclosure and the Firm's Ability to Continue as a Going Concern" American Accounting Association. Vol. 90, No. 4. <https://doi.org/10.2308/accr-50983>.
87. Meiryani. Warganegara, Dezie Leonarda. Erick Fernando. Ignatius Edward Riantono, 2021 " The Effect of Financial Distress and Auditor's Reputation on Going Concern Audit Opinion Study on Manufacturing Companies" ICEBA 2021: 2021 7th International Conference on E-Business and Applications. <https://doi.org/10.1145/3457640.3457661>.
88. Meo, Fabrizio Di, Lara, Juan Manuel García, Jordi A. Surroca, 2022 "Managerial Entrenchment and Earnings Management" University of Groningen, Published in: Journal of Accounting and Public Policy, 36(5), <https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2017.07.003>.
89. Meoa, Fabrizio Di, Juan Manuel García Lara, Jordi A. Surroca, 2017 "Managerial entrenchment and earnings management" Universidad de Alcalá, Journal of Accounting and Public Policy, <https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2017.07.003>.
90. Meyer, Christine B, 2006 " Destructive Dynamics of Middle Management Intervention in Post-merger Processes " THE JOURNAL OF APPLIED BEHAVIORAL SCIENCE, Vol. 42 No. 4, DOI: 10.1177/0021886306289420 , <http://jab.sagepub.com>.
91. Michalkova, Lucia. 2021 " Earnings Quality and Accruals over Company's Life Cycle" Globalization and its Socio-Economic Consequences, SHS Web of Conferences 92, <https://doi.org/10.1051/shsconf/20219202043>.
92. Mina, Owen Eli Ceballos. Ayala, Luis Enrique Santiago. 2019 " Capital Structure-Firm Value Nexus: The Moderating Role of Profitability" revista Finanzas y Política Económica, vol. 11, no. 2, pp. 375-386. <https://doi.org/10.14718/revfinanzpolitecon.2019.11.2.9>.
93. Minanari, Minanari, Aris Rahayu, 2019 "The Effect of Profit Management, Good Corporate Governance Mechanism, and Investment Decisions on Firm

- Value" Universitas Mercu Buana Jakarta, Indonesia, *Advances in Economics, Business and Management Research*, volume 120, <https://www.atlantispress.com/article/125934111>.
94. Minanari, Minanari. Rahayu, Aris, 2020 " The Effect of Profit Management, Good Corporate Governance Mechanism, and Investment Decisions on Firm Value" *Advances in Economics, Business and Management Research*, volume 120. <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>.
95. Mohajan, Haradhan Kumar, 2017 " Two Criteria for Good Measurements in Research: Validity and Reliability" *Annals of Spiru Haret University*, Vol 17(3), <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/83458/>.
96. Mohamed, Bousetta, 2021 "Managerial Entrenchment and Firm Performance: Evidence from Moroccan Listed Companies" *Central European Management Journal* Vol. 29, No. 3, p. 40–62, ISSN: 2658-0845, e-ISSN: 2658-2430.
97. Monoarfa, Rio. 2018" The Role of Profitability in Mediating the Effect of Dividend Policy and Company Size on Company Value" *Business and Management Studies*, Vol. 4, No. 2, <https://doi.org/10.11114/bms.v4i2.3274>.
98. Morgan, Nicholas. Tim Roth, 2020" The Impact of Financial Analysts on Earnings Management" MASTER THESIS, Jönköping International Business School.
99. Moussa, Sonia , Rachdi, Houssein and Ammeri Aymen, 2013" Governance, Managers' Entrenchment and Performance: Evidence in French Firms Listed in SBF 120", *International Journal of Business and Social Research (IJBSR)*, Vol. 3, No.2.
100. Mukhtaruddin. Pratama, Handri. Meutia, Inten. 2002" Financial Condition, Growth, Audit Quality and Going Concern Opinion: Study on Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange" *Journal of Accounting, Business, and Finance Research*. Vol. 2, No. 1. DOI: 10.20448/2002.21.16.25.
101. Mukhtaruddin. Relasari. Messa Felmania. 2014" Good Corporate Governance Mechanism, Corporate Social Responsibility Disclosure on Firm Value: Empirical Study on Listed Company in Indonesia Stock Exchange" *International Journal of Finance & Accounting Studies*. Vol. 2 No. 1. <http://dx.doi.org/10.7575/aiac.ijfas.v.2n.1p.1>.
102. Mulder, Mark, 2017" Earnings Management and Gender Diversity in The Board of Directors and Audit Committee an Empirical Analysis" Master thesis, Radboud University.

103. Musvoto, Saratiel Wedzerai,2008 " Applying the representational theory of measurement to accounting" for the degree Doctor, University of Pretoria.
104. Musvoto, Saratiel Wedzerai,2011" The Role Of Measurement Theory In Supporting The Objectives Of The Financial Statements" International Business & Economics Research Journal,Volume 10, N 8, <http://dx.doi.org/10.19030/iber.v10i8.5373>.
105. Muttakin, M. B., Khan, A., & Tanewski, G. 2019"CFO tenure, CFO board membership & accounting conservatism". Journal of Contemporary Accounting & Economics, Volume 15 Issue (3), 100 165. [https://libkey.io/10.1016/j.jcae.2019.100165?utm\\_source=ideas](https://libkey.io/10.1016/j.jcae.2019.100165?utm_source=ideas).
106. Nagalingam, Nagendrakumar, Chathurini Kumarapperuma, Chathura Malinga \* , Kalpani Gayanthika \* , Nethmi Amanda,2022" CORPORATE GOVERNANCE AND FIRM INTEGRATED PERFORMANCE: A CONCEPTUAL FRAMEWORK" Corporate Governance and Sustainability Review / Volume 6, Issue 2. <https://doi.org/10.22495/cgsrv6i2p1>.
107. Nasr, Mahmoud A, Ntim , Collins G,2018 "Corporate Governance Mechanisms and Accounting Conservatism: Evidence from Egypt" Alexandria University, University of Southampton, The International Journal of Business in Society, 18(3). <https://eprints.soton.ac.uk/416159/1/CG> .
108. Nassirzadeh, Farzaneh. Salehi, Mahdi. Sayed Mohammad Alaei,2012"A Study of the Factors Affecting Earnings Management: Iranian Overview" Science Series Data Report Vol 4, No. 2.
109. Nasution, Shabrina Tri Asti, Rizqy Fadhlina Putri , Iskandar Muda and Syafruddin Ginting,2018 " Positive Accounting Theory: Theoretical Perspectives on Accounting Policy Choice " In Proceedings of the 1st Unimed International Conference on Economics Education and Social Science ,pages 1128-1133, ISBN: 978-989-758-432-9.
110. Nguyen, Anh Huu. Duong, Chi Thi,2022"Earnings management and accounting performance of new firms listings: evidence from the Vietnamese stock market" Cogent Business & Management, Volume 9:N1. <https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2060163>.
111. Ni, Yensen. Paoyu Huang, Pinhui Chiang, Yulu Liao.2018" Cash flow statements and firm value: Evidence from Taiwan" Quarterly Review of Economics and Finance. <https://doi.org/10.1016/j.qref.2018.09.004>.
112. Notermans, Xavier A. P. L.2017" Causes and consequences of fair value accounting in the Canadian real estate industry" Erasmus University Rotterdam, Master's thesis.

113. Nurdiniah, Dade. Herlina, Linda.2015" Analysis of Factors Affecting the Motivation of Earnings Management in Manufacturing Listed in Indonesia Stock Exchange" Research Journal of Finance and Accounting. Vol.6, No.3. <http://www.iiste.org>.
114. Nurhayati, Ida. Sudiyatno, Bambang. Elen Puspitasar.2021" "Moderating effect of firm performance on firm value: Evidence from Indonesia" JOURNAL "Problems and Perspectives in Management"Volume 19, Issue 3. [http://dx.doi.org/10.21511/ppm.19\(3\).2021.08](http://dx.doi.org/10.21511/ppm.19(3).2021.08).
115. Obigbemi, Imoleayo F. Eddy O. Omolehinwa , Dick Oluku Mukoro , Egbide Ben-Caleb , and Olamide Adeola Olusanmi,2016" Earnings Management and Board Structure: Evidence From Nigeria" SAGE Open, <https://us.sagepub.com/en-us/nam/open-access-at-sage>.
116. Omar, Normah. Abdul Rahman, Rashidah. Bello Lawal Danbatta. Saliza Sulaiman.2014 "Management disclosure and earnings management practices in reducing the implication risk" Procedia - Social and Behavioral Sciences,Vol 145, <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2014.06.014>.
117. Oyekale, Ponnle Josiah, Samuel Adebayo Olaoye, Appolos Nwabuisi Nwaobia, 2022 " Corporate Governance and Environmental Sustainability Disclosure in Non-financial Companies Quoted in Nigeria " Journal of Finance and Accounting; 10(2): 121-131 <http://www.sciencepublishinggroup.com/j/jfa>.
118. Panda, Brahmadev, Leepsa, M,2017" Agency theory: Review of Theory and Evidence on Problems and Perspectives" Indian Journal of Corporate Governance,vol 10, No (1) , SAGE Publications, <http://ijc.sagepub.com>.
119. Paputungan, Rahmita Dwinesia. Subroto, Bambang. Abdul Ghofar.2019" Does institutional ownership moderate the effect of intellectual capital and company value" NTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN BUSINESS AND SOCIAL SCIENCE,Vol 9,N(1). <https://orcid.org/0000-0002-3436-5337>.
120. PĂUNESCU, Carmen. ARGATU, Ruxandra.2020" CRITICAL FUNCTIONS IN ENSURING EFFECTIVE BUSINESS CONTINUITY MANAGEMENT. EVIDENCE FROM ROMANIAN COMPANIES"Journal of Business Economics and Management, Volume 21 Issue 2. <https://doi.org/10.3846/jbem.2020.12205>.
121. Perron, B. E., & Gillespie, F, 2015 " Key concepts in measurement" Oxford University Press, ISBN: 9780199855483.

122. Pfeffe, Jeffrey (1007). “ PITFALLS ON THE ROAD TO MEASUREMENT: THE DANGEROUS LIAISON OF HUMA RESOURCES WITH THE IDEAS OF ACCOUNTING AND FINANCE” Human Resource Management, Vol. 36, No. 3, Pp. 357–365.
123. Phung, Giang, ai Hong Trinh, am Huy Nguyen, u Quang Trinh,2022 " Top-management compensation and environmental innovationstrategy"Business School, Massey University, Wiley, <https://doi.org/10.1002/bse.3209>.
124. Pigé, 1998" Entrainment des dirigeants et richesse des actionnaires" Journal Finance-Contrôle-Stratégie, Vol 1, No (3),131-158.
125. Piironen, Anna.2019 "The Effect of Gender on Accounting Conservatism in Finnish Listed Firms " Master’s thesis, Hanken School of Economics.
126. Pradh, N P Gita. Karman, I W. Istiarto,2020 " Factors Affecting Accounting Conservatism in Manufacturing Companies Listed on the Indonesian Stock Exchange in 2017-2019" Journal of Applied Sciences in Accounting, Finance, and Tax Vol. 3, No. 2. <https://dx.doi.org/10.31940/jasafint.v3i2.2138>.
127. Profita, Arief Shylvie Kumara.2016" THE IMPACT OF FREE CASH FLOW ON THE FIRM VALUE" Master thesis, Universitas Atma Jaya Yogyakarta
128. Provasi, Roberta. Riva. Patrizia.2015" ASSESSMENT OF GOING CONCERN FOR THE ITALIAN LISTED COMPANIES: AN EMPIRICAL STUDY" REVIEW OF BUSINESS AND FINANCE STUDIES, VOLUME 6, NUMBER 1. <https://ssrn.com/abstract=2497042>.
129. Putra, Wahyu Manuhara. Purnamawati, Rita.2020" The Effect of Audit Tenure, Audit Delay, Company Growth, Profitability, Leverage, and Financial Difficulties on Acceptance of Going Concern Audit Opinions" Advances in Economics, Business and Management Research, volume 176. <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>.
130. R. RESCHIWATI, A. SYAHDINA, S. HANDAYANI,2020" Effect of Liquidity, Profitability, and Size of Companies on Firm Value" University of Persada Indonesia Yayasan Administrasi, Indonesia, Utopía y Praxis Latinoamericana, vol. 25, no. Esp.6, Julio-Septiembre, ISSN: 1315-5216 2477-9. <https://www.redalyc.org/articulo.oa?id=27964115031>.
131. Rachmawati, Catra Lestari. Fuad,2022"The Effect of Information Asymmetry towards Conditional and Unconditional Conservatism (A study on



- Trade, Services, and Investment Sector from IDX Listed Companies in 2018-2020" *DIPONEGORO JOURNAL Of ACCOUNTING*, Volume11, N4. <http://ejournal-s1.undip.ac.id/index.php/accounting>.
132. Rahman, Md. Musfiqur. Moniruzzaman, Mohammad, Md. Jamil Sharif,2013" Techniques, Motives and Controls of Earnings Management" *International Journal of Information Technology and Business Management*, Vol.11 No.1.
133. Ramadhan, Yanuar. Endrik. Sudarwan. Gagan Sugandi,2022" Prudence in Quality of Financial Statements" *Journal of Positive School Psychology*, Vol. 6, No. 3, 9334– 9342. <http://journalppw.com>.
134. Read, Richard Franklin, Pam Scholder Ellen, 2015" Managing the Connections: A Case Study of Managerial Interventions and Contextual Ambidexterity " Georgia State University, <https://doi.org/10.57709/7058972>.
135. Rely, Gilbert,2022" The Effect of Firm Size and Leverage on Profit Management with Ownership Structure as a Moderating" *International Journal of Economics, Social Science, Entrepreneurship and Technology (IJESET)* Vol. 1 Issue 2. <http://journal.sinergicendikia.com/index.php/ijeset>.
136. Renald, Javindri Yoseph. Pinem, Dahlia Br. Yul Tito Permadhy.2020" Analysis Of Factors Affecting the Value Of Manufacturing Industry Companies in the Indonesian Stock Exchange (IDX)" *EJBMR, European Journal of Business and Management Research*, Vol. 5, No. 1. <http://dx.doi.org/08.0220/ejbmr.2020.5.1.230>.
137. Roodposhti, F. Rahnamay. Chashmi, S. A. Nabavi,2011" The impact of corporate governance mechanisms on earnings management" *African Journal of Business Management* Vol. 5(11).
138. Ross, Stephen A., Randolph W. Westerfield, Bradford D. Jordan. 2019 "Fundamentals of Corporate Finance" Twelfth edition. New York, NY: cGraw-Hill Education. ISBN 978-1-259-91895-7.
139. Roychowdhury, Sugata. 2010" Discussion of Acquisition profitability and timely loss recognition". *Journal of Accounting and Economics*, vol. 49(1-2) ,179-183 , <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2009.11.003>.
140. Ruch, George W. Taylor, Gary,2015 " Accounting conservatism: A review of the literature" *Journal of Accounting Literature*, Volume 34. <https://doi.org/10.1016/j.acclit.2015.02.001>.
141. Rucita, Nur Elian Rahma. Sanjaya, Riki,2021" FACTORS AFFECTING THE MANAGEMENT OF INCOME" *Jurnal Aplikasi Ekonomi, Akuntansi dan Bisnis* Vol. 3 No. 1.

142. Saarijaärvi, Hannu.2012" The mechanisms of value co-creation" Journal of Strategic Marketing Vol. 20, No. 5. <https://doi.org/10.1080/0965254X.2012.671339>.
143. Sabrina, Sasya. Elvina, Jessica,2020" THE FACTORS AFFECTING ACCOUNTING CONSERVATISM IN LISTED INDONESIAN MANUFACTURING COMPANIES" Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, Volume 18, N (1).
144. Sadi'ah, Kamilah,2018"THE EFFECT OF CORPORATE FINANCIAL RATIO UPON THE COMPANY VALUE" Economic College of Binaniaga, Bogor, Indonesia, The Accounting Journal of BINANIAGA Vol. 03, No. 02.
145. Sagir, Danladi. Abubakar, Muhammad Abdul. Shuaib, Abdulkarim Ibn.2019" Accounting Conservatism and Tax Influence after IFRS Adoption in Nigeria" Journal of International Business and Management 2(2). <https://rpajournals.com/jibm>.
146. Saleh, Isam. Afifa, Malik Abu. Fadi Haniah,2020" Financial Factors Affecting Earnings Management and Earnings Quality: New Evidence from an Emerging Market" ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives ,VOL9. <https://doi.org>.
147. Salehi, Mahdi, Mahmoud Lari Dashtbayaz, Karrar Hamzeh Abdulhadi, 2020" The relationship between managerial entrenchment and firm risk-taking on social responsibility disclosure"Economics and Administrative Sciences, Ferdowsi University of Mashhad, Mashhad, WILEY , Vol22, Issue3 , <https://doi.org/10.1002/pa.2511>.
148. Salehi, Mahdi. Rostami, Vahab.2009" Relationship between Going Concern Concept and P/E Ratio in Emerging Market: Case of Iran" Journal of Management Research, Vol. 1, No. 1. <http://www.macrothink.org/jmr>.
149. Salih, Murtada Rashid. Obaid, Mohanad Hamad, Aqeel Abdulhussen Oudah,2020 " ACCOUNTING MEASUREMENT IMPACT OF CHANGES IN PRICE LEVELS ON FINANCIAL STATEMENTS AND FINANCIAL SUPPLY CHAIN ELEMENTS" Palarch's Journal Of Archaeology Of Egypt/Egyptology 17(10.).
150. Sandhu, Balvinder, 2013 (Financial Fraud ) Marshall Cavendish Editions, Singapore.
151. Savova, Kameliya.2021" Global Impact of COVID-19 on the Concept of "Going Concern" Globalization and its Socio-Economic Consequences. <https://doi.org/10.1051/shsconf/20219201045>.

152. Scott, William R,2015 " FINANCIAL ACCOUNTING THEORY " University of Waterloo, Library and Archives Canada Cataloguing in Publication, ISBN 978-0-13-298466-9, Seventh Edition.
153. Shaw, Tara Shankar. Raithatha, Mehul. Krishnan, Gopal V. James J. Cordeiro." Did mandatory CSR compliance impact accounting Conservatism? Evidence from the Indian Companies Act 2013" Journal of Contemporary Accounting and Economics, V 17. <https://doi.org/10.1016/j.jcae.2021.100280>.
154. Shen, Yi, Qingsong Ruan,2022 " Accounting Conservatism, R&D Manipulation, and Corporate Innovation: Evidence from China " Tongji University, Sustainability, 14, 9048. <https://doi.org/10.3390/su14159048>.
155. Shirata, Cindy Y. Sakagami, Manabu.2008" An Analysis of the “Going Concern Assumption”: Text Mining from Japanese Financial Reports" JOURNAL OF EMERGING TECHNOLOGIES IN ACCOUNTING Vol. 5. <https://doi.org/10.2308/jeta.2008.5.1.1>.
156. Sianturi, Jeudi Agustina TP. Wahyudi, Sugeng. Pangestuti, Irene Rini Demi. Mohamad Nur Utomo.2020" Managerial opportunistic behavior and firm value: Empirical study of manufacturing companies in Indonesia" Management Science Letters, Volume 10 Issue 11. pp 2553–2560. doi: 10.5267/j.msl.2020.3.040.
157. Siladjaja, Muljanto. Anwar, Yuli. Ismulyana Djan,2022" Article the Relationship between Dividend Policy and Earnings Quality: The Role of Accounting Information in Indonesia’s Capital Market" Economies Vol 10, N6. <https://doi.org/10.3390/economies10060140>.
158. Silviu, Cordo· George. Timea, Fülöp Melinda.2015" New audit reporting challenges auditing the going concern basis of accounting" Procedia Economics and Finance Vol 32. [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(15\)01385-4](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)01385-4).
159. Smith, Clint W,2016 " The Impact of International Financial Reporting Standards on Key Financial Indicators of Canadian Companies" for the degree Doctor, Walden University.
160. Smulders, Rick,2014 " Managerial Entrenchment and Capital Structure" Tilburg University, , PhD thesis, <http://arno.uvt.nl/show.cgi?fid=134747>.
161. Solikhah, Badingatus, Wahyudin, , Agus, Mamdouh Abdulaziz Saleh, Nadia Novita Iranda, Ain Hajawiyah \*\*, Chia-Ming Sun,2022 "CORPORATE GOVERNANCE MECHANISMS AND EARNINGS QUALITY: IS FIRM SIZE A MODERATION VARIABLE"Journal of Governance and Regulation

- / Volume 11, Issue 1, Special Issue, , 200–210.  
<https://doi.org/10.22495/jgrv11i1siart1>.
162. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson & Wayne B. Thomas ,2018 ' Intermediate Accounting', Ninth Edition, Published by McGraw.
163. SPICELAND, J. DAVID. NELSON, MARK W, WAYNE B. THOMAS,2020" Intermediate Accounting" Published by McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, NY 10121. ISBN 978-1-260-31017-7.
164. SPICELAND, J. DAVID. NELSON, MARK W, WAYNE B. THOMAS,2023" Intermediate Accounting" Published by McGraw Hill LLC, 1325 Avenue of the Americas, New York, NY 10121. ELEVENTH EDITION. ISBN 978-1-260-31017-7.
165. Srivastava, Anup.2019" Improving the measures of real earnings management" Review of Accounting Studies, vol 24.  
<https://doi.org/10.1007/s11142-019-09505-z>.
166. Stanchev, Boris.2018" First-time going concern audit reports and financial statement disaggregation" Master's Thesis. Erasmus School of Economics.
167. Strakova, Lenka.2021" Motives and techniques of earnings management used in a global environment" SHS Web of Conferences 92.  
<https://doi.org/10.1051/shsconf/20219202060>.
168. Sucuahi, William. Cambarihan, Jay Mark,2016" Influence of Profitability to the Firm Value of Diversified Companies in the Philippines" Accounting and Finance Research, Vol. 5, No. 2.  
<http://dx.doi.org/10.5430/afr.v5n2p149>.
169. Sumio, SARUYAMA. XU. Peng.2019" Going Concern Notes, Downsizing, and Exi" RIETI Discussion Paper Series 19-E-001.  
<https://www.rieti.go.jp/en/index.html>.
170. Sun, Lan. Rath, Subhrendu.2008"Fundamental Determinants, Opportunistic Behavior, and Signaling Mechanism: An Integration of Earnings Management Perspectives" International Review of Business Research Papers Vol.4 No.4.
171. SUNDGREN, STEFAN. SVANSTROM, TOBIAS.2014" Auditor-in-Charge Characteristics and Going-concern Reporting" Contemporary Accounting Research Vol. 31 No. 2. <https://doi.org/10.1111/1911-3846.12035>.
172. Syliuk, Andrii, 2020 " CEO COMPENSATION LEVEL DETERMINANTS. EVIDENCE FROM SWITZERLAND" " Master's Thesis, Kyiv School of Economics.

173. TABE, RIDWAN. LAPIAN, S. L. V. JOYCE. SRI MURNI. JOUBERT B. MARAMIS.2022" THE EFFECT OF FIRM SIZE, INVESTMENT OPPORTUNITY SET, AND CAPITAL STRUCTURE ON FIRM VALUE" the Seybold Report, Vol17, N105. DOI 10.5281/zenodo.6592088.
174. Tamburini, Pietro,2016 "The Impact of Corporate Governance on Firm Performance: An Agency Theory-Based Appraisal" Master Thesis. [http://tesi.eprints.luiss.it/18368/1/666741\\_TAMBURINI\\_PIETRO](http://tesi.eprints.luiss.it/18368/1/666741_TAMBURINI_PIETRO).
175. Tampubolon, Muhammad Fahriza. Erlina. Khaira Amalia Fachrudin.2021" Analysis of Factors Affecting Firm Value with Intellectual Capital as Moderating Variable in Kompas 100 Companies Listed on the IDX" International Journal of Research and Review, Vol.8; Issue: 8. <https://doi.org/10.52403/ijrr.20210886>.
176. Tangngisalu, Jannati,2020" Effect of Cash Flow and Corporate Social Responsibility Disclosure on Firm Value" Jannati Tangngisalu / ATESTASI: Jurnal Ilmiah Akuntansi, Vol 3, No 2, <https://doi.org/10.33096/atestasi.v3i2.571>.

#### **Forth:Thesis**

1. Tihar, Ari. Sari, Indriani Puspita. Bambang Leo Handoko,2021" Effect of Debt Default, Disclosure, and Financial Distress on the Receiving of Going Concern Audit Opinions" The Winners, Vol 22, N(2). DOI: 10.21512/tw.v22i2.7072.
2. Uang, Jinn-Yang. Citron, David B. Sudarsanam, Sudi. Taffler, Richard J,2006" Management Going-concern Disclosures: Impact of Corporate Governance and Auditor Reputation" European Financial Management, Vol. 12, <https://doi.org/10.1111/j.1468-036X.2006.00277.x>.
3. Ullah, Sabeeh, Yasir Kamal, 2019 "Corporate Governance, Political Connections and Firm Performance: The Role of Political Regimes and Size " Global Business Review Volume 22, Issue 4, [journals.sagepub.com/home/gbr. https://doi.org/10.1177/0972150919876520](https://doi.org/10.1177/0972150919876520).
4. Utomo, St Dwiwarso, Imang Dapit Pamungkas 2018 "The Moderating Effects of Managerial Ownership on Accounting Conservatism and Quality of Earnings" **Dian Nuswantoro University**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal (Print ISSN: 1096-3685; Online ISSN: 1528-2635).
5. Utomo, St Dwiwarso. Pamungkas, Machmuddah, Zaky.2018" THE MODERATING EFFECTS OF MANAGERIAL OWNERSHIP ON ACCOUNTING CONSERVATISM AND QUALITY OF EARNINGS" Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 22, Issue 6.

6. Van Landuyt, B. W. (2021). Does emphasizing management bias decrease auditors' sensitivity to measurement imprecision?. *Accounting, Organizations and Society*, 88, 101189. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2020.101189>.
7. VARDAR, Gizem ÇOPUR. ERKOL, Aslı YIKILMAZ,2019 " Conservatism Scores of Banking and Manufacturing Sectors: A Comparative Analysis" *The Journal of Accounting and Finance*,P:279-298. <http://journal.mufad.org>.
8. VENUSITA, Lintang. AGUSTIA, Dian.2021" The Relationship Between Firm Value and Ownership of Family Firms: A Case Study in Indonesia" *Journal of Asian Finance, Economics and Business* Vol 8 No 4. <https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no4.0863>.
9. Verbruggen, S. Christaens, J. K. Milis,2008" Earnings management: a literature review" HUB RESEARCH PAPER, Hogeschool Universiteit Brussel.
- 10.Vishnani, Sushma. Misra, Dheera,2016" Accounting Conservatism: Evidence from Indian Markets "Theoretical Economics Letters, 6. <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>.
- 11.Wang, Li,2015 "BOARD GENDER DIVERSITY AND ACCOUNTING CONSERVATISM: EVIDENCE FROM FINLAND" Master's Thesis, UNIVERSITY of Oulu.
- 12.Wang, Li.2015 " BOARD GENDER DIVERSITY AND ACCOUNTING CONSERVATISM: EVIDENCE FROM FINLAND" Master's Thesis, Oulu Business School.
- 13.Wang, Richard Zhe,2009" Accounting Conservatism" degree of Doctor, Victoria University of Wellington.
- 14.Wang, Yibo, 2017 " Does CEO compensation affect corporate risk-taking? A closer look at the technology industry " Master's Thesis, Universitet of Groningen.
- 15.Watts, R. L, Zimmerman, J. L. ,1986" Positive Accounting Theory, Positive Accounting Theory" . doi: 10.1016/S0140-6736(85)91716- 7. Publisher : Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J.
- 16.Watts, R., 2003. Conservatism in accounting. Part I: explanations and implications. *Accounting Horizons* Volume 17, Issue 3, <https://doi.org/10.2308/acch.2003.17.3.207>.
- 17.Watts, R., and J. Zimmerman. 1986. "Positive Accounting Theory" Publisher: Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J.

18. Weygandt, Jerry J. Kimmel, Paul D. Kieso, Donald E., 2015 " ACCOUNTING PRINCIPLES" Printed in the United States of America, ohn Wiley & Sons, Inc. ISBN-13 978-1-118-87505-6
19. Whittington, O. Ray. Pany, Kurt. 2022" Principles of Auditing & Other Assurance Services" Twenty-second Edition, Published by McGraw Hill LLC, 1325 Avenue of the Americas, New York, ISBN 978-1-260-59808-7.
20. Whittington, O. Ray , 2016 " Financial Accounting And Reporting' Canada, Wiley CPA Aexcel Exam Review Study Guide. ISBN-10 : 1119122686.
21. Wibisana, Isa Agid , Mardani, Ronny Malavia., & Wahono, B. 2018. " Pengaruh Manajemen Modal Kerja, Umur Perusahaan dan Ukuran Perusahaan terhadap Profitabilitas1 (Studi pada Perusahaan Manufaktur yang1 Terdaftar di Bursa Efek Indonesia Periode1 2015- 2017). Jurnal Riset Manajemen, Vol 7, N(5), <http://www.fe.unisma.ac.id>.
22. Widarti ,Subiyanto. Pramajaya, Jamilah, 2018 " The Effect of Profit Management On Company Performance" International Journal of Academic Research economics and management sciences, Vol. 7, No. 4. <http://hrmars.com/index.php/pages/detail/publication-ethics>.
23. Widarti, Subiyanto, Jamilah Pramajaya, 2018 " The Effect Of Profit Management On Company Performance" JOURNAL HOMEPAGE, Vol. 7, No. 4, <http://hrmars.com/index.php/pages/detail/IJAREMS>.
24. Wijaya, Henryanto. Andy Andy. Febriyanti, Levina. Hadi Cahyadi. Aditya Nugraha. 2021" Factors Affecting Firm Value in Indonesia's Manufacturing Firms" Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 655. <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>.
25. Wirianata, Henny. 2020" Analysis of Factors Affecting Earnings Management Moderated by Institutional Ownership" Jurnal Akuntansi/Volume XXIV, No. 1. <http://dx.doi.org/10.24912/ja.v24i1.638>.
26. Xia XU, Xue, An-Qi LIUb\*, Yu-Hui GUc , Sun-Lei YANG, 2018 " Research on Managerial Entrenchment and Company Capital Structure" Wuhan Textile University, China, Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR), volume 60. <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>.
27. Xu, Jingjing. Lu, Changjiang, 2008" Accounting Conservatism: A Study of Market-Level and Firm-Level Explanatory Factors" CHINA JOURNAL OF ACCOUNTING RESEARCH, Vol 1 Issue 1.

28. Yasir, Muhammad. 2018 " Accounting Conservatism and Firm Investment Efficiency" Master's thesis, CAPITAL UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY ISLAMABAD.
29. Yi, Jessica Moonhee. 2017 " Identification of Relevant Predictors of Loan Default Using the Elastic Net Model" degree of Doctor, The University of Adelaide.
30. Zhong, Yuxiang. Li, Wanli, 2016 " Accounting Conservatism: A Literature Review" Australian Accounting Review Vol. 27 Issue 2. <https://doi.org/10.1111/auar.12107>.
31. zmijewski, mark e, robert l. hagerman, 1981 " an income strategy approach to the positive theory of accounting standard setting/choice " state university of new york, journal of accounting and economics 3.



## الملاحق

ملحق (١) المتغيرات الضابطة للبحث

المصرف	العمر	الرافعة المالية	القيمة السوقية للسهم القيمة الدفترية
التجاري	24	0.335	0.425
	25	0.367	0.42
	26	0.361	0.414
	27	0.395	0.405
	28	0.501	0.357
	29	0.386	0.5
	30	0.383	0.383
الشرق الأوسط	23	0.562	0.374
	24	0.661	0.335
	25	0.665	0.121
	26	0.047	0.093
	27	0.591	0.0463
	28	0.586	0.081
	29	0.666	0.132
الاستثمار	23	0.498	0.517
	24	0.506	0.371
	25	0.533	0.0247
	26	0.508	0.259
	27	0.535	0.216
	28	0.059	0.275
	29	0.621	0.246
بغداد	24	0.764	0.804
	25	0.745	0.551
	26	0.76	0.272
	27	0.758	0.274
	28	0.803	0.368
	29	0.799	0.721
	30	0.797	0.979
اشور	11	0.339	0.336
	12	0.292	0.281
	13	0.425	0.214
	14	0.371	0.224
	15	3.781	0.27
	16	1	0.438
	17	6.163	0.358
المصرف	العمر	الرافعة المالية	القيمة السوقية للسهم

القيمة الدفترية			
0.668	0.335	10	عبر العراق
0.665	0.21	11	
0.675	0.164	12	
0.069	0.229	13	
0.689	0.325	14	
0.997	0.195	15	
1.333	0.38	16	
0.519	0.544	17	
0.365	0.519	18	
0.355	0.463	19	
0.348	0.452	20	
0.344	0.419	21	
0.415	0.445	22	
0.17	0.43	23	الإقليم
0.928	0.455	11	
0.9	0.695	12	
0.859	0.702	13	
0.838	0.536	14	
0.813	0.619	15	
0.786	0.718	16	
0.288	0.388	22	
0.232	0.427	23	
0.088	0.41	24	
0.069	4.987	25	
0.079	0.565	26	
0.153	1	27	الموصل
0.058	0.613	28	
0.532	0.352	15	
0.298	0.338	16	
0.152	0.035	17	
0.15	0.345	18	
0.121	0.321	19	
0.158	0.648	20	
0.191	0.065	21	

**Abstract:**

The objective of the research is to provide a scientific and intellectual framework for the concept of administrative intervention. It seeks to elucidate the mechanisms employed by the administration to achieve this intervention, identify its various forms, analyses the underlying reasons and vulnerabilities that contribute to it, and examine the detrimental outcomes resulting from intervention driven by personal interests. This study examines the effects of this intervention on the value and continuity of ten banks listed on the Iraqi Stock Exchange. The analysis includes 69 observations from 2016 to 2022. The research variables represented by the administrative intervention were measured by assessing the management intervention methods, namely accounting conservatism and earnings management. Value was assessed utilizing Tobin's Q equation, whereas continuity was evaluated utilizing the Altman model (Z-Score). Utilize the statistical analysis software SPSS to verify the accuracy and reliability of the data for statistical analysis, and perform the standard distribution test for the data. Among the researcher's most crucial findings, The majority of banks in the research sample did not implement value maximization methods by decreasing costs, fulfilling customer needs, and enhancing cash flows through the adoption of a well-defined long-term strategy. The banks in the research sample require a more distinct vision from management in order to decrease regulatory interventions and resolve disagreements between owners and top managers. This complicates the decision-making process for management, particularly when influential shareholders become involved. This hinders the optimization of resource utilization and long-term growth planning, hence reducing the danger of value depreciation. It is observed that the majority of private sector banks in Iraq priorities generating revenue through currency auctions, neglecting their fundamental purpose of fostering private sector development. Consequently, any sanctions imposed on these banks can lead to a major crisis in the currency auction and result in increased exchange rates, thereby posing challenges to the national economy. What is the significance of social responsibility closure and how does it impact the company's value.

Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education & Scientific  
Research  
University of Karbala  
College of Administrative & Economics  
Department Accounting



# **Administrative intervention in accounting measurement and its impact on the company's value and continuity**

A Thesis Submitted to the Board of the College of Administrative & Economics – Karbala University, as Partial Fulfillment of Requirements for the Degree of PhD Philosophy in Accounting

**By:**

**Layth Ali Hammadi Al-Tameemi**

**Supervised by:**

**Prof. Dr. Asaad Mohammed Ali Wahhab Al-Awwad**

**2024 A.D**

**1445A.H**